وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر3

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

الموضوع:

آليات نجاح التكامل الاقتصادي ما بين دول مجلس التعاون الخليجي

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير

تخصص مالية ونقود

من إعداد الطالب:

بونعاس شايب شاكر

تحت إشراف

د.أ قندوز بلال

السنة الجامعية: 2024/2023

شكر وعرفان

الشكر الله عز وجل وحده فيه التوفيق والسداد وله الحمد حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى جميع أساتذتي الكرام في قسم علوم التسيير خاصة أستاذي الدكتور " قندوز بلال " الذي أشرف على تأطير هذا العمل

وإلى كل من ساعدني على إعداد هذا العمل

وأخص بالذكر البروفيسور كمال بن موسى

والبروفيسور "قادة أقاسم".

وكل اساتذة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

إهداء

إلى أمي الغالية أطال الله في عمرها

إلى أبي العزيز رحمه الله

اللذان رسما لي معالم الطريق القويم بدعمهما وسهرهما على تربيتي وراحتي.

فيا ربي ارحمهما كما رباني صغيرا

إلى أخوتي وأخواتي

إلى زوجتي سندي في الحياة

إلى أولادي

إلى كل أساتذتي الأجلاء وزملائي الأعزاء الأحبة في الله في قسم علوم التسيير حفظهم الله

إلى كل من علمني حرفا فلا أنسى له فضلا، ودعمني وكان لي عونا وسندا

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع.

ملخص:

بعد الحرب العالمية الثانية وظهور أهم المنظمات العالمية من بينها صندوق النقد الدولي، المنظمة العالمية للتجارة الدولية والبنك العالمي والتي كان الهدف منها اعادة بناء أوربا والنهوض بإقتصاداتها ومساعدة الدول النامية والمتخلفة في العالم، هنا شهد العالم موجة من الترتيبات الاقليمية في مختلف بقاع العالم وخاصة في المناطق العربية، وقد كانت أوربا سياقة في هذا المجال، حيث لجأت إلى تأسيس الإتحاد الأوربي وبلورته ليتماشى والتطورات في البيئة العالمية، حيث أن مع العديد من التجمعات والتكتلات من دول العالم الثالث الأخرى التي حاولت إجراء مقارنة بين تجربة الإتحاد الأوربي وبين تجاربهم الذاتية فقد بقيت متبعثرة خاصة مع ظهور ما يسمى بالعولمة التي جعلت من العالم قرية مصغرة عصفت بعدة تجمعات وتكتلات، ورغم كل هذا فقد برز تكامل اقتصادي ما بين ست دول خليجية وهي: المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين ، سلطنة عمان، دولة قطر، ودولة الكويت، والذي أثبت وحدته الإقتصادية ونجاحه من خلال أهم آلية وهي مجلس التعاون الخليجي مع إتباع اهم الخطوات التي وضعت من طرف هذا المجلس، وقد تم تحقيقها وهي الإهتمام بالتجارة البينية وإنشاء منطقة التجارة الحرة، الإتحاد الجمركي، السوق الخليجية المشتركة، التنويع الإقتصادي، الإقتصاد السياسي وهذا كله الهدف منه هو تحقيق تكامل إقتصادي ناجح ما بين دول مجلس التعاون الخليجي، له مكانته في العالم بين مختلف التكاملات الإقتصادية الأخرى، يحقق آفاقه المتمثلة في وحدة هذه الدول اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا ويضمن أمنها واستقرارها واستدامة تطورها وتصديها لكل المخاطر المحيطة بها في خضم الصراعات المتواجدة في المنطقة الاوسطية من العالم.

الكلمات المفتاحية: دول مجلس التعاون الخليجي؛ التكامل الإقتصادي؛ آليات نجاح التكامل الإقتصادي؛ آفاق التكامل الإقتصادي.

Abstract:

After World War II and the emergence of the differente international organizations, including the International Monetary Fund, the World Trade Organization and the World Bank, These organizations aimed in rebuilding Europe, imrpove its economies and help ameliorating developed and third world countries. All countries in that period witnessed a wave of regional arrangements in various parts of the world, especially in the Arab regions.Europe was a leader in this field, establishing the European Union and shaping it to keep pace with global developments. Many groups and blocs from Third World countries attempted to compare their experiences with that of the European Union, but they remained fragmented, particularly with the advent of globalization, which transformed the world into a "global village" and influenced various groups and blocs.Despite these challenges, economic integration emerged among six Gulf countries: the Kingdom of Saudi Arabia, the United Arab Emirates, the Kingdom of Bahrain, the Sultanate of Oman, the State of Qatar, and the State of Kuwait. This integration demonstrated its economic unity and success through the key mechanism of the Gulf Cooperation Council (GCC). The GCC implemented critical measures such as fostering intra-regional trade, establishing a free trade zone, creating a customs union, launching the Gulf Common Market, promoting economic diversification, and addressing political economy challenges. These initiatives aim to achieve effective economic integration among member states. The Gulf Cooperation Council has established itself among the world’s major economic unions by realizing its goals of economic, social, and political unity. Furthermore, it ensures the security, stability, and sustainable development of its members while addressing the risks posed by ongoing conflicts in the Middle East.

Keywords: Gulf Cooperation Council countries, economic integration, mechanisms for successful integration

Résumé :

Après la Seconde Guerre mondiale et l'émergence des organisations internationales les plus importantes, dont le Fonds monétaire international, l'Organisation mondiale du commerce et la Banque mondiale, dont l'objectif était de reconstruire l'Europe, de faire progresser ses économies et d'aider les pays en développement et sous-développés dans le Le monde a été témoin d'une vague d'arrangements régionaux dans diverses parties du monde, en particulier dans les pays arabes, et l'Europe a été pionnière dans ce domaine, en recourant à la création de l'Union européenne et à son développement. en ligne avec l'évolution de l'environnement mondial, car il compte de nombreux groupements et blocs de pays du tiers monde. D'autres qui ont tenté de comparer l'expérience de l'Union européenne et leurs propres expériences sont restés dispersés, notamment avec l'émergence de ce qu'on appelle la mondialisation, qui a transformé le monde en un village miniature ravagé malgré tout par plusieurs groupements et blocs. Ainsi, une intégration économique s'est dessinée entre six pays du Golfe, à savoir : le Royaume d'Arabie Saoudite, les Émirats Arabes Unis, le Royaume de Bahreïn, le Sultanat d'Oman, l'État du Qatar et l'État du Koweït, qui a prouvé son utilité économique. l'unité et le succès grâce au mécanisme le plus important, qui est le Conseil de coopération du Golfe, avec les mesures suivantes Les étapes les plus importantes qui ont été mises en place par ce Conseil et qui ont été réalisées sont l'intérêt pour le commerce intra-communautaire, la création d'une zone de libre-échange, l'union douanière, le marché commun du Golfe, la diversification économique et l'économie politique. Tout cela vise à réaliser une intégration économique réussie entre les pays du Conseil de coopération du Golfe. Sa position dans le monde parmi diverses autres intégrations économiques réalise ses perspectives d'unification économique, sociale et politique et garantit leur sécurité. Sa stabilité, la durabilité de son développement et sa réponse à tous les dangers qui l'entourent au milieu des conflits existant dans la région centrale du monde.

Mots-clés : pays du Conseil de coopération du Golfe ; l'intégration économique; Mécanismes pour une intégration économique réussie ; Perspectives d'intégration économique.

فهرس المحتويات

شكر.....

إهداء.....

ملخص:.....

فهرس المحتويات.....

قائمة الجداول:.....

قائمة الأشكال.....

قائمة الملاحق.....

مقدمة..... 1

الفصل الأول:

التكامل الإقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي

تمهيد:..... 12

المبحث الأول: ماهية التكامل الاقتصادي ودوافعه ومزاياه..... 13

المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي..... 13

الفرع الأول: تعريف التكامل الاقتصادي..... 14

الفرع الثاني: التكامل الاقتصادي والاندماج الاقتصادي..... 17

الفرع الثالث: التكامل الاقتصادي والتكتل الاقتصادي. 18

الفرع الرابع: التكامل الاقتصادي والتعاون الاقتصادي..... 20

المطلب الثاني: دوافع التكامل الاقتصادي ومزاياه..... 25

الفرع الأول: الدوافع الاقتصادية للتكامل الاقتصادي..... 25

الفرع الثاني: الدوافع السياسية للتكامل الاقتصادي..... 26

الفرع الثالث: تقسيم العمل بين الدول المتكاملة..... 27

الفرع الرابع: اتساع السوق وإقامة مشاريع إنتاجية كبيرة..... 29

المطلب الثالث: التكامل الإقتصادي والعولمة الإقتصادية..... 30

الفرع الأول: مفهوم العولمة الإقتصادية..... 31

الفرع الثاني: الآثار الإيجابية والسلبية للعولمة..... 36

المبحث الثاني: التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي..... 43

المطلب الأول: التاريخ السياسي والاقتصادي لدول الخليج. 44

الفرع الأول: نظرة تاريخية وسياسية على دول الخليج 44

الفرع الثاني: اقتصادات دول الخليج قديما..... 50

الفرع الثالث: أثر البترول على اقتصادات دول الخليج 54
الفرع الرابع: ملابسات قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربي..... 60
المطلب الثاني: عوامل التكامل الاقتصادي الخليجي..... 63
الفرع الأول: اقتصادات دول المجلس أحادية الإنتاج..... 64
الفرع الثاني: انخفاض مساهمة قطاع الزراعة والثروة السمكية في الإنتاج القومي..... 68
خلاصة 75

الفصل الثاني:

الآليات المتبعة لتحقيق التكامل الإقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي

تمهيد:..... 77
المبحث الأول: مراحل التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي. 78
المطلب الأول: منطقة التجارة الحرة..... 78
الفرع الأول: نشأة منطقة التجارة الحرة ومميزاتها. 78
الفرع الثاني: التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي في ظل منطقة التجارة الحرة. 80
المطلب الثاني: مرحلة الاتحاد الجمركي..... 81
الفرع الأول: نشأة مرحلة الاتحاد الجمركي ومميزاتها..... 82
الفرع الثاني: خصائص مرحلة الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون 84
الفرع الثالث: واقع التجارة البينية لدول مجلس التعاون في ظل مرحلة الاتحاد الجمركي..... 89
المطلب الثالث: السوق الخليجية المشتركة والمواطنة الاقتصادية..... 95
الفرع الأول: المواطنة الاقتصادية الخليجية..... 96
الفرع الثاني: آلية تحقيق السوق المشتركة..... 99
الفرع الثالث: واقع التجارة البينية لدول مجلس التعاون في ظل مرحلة السوق المشتركة. 100
الفرع الرابع: الخطوات المستقبلية لاستكمال تحقيق المواطنة الاقتصادية..... 105
المبحث الثاني: التنويع الإقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي..... 107
المطلب الأول: التنويع في دول مجلس التعاون الخليجي..... 107
الفرع الاول: تعريف التنويع 107
الفرع الثاني: واقع التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي..... 108
المطلب الثاني: مستجدات التنويع الإقتصادي في دول الخليج العربي..... 125
الفرع الأول: المتوسط الشهري لخام برنت..... 125
الفرع الثاني: القيمة الحالية الصافية للفرد لإحتياطات الهيدروكربون وصافي الثروة السيادية (أصول صندوق الثروة السيادي ناقص الدين) عام 2019. 127
الفرع الثالث: أهمية ريوع الموارد بالنسبة لدول مجلس التعاون..... 128

الفرع الرابع: ديناميكية التنويع في دول مجلس التعاون 135
المطلب الثالث: الاقتصاد السياسي للدول الخليجية الريعية..... 138
الفرع الأول: معالجة استدامة الخدمات العامة وتشجيع مشاركة المواطنين:..... 139
الفرع الثاني: تحسين عملية تنظيم شركات القطاع العام:..... 139
الفرع الثالث: تشجيع التطوير الحقيقي للقطاع الخاص..... 141
الفرع الرابع: بناء قاعدة صناعية..... 142
خلاصة:..... 146

الفصل الثالث:

مظاهر التكامل الاقتصادي الخليجي

تمهيد..... 148
المبحث الأول: أهم المراحل المتوصل إليها في اطار اندماج دول مجلس التعاون الخليجي..... 149
المطلب الأول: مدى تنفيذ خطوات التكامل الاقتصادي..... 149
المطلب الثاني: الانجازات الإقتصادية للاتفاقية الإقتصادية الموحدة 152
الفرع الأول: معاملة المنتجات الصادرة والواردة بين الدول الأعضاء معاملة المنتجات الوطنية. .. 152
الفرع الثاني: انتقال الأموال والأفراد وممارسة النشاط الاقتصادي 155
الفرع الثالث: التنسيق الإنمائي..... 157
المطلب الثالث: التنسيق الفني 161
الفرع الاول: التنسيق في مجال التدريب وتبادل المعلومات والمجال الفني..... 162
الفرع الثاني: التعاون في مجال النقل والمواصلات 163
الفرع الثالث: التعاون المالي والنقدي..... 164
المبحث الثاني: صور عن التكامل الإقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي..... 166
المطلب الأول: المشروعات المشتركة..... 166
الفرع الأول: مؤسسة الخليج للاستثمار..... 167
الفرع الثاني: هيئة المواصفات والمقاييس لدول مجلس التعاون..... 168
الفرع الثالث: التبادل التجاري بين دول المجلس..... 169
الفرع الرابع: قوة التفاوض الجماعية..... 171
الفرع الخامس: المشاريع المشتركة القاعدية للبنية التحتية لدول مجلس التعاون الخليجي..... 173
المطلب الثاني: التكامل الاقتصادي الخليجي بين الإقليمية والقومية 178
الفرع الأول: واقع التكامل الاقتصادي العربي..... 178
الفرع الثاني: مبررات وأسباب ظهور التكامل الاقتصادي الخليجي..... 180
الفرع الثالث: الدوافع إلى التكامل الاقتصادي الخليجي..... 183

المطلب الثالث: اندماج دول مجلس التعاون الخليجي في الاقتصاد العالمي..... 186
الفرع الأول: واقع إقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي..... 186
الفرع الثاني: مؤشرات الاندماج في الاقتصاد العالمي لدول مجلس التعاون الخليجي..... 190
الفرع الثالث: الفرص والتحديات التي يفرضها الاندماج في الاقتصاد العالمي على اقتصاديات دول مجلس التعاون..... 196
المبحث الثالث: أفاق وتحديات دول مجلس التعاون الخليجي العربية..... 208
المطلب الأول: علاقة دول مجلس التعاون الخليجي بالمنظمات الإقتصادية العالمية الثلاث، المنظمة العالمية للتجارة العالمية، البنك العالمي وصندوق النقد الدولي..... 208
الفرع الاول: دول الخليج ومنظمة التجارة العالمية"..... 208
الفرع الثاني: دول الخليج والبنك الدولي..... 212
الفرع الثالث: دول الخليج وصندووق النقد ادولي..... 215
المطلب الثاني: الوحدة النقدية..... 217
الفرع الاول: دول مجلس التعاون وإشكالية الاستمرار في الربط مع عملة الاحتياطي الحالية 218
الفرع الثاني: مكاسب استقلالية السياسة النقدية..... 221
الفرع الثالث: بعض المساوئ المحتملة من الاتحاد النقدي..... 222
المطلب الثالث: الآفاق الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي..... 223
خلاصة الفصل:..... 227
خاتمة:..... 229
قائمة المراجع:..... 234
الملاحق..... 248

قائمة الجداول:

الجدول رقم 1: الأرباح المحصلة في مجال صيد اللؤلؤ..... 51

الجدول رقم 2: تطور إنتاج النفط في الخليج العربي (بالمليون طن)..... 56

الجدول رقم 3: التركيبة السكانية لدول الخليج لسنة 1977. 64

الجدول رقم 4: الإيرادات الإجمالية والنفطية لدول مجلس التعاون بالعملة المحلية وبالملايين عام 1978م..... 66

الجدول رقم 5: نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي 67

الجدول رقم 6: إجمالي التجارة البينية لدول المجلس صادرات–واردات 1982–2002. 80

الجدول رقم 7: تطور التجارة البينية من قيام الاتحاد الجمركي إلى غاية قيام السوق المشتركة 90

الجدول رقم 8: تطور واردات دول المجلس البينية من قيام الاتحاد الجمركي إلى غاية قيام السوق المشتركة..... 92

الجدول رقم 9: تطور صادرات دول المجلس البينية من قيام الاتحاد الجمركي إلى غاية قيام السوق المشتركة. 94

الجدول رقم 10: تطور التجارة البينية من قيام السوق المشتركة إلى غاية 2019. 100

الجدول رقم 11: تطور صادرات التجارة البينية من قيام الاتحاد الجمركي إلى غاية قيام السوق المشتركة.....101

الجدول رقم 12: تطور واردات التجارة البينية من قيام الاتحاد الجمركي إلى غاية قيام السوق المشتركة. 104

الجدول رقم 13: القيمة المضافة للقطاع الصناعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي عام 2013. 109

الجدول رقم 14: توزيع عدد المصانع الصناعات التحويلية.....112

الجدول رقم 15: توزيع حجم الاستثمارات في مجلس التعاون الخليجي.....114

الجدول رقم 16: توزيع عدد العاملين على المصانع في دول مجلس التعاون الخليجي. 116

الجدول رقم 17: حجم المساحة المزروعة من المساحة الكلية لسنة 2020. 118

الجدول رقم 18: كمية الأسماك المصطادة لسنة 2020.....120

الجدول رقم 19: مساهمة الزراعة وصيد السمك في الناتج المحلي الإجمالي 121

الجدول رقم 20: حجم الثروة الحيوانية بدول مجلس التعاون الخليجي لسنة 2020. 122

الجدول رقم 21: مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي 2013–2021. 124

الجدول رقم 22: التبادل التجاري للسلع الوطنية بين دول مجلس التعاون خلال النصف الثاني لعام 1984.....170

الجدول رقم 23: درجات الانفتاح التجاري لدول مجلس التعاون على العالم الخارجي خلال الفترة 2004 – 2017...192

الجدول رقم 24: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى دول مجلس التعاون الخليجي 1976 –2017 194

الجدول رقم 25: أفاق تطور معدل النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي 198

الجدول رقم 26: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى دول مجلس التعاون الخليجي 2017–2018. 205

قائمة الأشكال

الشكل رقم 1: إجمالي التجارة البينية لدول المجلس صادرات–واردات) 1982– 2002 80
الشكل رقم 2: تطور التجارة البينية من قيام الاتحاد الجمركي إلى غاية قيام السوق المشتركة. 91
الشكل رقم 3: تطور واردات دول المجلس البينية من قيام الاتحاد الجمركي إلى غاية قيام السوق المشتركة..... 92
الشكل رقم 4: تطور صادرات دول المجلس البينية من قيام الاتحاد الجمركي إلى غاية قيام السوق المشتركة. 94
الشكل رقم 5: تطور صادرات التجارة البينية من قيام الاتحاد الجمركي إلى غاية قيام السوق المشتركة. 102
الشكل رقم 6: تطور واردات التجارة البينية من قيام الاتحاد الجمركي إلى غاية قيام السوق المشتركة.....105
الشكل رقم 7: توزيع عدد مصانع الصناعات التحويلية 112
الشكل رقم 8: معدل النمو السنوي في حجم الإستثمارات في الصناعات التحويلية 114
الشكل رقم 9: معدل النمو السنوي في عدد العاملين في الصناعات التحويلية 116
الشكل رقم 10: مساحة الأراضي المرروعة في مجلس التعاون الخليجي لسنة 2020. 119
الشكل رقم 11: يبين كمية الأسماك المصطادة لسنة 2020. 120
الشكل رقم 12: القيمة المضافة للزراعة وصيد السمك في الناتج المحلي الإجمالي 121
الشكل رقم 13: حجم الثروة الحيوانية في مجلس التعاون.....123
الشكل رقم 14: تركيب الناتج المحلي الإجمالي حسب النشاط الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي 2013 125
الشكل رقم 15: المتوسط الشهري لأسعار خام برنت.....126
الشكل رقم 16: القيمة الحالية الصافية للفرد لإحتياطات الهيدروكربون وصافي الثروة السيادية عام 2019.....127
الشكل رقم 17: قطاع الهيدروكربون (الحصة من الناتج المحلي الإجمالي). 129
الشكل رقم 18: عائدات الهيدروكربون (الحصة من العائدات الإجمالية). 130
الشكل رقم 19: صادرات الهيدروكربون والصادرات المرتبطة (الحصة من الصادرات الإجمالية عام 2018). 132
الشكل رقم 20: الإستثمار الأجنبي المباشر، التدفقات الصافية (2015–2019). 133
الشكل رقم 21: مقياس البنك الدولي لبدء النشاط التجاري (0–100) 135
الشكل رقم 22: تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي خلال 2009 إلى 2017. ..187
الشكل رقم 23: تطور معدل نمو الناتج المحلي غير النفطي لمجلس التعاون لدول الخليج خلال 2009 –2017....189
الشكل رقم 24: توزيع الناتج المحلي لدول مجلس التعاون حسب النشاط الاقتصادي بالأسعار الجارية لسنة 2017...189
الشكل رقم 25: حجم المبادلات التجارية لدول مجلس التعاون لسنة 2018.....200
الشكل رقم 26: الهيكل السلعي لصادرات دول مجلس التعاون الخليجي لسنة 2018.....201

قائمة الملاحق

الملحق رقم 1: المساحة والكثافة السكانية وسكان الحضر والريف 245

الملحق رقم 2: تطور انتاج الأسماك في الدول العربية 2010 و2015-2019. 246

الملحق رقم 3: القيمة المضافة للصناعات الإستخراجية (2000 و2005 و2010 و2015-2019) 247

الملحق رقم 4: القيمة المضافة للصناعات التحويلية (2000 و2005 و2010 و2015-2019) 248

الملحق رقم 5: القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الجارية 2019) 249

الملحق رقم 6: احتياطي النفط عربيا وعالميا (2015-2019) 250

الملحق رقم 7: احتياطي الغاز عربيا وعالميا (2015-2019) 251

الملحق رقم 8: انتاج النفط والغاز المسوق عربيا وعالميا (2015-2019) 252

الملحق رقم 9: صادرات وواردات الإجمالية للدول العربية (2015-2019) 253

الملحق رقم 10: صادرات لدول التعاون الخليجي (1995-2013) 254

الملحق رقم 11: واردات لدول التعاون الخليجي (1995-2013) 255

الملحق رقم 12: إجمالي التجارة لدول التعاون الخليجي (1984-2009) 256

الملحق رقم 13: التجارة البينية في دول التعاون الخليجي (2013-2017) 257

الملحق رقم 14: الإتفاقية الإقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي لسنة 1981 258

الملحق رقم 15: خريطة مجلس التعاون الخليج العربية 259

مقدمة

تعتبر النظريات المعاصرة لمفهوم التكاملات الاقتصادية والاندماجات الإقليمية على الصعيد الدولي أساسا علميا وركائز هامة تعتمد عليها عملية صناعة القرارات السياسية وتشجيع المبادرات الحكومية في دعم وترسيخ أسس بناء النظام العالمي الجديد، وكمثال على ذلك أنّ منظري المجموعة الأوروبية ومنهم "روبرشمان" و"جان موني" لم يعتمدوا النظريات الفدرالية التي تدمج الدول في حيّز اتّحادي أو سياسي مشترك على حساب السيادة الوطنية أو النظريات الكونفدرالية التي كان يفضلها الزعيم الفرنسي "شارل ديغول" إيمانا منه أنها تحفظ سيطرة الحكومات على القرار المشترك، وقد اعتمدت نظرية "الوظيفة الحديثة" من طرف "روبر شامان" و"جان موني" التي تتبنّى أسلوب التبادل الحر والتعاون الاقتصادي كحد معيّن من التعاون السياسي والأمن القومي، ومن خلال التجارب التاريخية المعاصرة يظهر أنّ استخدام النظرية الوظيفية الحديثة له دور في قيام المجموعة الأوروبية وبناء السوق الأوروبية المشتركة التي حققت أقصى أهدافها في اتفاقية "ماستريخت" عام 1992م حيث انتقلت القارة من طور التبادل التجاري الحر إلى طور تنسيق السياسات الاقتصادية والنقدية وقيام شكل من أشكال الوحدة الاقتصادية للأمم الأوروبية؛ لتصبح أوروبا أحد أقوى الأقطاب العملاقة في العالم إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والصين، وقد أدّى استخدام هذه النظرية الوظيفية الحديثة إلى قيام كذلك بعض التجمعات الإقليمية الدولية، مثل مجموعة بلدان آسيا في أغسطس 1967م؛ والتي تضم حاليا عددا من بلدان جنوب شرق آسيا (إندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، تايلندا وسنغافورة)، وهي متجهة نحو التكامل الإقليمي ولإحداث آليات من التعاون التجاري والاقتصادي، وكذلك تجمع مجلس التعاون الخليجي العربي الذي يضم الإمارات العربية السعودية، سلطنة عُمان، قطر والكويت.

يعكس حجم هذه التجمعات الظاهرة العالمية في مسيرة الاندماجات الاقتصادية الإقليمية القارية، والتي أصبحت سمة هامة في ظهور أو ولادة النظام العالمي الجديد.

وفي الظروف الدولية التي نعيش فيها اليوم والتطورات الاقتصادية والصراعات السياسية خاصة في البلدان العربية منها، ارتأينا دراسة التكامل ما بين دول مجلس التعاون الخليجي الذي يشكل وحدة جغرافية واقتصادية وبشرية وسياسية واحدة، تربط فيما بينها روابط التاريخ والمعرفة والحضارة والدين والمصير المشترك، وتتطلّع جميعها إلى مستقبل عربي واحد، حيث يسود فيه الازدهار الاقتصادي والإنساني والتقدم والاستقلال وكرامة الإنسان ضمن الأنظمة السياسية القائمة، وهكذا فقيام **مجلس التعاون الخليجي** يعتبر عاملا أساسيا في تأمين مصادر الطاقة، كما أنه عامل أساسي في مقاومة تسلل الدول الكبرى التي تبحث عن مناطق النفوذ، وهو أيضا عامل أساسي للمساهمة في القضايا العربية، إيجابيا فقط بالتمويل، ويتّسم الخليج بالقدرة على الرؤية الواضحة، وهذه الرؤية لم تتأثر بفكرة أو عقائد، ويلاحظ الآن أنّ دول الخليج العربي انتقلت من منطقة الدّول الدّاعمة والمساندة إلى منطقة الدّول المشاركة، إذ أصبحت تشارك في صنع القرار.

وتشكل دول مجلس التعاون الخليجي وحدة اقتصادية يمكنها أن تساهم إيجابا في دعم التكامل الاقتصادي العربي الموحّد، وهذه رؤية جديدة في طريق التكامل الاقتصادي الخليجي والتي تتمثل في عدة محاور؛ المحور الأول يمثل الجانب التاريخي والسياسي والحضاري والجغرافي ومظاهر التشابه، والمحور الثاني يتمثل في مجلس التعاون الخليجي الذي أسس في عام 1981م، ليدعم هذا الإطار الاقتصادي، ومنه جاءت الاتفاقية الاقتصادية وهي دعامة أساسية لاقتصاد الخليج وأهم آلية في توثيق التكامل الاقتصادي بين دول الخليج وواضح من المشاريع بين دول المجلس أنّ الهدف الأساسي هو تطبيق هذه الاتفاقية، والمحور الثالث هو أنه بالرغم من العمل الوحدوي المشترك والإيجابيات الكثيرة لدول المجلس إلا أنّ هناك عقبات وعوائق تعترض طريق التكامل المنشود، ومنها ما هو داخلي يخص دول الخليج ومنها ما هو إقليمي ودولي فرض نفسه على هذه الدول ، ولا بد لها من موقف موحّد لمواجهته.

يعتبر مجلس التعاون الخليجي مَثَل يحتذى به نحو تحقيق تجمعات اقتصادية تتطلّع إلى نظرة مستقبلية لاقتصاديات دول الخليج خاصة في ظل الرّكود الاقتصادي الحالي والأزمات المالية العالمية والثورات القائمة في بعض البلدان العربية وأزمة "كورونا"، حيث أنّ كل هذه العوامل تشكّل تحدٍّ بالنسبة للتكامل في دول الخليج العربي ودافع من أهم الدّوافع لأن تبدأ الدول العربية الأخرى جديا في التعاون ونهج سياسات اقتصادية بهدف الوصول إلى تكامل اقتصادي موحّد عربي إن شاء الله.

وتكمن أهمية دراستنا فيما يتناوله بحثنا المتعلق بظاهرة التجمع الإقليمي لعدد من الدول المتقاربة جغرافيا وسياسيا واجتماعيا وثقافيا في منطقة استراتيجية لما تحويه من مخزون نفطي واحتياطي هام بالنسبة للإقتصاد العالمي حيث يمثل ما يفوق 60% من الإحتياطي العالمي، ويتمثل هذا التجمع في التكامل المنشود بين دول مجلس التعاون الخليجي، حيث يمثل هذا المجلس احدى التجارب التكاملية العربية التي نعتبرها ناجحة في الوقت الحالي.

كما تظهر أيضا أهمية الدراسة من خلال الآليات والمراحل المتوصل إليها والمنصوص عليها في الإتفاقية الإقتصادية لمجلس التعاون الخليجي لتحقيق التكامل الإقتصادي، ومما يبرز أهمية دراستنا هو أن هذا التكامل يمكن أن يكون محفزا لإمكانية الوصول إلى تكامل إقتصادي عربي موحد، فهو يعد من الأهداف الأساسية نحو تحقيق الوحدة العربية حيث هو جزء من الإقتصاد العربي لا يمكن عزله عنه.

حددنا لدراستنا مجموعة من الأهداف متمثلة في الإجابة على التساؤلات الفرعية المطروحة في اشكاليتنا حيث نتطلع إلى تحقيق جملة منها تتمثل في:

- ابراز مفهوم التكامل الإقتصادي عبر العالم وبالخصوص بين دول مجلس التعاون الخليجي ودوافع تشكيله، ودوافع سعيه إلى تحقيق التكامل الإقتصادي.
- محاولة الوقوف عند أهم المحطات في مسيرة التكامل الإقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي.

- إعطاء نبذة عن الآفاق والتحديات التي يتم السعي إلى تحقيقها وتجنب المصاعب منها.

ومن ما أثار اهتمامنا هو **الدراسات السابقة** الكثيرة التي تعرّضت لموضوع التكامل الاقتصادي بين الدول خاصة التكامل الاقتصادي ما بين دول مجلس التعاون الخليجي؛ ومن بينها:

1- الدراسة الأولى:

عبد المنعم المراكبي، دراسة "دول مجلس التعاون الخليجي الفجوة بين إمكاناتها الاقتصادية وقدراتها السياسية وأثر ذلك على الأمن القومي العربي"، الطبعة الأولى 1998م، القاهرة.

تضمنت هذه الدراسة تحليلا لإظهار الفجوة بين الإمكانات الاقتصادية والقدرات السياسية لدول مجلس التعاون الخليجي، والتي ظهرت بسبب اكتشاف النفط بكميات هائلة وتراكم مدّخراته بصورة عظيمة في المصارف الغربية، والتي تقدّر بـ 60% من الاحتياطي العالمي، وتتعرض كذلك للنشاط الاقتصادي الذي يقوم بهه السكان في الخليج، وكيفية إدراج هذه العوامل في عملية التنمية.

تتعرّض هذه الدراسة إلى القدرات السياسية كمحصّلة نهائية للقدرات الاقتصادية والعسكرية ومدى فاعلية كل قدرة من هذه القدرات وأثرها على استقلالية القرار السياسي والاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي.

وفي النهاية إلى الإجابة على السؤال التالي: إلى أي مدى تمت ترجمة القدرات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي والقدرات السياسية الموازية لها؟ وما حدود تأثير هذه العلاقة بين الإمكانات الاقتصادية والقدرات السياسية على المن الداخلي لهذه الدول، وتأثير ذلك على الأمن القومي العربي؟

الدراسة الثانية:

عمر حسن، دراسة مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية من إعداد قسم البحوث تحت عنوان: التكامل الاقتصادي الخليجي، آفاق وتحديات سلسلة دراسات اقتصادية، مجلة مركز الخليج للدراسات الخليجية الإستراتيجية، العدد 04، مارس 2001م.

لقد تم التوصل إلى أ دول مجلس التعاون الخليجي العربية لها قوة اقتصادية ومؤهلات ودوافع ذاتية تمكّنها من أن تتشكل في مجموعة متكاملة، فالعائق ليس غياب المقومات الاقتصادية وإنما المفقود هو الإرادة السياسية ومعها القرار السياسي، وإذا توفر ذلك فتحقيق الوحدة الاقتصادية سواء كانت عربية أو خليجية، فسوف تكون مجرّد أمر إجرائي وميكانيكي.

الدراسة الثالثة:

محمد ناجي التوني، دراسة تحت عنوان "قيام منطقة العملة الموحدة في دول مجلس التعاون الخليجي العربية"، المجلة الاقتصادية الكويتية، السنة 10 العدد عشرون، الكويت: الجمعية الاقتصادية الكويتية، 2006م.

حيث توصّل الباحث إلى أنه بالرّغم من مسيرة تفوق 30 عاما، وعلى الرغم من توافر الإرادة السياسية لقادتها فإن الشروط الأساسية لقيام منطقة عملة موحّدة لم تتوفّر بعد بالكامل، ويبقى هناك دافع محفّز لقيام منطقة العملة الموحدة وهو استعمال الدولار الأمريكي كعملة تثبيتية من جميع دول المجلس، واستمرار الإرادة السياسية لتحقيق التكامل الاقتصادي.

الدراسة الرابعة:

نايف علي عبيد، دراسة تحت عنوان "مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل"، سلسلة أطروحات الدكتوراه (28)، ط1، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 1996.

حيث توصل الباحث: إن دول مجلس التعاون الخليجي حاولت بكل جد أن تخطو خطوات ثابتة و مدروسة، ومبرمجة باتجاه التكامل الاقتصادي، وأن ترسم مستقبلها من خلال الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، وإن الاختيار الحقيقي لمدى إنجاز عملية التكامل الاقتصادي سيكون في مدى التزام هذه الدول، وتطبيقها لما يصدر عن المجلس من قرارات ومراسيم.

الدراسة الخامسة:

صفوت عبد السلام عوض الله، دراسة تحت عنوان "تقويم تجربة التكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، المجلة الاقتصادية الكويتية، السنة 11، العدد الحادي وعشرون، الكويت: الجمعية الاقتصادية الكويتية، 2007.

واستخلصت الدراسة إلى: انتهاج مجلس التعاون لدول الخليج المدخل التجاري لتحقيق التكامل الاقتصادي بين أعضائه، بدلا من مدخل التكامل الاقتصادي الإنمائي المناسب لاقتصاديات أعضائه، أما المدخل التجاري هو يتناسب مع اقتصادات الدول المتقدمة فقط التي يتوافر لها جهاز إنتاجي مرن، ومتقدم، ولا يتلاءم مع طموحات الدول النامية في خلق قاعدة إنتاجية متنوعة، وقادرة على المنافسة المنتجات العالمية.

من أهم ما دفع بنا إلى القيام بهذه الدراسة هو محاولة إثبات نجاح التكامل الاقتصادي بين دول الخليج والآليات المنتهجة في سياساتها لتفعيل هذه الآليات، وطبعا من أهم الآليات هو مجلس إنشاء مجلس التعاون الاقتصادي الخليجي الذي نتجت عنه الاتفاقية الاقتصادية وكل بنودها المتّفق عليها ثم محاولة تطبيقها كلية، وقد نجحت هذه الدول في تفعيل هذا التكامل

من الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي بالرغم من الأزمات التي مرّت بها في الماضي، والتي تمر بها ومنها الحروب والأوبئة وغيرها.

وقد أثبتت أنّ لها جهاز مناعي قوي جدا يحافظ بكل قواه على وحدتها وتكاملها الاقتصادي في كل المجالات، وهذا كما أثبتته الدراسة وحتى الدراسات السابقة دالا على أنه وازع الزمن زاد من قوة الأزمات التي تواجه هاته الدول، وفي نفس الوقت زاد من حرص هذه الدول على التصدي لهذه الأزمات التي تشكل عائقا هاما في وجه تكامل دول مجلس التعاون الخليجي، وبالرغم من هذا فقد تمكّنت من النجاح. ونرجو أن تحذوا البلدان العربية الأخرى حذوها.

إن التكاملات الاقتصادية عرفت مند ظهورها عدة تطورات خاصة في آسيا ودول الخليج، إذ أن هذه المناطق من العالم تخلت عن النموذج التقليدي للتكامل وسعت إلى تحقيق تعاون إقليمي فيما بينها اندرج في الإقليمية المنفتحة، والمشروعات الإقليمية المشتركة، والإقليمية الجديدة، وهذا التوجه يرمي إلى تكثيف العمل المشترك من أجل دعم النمو بين دول متقاربة اقتصاديا ومتجاورة جغرافيا، مما أدى بنا إلى طرح **الإشكالية** على النحو التالي:

- **ما مدى أهمية التكامل الاقتصادي بالنسبة لدول الخليج العربي، ودور مجلس التعاون الخليجي في رفع وتيرة النمو، والمستوى المعيشي، والأمن والاستقرار فيها، وما مدى نجاحها في تحقيق التكامل الاقتصادي؟**

وتتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات أدناه:

- ✓ ما أهمية التكامل الاقتصادي بالنسبة لدول الخليج؟.
- ✓ ما مدى نجاح هذه الدول في سعيها لتحقيق تكاملا اقتصاديا فيما بينها، في إطار الإقليمية المنفتحة أو المشاريع الإقليمية أو الإقليمية الجديدة؟.

- ✓ ما هي التحديات الاقتصادية التي تواجهها دول الخليج في خضم الأزمات الاقتصادية، والثورات العربية والتطلعات المستقبلية لها؟.

الفرضيات:

أما بالنسبة لما افترضناه في دراستنا فهو يتمثل في ثلاثة محاور افتراضية:

1- الظروف الدولية التي نعيش فيها اليوم تحتم على كل قومية أن تلتف حول نفسها وان تلتمس السبل والوسائل التي تؤول إلى الاستزادة من قوتها وتماسكها لكي تقف في وجه الطامعين في ثرواتها خاصة إذا كانت هذه الثروة من النوع الحراري "البترول".

2- التكامل الاقتصادي مطلب أساسي من مطالب الحياة بالنسبة للدول الضعيفة والدول النامية وحتى المتقدمة هذا من اجل رفع رفاهية المجتمع وقدراته والذاتية للصمود أمام التحديات الدولية الحالية والمستقبلية.

3- التعاون الاقتصادي مابين مختلف الأقاليم عامل أساسي في مقاومة تسلل الدول الكبرى التي تبحث عن مناطق النفوذ، خاصة بالنسبة لدول الخليج العربي.

دوافع اختيار الموضوع:

تعتبر التطورات الاقتصادية التي حصلت في آسيا والخليج العربي خاصة، والمساعي والجهود المبذولة من طرف هذه المناطق لتحقيق التعاون الاقتصادي فيما بينها ودفع وتيرة التنمية الاقتصادية بها من أهم الدوافع لقيامنا بهذه الدراسة.

كذلك- نحن بصدد أهم تجربة تكاملية في العالم العربي ألا وهي تجربة دول الخليج العربي التي أعتبرها ناجحة في مسارها التكاملي ويمكنها أن تكون بمثابة إشعاع يلقي بضيائه على العالم العربي، نرجو أن تعتبر منه باقي الدول العربية وخاصة دول المغرب العربي.

أما فيما يخص بحدود بحثنا، فهي تتمثل في الحدود المكانية والتي تتعلق بدول مجلس التعاون الخليجي المتواجدة في الخليج العربي بقارة آسيا، وقد وضحنا ذلك في الجانب التاريخي للمكان، أما فيما يخص الحدود الزمانية لدراستنا فقد بدأت بنبذة تاريخية لدول المنطقة (1983) وانطلقت منذ ظهور مجلس التعاون الخليجي إلى يومنا هذا (2023).

منهج البحث:

استنادًا إلى الهدف الأساسي لهذا البحث، الذي يتمثل في دراسة تجربة التكامل الاقتصادي بين دول الخليج من خلال تقييمها، وتحليل واقعها، واستكشاف أبرز التحديات والفرص المتاحة، تم اعتماد المنهج الوصفي. يعتمد هذا المنهج بشكل رئيسي على جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالموضوع محل الدراسة، ثم تنظيمها وتحليلها للوصول إلى نتائج قابلة للتعميم والاستفادة منها.

هيكل البحث:

نظرًا لطبيعة الإشكالية والأهداف المرجوة، تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول بعد المقدمة.

تناولنا في **المقدمة** الإطار المنهجي للدراسة من حيث تحديد الإشكالية ووضع الفرضيات وتحديد أهمية، وأهداف البحث...

وفي **الفصل الأول:** حاول الباحث الإلمام بالجوانب النظرية التي تتعلق بالتكامل الاقتصادي، من خلال تحديد مفهومه، وأهميته، وشروطه، والنظريات المفسرة للتكامل الاقتصادي، وتطرقنا أيضا إلى مراحل التكامل بالإضافة إلى عرض بعض التجارب التكاملية.

وفي **الفصل الثاني:** حاول الباحث استعراض مسيرة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي وذلك من خلال التطرق إلى الخطوات التي أدت إلى إنشاء مجلس التعاون الخليجي انطلاقا من التعاون المنظم قبل إنشاء المجلس، وأيضا العوامل التي عجلت للقيام بإنشاء

المجلس، وتطرقنا أيضا إلى مراحل التكامل الاقتصادي الخليجي من منطقة التجارة الحرة إلى الاتحاد الجمركي ثم السوق الخليجية المشتركة، واستعرضنا بعض التحديات التي تواجه مسيرة التكامل الاقتصادي.

أما **الفصل الثالث:** تم تخصيصه للتعرف على آفاق مجلس التعاون، وما ينتظره خصوصا المرحلة الموالية من مراحل التكامل الاقتصادي المتمثلة في الاتحاد النقدي، ولدراسة مدى جاهزية دول مجلس التعاون لإنشاء عملة موحدة استعنا بالجانب النظري لإنشاء العملة الموحدة.

صعوبات انجاز البحث:

لا يخلو إنجاز أي بحث من مواجهة صعوبات أو مصادفة عقبات، ولا يختلف الأمر بالنسبة لهذا البحث، إلا أن تلك الصعوبات لم تكن بالحجم أو الشدّة التي تثني الباحث عن بلوغ هدفه، ولعل أهمها عدم توفر المراجع بالقدر الكاف عن التكامل الاقتصادي الخليجي، وصعوبة الحصول عليها من خارج الجزائر لذلك فإن عملية تقويم تجربة تكاملية في ظل نقص البيانات تتطلب الكثير من المشقة والجهد المتواصل.

الفصل الأول:

التكامل الإقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي

تمهيد:

عرف العالم في هذه الآونة تكاملات وتكتلات وتجمعات اقتصادية تسمح للدول المتجاورة جغرافيا أن تنتمي اليها وتكون عضوا فيها، وتنتهج هذه الدول نظم اقتصادية متشابهة تسعى للإندماج في مصفوفة التكامل الإقتصادي، للحفاظ على قوة أوضاعها الإقتصادية وزيادة صلابتها، وفاعليتها، ومثالا على ذلك نجد الإتحاد الأوربي، واتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) ومنتدى التعاون الإقتصادي لدول شرق آسيا والمحيط الهادي (أبيك) وغيرها مثل التكامل الإقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي الذي نحن بصدد دراسته.

وتعتبر تجربة التكامل الإقتصادي بين دول المجلس التعاون الخليجي ناجحة الى أبعد حد في نظرنا وعليه فقد تناولنا في هذا الفصل الأول ماهية التكامل الإقتصادي في العموم في المبحث الأول، وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى التكامل الإقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي.

المبحث الأول: ماهية التكامل الاقتصادي ودوافعه ومزاياه

يعتبر التكامل الاقتصـادي مهماً جداً سـواء بالنسـبة للبلدان المتقدمة أو للبلدان النامية ومنها الدول العربية والإسـلامية، وموضـوع التكامل الاقتصـادي أياً كانت صـورته قد احتل مكانـة بـارزة في الأدبيات الاقتصـــادية الحديثة، وخاصـــة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية،لإدراك جميع دول العالم بلا استثناء لأهمية وضرورة تنمية التعاون الاقتصادي في ما بينها، لذا نجد أن العالم كله ينفض عن نفسـه غبار النشـاط الاقتصـادي القطري أو العلاقات الثنائية أو الثلاثية المحدودة، وسـيكون التعامل في المسـتقبل بين الكتل الاقتصـادية العملاقة أو القارات الكاملة، وحين تقدم مجموعة من الدول على تحقيق تكامل اقتصـــادي بينها فلا بد من وجود مجموعة من الدوافع لتحقيق هذا الأخير.

كما أن للتكامل العديد من المزايا التي من شأنها تشجيع العديد من الدول على تحقيقه بينها وعليه فسوف نتناول ماهيته ثم دوافعه ومزاياه.

المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي.

إن كلمة "التكامل" في المعنى العام، ذات دلالة واضحة على ربط أجزاء بعضها إلى بعض ليتكون منها كل واحد.

أما في الأدبيات الاقتصادية فإن إصطلاح "التكامل الإقتصادي" لا يحمل هذا المعنى، إذ نجد أن بعض علماء الاقتصاد يدرجون تحت هذا العنوان صوراً مختلفة من التعاون الدولي، كما قدم آخرون بعض الأدلة على أن قيام علاقات تجارية بين إقتصادات قومية مختلفة ينطوي، في واقع الأمر، على "تكامل اقتصادي" يربط هذه الإقتصادات القومية.

الفرع الأول: تعريف التكامل الاقتصادي.

إن كلمة تكامل **(Intégration)** "[1]" كلمة ذات أصل لاتيني وبدأ استعمالها عام 1620 في قاموس أكسفورد الإنجليزي بمفهوم تجميع الأشياء لتؤلف كلاً وحد "[2]". وهذا المعنى يتفق تماماً مع المعنى الدارج لكلمة تكامل التي تدل على ربط أجزاء بعضها إلى بعض ليتكون منها كل واحد "[3]".

ورغم حداثة كلمة التكامل والاهتمام بها في الأدب الاقتصادي إلا أنه ليس هناك اتفاق بين الاقتصاديين على بيان المقصود منها، حيث أن هناك اتجاهين رئيسين يمكن التمييز بينهما في تعريف التكامل "[4]".

فالاتجاه الأول يرى أن التكامل يعني أي شكل من أشكال التعاون أو التنسيق بين الدول المختلفة، دون المساس بسيادة أي منها.

أما الاتجاه الثاني فهو اتجاه أكثر تحديداً حيث يرى أن التكامل يعني عملية تطوير العلاقات بين الدول لتصل إلى أشكال جديدة مشتركة بين المؤسسات والتفاعلات التي تؤثر على سيادة الدولة.

وإلى جانب التكامل الاقتصادي وجدت عدة اصطلاحات تشير إلى نفس المعنى تقريباً مثل الاندماج الاقتصادي، والتكتل الاقتصادي.

---

[1]– Intégration: تكامل

[2]– حربي محمد موسى عريقات، التكامل الاقتصادي وتحديات ظاهرة العولمة، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 20، سنة 2000، ص 85.

[3]– حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر، النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى 1998م، ص7.

[4]– إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة، سنة 2002م، ص 42.

ويمكن تعريف التكامل الاقتصادي بأنه عملية وحالة، إذ بوصفه عملية، فإنه يتضمن التدابير التي يراد منها إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى دول مختلفة، وبوصفه حالة، فإنه يتمثل في انتقاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصادات القومية.

وفي تفسير التعريف الذي أوردناه آنفا، يجدر أن نفرق بين التكامل والتعاون، إذ أنه بالنسبة للتعاون الاقتصادي، فإنه يتضمن الأفعال الهادفة إلى التقليل من التمييز، مثال ذلك أن الاتفاقيات الدولية في خصوص السياسات التجارية تدخل في نطاق التعاون الاقتصادي دولياً.

أما بالنسبة إلى التكامل الاقتصادي، فإنه ينطوي على التدابير الفاعلة في القضاء على قدر من التمييز، مثال ذلك أن إزالة الحواجز القائمة في وجه التجارة على المستوى الدولي هي تعبير عن عمل من أعمال التكامل الاقتصادي"[1]".

ومن وجهة نظر التحليل الاقتصادي للعمليات التكاملية، يفرق بين خمس صور من التكامل الاقتصادي، يمكن التمييز بينها على النحو التالي"[2]":

أ. منطقة تجارة حرة: في هذه المرحلة، يتم التوافق على إزالة جميع القيود الجمركية والإدارية التي تعيق حركة السلع والخدمات بين الدول الأعضاء في المنطقة، مع احتفاظ كل دولة بتعريفاتها الجمركية الخاصة في تعاملها مع بقية دول العالم.

ب. اتحاد جمركي: في هذا الشكل من أشكال التكامل، تصبح حركة السلع بين الدول الأعضاء حرة تمامًا من أي قيود جمركية أو إدارية، بينما تلتزم هذه الدول بتطبيق تعريفة جمركية موحدة على الواردات من الدول خارج نطاق التكامل، وهو ما يعرف بـ"الجدار الجمركي".

[1]– بيـلا – بلاسـا، مجلة كيـكلوس الاقتصـادية، عدد 1، سنة 1961، ص (1 – 5).

[2]– حسين عمر، مرجع سابق، ص (8 – 9).

ت.سوق مشتركة: إلى جانب حرية حركة السلع بين الدول الأعضاء وتطبيق تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي، يتم أيضًا إلغاء القيود المفروضة على تنقل عوامل الإنتاج، بما في ذلك العمالة ورأس المال، بين دول السوق المشتركة. وبهذا، تتشكل سوق موحدة تتيح انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال بحرية تامة، كما هو الحال في تجربة السوق الأوروبية المشتركة.

ث.اتحاه اقتصادي: لا يقتصر هذا الشكل من التكامل على ضمان حرية حركة السلع والخدمات وانتقال عوامل الإنتاج، مثل العمالة ورأس المال، بين الدول الأعضاء، بالإضافة إلى تطبيق تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي، بل يمتد ليشمل تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية. كما يتضمن أيضًا توحيد السياسات الاجتماعية والضريبية، بما في ذلك تشريعات العمل والضرائب، مما يعزز التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء ويخلق بيئة أكثر انسجامًا لتحقيق التنمية المستدامة.

ج. اندماج اقتصادي: يُعد الاندماج الاقتصادي المرحلة النهائية والأكثر تكاملًا في أي مشروع للتكامل الاقتصادي، حيث يتجاوز جميع المراحل السابقة ليشمل توحيد كافة السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء. كما يتطلب إنشاء سلطة إقليمية عليا تشرف على تنفيذ هذه السياسات، إلى جانب اعتماد عملة موحدة متداولة في جميع دول المنطقة. وفي هذه المرحلة، توافق الدول الأعضاء على تقليص جزء من سلطاتها التنفيذية المستقلة، وتخضع في العديد من المجالات للسلطة الإقليمية الموحدة، مما يعزز التكامل الكامل بين الاقتصادات المشاركة.

وهذا يعني أن التكامل الاقتصادي التام، أو الاندماج الاقتصادي لا يحتاج إلى خطوات محدودة للوصول إلى وحدة سياسية فعلية.

الفرع الثاني: التكامل الاقتصادي والاندماج الاقتصادي

لقد تعددت الصيغة العلمية لهذين المصطلحين، وهذا تبعا للتخصص الذي ينتمي ليه المفكر أو الباحث، سواء كان سياسيا أم قانونيا، أم اقتصاديا، أم اجتماعيا، يضاف إلى ذلك وجود تداخل بين مصطلحي التكامل والاندماج.

فالأصل اللاتيني لكلمة الاندماج هو (**Intégration**) وهو يعني التكتل أو التمام أو الكل التام، أما الفعل اللاتيني فهو (**Integr**)[1] وهو بمعني يكمل.

ومفهوم الاندماج في القواميس اللغوية الانجليزية يعني تجميع أو توحيد الأجزاء المنفصلة وتجميعها وإضافة بعضها إلى بعض لتكوين كل متكامل"[2]".

وفي قواميس اللغة العربية، جاء في مختار الصحاح (الكامل) التمام وقد (كمل) بالضم (كمالا) و(كمل) بضم الميم لغة و(كمل) بكسرها لغة، و(تكامل) الشيء، و(أكمله) غيره ورجل (كامل) ووقوم (كملة) مثل حافد وحفيدة، ويقال أعطه المال (كملا) أي كله، و(التكميل) و(الإكمال) الإتمام، و(استكمله) استتمه"[3]".

وجاء في المصباح المنير، (كمل) إذا تمت أجزاؤه و(كملت) محاسنه، وأعطيته المال (كملا) بفتحتين أي كاملا وافيا، (استكملته) استتمته"[4]".

وفي الأدبيات الاقتصادية نجد أن بعض الاقتصاديين يترجم اصطلاح الاندماج الاقتصادي في أصله الأوروبي (**Intégration**) على أنه التكامل، على الرغم من أن هناك

---

[1]– Integr: يكمل

[2]– مصطفى عبد العزيز مرسي، التكامل الاقتصادي والوظيفة الجديدة، مدخل نظري مع إشارة إلى التجربة الخليجية، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، 2002–2003، ص 18.

[3]– محمد بني أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، الطبعة الرابعة، 1998، ص 273.

[4]– أحمد بن محمد بن علي القيومي المقرئ، المصباح المنير، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، الطبعة الثانية، 1997، ص 279.

فارقا بين دلالته ومضمون كل من الاندماج والتكامل، حيث أن الاندماج يعني تشكيل كيان موحد مندمج بين طرفين أو أكثر، أما التكامل فيعني ظاهرتين كل منهما تكمل الأخرى، ومن هنا فإن الربط بينهما يؤدي إلى تقوية في كل منهما [1].

هذا وقد شاع استخدام بعض المصطلحات المرادفة لمفهوم الاندماج الاقتصادي مثل التكامل (Complementary)[2]، والتكتل أو التجمع (Groupement)[3]، والترابط أو الاعتماد المتبادل (Interdépendance)[4]، والوحدة (Union)[5]، وهي كلها مصطلحات تختلف نسبيا عن الاندماج من حيث آلياته وطبيعته، إلا أنها تختلف عنه كثيرا من حيث مقاصده وأهدافه، ولاسيما في المدى القصير والمتوسط"[6]".

وأيا كان التباين في دلالة مصطلحات الاندماج أو التكامل، فإن هناك اتفاقا على أن مصطلح التكامل يعني دمج أجزاء في كل، اقتصادية وإقليمية منها، والوصول بها إلى كيان اقتصادي مندمج تتحقق فيه حرية تبادل السلع والخدمات والمنتجات دون أي قيود جمركية أو مالية، كما تتوافر فيه حرية انتقال رؤوس الأموال وحرية انتقال الأفراد بين الأقطار المندمجة بحيث تصبح اقتصاديات هذه الأقطار جزءا من كل موحد ومجالا اقتصاديا مندمجا"[7]".

الفرع الثالث: التكامل الاقتصادي والتكتل الاقتصادي.

إن مصطلح التكتل (Groupement)، ليس له معنى محدد، فقد يقصد به كل تجمع اقتصادي أو سياسي لمجموعة معينة من الدول مثل تكتلات حلف الأطلنطي.

---

[1]– مختار المطيع، محاولة لتحديد مفهوم الإندماج الإقتصادي الإقليمي، مجلة الوحدة، الرباط، العدد 89، 1992، ص73.

[2]– التكامل أو التكميل Complementary

[3]– Groupement: التكتل أو التجمع

[4]– الاعتماد المتبادل Interdépendance

[5]– Union: الوحدة

[6]– مصطفى عبد العزيز مرسي، مرجع سابق، ص 19.

[7]– مرجع سابق، ص 20.

سنعني بـ: (كتلة اقتصادية دولية) مجموعة من الأقطار، سواء كانت متجاورة أو يضمها إقليم واحد، تدخل في اتفاق فيما بينها يقضي بتقليل أو تخفيف أو إلغاء القيود الاقتصادية فيما بينها، وليس مع غيرها، بشأن حركة السلع والموارد والعوامل عبر حدودها الدولية، وتعمل باتجاه توحيد جزئي أو كامل، أو تنسيق بين سياساتها الاقتصادية في جوانبها المختلفة، ويشمل ذلك تكوين مناطق تجارة حرة، أو إقامة اتحاد جمركي، أو منح تفضيلات جمركية، أو إنشاء سوق مشتركة، أو الانخراط في اتحاد اقتصادي كامل.

وبذلك يصبح مفهوم التكامل الاقتصادي بأي شكل من أشكاله المرحلية أو الكاملة، شكلا من أشكال التكتلات الاقتصادية الدولية، كما يشمل التكتلات التي تقوم على تفاهم وتعاون أو تعاضد اقتصادي، من نوع أو آخر، سواء كانت قائمة فعلا، أو يحتمل قيامها مستقبلا، بشكل خاص بين الدول الصناعية المتقدمة، أو بين هذه وبين بعض الدول النامية، خاصة منها مستعمراتها السابقة.[1]

وقد اتخذت بعض هذه التكتلات شكلا قانونيا محددا، مستندا إلى اتفاقات دولية قائمة مثل الاتحاد الأوروبي، ومنطقة التجارة الحرة الأوروبية (EFTA)، ومنطقة التجارة لأمريكا الشمالية (NAFTA)، هذا في حين لا تأخذ تكتلات اقتصادية أخرى إطارا قانونيا محددا مثل رابطة أقطار آسيا الجنوبية الشرقية (ASEAN)، ولا يهمنا الشكل، الذي يتخذه التكتل الاقتصادي الدولي، وإنما جوهره الوظيفي وهدفه النهائي، سواء كان اقتصاديا صرفا، أو اقتصاديا سياسيا.

كما أن حجم التكتل ونوعيته التكوينية، ستكون هي العوامل المحددة لأهميته الاقتصادية والسياسية كذلك، وبالتالي يمكن لنا أن نعطي أمثلة عن أهم التكتلات العالمية، ومنها، تكتلين دوليين مهمين، قائمين أساسا، هما الاتحاد الأوروبي ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية،

[1]–أشرف إبراهيم عطية، التكامل الاقتصادي الدولي والتنمية الاقتصادية، رسالة دكتوراه جامعة عين الشمس مصر 2001 ص 7.

وتكتلين محتملين أو في طريقهما للتكوين، هما التكتل الياباني – الشرق أقصوي، الذي يحتمل أن يضم اليابان والنمور الأربعة هم تايوان، هونغ– كونغ، سنغافورة، وكوريا الجنوبية.

أما التكتل المحتمل الثاني الذي تشكل الصين نقطة ارتكازه الأساسية التي ستجذب إليه النمور الأربعة أو قسما منها وبلدانا شرق أقصوية أخرى، كـ: تايلاندا، وبلدان الهند الصينية القديمة «الفيتنام، كمبوجيا، ولاووس».

وقد يقوم تكتل آخر يضم بالإضافة إلى أستراليا ونيوزيلندا، إندونيسيا، وماليزيا، وقد يشمل ذلك أيضا الهند، وهذه كلها تكتلات إن قامت فسيكون لها وزن نوعي وكمي هائل تشيع إثارة لتشمل العالم كله.

الفرع الرابع: التكامل الاقتصادي والتعاون الاقتصادي.

قد يخلط البعض بين مصطلحي التكامل الاقتصادي (**Intégration Economique**)، والتعاون الاقتصادي (**Coopération Economique**)، ويرى أنه عندما تتفق بعض الدول على تحقيق تكامل اقتصادي فيما بينها، فإن هذا يشكل نوعا وصورة من صور التعاون الاقتصادي، إلا أن الفكر الاقتصادي أصبح بين المصطلحين.

يهدف التعاون الاقتصادي إلى تحقيق منفعة مشتركة من خلال تسهيل وتنشيط التبادل التجاري والاقتصادي بين دولتين أو أكثر. ويتم ذلك عبر منح التسهيلات اللازمة لتعزيز هذا التبادل، استنادًا إلى مبدأ المعاملة بالمثل، مما يسهم في تعزيز العلاقات الاقتصادية وتحقيق التكامل بين الدول المتعاونة، تحتفظ الوحدات الاقتصادية المكونة للدول المتعاونة اقتصاديا بخصائصها المتميزة واستقلاليتها، وفي الغالب يتم توقيع اتفاقية للتعاون الاقتصادي بين عدد من الدول ويتم فيها تحديد مجالات التعاون الاقتصادي، ومدة هذه الاتفاقية، والتسهيلات التي تقدمها كل دولة وغير ذلك من الأمور التي تتضمنها الاتفاقية.

يتميز التعاون الاقتصادي بقدرته على تسهيل عمليات التبادل الدولي، والتقليل من تأثير العقبات والمشكلات التي قد تواجه العلاقات الاقتصادية بين الدول. كما يسهم في تحقيق منافع مشتركة تعود بالفائدة على جميع الأطراف المشاركة، مما يعزز النمو الاقتصادي والتكامل فيما بينها.

يمتد التكامل الاقتصادي إلى ما هو أبعد من مجرد التعاون، حيث يهدف إلى إزالة العقبات التي تعيق العلاقات الاقتصادية الدولية وتعزيز عمقها وفاعليتها بين الدول. إضافةً إلى ذلك، يرتبط التكامل الاقتصادي بإحداث تغييرات هيكلية في اقتصادات الدول المشاركة، مما يسهم في تحقيق تحول شامل ومستدام. أما التعاون الاقتصادي، فيظل محدودًا من حيث الأهداف والنتائج، إذ لا يؤدي إلى تغييرات هيكلية بنفس الدرجة من العمق والشمول، ولا يمتلك الأثر بعيد المدى الذي يميز عمليات التكامل الاقتصادي.

وعلى ذلك فإنه من الطبيعي ألا يقوم التكامل إلى بين أقطار ذات نظام اقتصادي واجتماعي متجانس ومتقارب، بينما التعاون الاقتصادي يمكن أن يقوم بين أقطار ذات أنظمة اقتصادية واجتماعية واحدة، كما يمكن أن يقوم بين أقطار ذات أنظمة اقتصادية واجتماعية مختلفة، بل ومتعارضة، وقد يتخذ أشكالا عديدة يكون بين دولتين فقط، أو بين مجموعة من الدول ذات الانتماء الجغرافي لمنطقة معينة، ويمكن أن يكون متعلق بموضوعات ومجالات عديدة أيضا، أما التكامل فقد يتخذ صور مختلفة مثل منظمة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي، السوق المشتركة.

بعد ما بينا المعنى اللغوي للتكامل الاقتصادي والفرق بينه وبين كل من الاندماج والتكتل والتعاون، فإنه يجدر بنا أن نبين المقصود بالتكامل الاقتصادي، ويرجع ذلك إلى التباين في وجهات نظر هؤلاء الاقتصاديين حول الهدف المرجو من التكامل الاقتصادي، ورغم تعدد المفاهيم التي نادى بها بعض الاقتصاديين الغربيين أمثال تنبرجن، بيلابلاسا، ونبدر، وكيرادال، إلا أنها تشترك في أن التكامل الاقتصادي الذي هو العملية الاقتصادية والاجتماعية التي تتم بموجبها إزالة جميع الحواجز الموجودة بين الأقطار المختلفة، مما يؤدي إلى تحقيق تكافؤ

الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج بهدف الحصول على مكاسب اقتصادية في شكل زيادة معدلات النمو وارتفاع مستويات المعيشة تبعا لذلك هذا فيما يخص الاقتصاديون الغربيين[1].

أما الاقتصاديين العرب فقد ذكروا عدة تعريفات حيث يعرف البعض أن التكامل الاقتصادي هو «عملية تحقيق الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات مجموعة من الدول، تتحدد درجاته المتصاعدة والتي تبدأ من منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي، السوق المشتركة، الوحدة الاقتصادية، التكامل الاقتصادي الكامل، حسب ما يحقق كل شكل منه من قوة في درجة الترابط العضوي بين اقتصاديات الأطراف.

ويتطلب إقامة التكتل الاقتصادي بأشكاله المتعددة وجود إرادة سياسية واعية وصارمة، وتقبل التنازل عن بعض سلطات الدولة لصالح الجماعة المتكاملة التي يجري انتشارها»[2].

وعرفه البعض الآخر بأنه عملية متصلة، وأنه بناء لشكل اقتصادي أكثر صلابة بحيث تزول فيه كل العوائق والقيود المفتعلة أثناء عملية التنفيذ بحيث يمكن الحصول على المؤسسات والوسائل الخاصة بالتنسيق والتوحيد التي تدعم من بعد[3].

وهذا التعريف فيه عنصر سلبي يتمثل في إزالة القيود التجارية، كالتعريفة الجمركية والقيود الإدارية والرقابة على عمليات التحويل بين الاقتصادات المتعددة الداخلة ضمن مجالات التكامل، وأما العنصر الإيجابي، فيتمثل في عملية التنسيق الهادفة إلى الحصول على الحد الأقصى للعمل والإنتاج والتطوير في الدول المتكاملة."[4]"

[1]– أشرف إبراهيم عطية، مرجع سابق، ص 9.

[2]– Mosad Zineldine : Globalisation and Economic Intégration among arab Countries, the middle east in globalizing world, oslo, 16 August 1998 P 8 -9.

[3]–مصطفى عبد العزيز مرسي، المرجع السابق، ص 18.

[4]– نزيه عبد المقصود محمد مبروك، التكامل الاقتصادي العربي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية 2007.ص 14.

ويعرفه البعض الآخر بأنه تنسيق بين دولتين أو مجموعة من الدول يقوم على أساس عرض إخفاء التباين والتمايز بين الوحدات الاقتصادية، وتكتيل النشاط الاقتصادي لهذه الدول[1].

وعرفه آخرون بأنه تجميع عدة عناصر اقتصادية مبعثرة لتكون كلا اقتصاديا جديدا، وكبير الحجم، أو لتقوية كل اقتصادي موجود غير متماسك، وذلك بغرض إقامة المشروعات المشتركة، وتنسيق السياسيات الاقتصادية[2].

ومما سبق، يمكننا القول أن التكامل الاقتصادي هو اتفاق بين مجموعة من الدول المتقاربة في المصالح الاقتصادية، هدفها إذابة اقتصادياتها في اقتصاد واحد، وإلغاء كافة القيود على حركة السلع والأشخاص، ورؤوس الأموال فيما بينها، وذلك بالتنسيق بين سياستها الاقتصادية.

هذا وذكر الاقتصادي (كارل دوتش–**Karl Deutshe**) أربعة عشر شرطا ضروريا لابد من توافرها لتحقيق التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول، وقد أخذ من منطقة شمال الأطلنطي مثالا للتطبيق، وأما الشروط فهي[3]:

1. انسجام وتناغم القيم الكبرى الممثلة بالخصوص جماعة شمال الأطلنطي، حسبما يرى في الدستور والديمقراطية والاقتصاد اللاشيوعي، وأخيرا الدين.
2. وجود الاستجابة المتبادلة بمعنى التعاطف والولايات المتبادلة للشعور بالذات والمصالح والتصورات الذاتية، والقدرة على التنبؤ بسلوك كل من أعضاء التكامل والعمل طبقا لهذا التنبؤ.

---

[1]– أشرف إبراهيم عطية، المرجع السابق، ص 17 – 18.

[2]– إكرام عبد الرحيم، المرجع السابق، ص 45 – 47.

[3]– Karl Deutsh : politcal community and the north Atlantic Area, New york, princeton university press, 1957, pp.3-6. نقلا عن نزيه عبد المقصود محمد مبروك، المرجع السابق، ص 19.

3.طريقة حياة متميزة ترتبط ارتباطا وثيقا بمجموعة القيم الكبرى المتجانسة من خلال مجموعة من الوسائل المؤسسية اللازمة لمتابعة وتحقيق القيم.

4.وجود مناطق قلب، فوجود قوى تقوي وتدعم التكامل متى توفر لها القدرة على الفعل كمصلحة لحجمها وسلطتها وقوتها الاقتصادية وكفاءتها الإدارية وقدرتها على الاستجابة للوحدات الأخرى، فهذه المنطقة هي البؤرة التي يتطور حولها التكامل.

5.نهج اقتصادي متفوق.

6.توقع عائد اقتصادي مشترك.

7.وجود مدى واسع من التعاملات المتبادلة، حيث التعدد في مجالات الاتصال والتعامل بين الوحدات، ووجود مجال واسع من الوظائف والخدمات المختلفة ومنظمات تنفيذها.

8.توسيع الخبرات البشرية من سياسية واقتصادية واجتماعية مع المحافظة على الارتباط المستمر بين هذه الفئات.

9.وجود روابط اتصال جماعي غير منقطعة بين الوحدات السياسية لأعضاء التكامل وبين الفئات الاجتماعية المتشابهة داخل هذه الوحدات، حيث تقدم هذه الروابط قنوات فعالة للاتصال أفقيا ورأسيا تشمل كلا من الأشخاص والمنظمات.

10. تحرك اجتماعي لأعظم الأشخاص.

11. الامتناع عن شتى حرب ضد الإخوة، إذ تعتبر الحرب بين أعضاء الإقليم المتكامل حربا يقتل فيها الأخ أخاه.

12. وجود تهديد عسكري من خارج الإقليم.

13. وجود روابط اقتصادية قوية.

14. استيعاب عرقي ولغوي.

15. فمن خلال هذه الشروط يتبين أن التكامل الاقتصادي عند كارل دوتش يعني شعور كل عضو من أعضاء التكامل بحاجة إلى وجود روابط قوية تجمع بينهم مع توقع عائد اقتصادي مشترك.

المطلب الثاني: دوافع التكامل الاقتصادي ومزاياه.

إن الدول عندما تقدم على إحداث تكامل اقتصادي فيما بينها فإن هناك دوافع تدفعها لتحقيق هذا التكامل، هذه الدوافع منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو سياسي، ويتمثل الدافع الاقتصادي في زيادة معدل النمو وتقوية مختلف الأنشطة الإقتصادية لمواجهة التكتلات الاقتصادية الأخرى، أما الدوافع السياسية فتعد من أهم الأسباب التي تدفع إلى إتمام التكامل الاقتصادي بين الدول، ومن ثم العلاقة وثيقة بين السياسة والتكامل الاقتصادي وكمثال على ذلك، إقامة السوق الأوروبية المشتركة تخوفا من امتداد الوفود الشيوعي إلى الدول الأوروبية.

وعليه ارتأينا تفسير موسع للدوافع الاقتصادية والدوافع السياسية للتكامل الاقتصادي في هذا المطلب والمزايا التي يمكن أن يحققها التكامل الاقتصادي بين العديد من الدول، وهذه المزايا ليست ضربا من الخيال فقد حققتها لنفسها مجموعات من الدول التي أخذت التكامل الاقتصادي مأخذ الجد، ويمكن إبراز هذه المزايا في تقسيم العمل واتساع السوق وإقامة المشروعات الإنتاجية الكبرى وحرية انتقال رؤوس الأموال والعمال وإمكانية التعامل والمساومة مع التكتلات الأخرى ورفع معدل النمو وخلق فرص للعمالة بين الدول المتكاملة.

الفرع الأول: الدوافع الاقتصادية للتكامل الاقتصادي.

الدوافع الاقتصادية يمكن إجمالها فيما يلي:

1. سعي الدول المتكاملة إلى تحسين مستوى معيشة سكانها، وزيادة معدلات نموها الاقتصادي، وتعزيز مكانتها في مواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية، خاصة في ظل هيمنة هذه التكتلات على الاقتصاد المعاصر. ويوفر التكامل الاقتصادي فرصة هامة لهذه الدول لتعزيز قوتها داخليًا عبر تطوير قطاعاتها الإنتاجية، وخارجيًا من خلال تحسين قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية.

2. سعي الدول المتكاملة إلى الاستفادة من اتساع السوق الناتج عن إزالة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء، مما يتيح فرصًا أكبر لإنشاء وحدات إنتاجية ذات كفاءة عالية. ويسهم ذلك في تحقيق وفورات إنتاجية على نطاق واسع، مما يعزز القدرة التنافسية ويؤدي إلى تحسين الأداء الاقتصادي بشكل عام.
3. تسعى الدول المتكاملة إلى تعزيز المنافسة بين المشروعات الإنتاجية داخلها، مما يؤدي إلى رفع الكفاءة الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات. كما يساعد هذا التكامل في الحد من هيمنة عدد محدود من الشركات على الأسواق المحلية، مما يقلل من الاحتكار ويعزز بيئة اقتصادية أكثر تنافسية وعدالة بين مختلف الوحدات الإنتاجية.
4. تسعى الدول المتكاملة، وخاصة النامية منها، إلى تهيئة الظروف المناسبة لاستغلال خبراتها وتعزيز الاستفادة المتبادلة من مزاياها الإنتاجية، مما يسهم في تحفيز عجلة التصنيع والارتقاء بها من الصناعات الصغيرة إلى مجالات أكثر تقدمًا تعكس التطورات العلمية والتكنولوجية الهائلة التي يشهدها العصر. ويعد التكامل الاقتصادي الوسيلة الأمثل لخلق بيئة مواتية للصناعات التي تتمتع بالكفاءة الإنتاجية، مستفيدًا من اتساع السوق وزيادة حدة المنافسة، الأمر الذي يعزز النمو الصناعي والتطور التكنولوجي في الدول المتكاملة.
5. يمنح التكامل الاقتصادي الدول الأعضاء وزنًا أكبر على الساحة الدولية، مما يعزز نفوذها في المفاوضات والعلاقات التجارية. كما يتيح لها قدرة تفاوضية أقوى، تمكنها من فرض الشروط التي تتماشى مع مصالحها الاقتصادية المشتركة، مستفيدة من قوة اقتصاداتها مجتمعة، الأمر الذي يعزز مكانتها في الأسواق العالمية ويضمن تحقيق مصالحها الاستراتيجية.

الفرع الثاني: الدوافع السياسية للتكامل الاقتصادي.

تُعد المصالح السياسية أحد العوامل الرئيسية التي تحفّز الدول على تحقيق التكامل الاقتصادي، وذلك رغم اختلاف ظروف كل منها. فغالبًا ما يكون الهدف من هذا التكامل هو

تعزيز العلاقات السياسية بين الدول الأعضاء، وترسيخ التعاون المشترك على المستويات المختلفة. كما يمكن أن يكون الدافع وراء التكامل هو تعزيز قدرة الدول على حماية نفسها ومصالحها في مواجهة التحديات والضغوط السياسية الخارجية، مما يمنحها قوة تفاوضية أكبر واستقلالية في قراراتها الاقتصادية والسياسية، وخير مثال على ذلك قيام السوق الأوروبية المشتركة حيث كان الدافع لقيام تلك السوق هو تخويف الدول الأوروبية من امتداد النفوذ الشيوعي إليها، أو تقسيم أمريكا والاتحاد السوفياتي سابقا، العالم إلى قسمين يتم السيطرة عليهما"[1]".

وللتدليل على أن المصالح السياسية تعد أهم الأسباب التي تحمل على إتمام التكامل الاقتصادي بين الدول، نضرب الأمثلة التالية:

1. اتحاد الزولفرين (**Zolleverein**)، والذي كان تمهيدا لتحقيق وحدة ألمانيا سياسيا، وهو اتحاد جمركي تم خلال القرن التاسع عشر بين الولايات الألمانية، وكان مثالا طيبا لتقارب اقتصادي بقدر تحقيق التقارب السياسي بين الولايات الألمانية المكونة له، وقد كان هذا الاتحاد الجمركي أداة مباشرة لتحقيق وحدة ألمانيا سياسيا.
2. التجمع الأوروبي الذي حدث عقب الحرب العالمية الثانية حيث كان هذا التجمع ردا على التحديات السياسية التي واجهت أوروبا خلال تلك الفترة، ونصت المادة الثانية من معاهدة روما على توثيق الصلات بين الدول الأعضاء، وبالتالي فالغرض من هذه الاتفاقية هو العمل على تطوير التجمع الاقتصادي الأوروبي، أو السوق الأوروبية المشتركة إلى وحدة سياسية.

الفرع الثالث: تقسيم العمل بين الدول المتكاملة.

يُعد تقسيم العمل القائم على التخصص من أبرز نتائج التكامل الاقتصادي بين الدول المتعاونة، حيث تتجه كل دولة إلى إنتاج السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية، مما يعزز الكفاءة

[1]– نزيه عبد المقصود مبروك، المرجع السابق، ص 21.

الإنتاجية على المستوى الإقليمي. ويسهم هذا التوجه في تركيز الإنتاج بيد المنتجين الأكثر كفاءة، مما يؤدي إلى زيادة الأرباح نتيجة إزالة الحواجز الجمركية وتوسيع نطاق السوق. وفي المقابل، يستفيد المستهلك من الحصول على المنتجات بأقل تكلفة، حيث يتمكن من شراء السلع من أكثر الدول كفاءة داخل منظومة التكامل، بغض النظر عن الدولة المنتِجة، مما يعزز المنافسة ويؤدي إلى انخفاض الأسعار وتحسين جودة المنتجات، وقد كان المستهلك قبل حدوث التكامل يضطر إلى شراء نفس السلعة من المنتج الوطني داخل بلده حتى لو كان هذا المنتج ينتجها بتكلفة كبيرة ومستوى أقل من الجودة"[1]".

كما يمكن أن ينتج عن تقسيم العمل في ظل التكامل الاقتصادي مزايا أخرى أهمها:

* **حرية انتقال رأس المال والعمل:** يؤدي التكامل الاقتصادي إلى حرية انتقال رأس المال والعمل من البلد الذي تقل فيه الإنتاجية الحدية إلى البلد الذي ترتفع فيه هذه الإنتاجية.

وبذلك يكون انتقال رأس المال والعمل في مصلحة البلدين المرسلة والمستقبلة، وبالتالي في صالح مجموع الدول الداخلة في التكامل حيث يتم استخدام عنصر العمل على أحسن وجه ممكن، وهذا يؤدي إلى زيادة الدخل الفردي في كافة الدول المتكاملة"[2]".

* **خلق فرص للعمالة في الدول المتكاملة:** إن اتساع حجم السوق وزيادة الاستثمارات الوطنية والأجنبية يؤدي إلى خلق فرص للعمالة داخل الدول المتكاملة في شتى الميادين، ومن ثمة زيادة فرص العمل أمام الأيدي العاملة والفنيين في كافة الدول الداخلة في التكامل، وبالتالي القضاء على مشكلة البطالة في هذه الدول.

[1]–نزيه عبد المقصود مبروك، المرجع السابق، ص 32.

[2]– إسماعيل عبد الرحيم شبلي، التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية، من مطبوعات الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، بدون سنة طبع، ص 76.

الفرع الرابع: اتساع السوق وإقامة مشاريع إنتاجية كبيرة.

ينتج عن قيام التكامل الاقتصادي باتساع نطاق السوق في الدول المتكاملة، واتساع حجم السوق يسمح بتحقيق وفرة الإنتاج الكبير، ويقصد بوفرة الإنتاج الكبير ما يتحقق بفضل اتساع نطاق الإنتاج من تخفيض تكاليف الإنتاج والارتفاع بمستوى الكفاية الإنتاجية، كما أنه يمكن من إقامة صناعات جديدة ذات حجم اقتصادي كبير يستطيع استيعاب كل المنتجات التي تنتجها مما يمكنها من العمل بكامل طاقتها الإنتاجية التي تنتجها، ما يؤدي إلى انخفاض تكاليف إنتاجها، وبالتالي انخفاض أسعار هذه المنتجات مما يساهم في زيادة تسويقها تجاريا في الدول الداخلة في التكامل، كما أن اتساع حجم السوق سوف ينمي روح الإبداع والمبادرة والاهتمام بموضوع البحث العلمي والدخول في الاستثمارات الكبيرة، كما تشجع فرص الاختراع، مما يؤدي إلى تحسين نوع الإنتاج وتخفيض نفقاته، وهذا يقوي من مركز المنتجات في المنافسة الدولية، كما يساعد على تنمية اقتصاد البلاد المنظمة إليه وتنسيق سياستها الاقتصادية ويخفف أضرار التقلبات الاقتصادية الناجمة عن الانكماش والتضخم[1].

* **ارتفاع معدل النمو الاقتصادي:** يرتفع معدل النمو الاقتصادي في الدول المتكاملة وهذا راجع إلى أن التكامل الاقتصادي يؤدي إلى وجود نوع من التفاؤل بالنسبة للمستقبل، من ثمة زيادة إقبال المنظمين على الاستثمارات، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع مستوى الدخل وزيادة الطلب على المنتجات، كما أن التكامل الاقتصادي يساعد على جذب رؤوس الأموال الأجنبية من الخارج، وهذا يؤدي إلى زيادة معدل الاستثمار في الدول الداخلة في التكامل واتساع السوق وما يتبعه من زيادة في الطلب على السلع المنتجة، ليؤدي كل ذلك إلى زيادة الحافز على الاستثمارات، حيث تصبح الفرص متهيئة أمام رأس المال في مختلف الدول الداخلة في التكامل لتحقيق الربح عن طريق توظيف الأموال في وسائل إنتاج هذه السلع.

[1]– مصطفى عبد الله الكفرى، التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية، الحوار التمدين، العدد 678، 203 ص 1.

يضاف إلى ذلك استثمارات الأجانب في الطاقات الإنتاجية في الدول الداخلة في التكامل، الأمر الذي يؤدي إلى وجود المشروعات الاستثمارية الكبرى التي لا تستطيع الدول بمفردها إنشاءها، ولا شك أن زيادة معدل الاستثمار والمشروعات الاستثمارية الكبرى من شأنه أن يزيد في معدل النمو الاقتصادي داخل الدول المتكاملة.[1]

المطلب الثالث: التكامل الإقتصادي والعولمة الإقتصادية.

أصبحت العولمة الاقتصادية واحدة من أبرز الظواهر المؤثرة في المشهد الاقتصادي العالمي منذ نهاية الحرب الباردة، حيث لم يقتصر تأثيرها على الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية فحسب، بل فرضت تحديات غير مسبوقة على النظام الاقتصادي العالمي. لهذا السبب، حظيت قضية العولمة باهتمام غير مسبوق على المستويين الرسمي والشعبي، باعتبارها من أهم التحولات التي يشهدها العالم في القرن الحادي والعشرين.

وقد تمكنت العولمة من استقطاب اهتمامات مختلف الشرائح الفكرية، من اقتصاديين وسياسيين ومثقفين، الذين يجمعهم اهتمامهم بالتحولات العميقة والمتسارعة التي تجاوزت حدود الدول وأصبحت تؤثر على الاقتصاد العالمي بشكل شامل. ومن هنا، تبرز أهمية دراسة آثار العولمة على اقتصاديات الدول النامية، حيث نسعى في هذا المطلب إلى استعراض الجوانب الإيجابية والسلبية للعولمة، إلى جانب تحليل مخاطرها على الاقتصاد العربي، واستكشاف الفرص المتاحة لمواجهتها. كما سنناقش كيف يمكن تحويل تحديات العولمة إلى فرص لتعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول النامية، بما يسهم في تحقيق تنمية مستدامة وتعزيز قدرتها التنافسية عالميًا.

[1]–عماد اليثي، بعد نصف ق'رن التكامل الاقتصادي العربي، القاهرة، 2003 ص 35.

الفرع الأول: مفهوم العولمة الإقتصادية.

العولمة هي ترجمة للكلمة الفرنسية "Mondialisation"، والتي تعني جعل الشيء ذا طابع عالمي، غير أن هذه الكلمة مستمدة في الأصل من المصطلح الإنجليزي "Globalization"، الذي ظهر لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية. ويشير هذا المصطلح إلى تعميم الظواهر والتوجهات وتوسيع نطاقها ليشمل الجميع، وبناءً على هذا المعنى، فإن أي دعوة إلى العولمة صادرة من دولة أو مجموعة ما تهدف إلى تعميم نموذج معين من الأنماط الاقتصادية أو الثقافية أو الاجتماعية الخاصة بتلك الدولة أو الجماعة ليصبح معتمدًا عالميًا. ومن هنا، تُفهم العولمة باعتبارها عملية تسعى إلى توحيد المعايير والاتجاهات على نطاق عالمي، سواء كان ذلك في الاقتصاد، أو الثقافة، أو السياسة، أو غيرها من المجالات[1].

هذا وقد جرى تداول كلمات أخرى في اللغة العربية إلى جانب العولمة منها: الكوكبة، والكونية، والكوننة، ووجد متحمسون لكل كلمة من هذه الكلمات ولكل منهم حججه في ذلك، ومع ذلك فإن لفظ العولمة هو الغالب على غيره من الألفاظ الأخرى، وهو أكثر الألفاظ المتداولة الآن[2].

ومنذ أن ظهرت العولمة على ساحة الفكر العالمي حاول العديد من السياسيين والإقتصاديين والمثقفين في العالم التصدي لتعريفها وتحديد مظاهرها وآثارها وأنواعها، وكثر الجدل حول تحديد مفهومها تحديدا دقيقا، ويرجع ذلك إلى إختلاف أيديولوجيات الباحثين، أو رؤيتهم السياسية، أو وجهتهم العامة التي ينحازون إليها إزاء العولمة رفضا أو قبولا[3].

---

[1]– محمد عابد الجابري: العولمة والهوية الثقافية، مجلة المستقبل العربي، والتي تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد 226 لسنة 1996، ص 18 بتصرف.

[2] –عبد الرشيد عبد الحافظ: الآثار السلبية للعولمة على الوطن العربي وسبل مواجهتها، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى 2005، ص 6.

[3]– فتحي أبو الفضل وآخرون: دور الدولة والمؤسسات في ظل العولمة، مكتبة الأسرة 2004م، ص 26، إكرام عبد الرحيم: التحديات المستقبلية للتكتل الإقتصادي العربي، مرجع سابق، ص 118.

تنقسم العولمة وفقًا لمجالاتها إلى عدة أنواع، أبرزها: العولمة الاقتصادية، العولمة المالية، العولمة السياسية، العولمة الثقافية، والعولمة الاتصالية. وقد تناول الباحثون تعريف كل نوع منها بشكل مفصل، لكن ما يهمنا في هذا المطلب هو التركيز على العولمة الاقتصادية باعتبارها أحد الجوانب الأكثر تأثيرًا في الاقتصاد العالمي وفي عمليات التكامل بين الدول.

فعرفها البعض[1]: بأنها اندماج أسواق العالم في حقول انتقال السلع والخدمات ورأس المال والقوى العاملة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق بحيث تصبح هذه الأسواق سوقا واحدة كالسوق القومية.

وعرفها البعض[2]: بأنها تسهيل انتقال القوى العاملة والمعلومات والسلع والأموال بين مختلف دول العالم، وتخطى الحدود الإقليمية، واندماج الأسواق في حقول التجارة والإستثمارات المباشرة.

وعرفها البعض الآخر[3]: بأنها مرحلة من مراحل تطور النظام الرأسمالي العالمي وفيها تذوب الشؤون الإقتصادية للدولة القومية في الإطار العالمي دون اعتبار للحدود السياسية للدول وفيها ينتقل الإنتاج الرأسمالي من عالمية التبادل والتوزيع إلى عالمية الإنتاج وإعادة الإنتاج في ظل هيمنة الدول المتقدمة والشركات متعددة الجنسيات والمنظمات العالمية، وإنها أي تدخل للدولة في النشاط الإقتصادي وتبنى كل ما هو في مصلحة رأس المال الذي يتجه نحو إنتاج المعلومات.

---

[1]– محمد الأطرش: حول تحديات الإتجاه نحو العولمة الإقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت–لبنان، أكتوبر 2001، ص 226.

[2]– عمر صالح بن عمر: العولمة الإقتصادية وسبل تفعيل إقامة سوق إسلامية مشتركة، شبكة المعلومات الدولية، موقع مدينة الرياض، ص 3.

[3]– تحي أبو الفضل وآخرون: دور الدولة والمؤسسات في ظل العولمة، مرجع سابق، ص 29.

وعرفها البعض[1]: بأنها تحول العالم إلى منظومة من العلاقات الإقتصادية المتشابكة التي تزداد تعقيدا لتحقيق سيادة نظام إقتصادي واحد، فيه يتبادل العالم الإعتماد بعضه على بعض الآخر في كل من الخامات والسلع والمنتجات والأسواق ورؤوس الأموال والعمالة والخبرة، حيث لا قيمة لرؤوس الأموال من دون استثمارات، ولا قيمة للسلع دون أسواق تستهلكها.

وعرفها البعض[2]: بأنها زيادة درجة الإعتماد المتبادل بين الدول على مستوى العالم من خلال زيادة حجم ونوعيات التبادل التجاري، سواء بالنسبة للسلع أو الخدمات بالإضافة إلى انتقال رؤوس الأموال والتكنولوجيا بين الدول المختلفة.

وعرفها صندوق النقد الدولي: بأنها تزايد الإعتماد الإقتصادي المتبادل بين دول العالم بوسائل منها زيادة حجم وتنوع معاملات السلع والخدمات عبر الحدود، والتدفقات الرأسمالية الدولية، وكذلك من خلال سرعة ومدى انتشار التكنولوجيا[3].

من كل ما سبق يتضح: أن العولمة الإقتصادية أصبحت تعني مجموعة من الحقائق المهمة التي تتمثل في تكامل أسواق النقد والمال الدولية، ونمو الصادرات العالمية بمعدلات تفوق معدلات نمو الناتج العالمي الإجمالي، وتدويل الإنتاج بمعنى توزيع إنتاج أجزاء السلعة الواحدة على عدد من دول العالم ومناطقه حسب ما تحدده تكلفة الإنتاج ومعدلات الربح وهو ما أدى إلى ظهور أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي وتعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات، ورفع معدلات حركة الإستثمارات الأجنبية الخاصة المباشرة[4].

---

[1]– السيد أحمد مصطفى عمر: إعلام العولمة وتأثيره في المستهلك، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت– لبنان، سلسلة كتب المستقبل العربي (24) العولمة وتداعياتها على الوطن العربي، الطبعة الأولى، يناير 2003، ص 163.

[2]– نبيل حشاد: الجات ومنظمة التجارة العالمية أهم التحديات في مواجهة الإقتصاد العربي – الهيئة المصرية العامة للكتاب – مكتبة الأسرة، 2001م، ص 13.

[3]– صندوق النقد الدولي: تقرير آفاق الإقتصاد العالمي، 1998، أشار إليه، د/عمر صقر: العولمة وقضايا إقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية2000–2001، ص 5.

[4]– رمزي زكي: الطريق إلى سياتل، آثار العولمة وأوهام الجري وراء السراب، مقالة بجريدة القبس الكويتية الصادرة في 1999/12/12م، العدد 9514، ص 2، أشار إليه د. خالد سعد زغلول: العولمة والتحديات الإقتصادية وموقف الدول

كذلك: فإن العولمة الاقتصادية تفترض أن العملات والتبادلات الاقتصادية تتم على مستوى عالمي، بعيدًا عن السيطرة المطلقة للدولة القومية، بحيث يصبح الاقتصاد القومي متأثرًا بهذه العمليات ومحددًا وفقًا لها. وهذا يمثل تحولًا جوهريًا مقارنةً بالنظم الاقتصادية السابقة، حيث كانت الاقتصادات الوطنية هي المحرك الرئيسي، وكان الاقتصاد العالمي مجرد نتيجة لتفاعلاتها. أما اليوم، فقد أصبح الاقتصاد العالمي هو القوة المسيطرة، بينما تتكيف الاقتصادات القومية مع معطياته واتجاهاته، مما يعكس التأثير العميق للعولمة على سيادة الدول الاقتصادية وقدرتها على التحكم في مواردها وأسواقها.

يضاف إلى ذلك أيضا: أن العولمة الإقتصادية أخذت أبعادها في العصر الحاضر بانتصار القوى الرأسمالية العالمية، فاستعاد النظام الإقتصادي الرأسمالي هيمنته وانتشاره في صور جديدة مبنية على اقتصاد السوق، وعلى دمج الإقتصادات الوطنية بالسوق الرأسمالية العالمية بإشراف مؤسسات العولمة الثلاث وهي: صندوق النقد الدولي الذي يقوم بدور الحارس على نظام النقد الدولي، والبنك الدولي الذي يعمل على تخطيط التدفقات المالية طويلة المدى، والمنظمة العالمية للتجارة[1].

تتجلى ملامح العولمة الاقتصادية من خلال مجموعة من المظاهر البارزة التي تعكس تأثيرها العميق على الاقتصاد العالمي، ومن أبرز هذه المظاهر[2]:

1-الإقبال الكبير على التكتلات الاقتصادية: حيث تسعى الدول إلى الانضمام إلى تكتلات اقتصادية كبرى للاستفادة من التطورات التقنية المتسارعة، وتعزيز قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية.

النامية، بحث منشور بمجلة الحقوق التي تصدر عن مجلس النشر العلمي – جامعة الكويت، العدد الأول – السنة السادسة والعشرون، محرم 1423 هـ – مارس 2002، ص 20.

[1]– عمر صالح بن عمر: العولمة الإقتصادية وسبل تفعيل إقامة سوق إسلامية مشتركة، مرجع سابق، ص 3.

[2]– عمر صالح بن عمر: المرجع السابق، ص 3– 4.

2-تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات: إذ أصبحت هذه الشركات تسيطر على حصة كبيرة من التجارة العالمية، وتحقق أرباحًا ضخمة، مما يعزز نفوذها وتأثيرها في السياسات الاقتصادية للدول.

3-تدويل المشكلات الاقتصادية: حيث لم تعد المشكلات مثل الفقر، والتلوث، وحماية البيئة قضايا محلية، بل أصبحت تحديات عالمية تتطلب تعاونًا دوليًا لمواجهتها.

4-الثورة التكنولوجية وتأثيرها على الاقتصاد: فقد أحدثت التقنيات الحديثة تحولًا جذريًا في طرق الإنتاج ونوعية المنتجات، مما أثر بشكل كبير على الاقتصاد العالمي وأسواق العمل.

5-توسيع النظام الربوي وسيطرة المؤسسات المالية: حيث ساهمت العولمة في تمكين المؤسسات المالية الكبرى من التحكم في الاقتصاد العالمي، وتعزيز النظام الربوي الذي يؤثر على الاستقرار الاقتصادي للعديد من الدول.

ويلاحظ: أن مفهوم العولمة الإقتصادية يختلف عن مفهوم الإقتصاد الدولي الذي يرتكز على علاقات إقتصادية بين الدول ذات السيادة، ففي حين تشكل الدول العنصر الأساسي في مفهوم الإقتصاد الدولي، فإن الشركات الرأسمالية المتعددة الجنسيات تشكل العنصر الأساسي في مفهوم الإقتصاد الدولي، فإن الشركات الرأسمالية المتعددة الجنسيات تشكل العنصر الأساسي في مفهوم العولمة، ونظرا لحجم الإستثمارات المباشرة وغير المباشرة لهذه الشركات في كثير من الدول فإنها قادرة على الحد من سيادة بعض الدول، فإذا رغبت دولة ما في إتباع سياسة معينة تؤثر سلبيا على أرباح أحد فروع هذه الشركات، قامت الشركة الأم بإغلاق الفرع ونقله إلى بلد آخر، وهذا بحد ذاته يشكل رادعا للدولة المضيفة ومنعها من إتباع سياسات غير مناسبة تجاه هذه الشركات[1].

[1]- د. سالم لبيض: أي دور للعولمة في أحداث 11 سبتمبر واحتلال العراق ؟ مجلة شؤون عربية، التي تصدرها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 120 سنة 2004 ص 123.

الفرع الثاني: الآثار الإيجابية والسلبية للعولمة.

العالم يتعولم بأسرع وأعمق مما كان يتصور أو يتخيل، هذه حقيقة واضحة وضوح الشمس في ضحاها، فحركة عولمة العالم اندفعت بقوة ملحوظة خلال السنوات الأخيرة وازدادت اندفاعا في بداية الألفية الجديدة، فكل المعطيات والمؤشرات والتطورات والحقائق تشير إلى أن الحياة المعاصرة هي اليوم أكثر عولمة والعالم أكثر انكشافا والدول أكثر ارتباطا والاقتصاديات أكثر اندماجا، ومهما كان الأمر بالنسبة للمدى الذي قطعته حركة عولمة العالم، فان المؤكد الوحيد هو أنها ليست متوازنة أو متوازية، فالعولمة تحتوي بطبيعة الحال على فرص استثمارية واعدة وكثيرة، كما أنها تحتوي على مخاطر تنموية أكثر، فالفرص والمخاطر جزء لا يتجزأ من حركة العولمة، ومن ثم فالعولمة قد تبدو لبعض الدول والمجتمعات سلبية، وقد تبدو لدول ومجتمعات أخرى إيجابية، لذلك من الطبيعي أن تستقبل بعض الدول العولمة بحماس وانغماس، وان يستقبلها البعض الأخر بتوجس وانعكاس.[1]

والدول العربية شأنها شأن سائر دول العالم لأشط أنها تتأثر بالعولمة، فهي تمتلك مقومات الاستفادة من الفرص الجيدة التي توفرها العولمة، كما أنها عرضة لأن تضار منها، لذا يرى البعض أن العولمة قد تكون مفيدة في تنشيط حركة الاقتصاد العربي بينما يحذر آخرون من الأضرار التي ستلحق به، ويؤكد البعض أن الدول العربية سوف تتفاوت فيما تجنبه م أرباح أو يلحق بها من خسائر تبعا لهياكلها الاقتصادية من ناحية ودرجة انفتاحها الاقتصادي على العالم الخارجي وتأقلمها مع المعطيات الدولية الجديدة من ناحية أخرى.[2]

[1] –عبد الخالق عبد الله: عولمة السياسة والعولمة السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان، سلسلة كتب المستقبل العربي (24) العولمة وتداعياتها على الوطن العربي، الطبعة الأولى، يناير 2003، ص 41–43.

[2] –الخلاف يتواصل حول إمكانيات استفادة الاقتصاد العربي من العولمة، موضوع منشورة بجريدة البيان، دولة الإمارات العربية المتحدة، دبي، شبكة المعلومات الدولية، الانترنيت، موقع:

http//WWW.ALBAYAN.COMae/albayan/2001/05/05/25ept/38.htm

وإذا نظرنا إلى الآثار التي يمكن أن تنتج عن العولمة نجد أنها كثيرة ومتنوعة في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمالية والثقافية وغيرها، وهذه ما هو إيجابي ومنها ما هو سلبي.

وسوف نتناول هنا الآثار الإيجابية والسلبية للعولمة في المجال الاقتصادي فقط وذلك على النحو التالي:

أ- الآثار الإيجابية للعولمة الإقتصادية:

1- تحويل العالم كله إلى سوق مفتوحة بدون عقبات أو حواجز على مستوى الإنتاج والتوزيع والتسويق، وفتح باب المنافسة على مصراعيه بين الشركات والمؤسسات والمشروعات الإقتصادية على مستوى العالم كله وسيادة إقتصاد السوق على الإقتصاد العالمي[1].

2-ساعدت العولمة على تقريب نصيب الفرد من الدخل بين الدول، فقد زاد هذا النصيب بمعدلات أسرع في الدول التي أخذت بالعولمة (أي التي خفض الحواجز القائمة في سبيل التجارة) عنها في الدول الغنية-5% مقابل2,2% في التسعينات كما حدث تقارب في نصيب الفرد من الدخل بين الإقتصادات المتقدمة، أما الدول النامية التي لم تأخذ بالعولمة فقد تخلفت عن الدول الأخرى[2].

3- الإنفتاح الإقتصادي، والتعاون التجاري بين الدول، وسهولة حركة رأس المال بعيدا عن القيود التي كانت تفرضها الدول والتي كان من شأنها أن تثبط الهه، وتبعث على القلق والكلل[3].

---

[1]- د. عبد الرشيد عبد الحافظ: الآثار السلبية للعولمة على الوطن العربي وسبل مواجهتها، مكتبة مدبولى، القاهرة، الطبعة الأولى 2005، ص 26.

[2]- صورة عن قرب. العولمة، مجلة التمويل والتنمية، والتي تصدر عن صندوق النقد الدولي مارس 2002.

[3]- د. بلقاسم محمد الغالي: العولمة وعالمية الإسلام، بحث منشور بمجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، والتي تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت، السنة: السابعة عشرة، العدد: التاسع والأربعون، ربيع الأول 1423 هـ - يونيو 2002م، ص 433.

4-زيادة حجم الإستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى معظم الدول وخصوصا دول الجنوب، الأمر الذي يتيح لتلك الدول استكمال مشروعاتها التنموية وزيادة قدرتها التصديرية لباقي دول العالم، وإمكانية التصدير لأسواق جديدة كانت مغلقة في الماضي أو تتبع من القيود ما يحول دون التصدير إليها[1] .

5- زيادة التنافس في مجال السلع والأسعار وزيادة حجم النشاط التجاري مما يؤدي إلى زيادة النمو الإقتصادي على المستوى المحلي والعالمي[2] .

6- تتيح للمستهلكين أن يستهلكوا سلعا وخدمات عديدة ومتنوعة بتكلفة أقل وزيادة الفرص الإستثمارية وزيادة درجة المنافسة بين الشركات[3].

ونظرا لهذه الآثار الإيجابية للعولمة الإقتصادية، نجد أن العديد من صناع السياسة وكبار رجال الأعمال والإقتصاد، بل والمواطنين العاديين في البلدان النامية يدركون جيدا الحاجة للمشاركة بكل حماس في العولمة، وقد أظهر استفتاء أخير أجراه المنتدى الإقتصادي العالمي أن شعوب بلدان مثل الصين والهند لها رأي إيجابي في العولمة حيث تدرك أن الإنفتاح حيوي بالنسبة لرفع مستوى المعيشة، وأن التجارة الأكثر حرية فضلا عن تحقيقها لمكاسب إقتصادية للبلدان التي تشارك فيها، فإنها أيضا قناة لاستيراد سياسات جيدة لأنها تقضى على الممارسات الفاسدة، وبذلك تحسن مناخ الأعمال[4] .

ب- الآثار السلبية للعولمة الإقتصادية:

1-التوزيع غير العادل لثمار العولمة ما بين الدول المتقدمة والنامية، ففي حين تحملت الدول النامية الجزء الأكبر من تبعات العولمة لم تحصد نظير ذلك سوى القليل، وذلك عكس

---

[1]- د. فتحي أبو الفضل وآخرون: دور الدولة والمؤسسات في ظل العولمة، مرجع سابق، ص 38.

[2]- د. عمر صالح بن عمر: العولمة الإقتصادية وسبل تفعيل إقامة سوق إسلامية مشتركة، مرجع سابق، ص6 1.

[3]- د. نبيل حشاد: الجات ومنظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص 14.

[4] : لماذا يجب علينا أن نتقبل العولمة، محلة التمويل والتنمية، التي تصدر عن صندوق النقد الدولي، سبتمبر Peter D.sutherland- بيترد . ساذرلاند 2002، ص 20.

الدول المتقدمة التي يبدو أنها لا ترغب في المساهمة بجدية في تحمل الأعباء واقتسام الثمار الناتجة عن العولمة بصورة عادلة مع الدول النامية[1].

2-العولمة لعبت دورا هاما من الأزمة المالية والإقتصادية التي حدثت في آسيا في عام 1997 والتي مازالت تعاني منها الدول الآسيوية حتى الآن وانعكست آثارها السلبية على كثير من الدول النامية[2].

3-العولمة تجعل الإقتصاد العالمي يخضع لمجموعة من الشركات الكبرى التي يتجاوز نشاطها الحدود ليطال العالم بأسرة، وأن هذه الشركات والقائمين عليها سيزدادون ثراء بالرغم من أنهم لا يبلغون إلى حوالي 20% من سكان العالم، بينما سيتجه الباقون وهم نحو 80% إلى المزيد من الفقر[3].

4-العولمة تعمل على خلق مجتمع يتم استخدام 20% من قوة العمل المتاحة به، في حين أن ال 80% من قوة العمل سيكونون في حالة بطالة بالرغم من قدرتهم على العمل، ويرجع ذلك إلى استخدام التقانات الحديثة وإعادة الهيكلة وحدوث فوضى في سوق العمل يدفع ثمنها العمال ذوي المهارات المتدنية والتحصيل العلمي الأقل، وبالتالي فإن نسبة ال 20% هي التي ستعمل وتكسب المال وتستهلك، وستكفي هذه النسبة لإنتاج جميع السلع والخدمات التي تحتاج إليها شعوب العالم[4].

---

[1]- د. نيفين حسين شمت: الصادرات الصناعية المصرية وتحديات العولمة، كتاب الأهرام الإقتصادي، العدد 201، أول سبتمبر 2004، ص 13، د. نبيل حشاد الجات ومنظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص 14.

[2]- د. نبيل حشاد: الجات ومنظمة التجارة العالمية، المرجع السابق، ص 14.

[3]- د. طلال عتريسى: العولمة والأخلاق أي رهان مستقبلي ؟ شبكة المعلومات الدولية، الأنترنت، موقع إسلام ست:
- http : //www.islamset.com/arabic/aioms/globe/res/talall.Html.

[4]- د. فتحي عبد الفضل وآخرون: دور الدولة والمؤسسات في ظل العولمة، مرجع سابق، ص 39، د. عبد اللطيف بارودي: حماية المستهلك (المفاهيم والواقع الراهن والمؤشرات المستقبلية)، جمعية العلوم الإقتصادية السورية، منشور بشبكة المعلومات الدولية، الأنترنت، موقع: .http : //www.Mafhoum.com/syr/articles/baroudi.Htm -
وأيضا: د. سعد خلف عبد الوهاب عبد الله البنداري: العولمة في ميزان الإسلام، مكتبة الإسراء: طنطا، الطبعة الأولى 2004، ص 115.

5-العولمة وما تؤدي إليه من حرية التجارة وإزالة القيود على حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال، تعمل على إضعاف مركز الدولة القومية، ويتم ذلك أيضا من خلال تشجيع الدولة للقطاع الخاص وترك النشاط الإقتصادي بعيدا عن تدخل الدولة ليدفع ذلك المستثمرين الأجانب إلى تملك كل ماهو متاح وممكن من شركات وأصول إنتاجية مهمة[1].

6-العولمة تعمل على تهيئة الساحة الإقتصادية لظهور منافسة غير متكافئة بين منتجات الدول الصناعية الكبرى ومنتجات الدول النامية، حيث تستطيع الدول الأولى أن تسيطر على السوق بجودتها العالية وأسعارها الرخيصة مما يضعف معه الطلب على منتجات الدول النامية في السوق الأمر الذي من شأنه أن يؤثر على الوضع الإقتصادي للدول النامية بالسلب[2] .

7-زيادة الإختلال في توزيع الدخل داخل كل من الأسواق المتقدمة والنامية، نظرا للتغيرات التقنية التي تحابي العمال المهرة على حساب العمال غير المهرة، وبالتالي المساهمة في تعميق الفجوة الداخلية[3].

8-زيادة الجرائم الإقتصادية نتيجة إتفاق بعض الشركات على استغلال المستهلكين أو دافعي الضرائب، مثال ذلك: الإتفاقيات الإحتكارية لشركات النقل وصناعات المواد الكيميائية، والمتاجرة بحقوق الأفلام والبث التلفزيوني والمضاربات في الأسهم[4].

9-تؤدي العولمة إلى أن تفقد الدول المطبقة لها درجة كبيرة من استقلالية قرارها الإقتصادي وبخاصة في المجال النقدي، فمثلا عند ارتفاع أسعار الفائدة وبنسبة كبيرة في أحد المراكز الرأسمالية لأسباب تتعلق بضرورات هذا المركز (كما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات) فإن هذا يؤدي إلى نزوح رؤوس الأموال من البلد

---

[1]- د. فتحي أبو الفضل وآخرون: دور الدولة والمؤسسات في ظل العولمة، المرجع السابق، ص 40.

[2] د. فتحي أبو الفضل وآخرون: المرجع السابق، ص 40.

[3]- د. زيد بن محمد الرماني: الإقتصاد المعولم، جريدة الجزيرة، الجمعة 2 إبريل 1999م، شبكة المعلومات الدولية، الأنترنت، موقع: .//www.suhuf.Net.Sa/1999 jaz/2/ar.htm -

[4]- د. عبد اللطيف بارودي: حماية المستهلك، مرجع سابق، شبكة المعلومات الدولية، الموقع سابق الإشارة إليه.

النامي المعولم للإستفادة من سعر الفائدة الأعلى في هذا المركز، ولكي يتفادى هذا البلد النامي استنزاف احتياطياته من العملات الأجنبية الرئيسية يجد نفسه مضطرا لرفع سعر فائدته المحلية مما قد لا يكون منسجما مع متطلبات إقتصاده، وهذا يؤدي إلى فقدان استقلالية قراره في هذا الشأن إلا إذا قرر التراجع عن عولمته المالية وذلك بفرض قيود على نزوح رؤوس الأموال[1].

10- العولمة تقوم على الإستخدام القهري للطبيعة ونهب الموارد الطبيعية، وهذا ما نشهده من اختلال بيئي ومن تلوث على مستوى الطبيعة والمناخ، وترفض الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال كدولة مهيمنة أن تعمل للحد منه لأنه ضد مصالح شركاتها المنتشرة في معظم دول العالم، لذلك رفضت التوقيع على بروتوكول كيوتو للحد من تلوث المناخ في أثناء انعقاد قمة الدول الصناعية في جنوى في مارس عام 2001، علما بأن كل الدلائل تؤكد على أن الإستهلاك العالمي للطاقة سيبلغ في عام 2020 ضعف الإستهلاك الحاضر وبالتالي سترتفع كمية الغازات الملوثة للبيئة بمقدار يتراوح بين 45 و90 في المائة[2] .

11- تساهم العولمة في تدهور الصناعة المحلية وتدميرها، وذلك من خلال ما تعمد إليه الشركات العملاقة من سياسة الإحتكار والإغراق حيث تغرق أسواق الدول النامية بمنتجاتها وتحول دون وصول صادرات هذه الدول إلى أسواقها، كما أنها تسعى إلى تملك خطوط الإنتاج والصناعات في الدول المراد تدميرها، كذلك من خلال ما تسعى إليه الشركات العملاقة من كسب المزيد من العملاء عن طريق خفض أسعارها والبيع بسعر يقل عن التكلفة الحقيقية بهدف إخراج المنافسين الآخرين من السوق لإنفراد بالمستهلك فيما بعد وفرض أسعار احتكارية عليه، وكذلك امتلاك رأس المال حيث أصبح يتم تداوله في أيدي قلة قليلة من عمالقة الإقتصاد والشركات العابرة القارات[3].

---

[1]-محمد الأطرش: حول تحديات الإتجاه نحو العولمة الإقتصادية، مرجع سابق، ص 242، 243.

[2]-د. طلال عتريس: العولمة والأخلاق أى رهان مستقبلى، مرجع سابق، شبكة المعلومات الدولية، الموقع سابق الإشارة إليه.

[3]- د. عمر صالح بن عمر: العولمة آلإقتصادية وسبل تفعيل إقامة سوق إسلامية مشتركة. مرجع سابق، ص 14، 15.

وخير مثال على ذلك التجربة التركية عندما وقعت حكومتها إتفاقية مع الإتحاد الأوروبي ترمي إلى إنشاء اتحاد جمركي في منتصف التسعينات، وتوقع أصحاب الصناعات الأتراك زيادة صادراتهم إلى الإتحاد الأوروبي، وكانت النتيجة أن البضائع الأجنبية هي التي أغرقت السوق المحلية التركية، ومع أن الصادرات كانت قد ارتفعت بنسبة 10% خلال ستة أشهر، إلا أن الواردات هي أيضا قد ارتفعت ولكن بنسبة 30% الأمر الذي أدى إلى اختلال الميزان التجاري التركي، ولجأت الحكومة بقيادة حزب الرفاه الإسلامي–خوفا من تآكل احتياطيها من العملات الأجنبية– إلى فرض ضريبة على الواردات تبلغ 6% بيد أن الإتفاقية الجمركية مع الإتحاد الأوروبي كانت تجيز إتخاذ وسائل حمائية من هذا القبيل لفترة لا تزيد على مائتي يوم، الأمر الذي يعني أن تركيا قد أصبحت في مأزق لا مخرج منه[1] .

12– هروب الأموال وغسيل أموال المافيا بشكل منظم مما يؤدي إلى نضوب أموال الدولة بفعل الإقتصاد العابر للحدود والتنافس على دفع أدنى الضرائب والحصول على التبرعات والمساعدات والديون الميسرة بمختلف الصيغ والأسماء[2].

وكخلاصة لهذا المبحث التكامل الاقتصادي يحقق العديد من المزايا للدول المتكاملة أهمها:

- تقسيم العمل بين الدول المتكاملة، اتساع السوق وإقامة المشروعات الإنتاجية الكبيرة، حرية انتقال رأس المال والعمل، القدرة على المساومة والتعامل مع التكتلات الأخرى، ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، وخلق فرص للعمالة في الدول المتكاملة.
- الوحدة قوة تكسب الأمة عظمة ومجدا، والتعاون هو السر الأول لنجاح المجتمع ونجاح الأمة، فالمجتمع الذي يتعاون في السراء والضراء، في الرخاء والشدة يستطيع أن يتغلب على كل ما يتعرضه من الشدائد والصعوبات، والأمة التي تتعاون وتتمسك بالتعاون وتنبذ الخلافات أمة مآلها الفوز والرقى والنهوض والغلبة والنصر، وهذا ما نادى به الإسلام من خلال الآيات القرآنية والسنة النبوية الشريفة.

---

[1]– هانس – بيتر مارتين، وهار الدشومان: فخ العولمة، ترجمة د. عدنان عباس علي، عالم المعرفة، الكويت، الطبعة الثانية، أغسطس 2003، ص 235–236.

[2]– د. عبد اللطيف بارودي: حماية المستهلك، مرجع سابق، شبكة المعلومات الدولية، الموقع السابق إشارة إليه.

المبحث الثاني: التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي

يقع الخليج العربي في جنوب غرب القارة الآسـيوية وهو بهذا الموقع يمثل أقصـى امتداد للوطن العربي من جهة الشرق وفي الوقت نفسه يعتبر قلب العالم الإسلامي وامتدادا بحريا للمحيط الهندي.

يمثل الساحل الغربي من الخليج ساحله العربي، فتقع دولة الكويت على رأس الخليج الشمالي ويلي الكويت جنوبا الساحل الشرقي للمملكة العربية السعودية "ساحل الإحساء" ويمتد هذا الساحل حتى حدود شبه جزيرة قطر وخليج سلوى الذي يحتضن جزر البحرين ويحصرها بين شبه جزيرة قطر وساحل الإحساء، وتبدأ بعد ذلك حدود دولة الإمارات العربية المتحدة بإمارات السبع ثم يليها سلطنة عمان في الزاوية الجنوبية الشرقية من شبه الجزيرة العربية حيث تمتلك ساحلا بحريا يبلغ طوله ألف ميل ويمتد من مضيق هرمز في الشمال الشرقي حتى حدود اليمن الجنوبية في الجنوب الغربي، وتبلغ مساحة دول الخليج الست (ما عدا العراق) حوالي 2474.7 ألف كم2.

تشكل دول الخليج فيما بينها وحدة جغرافية طبيعية متكاملة، فهي تحتل كل أراضي شبه الجزيرة العربية فيما عدا دولتي اليمن والشمال الجنوبي. وحدود دول الخليج متصلة لا تفصل بينها عوائق طبيعية أو سياسية وظروفها الطبيعية من جغرافية ومناخية وجيولوجية متشابهة وحياتها النباتية والحيوانية واحدة وهي لذلك تمثل كيانا طبيعيا واحدا وتعتبر منطقة الخليج منطقة صحراوية، بمعنى آخر يغلب عليها الطابع الصحراوي في المناخ الذي يتميز بحرارته وجفافه في الصيف وبرودته في الشتاء. ولا شك أن ما تتميز به دول الخليج أنها بلدان عربية ذات رقعة جغرافية متصلة تطل على الخليج العربي ويربط بينها تراث تاريخي مشترك في العادات والتقاليد الاجتماعية ونمط الحياة، وتتميز هذه الدول عن غيرها من المجموعة الدولية العربية الأخرى بالتجانس والتقارب الشديد في مقومات البنية الاقتصادية

والاجتماعية. وكل هذه المقومات تعبر عن نفسها بضرورة التكامل الاقتصادي بين بلدان الخليج.

المطلب الأول: التاريخ السياسي والاقتصادي لدول الخليج.

نتيجة لما يتمتع به الخليج العربي من موقع استراتيجي فقد كان مسرحا لأحداث تاريخية في جميع مراحل تطور الحضارة. ففي الماضي البعيد كان الخليج العربي ممرا حضاريا رئيسا في تاريخ الشرق القديم، واليوم هو قلب السياسة الدولية[1]

لقد كانت منطقة الخليج والجزيرة العربية موطن حضارات قديمة ثم أصبحت بعد ذلك منطقة صراع بين اكبر قوتين في ذلك الزمان وهما الفرس والروم إلى أن ظهر الإسلام في شبه الجزيرة العربية وتحددت الشخصية العربية والإسلامية لمنطقة الخليج[2]. وبعدها تعرضت هذه المنطقة إلى الاستعمار البرتغالي ثم الهولندي ثم بريطانيا وهذا عبر ما يعادل خمسة قرون من الزمن، وفي نهاية السبعينات انسحبت بريطانيا واستقلت دول الخليج، وبدأت في الانتعاش وتوثيق الصلات فيما بينها إلى أن أقامت مجلس التعاون الخليجي فيما بينها، وهنا بدأت معالم التعاون والتكامل تظهر على دول الخليج العربي.

الفرع الأول: نظرة تاريخية وسياسية على دول الخليج

شارك عرب الخليج إخوانهم في الجزيرة العربية في نشر الإسلام والثقافة وأصبحت الجزيرة العربية مركز إشعاع حضاري في ذلك الوقت– القرن السابع ميلادي– وأكدت الحقائق التاريخية وجود علاقة تجارية بين ساحل الخليج العربي وسواحل شرق إفريقيا وجزر الشرق الأقصى، حيث نشر أهل الخليج دينهم الإسلامي هناك، وظلت المنطقة غير خاضعة لأية سيطرة أجنبية حتى القرن السادس عشر ميلادي عندما أرادت السياسة الخارجية البرتغالية

[1]– محمود على داود: " الخليج العربي والعمل العربي المشترك " مطبعة دار الإرشاد بغداد 1980، ص 25.

[2]– منشورات معهد البحوث والدراسات العربية: "إمارات قديمة ودولة حديثة، دولة الإمارات العربية المتحدة– دراسات مسحية القاهرة 1978، ص 24.

إزالة الاحتكار التجاري من أيدي عرب الخليج والبحر المتوسط الذين سيطروا في ذلك الوقت على الحركة التجارية بين آسيا وأوروبا[1]. فتوالت الحملات الاستعمارية البرتغالية على الخليج العربي بين 1407-1605، وقد شهدت هذه الفترة صراعا عنيفا بين عرب الخليج والأساطيل البرتغالية التي تريد أن تحقق أطماعها العسكرية التجارية، ونتيجة للمقاومة العنيفة التي تعرض لها الأسطول البرتغالي، انهيار النفوذ البرتغالي في الخليج وانسحبت الأساطيل البرتغالية، لتقع المنطقة فريسة لاستعمار أوروبي آخر.

لقد تعرضت المنطقة خلال الفترة 1630-1760م لنفوذ الاستعمار الهولندي، واتخذ الهولنديون من الهند مركزا تجاريا وقاعدة للتوسع التجاري مع جزر الهند الشرقية، وقد استعمل الهولنديون في البداية أسلوبا آخر في السيطرة يختلف عن الأسلوب الذي اتبعه الاستعمار البرتغالي، فأسسوا "شركة الهند الشرقية الهولندية" وأسسوا وكالات تجارية لها في كل من مسقط والبحرين والبصرة وهرمز، وتحت ذريعة حماية مصالحهم التجارية في الخليج، احتل الهولنديون المنطقة وسيطروا على الخليج بعد أن احتلوا ميناء بندر عباس في عام 1625م بمساعدة الانكليز[2]، وساعدت هولندا شاه إيران على مهاجمة خصومه بواسطة الأساطيل الهولندية في الخليج وذلك من اجل حصولها على امتيازات تجارية واقتصادية[3].

وبعد احتلال لم يدم طويلا انسحبت الأساطيل الهولندية نتيجة للهزائم التي أصابتها من هجمات قبائل المنطقة ونتيجة للضغوط التي مارستها بريطانيا عليها فانهارت قوة الأسطول الهولندي في الخليج وانسحبت القوات الهولندية تاركة المنطقة لقوة استعمارية أخرى أعنف وأقوى ألا وهي الاستعمار البريطاني.

---

[1]– محمود على داود، المرجع السابق، ص 28.

[2] – بدر الدين عباس دراسات في الخليج العربي الحديث والمعاصر " الجزء الأول – الطبعة الأولى 1968، مطبعة ذات السلاسل، الكويت ص 36.

[3] – محمود على داود: " المرجع السابق، ص 33.

بدا الاستعمار البريطاني للخليج بعد عام 1764 أ أي بعد حرب السنوات السبع والتي انتصرت فيها بريطانيا في فرنسا فأخذت في التوغل في مناطق الجزيرة العربية وجنوب شرق آسيا ولا سيما بعد أن احتلت فرنسا مصر، حيث شعرت بريطانيا بتهديد مصالحها وتجارتها مع الهند واخذ التوغل البريطاني في الخليج شكلا آخر من أشكال السيطرة الاستعمارية حيث كبلت بريطانيا حكام الخليج باتفاقيات ومعاهدات تضمن لها الحصول على الامتيازات التجارية والعسكرية في المنطقة، وقد عقدت بريطانيا أولى هذه المعاهدات (أي معاهدات التحالف) مع سلطان عمان في عام 1800 والتي تعهد فيها بالوقوف ضد الخطط الفرنسية وبتقديم المساعدة لبريطانيا في الخليج، ثم وقعت اتفاقيات مماثلة مع حكام المنطقة، وتمكنت من خلالها بريطانيا من تثبيت دعائم نفوذها في الخليج العربي[1].

استمر احتلال بريطانيا للخليج حتى النصف الثاني من هذا القرن، حيث تمكنت خلال تلك الفترة من تامين مصالحها التجارية في المنطقة وفي شرق آسيا وتامين مركزها العسكري وتمكنت من احتكار الامتيازات الأساسية والمتمثلة بامتيازات استخراج اللؤلؤ والإسفنج ومن ثم النفط الذي يعتبر من أهم الثروات التي استطاعت بريطانيا احتكارها[2].

ولقيت بريطانيا مقاومة عنيفة من قبائل المنطقة وتزعم هذه المقاومة القواسم وكان معقلهم رأس الخيمة. و رغم ذلك، استمر الاحتلال البريطاني للخليج واحتكاره تجاريا. لكن مع مطلع هذا القرن ازدادت المصالح الأمريكية في المنطقة فدخلت في صراع مع بريطانيا للسيطرة عليها. حيث وقعت معاهدة في عام 1833م مع سلطان عمان تمكن السفن الأمريكية من حق المرور في المنطقة وإقامة رعاياه في عمان[3]. وفي بداية الأمر، لم يتمكن الأمريكيون من التوغل في الخليج نتيجة لقوة النفوذ البريطاني ونتيجة لظهور البترول في

[1]– محمود على داود، مرجع سابق، ص 35.

[2]– طالب محمد وهيم: " التنافس البريطاني – أمريكي على نفط الخليج " دار الرشيد لطباعة العراق 1982. ص 25.

[3]– يحيى حلمي رجب: "مجلس التعاون لدول الخليج العربية، رؤية مستقبلية"، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع الكويت، 1983، ص 19–20.

الأراضـي الإيرانية في عام 1908م، إذ شـددت بريطانيا قبضـتها على الخليج العربي، حيث وقعت مع حكام المنطقة اتفاقيات ومعاهدات في العشـــرينات من هذا القرن تمكن بريطانيا بموجبها من حق استغلال الثروة المعدنية بالمنطقة.

ونتيجة لأهمية النفط بالنســـبة للدول الأوروبية، دخلت بريطانيا في تنافس قوي مع أمريكا من اجل الفوز بأكبر نصيب من هذه الثروة التي تعتبر من شرايين الحياة بالنسبة لهم، و بعد الحرب العالمية الأولى حصـــلت أمريكا على بعض الامتيازات البترولية في المنطقة ولكن النصـــيب الأكبر كان لبريطانيا وفي عام 1947، ألغيت حكومة الهند البريطانية بعد استقلال الهند وباكستان حيث كان الخليج في السابق تابعا لحكومة الهند البريطانية وأصبحت شؤون الخليج تدار من قبل وزارة الخارجية البريطانية حتى عام 1968، حيث أعلنت بريطانيا سياستها الخاصة بالانسحاب من شرق قناة السويس.[1]

بعد انتكاسة الخامس من حزيران (1967) والتي هزمت فيها إسرائيل مصر وسوريا والأردن واحتلت فيها بقية أجزاء فلسـطين وهضـبة الجولان السـورية، شـهد خريف هذا العام انتفاضـة عارمة قامت بها الشعوب العربية ومن ضـمنها شـعوب إمارات الخليج العربي والتي كانت تحت وطأة الاســتعمار البريطاني وخرجت تظاهرات ضــخمة في كل من دبي وعمان وعدن تندد بالاحتلال البريطاني الذي يســاند العدو الإســرائيلي وتدعو إلى التحرر ومســاندة القضـية الفلسـطينية والوقوف صـفا واحدا في وجه الاسـتعمار والصـهيونية. فشـعرت بريطانيا بقلق شديد من أجراء هذه الانتفاضة وشعرت أن مصالحها في الخليج أصبحت مهددة وأخذت الحكومة البريطانية تبحث عن حل آخر للخروج من هذا المأزق يضـــمن لها الامتيازات النفطية في منطقة الخليج فعقدت المباحثات الســـياســـية مع إمارات الخليج العربي وألغت معاهدتها القديمة مع حكام الإمارات، وفور هذا الإعلان دخلت إمارات ســـاحل عمان وقطر والبحرين في مباحثات من اجل التوصـــل إلى نوع من الاتحاد الفيدرالي. وقد توصـــلت هذه

[1]– يحيى حلمي رجب، مرجع سابق، ص 37– 38.

الإمارات إلى اتفاقية اتحاد الإمارات العربية في 27 شباط من العام نفسه واتفقت على تأسيس مجلس أعلى للاتحاد، تقع عليه مسؤولية وضع الميثاق الكامل الدائم للاتحاد والدستور ورسم السياسة العليا في جميع المجالات وسميت باتفاقية دبي[1]. ولكن بعد فترة، نشب سوء فهم لهذه الاتفاقية ونتيجة لمطالبة إيران الجزر البحرينية، انسحبت كل من قطر والبحرين من الاتحاد وأعلن قيام دولة الإمارات العربية المتحدة في الثاني من ديسمبر عام 1971 بست إمارات هي أبو ظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القبوين والفجيرة ثم انضمت إليهم إمارة رأس الخيمة في 18 فبراير عام 1972 وترك الباب مفتوحا لمن أراد الانضمام للدولة الاتحادية من الأشقاء في الخليج. وأصبحت دولة الإمارات العربية المتحدة نواة للوحدة الخليجية ومن ثم الوحدة العربية الشاملة.

أما جزر البحرين، فقد كانت المطالب الإيرانية بعد إعلان الانسحاب البريطاني عام 1969 مستمرة بان الجزر البحرينية جزء من الأراضي الإيرانية وأحقية إيران بالبحرين. ولكن بعد أجراء اتصالات مستمرة بين حكام البحرين والمملكة العربية السعودية والكويت وبريطانيا واتصال هذه الدول بإيران، اقتنعت الأخيرة بحق تقرير المصير للشعب البحريني عن طريق لجنة لتقصي الحقائق تشكلها الأمم المتحدة. ووافق مجلس الأمن الدولي بالإجماع بتاريخ 12 ماي سنة 1970 على تقرير من السكرتير العام للأمم المتحدة الذي جاء فيه إعلان رغبة الغالبية العظمى من جزر البحرين إعلان بلدهم دولة مستقلة واعترفت إيران بذلك وأعلنت موافقتها[2]. وأعلن قيام دولة البحرين في 14 أوت 1971[3].

أما دولة الكويت، فقد تطورت الأوضاع السياسية فيها تطورا سريعا خاصة في عام 1958 وذلك لحادثين مهمين، أولهما قيام الوحدة بين مصر وسوريا وقيام الجمهورية العربية المتحدة، والثاني قيام الثورة في العراق، فالحدث الأول هو محاولة للوحدة السياسية بين

[1]– محمود على الداود: المرجع السابق، ص 158.

[2]– يحيى حلمي رجب: مرجع سبق ذكره ص 59.

[3]– محمود على الداود: " الخليج العربي مرجع سبق ذكره، ص 162.

قطرين عربيين، ونواة لوحدة عربية شاملة، والثاني هو عبارة عن ضربة قوية ضد المصالح الغربية في الخليج. والحدثان يعكسان إرادة الشعب العربي فثارت التظاهرات العربية ابتهاجا وتأييدا لهما، مما دفع الشعب الكويتي للمطالبة بدستور يضمن الحقوق الرئيسية للشعب[1].

أما دولة قطر فبعد انسحابها من معاهدة الاتحاد التي ضمتها هي ودولة البحرين مع إمارات ساحل عمان، فقد أعلنت دستورها الجديد في 27 افريل 1970. أما المملكة العربية السعودية فهي من أولى الدول العربية المستقلة. فقد أعلن الملك عبد العزيز بن سعود في 23 سبتمبر 1932 قيام المملكة العربية السعودية بعد أن استطاع توحيد أجزاء الجزيرة العربية.

أما فيما يتعلق بسلطنة عمان، فهي لم يشملها القرار الذي أعلنته بريطانيا بانسحابها من شرق قناة السويس إذ لم يكن يطبق عليها نظام الحماية الذي طبق طيلة المائة وخمسين سنة على إمارات الخليج وإنما كانت تعتبر دولة مستقلة تربطها ببريطانيا معاهدة صداقة وقعت في عام 1951 وظلت كذلك بعد انسحاب بريطانيا من الخليج. إلا أن الحدث الهام في السلطنة هو قيام السلطان قابوس في 23 جويلية من عام 1970 بحركة تصحيحية ناجحة، وانضمت سلطنة عمان إلى الأمم المتحدة والجامعة العربية في العام نفسه، وبدا انفتاح عمان على العالم الخارجي فانتقلت السلطنة إلى عصر الحياة الحديثة وبدأت تسير في مضمار التقدم بخطوات سريعة[2].

[1]– محمود على داود، ص 140.

[2]– جامعة بغداد، " الندوة العلمية لأبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أقطار الخليج العربي 1980 ص 64.

الفرع الثاني: اقتصادات دول الخليج قديما.

إذا القينا نظرة على الوضـــع الاقتصـــادي في منطقة الخليج قديما، لوجدنا أن الموقع الاســتراتيجي والجغرافي وامتداده فرضــا على أهل هذه المنطقة العمل في الأنشـطة البحرية، أساس النشاط الاقتصادي في الخليج.

لقد كانت السمات الأساسية لاقتصاديات دول الخليج متشابهة حيث كانوا يعتمدون اعتمادا كبيرا على اســتخراج اللؤلؤ خاصـــة في البحرين وقطر والإمارات والكويت وكان قمة النشـاط زراعي في منطقة الإحسـاء بالسـعودية وبعض الواحات الداخلية.أما سـكان السـاحل العماني وبعض مناطق الخليج العربي فكان يغلب عليهم النشـاط التجاري وسـكان الصـحراء يشتهرون بالتجارة البرية.

فإذا نظرنا إلى تجارة اللؤلؤ، فإننا نرى انه تعرض للكســـاد بين الحربين العالميتين نتيجة لظهور اللؤلؤ الصـناعي الياباني ومنافسـته للؤلؤ الطبيعي، ونتيجة لكسـاد تجارة اللؤلؤ فقد ظهرت آثار اقتصادية واجتماعية سيئة على السكان، وكانت الزراعة من دعائم الاقتصاد العماني ولكن بريطانيا أرادت أن تقلص وتشــل هذا الاقتصـــاد نتيجة للاحتكار الاقتصـــادي وسيطرتها على المنطقة ونتيجة لتقلص التجارة العمانية فقدت نفوذها في شرق إفريقيا وخاصة زنجبار كما ظهرت موانئ عديدة منافسة للموانئ العمانية، وظهر تجار أجانب وخاصة الهنود حيث ســيطروا على التجارة في المنطقة وذلك تحت حماية القوات البريطانية وهناك أســباب أخرى أدت إلى تقلص الاقتصاد العماني أهمها الصراع القبلي بين المناطق الداخلية والمناطق الساحلية في أواخر القرن 19.

ونتيجة للمعاهدات التي عقدتها بريطانيا مع أمراء وحكام المنطقة فقد جعلت التجارة في المنطقة تخضـع لسـيطرتها واحتكار الرأسـمالية ومما زاد من اهتمام بريطانيا بالمنطقة هو وقوعها على الطريق المؤدي إلى الهند[1]. هذه بصـــفة عامة أهم ما يتميز به النشـــاط

[1]– جامعة بغداد، مرجع سابق، ص 66.

الاقتصـــادي في منطقة الخليج العربي والآن نتناول هذه الأنشـــطة الاقتصـــادية بشـــيء من التفصيل:

1- الغوص على اللؤلؤ: يعتبر الغوص على اللؤلؤ من اعرق وأقدم المهن التي مارســـها سكان الخليج وخاصـة الساحل الغربي منه.حيث انه نتيجة لشح الطبيعة، اتجه السكان إلى البحر ينشدون منه رزقهم فمارس السكان هذه المهنة واستمرت ممارستهم لها منتصف هذا القرن وتعتبر مهنة اسـتخراج اللؤلؤ من المهن الرئيسـية التي يعتمد عليها سـكان المنطقة في حياتهم الاقتصـادية وفي تبادلاتهم التجارية مع الأسـواق العالمية الأخرى من أجل الحصـول على المواد التي تفتقر إليها المنطقة، وتعتبر اللآلئ المســـتخرجة من مياه الخليج من أجمل اللالىء في العالم. وكانت تنتشـر على طول سـاحل الخليج موانئ صـغيرة عبارة عن مراكز لصـيد اللؤلؤ تمتد من شط العرب شمالا حتى عمان جنوبا. والجدول التالي يظهر لنا ازدهار النشـاط الاقتصـادي لأهل الخليج في مجال صـيد اللؤلؤ في بداية هذا القرن حسـب ما أشـار إليه "لوريمر"[1].

الجدول رقم 1: الأرباح المحصلة في مجال صيد اللؤلؤ.

	البحرين	إمارات الساحل	الكويت
عدد السفن	719	1215	461
عدد الصيادين	17000	22000	9200
الأرباح بالروبيات[2]	12603000	8000000	134700

المصدر: آياد حلمي الجعاني: مرجع سابق ص 34.

يقدر عدد السكان الذين يعتمدون في معيشـتهم على عائدات اللؤلؤ في منطقة الخليج بحوالي سـبعين ألف نسـمة في بداية هذا القرن أي حوالي 25 بالمائة من مجموع السـكان. وكانت الأجور التي يحصـل عليها الغواصـون تعتمد على كمية ما يصـطادونه. وطبقا لذلك

[1]- آياد حلمي الجعاني،النفط والتطور الاقتصادي والسياسي في الخليج العربي، دار المعرفة، الكويت، 1982، ص 34.

[2] - الأرباح في الجدول بالروبيات لأن العملة المتداولة في ذلك الوقت هي الروبيات الهندية.

فانه في حالة قلة موسم صيد اللؤلؤ فان الغواصين يضطرون للمطالبة بمبالغ من المال يستخدمونها في تامين معيشتهم ولكن طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية فان الديون لا تخضع لنظام الفوائد. وكان هناك عرف يتبعه الغواصون و(النواخذة) أي الربان وأصحاب سفن الغوص حيث يتقاضون فيما بينهم وفقا لهذا العرف حيث انه لم يكن هناك قوانين محددة تحكم هذه المهنة.

ويشتري اللؤلؤ من الخليج (الطواويش)، أي السماسرة وهم معروفون في الخليج أو قد يلتقي تجار من الهند أو أوروبا أو من ينوب عنهم، ويباع هذا اللؤلؤ في أسواق الصين حيث تتهافت نساء الطبقة الارستقراطية عليه وفي أسواق باريس التي كانت المركز الرئيس لبيع أحسن أنواع اللؤلؤ وهناك أيضا أسواق اللؤلؤ في الهند ولندن ونيويورك.

وبعد نهاية الحرب العالمية الأولى واجهت أسواق اللؤلؤ في الغرب فترة ركود في الطلب مما يؤدي إلى انحسار وانخفاض عائدات بيعه وذلك بسبب غزو اليابان الأسواق الأوروبية باللؤلؤ الصناعي الذي يشبه اللؤلؤ الطبيعي ويصعب تمييزه مما يؤدي إلى قلة الطلب على اللؤلؤ الطبيعي كما أن المخترعات المنزلية والكهربائية التي ظهرت في ذلك الوقت واستحوذت على مبالغ كبيرة يحتفظ بها الأفراد وبسبب هذا الوضع المتدني في أسواق اللؤلؤ وانخفاض الطلب عليه، تعرض اقتصاد الخليج العربي لتهديد بالغ الخطورة يسبب أن تجار اللؤلؤ رفضوا بيعه بأسعار متدنية فتكدس محصوله لديهم ولم يجدوا من يشتريه وانعكس اثر ذلك أيضا على الصيادين فانخفضت مداخلهم حيث لم يكن لديهم أي مصدر دخل آخر يعتمدون عليه غير صيد اللؤلؤ فاتجهوا إلى العمل على السفن التجارية في الخليج رغم انخفاض أجورها، وبعد ذلك وفي الثلاثينات من هذا القرن، اتجه سكان المنطقة إلى قطاع استخراج البترول للعمل به حيث قدمت بعض شركات التنقيب عن النفط البريطانية والأمريكية إلى المنطقة[1].

[1]– آياد حلمي الجعاني، " المرجع السابق، ص 36.

2- التجارة وأسفار البحر: إلى جانب الغوص على اللؤلؤ، كان سكان الخليج يمارسون التجارة البحرية والأسفار وذلك بحكم موضع منطقتهم وندرة الموارد الطبيعية وميلهم إلى كل ما له صلة بالبحر فجابوا مياه الخليج وصارعوا أمواج المحيط الهندي بواسطة سفنهم الشراعية رغم منافسة السفن ذات الطاقة البخارية.

وكانت السفن تتجه إلى ميناء البصرة في بداية موسم التمور، حيث تتطلب عملية تحميل السفن بالتمور وقتا طويلا يجده البحارة فرصة مناسبة لشراء حاجاتهم من أسواق المدينة التي تنتعش في هذا الوقت من العام، وعندما تنتهي عملية التحميل، تنطلق هذه السفن تشق مياه الخليج لتخرج إلى المحيط الهندي متجهة نحو بومباي وكلكتا وسيلات (و أحيانا تصل إلى اندونيسيا) وتتجه إلى نحو الساحل الشرقي من إفريقيا خاصة زنجبار ومماباسا ومقديشيو وبعد أن تبيع التمور في هذه البلدان تأتي محملة ببضائع الهند وإفريقيا النادرة التي يحتاجها أهل الخليج مثل المعادن والمواد الغذائية والتوابل والأقمشة بالإضافة إلى العبيد.كما كانت هذه السفن تحمل أجمل ما يستخرج من مياه الخليج ألا وهو اللؤلؤ، تتجه به إلى أ سواق الهند وكانت حياة أهل الخليج في أسفارهم حياة قاسية كلها مشقة وعناء لا تقل قساوة عن حياة الغواصين[1].

3- الزراعة: المساحة المزروعة في منطقة الخليج ضيقة ولم تكن ذات تأثير كبير في النشاط الاقتصادي، وتكاد لا تكفي احتياجات سكانها. إما بخصوص المساحة المزروعة ففي الكويت ثمة مساحة صغيرة تتركز في منطقة الجهراء وفي البحرين توجد أراض صالحة للزراعة لكنها محدودة، أما دولة قطر فتكاد تكون خلوا من الأراضي الزراعية، وفي الإمارات هناك مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية مثل رأس الخيمة بمدينة العين والفجيرة. أما عمان فالزراعة لها تأثير كبير في المناطق الداخلية، حيث يعتمد عليها السكان في حياتهم

[1]- آياد حلمي الجعاني: مرجع سابق ص 37.

وعماد اقتصادهم أما المناطق البحرية من عمان فتمتاز بالتجارة والصيد وهناك أيضا مساحة كبيرة من الأراضي الزراعية في منطقة الإحساء.

إلى جانب هذه الأنشطة الاقتصادية هناك أيضا حرف تقليدية مثل صناعة السفن التي يستوردون أخشابها من زنجبار والمسامير وأدوات النجارة من الهند وهناك في منطقة الخليج اشتهرت بعض الأسر بتعاطي هذه المهنة ووتوارثها، وتصنع أنواع عديدة من السفن مثل (البوم) والذي يستخدم كسفينة للتجارة و(السمبوك) وهي أحد أنواع سفن الغوص، كما يقوم هؤلاء النجارون بصناعة النوافذ والأبواب وغيرها، وهناك أيضا حرف صغيرة مثل تبييض النحاس (الصفار) وصناعة الفخار وصناعة الخناجر والسيوف[1].

نلاحظ من تتبعنا للنشاط الاقتصادي في الخليج، قبل ظهور البترول، أن أساس النشاط في الخليج كان قائما على البحر وذلك بحكم موقع المنطقة وندرة الموارد الطبيعية فاتجه أهلها إلى البحر يبحثون عن رزقهم فيه وتعدد أنواع النشاط الذي يمارسونه. فكانت هناك مهنة الغوص ومهنة التجارة وكانت هناك حرف أخرى قائمة على هذا النشاط مثل حرفة صناعة السفن وأصبحت مجتمعات الخليج مجتمعات ذات طابع بحري يتميز أبناءها بالشجاعة والصبر وتحمل المصاعب وإلى جانب المهن البحرية كانت هناك حرف أخرى ولكنها اقل أهمية منها أي أن دورها ثانوي في النشاط الاقتصادي مثل الزراعة وذلك بسبب ضيق مساحة الأراضي الصالحة للزراعة وهناك أيضا التجارة البرية عبر رمال الصحراء والتي يعمل بها البدو. ولكن النشاط الغالب لسكان المنطقة يتميز بالطابع البحري.

الفرع الثالث: أثر البترول على اقتصادات دول الخليج

إذا انتقلنا من اقتصاد تقليدي كانت تقوم عليه بنية الاقتصاديات الخليجية ويتركز في مهن معدودة وسلع محدودة إلى اقتصاد حديث، حيث أجزل الله عطاءه على أهل المنطقة

[1]– محمد غانم الرميحي: البترول والتغير الاجتماعي في الخليج، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، الكويت 1975. ص 39–40.

فظهر البترول فيها ووضـــعت عائداته في تنمية المجتمع وخدمة أهدافه وتحقيق الرفاهية لأبنائه. وقد أدى ظهور البترول إلى حدوث تنافس اســـتعماري على المنطقة، حيث فازت بريطانيا بنصـــيب الأســـد في مجال الامتيازات البترولية التي وقعتها مع حكام المنطقة في العشرينات من هذا القرن، ودخلت معها أمريكا تنافسها في هذا المجال فحصلت أيضا على بعض الامتيازات النفطية في المنطقة. ولا مجال لنا هنا أن نشـــرح طبيعة هذه الامتيازات والظروف التي أدت إلى حصـــول هذه الدول عليها، ولكن وبعد حصـــول دول الخليج على استقلالها السياسي أصبحت تتحكم في مواردها البترولية أو على الأقل تتحكم في نسبة كبيرة من مواردها البترولية وأخذت تســـتخدم عائدات البترول في تنمية مجتمعاتها في نواح عديدة ومختلفة ونتيجة لزيادة أسـعار البترول في فترة السـبعينات تحقق الكثير من الخطط الإنمائية لدول المنطقة، وأصبحت تتطلع إلى مراحل جديدة وأوسع من التنمية.

وفي الجدول التالي نســتعرض تطور إنتاج البترول في أقطار الخليج، ثم نســتعرض بعد ذلك اثر البترول على التنمية، وملامح التنمية الصناعية والزراعية في منطقة الخليج.

1- التنمية الصناعية في الخليج*:

ملامح التنمية الصـــناعية في أقطار الخليج العربي تتجه نحو تنويع الإنتاج الوطني بهدف الوصول إلى مرحلة التنمية ذاتية التوليد.

الجدول رقم 2: تطور إنتاج النفط في الخليج العربي (بالمليون طن)

السنة	السعودية	الكويت	البحرين	قطر	أبو ظبي	دبي	عمان
1940	0.67	–	0.9	–	–	–	–
1950	26.02	17.3	1.5	1.6	–	–	–
1951	37.2	28.2	1.5	2.4	–	–	–
1952	40.5	37.6	1.5	3.3	–	–	–
1954	46.6	47.6	1.9	4.8	–	–	–
1956	48.7	55.0	1.5	5.8	–	–	–
1958	50.4	70.1	2.0	8.2	–	–	–
1960	62.0	81.0	2.5	8.2	–	–	–
1961	69.1	82.0	2.2	8.3	–	–	–
1962	75.4	92.0	2.4	8.8	0.797	–	–
1964	85.7	106.7	2.4	10.1	9.1	–	–
1966	119.4	114.3	3.1	13.8	17.5	–	–
1967	129.4	115.1	3.4	15.4	18.3	–	3.1
1969	149.0	129.0	3.8	17.0	28.9	0.523	16.3
1970	176.0	148.0	3.99	17.3	33.0	4.2	16.5
1971	223.0	147.1	3.6	20.5	44.9	6.1	14.4
1972	285.5	152.0	3.5	23.3	50.0	6.0	13.6

***ما عدا العراق.**

المصدر: إياد حلمي الجعاني: مرجع سابق، ص 99.

لقد حققت حركة التنمية الصـــناعية في الأقطار المشـــار إليها في الجدول أعلاه انجازات وقطعت أشـواطا بعيدة سـواء في الصـناعات الثقيلة التي تعتمد على البترول والغاز أو الصـناعات التحويلية. ويلاحظ في مجال التنمية الصـناعية بان بلدان الخليج ركزت خلال مرحلة الســبعينات ومطلع الثمانينات على الجوانب الكمية للإنتاج الصــناعي، حيث تعددت

المشـــاريع الصـــناعية المقامة أو تلك التي تحت الإنشـــاء أو المخططة فظهرت المجمعات الضـــخمة للبتر وكيماويات والأسـمدة والألمنيوم وغيرها، إلا أن حركة التنمية الصـناعية في الخليج تفتقر إلى بنية هيكلية بمفهومها الواســـع والتي تتضـــمن إقامة المناطق الصـــناعية ووضـع أهداف وخطط إستراتيجية للتصنيع وإقامة مؤسسات التدريب ومراقبة نوعية الصناعة لذلك يجب أن تراعي هذه العقبات حتى لا تؤدي إلى الازدواجية في الإنتاج وضعف التسويق وعدم تحقيقه لرغبات دول المنطقة.

كما أنه هناك معوقات ومشاكل تواجهها التنمية الصناعية في المنطقة وهي تتمثل في استيراد التكنولوجيا ونقص العمالة الماهرة المدربة والجهاز التنظيمي والفني وصغر الأسواق. كما يلاحظ من سـمات الصـناعة في المنطقة ارتفاع المسـاهمة النسـبية للقطاع العام على الرغم من التوجيهات القائمة لتمكين القطاع الخاص من ممارســة دوره القيادي كما أن نقص المواد الأولية، خاصـــة في الزراعة من المشـــاكل التي واجهت الصـــناعات الخفيفة للمواد الاستهلاكية في المنطقة.

ونتيجة لاعتماد الصناعات الأساسية الثقيلة على البترول فإنه ينتظر عند نضوبه أو عندما يقل الإنتاج منه، إن تعتمد هذه الصـــناعات على مشـــتقات البترول مثل الغاز والبتر وكيماويات وهو المتوافر بكميات وفيرة في المنطقة لذلك يجب على هذه الدول تبني أســـلوب إنمائي يوجهه نحو تنمية الكوادر الفنية والإدارية لتولي عملية التخطيط وحركة التنمية وهذا ما يتفاوت من بلد إلى أخر في المنطقة ومن الملاحظ بالنســـبة للمشـــاريع الصـــناعية في المنطقة أنها لا تتسم بالترابط والتنسيق بين مختلف المشاريع الإنتاجية[1]

2- التنمية الزراعية في الخليج العربي: أحدثت عائدات البترول على دول الخليج العربي أثرا مزدوجا في قطاع الزراعة حيث كانت لهذه العائدات أثار ايجابية وأخرى سـلبية فبالنسـبة للأثر الايجابي لعائدات البترول، فقد خصـــصـــت هذه الأقطار جزءا من العائدات من اجل

[1] – حمدي بسيسو: التعاون الإنمائي بين أقطار مجلس التعاون الخليجي، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1984، ص 77.

التنمية الزراعية لأجل تمكين هذا القطاع من أن يأخذ دوره الرئيس في الاقتصـــاد الوطني وتوسيع القاعدة الإنتاجية التي تهيئ لمتطلبات النمو الاقتصـادي الذاتي خلال مرحلة ما بعد النفط.فأقامت المشـــاريع الزراعية المختلفة ومحطات التجارب الزراعية وقدمت برامج الدعم للمزارعين كما اهتمت بالإنتاج الحيواني وعملت على دعمه وزيادة إنتاجه ومن الملاحظ هنا أن الأراضـــي الزراعية في المملكة العربية الســعودية هي أوســع من أي قطر خليجي آخر (ماعدا العراق)، ثم تليها دولة الإمارات، فســلطنة عمان، ومن الملاحظ انه قد تحقق الكثير من الانجازات في مجال تنمية الموارد الزراعية وذلك بفضـــل الجهود المبذولة لتحقيق التنمية والإمكانيات المسخرة لها، وأقيم الكثير من مراكز البحث العلمي والإنتاجي القائمة على أساس تكنولوجيا البيوت الزجاجية والبلاستيكية في كل من الكويت والإمارات.

أما بالنســبة للتأثير الســلبي للبترول على القطاع الزراعي فان الصــناعات البترولية والبتر وكيماوية والصـــناعات الثقيلة قد اســـتقطبت كثافة الجهود الإنمائية (مثل رأس المال والعمل) ونافســـت قطاع الزراعة على احتياجاته من هذه الموارد الإنتاجية وتراجع قطاع الزراعة عن دوره التقليدي في الاقتصـاد الوطني قبل النفط وأصـبح يحتل نسـبة ضـئيلة من الإنتاج المحلي، وتشـير الإحصـائيات إلى التراجع النسـبي في الإنتاج الزراعي، ففي سـلطنة عمان كانت نســبة الإنتاج الزراعي من مجموع الناتج القومي عام 1960 حوالي 30 بالمائة أما في عام 1967 فانخفضـــت إلى 3 بالمائة فقط، وفي الســعودية أيضـــا من 11 إلى 1 بالمائة وفي الإمارات من 10 إلى 4 بالمائة خلال الفترة نفسها. كما انخفضت نسبة العاملين في هذا القطاع في هذه الفترة عن فترة ما قبل ظهور البترول ففي عمان مثلا كان يعمل في الزراعة حوالي 60 بالمائة من مجموع السـكان في فترة الخمسـينات وبداية السـتينات أما في عام 1969 فانخفضـــت نســبتهم إلى 30 بالمائة ولم يتم تعويض النقص في إعداد العاملين الزراعيين بإدخال المكننة في العمليات الزراعية، ولم يتمكن أي من أقطار الخليج من تحقيق معدل إنتاج غذائي يتناسـب مع معدل الزيادة في السـكان ما عدا المملكة العربية السـعودية، أما بالنسبة لرعي الحيوانات فقد انخفضت نسبتها في دول المنطقة وهي آخذة في الانخفاض،

وفي مجال استحداث المكننة فإنها لم تحدث نتائج جذرية. وتضغط مشكلة الأمن الغذائي بشدة على أقطار الخليج من اجل اتخاذ ترتيبات لإنتاج الحبوب والسلع الغذائية الإستراتيجية، وقد دلت الدراسات التي أجريت في المنطقة في مجال التنمية الزراعية على إمكانية التوسع الإنتاجي الأفقي في المملكة العربية السعودية بينما في عمان ترتبط بإمكانية التوسع الراسي، وهاتان الدولتان تستطيعان جذب نسبة كبيرة من مجتمعاتهما للعمل في المجال الزراعي، وتضغط مشكلة الأمن الغذائي ومحدودية الموارد باتجاه التعاون الإقليمي بين البلدان العربية بدءا بالعراق الواقع في منطقة الخليج[1].

3- تنمية الثروة السمكية: في منطقة الخليج نوعان من النشاطات لتنمية الثروة السمكية احدهما المشروعات الصناعية السمكية التي تستخدم احدث التكنولوجيا في الصيد ونسبة رأس المال المستخدمة فيها كبيرة بالنسبة إلى عنصر العمل، أما النشاطات الأخرى فتتمثل في النشاط التقليدي للصيادين، ويترتب على الفروق الأساسية بين النشاطين، انه لكي يستمر القطاع الصناعي لصيد الأسماك فانه يجب أن تتوافر فيه المقومات التالية:

- تامين أسواق كافية تستوعب الكمية المنتجة وتلبي رغبات المستهلكين.
- تامين عملية صيانة المعدات وتوفير قطع الغيار للمعدات المستخدمين في عملية الصيد.

ومن النشاطات الصناعية في مجال الثروة السمكية في الخليج:

- نشاطات الجمبري الصناعية وتوجد في البحرين والسعودية والكويت.

و من العقبات التي تقف في سبيل تنمية الثروة السمكية في الخليج:

- نقص التسهيلات الهيكلية اللازمة لنشاط الصيادين التقليديين وهناك بعض التسهيلات ولكنها محدودة وتتركز في المدن الرئيسية وتترك القرى والمناطق الساحلية الأخرى دون اهتمام فلا توجد مستودعات للتبريد ولا أسواق مناسبة.

[1]- فؤاد حمدي بسيسو: المرجع السابق، ص 107.

– تخلف المستوى العلمي للصيادين الذين تنحصر خبرتهم في إدارة القوارب الصغيرة والمكائن البحرية التقليدية ويفتقرون إلى القدرة في إدارة القوارب الحديثة، كما أن بعض الأفراد المؤهلين للقيام بمهنة القباطنة والمهندسين تجذبهم الأعمال الأخرى فيتركون عملية الصيد.

– ضعف مستوى كفاءة الأجهزة الحكومية المشرفة على شؤون تنمية الثروة السمكية أدى إلى ضعف التنمية في هذا النشاط، ومثال ذلك التجربة العمانية، حيث تسبب ضعف الجهاز الرسمي في ضعف الانجازات المتعلقة بمشاريع تنمية الثروة السمكية[1].

الفرع الرابع: ملابسات قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربي

بعد انسحاب بريطانيا من الخليج في مطلع السبعينات وبعد حصول دول المنطقة على استقلالها السياسي، انتعش الوعي القومي لدى دول المنطقة في توثيق الصلات والتنسيق فيما بينها، وبرز الفكر السياسي التعاوني القائم على العمل المشترك بين دول المنطقة، فمنطقة الخليج لا تجزئها عوائق جغرافية سوى تلك التي رسمها الاستعمار، وعادات وتقاليد أهل الخليج متماثلة كما يربط بينهم الدين واللغة والتاريخ المشترك. لذلك برزت مساع جادة من اجل تنسيق الجهود بين دول منطقة الخليج منذ بداية السبعينات حيث بدا العمل المشترك والتعاون الثنائي من خلال الاتفاقيات الثنائية بين دول المنطقة، فوقعت الإمارات اتفاقية اقتصادية مع كل من قطر والكويت في عام 1973، تتضمن انتقال رؤوس الأموال والعمالة وبدأت بعد ذلك الاتفاقيات الجماعية المشتركة، وأثمرت هذه العلاقات عن ظهور هيئات ومؤسسات ولجان مشتركة مثل الأمانة العامة للزراعة والمالية والإعلام والصحة واخذ شكل العمل التنسيقي بين دول الخليج ينمو ويتسارع

ونتيجة لتزايد الأخطار التي تواجه دول الخليج وتهدد أمنها وسلامة أراضيها ومن اجل إيجاد نوع من التنسيق الكامل بين هذه الدول فقد كانت هناك عدة مبادرات من بعض دول المنطقة لإنشاء نوع من المعاهدات فيما بينها، فمثلا كان هناك مشروع سعودي يقضي

[1] – فؤاد حمدي بسيسو: المرجع السابق، ص 118.

بتوحيد مصـــادر شـــراء الأســـلحة وإقامة تعاون أوثق في مجال الأمن والدفاع، وهناك أيضـــا مشـــروع عماني يقضـــي بإنشـــاء قوة بحرية تحافظ على امن الخليج ومضـــيق هرمز، وهناك مشـروع ثالث هو الذي ارتكز عليه قيام مجلس التعاون الخليجي وهو المشـروع الكويتي الذي يقضـــي بإقامة أوســـع دائرة للتعاون الاقتصـــادي والنفطي والصـــناعي والثقافي مما يؤدي في النهاية إلى إقامة اتحاد إقليمي بين دول الخليج، وقد طرح هذه الفكرة أمير الكويت خلال القمة الخليجية التي عقدت على هامش القمة الإسلامية بالطائف[1].

وفي يوم 1401/3/29هـ الموافق 4 فبراير 1983م اجتمع في الرياض وزراء خارجية الدول الخليجية الســـت المكونة للمجلس وهي دولة الكويت ودولة البحرين ودولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة وســـلطنة عمان والمملكة العربية الســـعودية، وفي نهاية الاجتماع أعلنوا قيام مجلس التعاون الخليجي وذلك من اجل تنســـيق الجهود وبلوغ الغايات المنشـــودة لســـكان منطقة الخليج التي تتماثل في تكوينها الســـياســـي والاجتماعي وتقاربها الثقافي والحضـــاري وانطلاقا من الأهداف القومية لجامعة الدول العربية التي تحث على التعاون الإقليمي الذي يهدف في النهاية إلى تقوية الأمة العربية وخدمة قضـــاياها، وبدا اجتماع القمة الأولى لدول المجلس في ماي 1984م بمدينة أبو ظبي- بدولة الإمارات العربية المتحدة

الأهداف الأساسية للمجلس:

- تحقيق التنســـيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضـــاء في جميع الميادين وصـــولا إلى وحدتها.
- تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.
- وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون التالية:
  - ✓ الشؤون الاقتصادية والمالية.
  - ✓ الشؤون التجارية والجمركية والمواصلات.
  - ✓ الشؤون التعليمية والثقافية.

[1] - عبد الله الاشعلي: "الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي"، الرياض 1983، ص 23-24.

- ✓ الشؤون الاجتماعية والصحية.
- ✓ الشؤون الإعلامية والسياحية.
- ✓ الشؤون التشريعية والإدارية.

– دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصـــناعة والتعدين والزراعة والثروة المائية والحيوانية وإنشـاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشـاريع مشـتركة وتشـجيع القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوب المنطقة.

وبعد استقلال الدول الخليجية وزيادة التنسيق والتعاون بينها منذ بداية السبعينات كان لابد من قيام هيئة إقليمية تضـم هذه الدول لذلك كان ظهور مجلس التعاون امرأ محتما ولكن هناك أسباب عديدة أدت إلى قيامه أهمها:

– الإطماع الأجنبية في المنطقة وقد ازدادت هذه الأطماع منذ اكتشـــاف البترول واتخذت أحيانا أشكالا علنية.

– تزايد الأيدي العاملة الوافدة بعد اكتشـاف البترول في المنطقة وازدياد النشـاط التجاري وقلة الأيدي الوطنية العاملة.

– وجود فوائض مالية كبيرة في دول المنطقة نتيجة إيرادات البترول والتي أخذت تتجه إلى الخارج.

– ضـيق السـوق المحلية بكل دولة ومحدودية عدد المسـتهلكين من السـكان مما يؤثر على مستقبل الصناعات والأنشطة التجارية في المنطقة.

– ضـيق المسـاحة الجغرافية لدول المجلس باسـتثناء المملكة العربية السـعودية، وهو ما يمثل صعوبات من أهمها التأثير السلبي على عملية الدفاع

أما الأسـباب المباشـرة التي أدت إلى قيام مجلس التعاون في تلك الفترة بالذات فهي تتلخص فيما يلي:

– أدى تصاعد الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي إلى تركيز اهتمام القوتين العظميين على منطقة الخليج، حيث اعتبرت الولايات المتحدة أن الخليج يمثل

جزءًا من "مصالحها الحيوية"، مما دفعها إلى إنشاء قوة التدخل السريع عام 1980 بهدف حماية نفوذها ومصالحها في المنطقة. في المقابل، كان الاتحاد السوفيتي يسعى إلى تحقيق أهدافه الاستراتيجية عبر الوصول إلى المياه الدافئة في الخليج، وهو ما انعكس في قراره بغزو أفغانستان عام 1979، في محاولة لتعزيز نفوذه في المنطقة. وسط هذه التحديات والتجاذبات الدولية، وجدت دول الخليج نفسها أمام واقع يفرض عليها التكاتف والتوحد لحماية أمنها ومصالحها في مواجهة التهديدات الخارجية، وهو ما عزز ضرورة التعاون الإقليمي والتنسيق المشترك لمواجهة الضغوط الجيوسياسية المتزايدة.

– نشـــوب الحرب بين العراق وإيران، أدى إلى انعكاســـات أمنية خطيرة في منطقة الخليج، لذلك نشطت الدول الخليجية لتنسيق مواقفها وإبرازها من خلال تنظيم خليجي موحد[1].

من اسـتعراضـنا للأسـباب التي أدت إلى قيام هذا التكتل الخليجي– مجلس التعاون– ومن خلال استعراضنا لأهدافه، نجد أن مجلس التعاون يسعى إلى تحقق التكامل الاقتصادي بين دوله، وهذا ما سوف نستعرضه في الفصل الثالث من هذه الدراسة.

المطلب الثاني: عوامل التكامل الاقتصادي الخليجي

يلاحظ أنه من خلال حرب أكتوبر عام 1983م، وبروز التضـامن العربي في أجمل صـــوره وكســـب العرب معركة أســـعار البترول، أدى ذلك إلى زيادة العوائد للدول العربية النفطية، مما زاد الأمل في تحقيق التكامل الاقتصـــادي، ذلك لأنه زاد من القوة الاقتصـــادية العربية إزاء الاقتصاديات الأخرى نتيجة لازدياد أسعار البترول وما نتج عنها من عوائد كبيرة لدى الدول البترولية العربية.

وإذا كان التكامل الاقتصـــادي العربي لم يتحقق على مســـتوى الدول العربية مجتمعة نظرا للأسباب السابقة الذكر، بالإضافة إلى المساحة الشاسعة للوطن العربي التي كانت احد عوائق هذا التكامل، فلقد اتجهت الدول العربية المتجاورة للتكامل فيما بينها وصـــولا إلى الهدف المنشـــود وهو التكامل الاقتصـــادي العربي، فظهر التكامل الاقتصـــادي بين مصـــر

[1]– خالد بن محمد القاسمي: تجربة مجلس التعاون الخليجي بين الحاضر والمستقبل، صحيفة الوحدة 1985.

والسـودان والتعاون الاقتصـادي بين بلدان المغرب العربي، وأخيرا ظهر على مسـتوى الدول العربية الخليجية "التكامل الاقتصـــادي بين مجموعة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية".

الفرع الأول: اقتصادات دول المجلس أحادية الإنتاج

التكامل الاقتصـــادي بين دول مجلس التعاون الخليجي هو مطلب أســـاســـي من متطلبات الحياة الطبيعية لســـكان هذه الدول وذلك من اجل تحقيق اكبر قدر من الرفاهية للمجتمع ورفع قدراته الذاتية من اجل الصـــمود أمام التحديات الدولية في الوقت الحاضـــر والمستقبل. وهو الدعامة الأساسية للاستقلال السياسي والتحرر الاجتماعي. وهناك أسباب رئيســـية وهامة دعت هذه الدول إلى التكامل الاقتصـــادي وجعلته ضـــرورة ملحة، وقبل استعراض هذه الأسباب، علينا أن نبين السمات الاقتصادية والتركيبية السكانية لهذه الدول[1]

الجدول رقم 3: التركيبة السكانية لدول الخليج لسنة 1977.

الدولة	الناتج القومي الإجمالي "بملايين الدولارات"	السكان"مليون نسمة"	متوسط نصيب الفرد من الناتج بالدولار
الإمارات العربية المتحدة	11440	0.804	14228
البحرين	1510	0.368	4100
المملكة العربية السعودية	63310	7.870	8045
سلطنة عمان	2160	0.839	2575
قطر	2840	0.443	12735
الكويت	18040	1.212	14885
الإجمالي	**99300**	**11.536**	**56568**

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 1977 ص 8.

[1] – ناهض أبو رمضان: " التكامل الاقتصادي الخليجي"، أهميته وموجباته، صحيفة الوحدة 1981.

تبين لنا هذه الإحصائية الأولية عن دول مجلس التعاون أن هذه الدول مجتمعة تعتبر كيانا صغيرا نسبيا سواء من ناحية السكان أو الناتج القومي نتيجة مقارنتها بثلاث دول صغرى من دول السوق الأوروبية المشتركة.فاليونان عدد سكانها حوالي 9.5 ملايين نسمة وهولندا عدد سكانها 14 مليون نسمة وإجمالي إنتاجها القومي عام 1977 بلغ 85 بليون دولار، وبلجيكا بلغ عدد سكانها حوالي 9.8 ملايين نسمة وإنتاجها القومي في عام 1977: 65.5 بليون دولار أي ما يعادل ثلثي إنتاج مجلس التعاون الدول الست مجتمعة.

كما أن الدول الست لديها خصوصيات فردية كقرب نضوب النفط في البحرين والأخذ بالنظام الاتحادي في دولة الإمارات. كما تتميز بعض الدول بإنتاجها الزراعي عن بقية الدول الأخرى[1]، غير أن هذه الخصوصيات لا تمنع من تحقق التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون بل على العكس من ذلك، تشجع التكامل بين هذه الدول. بالإضافة إلى الناتج الضئيل لهذه الدول مجتمعة مقارنة مع اصغر دول السوق الأوروبية المشتركة التي حققت التكامل الاقتصادي بينها، فالحاجة والضرورة تدعوان إلى التكامل بين دول المجلس لتكون هذه الدول وحدة اقتصادية.

إن أهم الأسباب التي تدعو إلى التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي، هو أن اقتصادات دول المجلس تعتمد على إنتاج قطاع أولي استخراجي وهو النفط ويسهم بالنصيب الأكبر في الإنتاج من مجمل الدخل القومي وتصل مساهمة هذا القطاع بالنسبة إلى الناتج القومي أكثر من 90 بالمائة بينما لا تتعدى مساهمة القطاع الاستخراجي الأولي في الدول الصناعية 10 بالمائة كما يلاحظ على دول مجلس التعاون تصديرها للنفط الخام دون الاستفادة من القيمة المضافة الناتجة عن تصنيعه وتسعى هذه الدول إلى زيادة النسبة المصنعة من هذا النفط.

[1]– مصطفى عبد العزيز مرسي: " مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، منشورات وزارة الخارجية، قطر، 1982، ص29.

ونتيجة لضـــعف الإنتاجية في القطاعات الأخرى، أصـــبح النفط يقوم بدور هام في تكوين الإنتاج المحلي لهذه الدول وتكوين حصيلة صادراتها أو تغذية ميزانية الدولة. حيث أن هذه الدول لا تطبق أي قوانين للضرائب على المشتريات أو المبيعات أو الضرائب الرأسمالية. كما أن حصـــيلة الرســـوم الجمركية ضـــئيلة جدا. وتعتمد دول مجلس التعاون على إيرادات البترول في تنفيذ مشاريعها التنموية[1].

الجدول رقم 4: الإيرادات الإجمالية والنفطية لدول مجلس التعاون بالعملة المحلية وبالملايين عام 1978م

الدولة	مجموع الإيرادات	الإيرادات النفطية	نسبة الإيرادات النفطية إلى مجموع الإيرادات الحكومية
البحرين	280	161	%57.5
الكويت	3801	3036	%80
عمان	502	457	%91
قطر	8225	7421	%90
السعودية	131505	115078	%87.5
الإمارات	27504	24018	%87

المصدر: مصطفى عبد العزيز مرسي: المرجع السابق، ص 30.

إن اعتماد دول الخليج على النفط كمصدر رئيسي في تجارتها الدولية يجعل اقتصاداتها عرضة للتقلبات، سواء من حيث تغير الطلب العالمي على النفط أو ظهور بدائل أخرى قد تقلل من أهميته كمصدر للطاقة. ونظرًا لهذه التحديات، يصبح من الصعب على أي دولة خليجية بمفردها مواجهة هذه التقلبات أو التحكم في آثارها. لذا، فإن التعاون الإقليمي بين الدول الخليجية يعد أمرًا ضروريًا لضمان استقرار الأسواق، وذلك من خلال وضع سياسات

[1]– مصطفى عبد العزيز مرسي: مرجع سابق، ص 30.

مشتركة في الإنتاج، والتسعير، والتوزيع، مما يعزز قدرتها على التفاوض عالميًا وحماية مصالحها الاقتصادية في ظل التغيرات المستمرة في سوق الطاقة[1].

* **القطاع الصناعي الناشئ:** بدأت دول مجلس التعاون الخليجي في تنويع مصادر دخلها عن طريق تنمية القطاعات غير النفطية وزيادة فاعليتها ومنها قطاع الصناعة وذلك لتوفر مزايا عديدة في هذه الدول ومقومات صناعية ضخمة (مثل توفر الغاز والبترول والتمويل والموقع الجغرافي).إلا أن هذه الصناعات مازالت في مراحلها الأولى، ولازالت مساهمتها في الناتج المحلي محدودة.

بالإضافة إلى انه لا يسد سوى جزء من الاحتياجات المحلية، وفي الجدول التالي نبين مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم 5: نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي (بالمليون دولار)

	البحرين 1977	الكويت 1976	عمان 1979	قطر 1980	السعودية 1978	الإمارات 1978
الناتج المحلي الإجمالي	1656	23280	3394	3566	65815	13933
الناتج من الصناعات التحويلية	290	1265	41	152	2933	620
نسبة الناتج من الصناعات التحويلية إلى إجمالي الناتج	%17.5	%5.4	%1.2	%4.2	%4.5	%4.5

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1982، ص 35.

بدأت دول مجلس التعاون في إقامة العديد من الصناعات المهمة في مجالات اقتصادية مختلفة وقامت الحكومة بتمويلها، إلا أن التجربة أظهرت أن حجم السوق الداخلي لكل دولة منفردة يعتبر صغيرا نسبيا مقارنة بالإمكانيات الاقتصادية والمالية المتاحة، مما

[1] – مصطفى عبد العزيز مرسي: مرجع سابق، ص 30.

حدا بهذه الدول، التطلع إلى التوسع في رقعة توزيع إنتاجها وتحقيق وفورات الإنتاج الممكنة مما يتطلب جهدا مشتركا بين دول المنطقة في إطار مجلس التعاون لتنسيق إقامة المشاريع الصناعية[1].

الفرع الثاني: انخفاض مساهمة قطاع الزراعة والثروة السمكية في الإنتاج القومي.

تتميز دول مجلس التعاون الخليجي بندرة في مواردها المائية العذبة وذلك لان معظم أراضيها قاحلة أو شبه قارية أو صحراوية وينخفض معدل سقوط الأمطار بشكل عام في المنطقة حيث يسجل في المتوسط 60 مم في السنة وقد يرتفع ويصل إلى 200مم. لذلك فان أحوال الصحراء تكاد تهيمن على جميع أجزاء المنطقة وقد ترتب على ذلك وجود محددات هيكلية للمساحات المزروعة والإمكانيات المتاحة للتوسع فيها[2] وبذلك تواجه الدول العربية بصفة عامة والدول الخليجية بصفة خاصة مشكلة الغذاء التي تعتبر من اخطر المشكلات الاقتصادية التي يواجهها العالم اليوم وذلك نتيجة زيادة الطلب على المواد الغذائية الناتج عن الزيادة في عدد السكان دون أن يواجه ذلك زيادة في الإنتاج الزراعي، ويحتل القمح المرتبة الأولى في الاستيراد العربي. وأصبحت دول الخليج تحس بخطر هذه المشكلة. وتبلغ المساحة القابلة للزراعة فيها 9166 ألف هكتار بينما المساحة المزروعة حوالي 289 ألف هكتار. وباستثناء المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان وبعض أجزاء دولة الإمارات العربية المتحدة، فإن الإمكانيات الزراعية في الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون محدودة.

إن غالبية دول مجلس التعاون لا تنتج كميات اقتصادية من الحبوب ما عدا المملكة العربية السعودية. وجاء في دراسة تحمل اسم "مشاكل رجال الأعمال الخليجيين" نشرتها صحيفة الاتحاد، أن المنطقة ستواجه عجزا غذائيا كبيرا حتى نهاية هذا القرن وذلك نتيجة

[1]– مصطفى عبد العزيز مرسي: مرجع سابق، ص 31.

[2] – محمد هشام خواجكية: "التكامل الاقتصادي في الخليج العربي" منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، بدون تاريخ، ص 293.

لتزايد الاستهلاك من بعض السلع الأساسية مع ضعف الإنتاج مما ينتج عنه استمرار التبعية في الاستيراد من الخارج[1].

أما فيما يتعلق بالثروة السمكية، فان حرفة صيد الأسماك كانت قبل اكتشاف البترول في مقدمة الحرف الأساسية لسكان المنطقة ومصدرا هاما لغذائهم وتناقص دور هذه المهنة في معظم هذه الدول، كما تناقص عد المشـــتغلين فيها نتيجة لنزوحهم إلى مهن أخرى تدر عليهم أرباحا أكثر أو اتجهوا للعمل في المدن ومراكز النفط، وتشير الدراسات إلى أن المنطقة غنية بثرواتها البحرية التي يمكن أن تســـهم في تحقيق جانب من الاكتفاء الذاتي في الغذاء وتقليل الاعتماد على المصادر الغذائية الخارجية بالإضافة إلى إمكانية قيام صناعة لتعليب الاسماك[2].

ومن الاقتراحات التي قدمتها الدراســـة الســـابقة لتأمين الاكتفاء الذاتي من الغذاء في دول المنطقة:

- تنمية الإمكانيات المحلية باستصلاح الأراضي المزروعة وزيادة رقعتها.
- التوسع في استخدام الأساليب التقية.
- نتيجة لتشابه ظروف الاستهلاك في المنطقة، تقترح الدراسة توحيد الجهود بقيام هيئة تعمل على تامين إحتياجات المنطقة من الســـلع الغذائية مع ضـــرورة تامين مخزون احتياطي للمستقبل.
- إقامة مجمعات صناعية وزراعية في المنطقة.
- العمل على تحقيق التكامل الاقتصادي العربي مما يحقق زيادة في الإنتاج الغذائي العربي.

[1] – مصطفى عبد العزيز مرسي: مرجع سبق ذكره ص 33.

[2]– فؤاد حمدي بسيسو: " أفاق تنمية الزراعة والثروة السمكية في أقطار مجلس التعاون الخليجي، جامعة الكويت، 1984 ص 125.

هذا بالنسبة للأسباب العامة التي تدعو إلى التكامل الاقتصادي بين دول المجلس وهناك أيضا أسباب أخرى تحتم تحقيق هذا التكامل من أهمها:

– توافر رأس المال في معظم الدول الأعضاء، مما يزيل عقبة تمويل التنمية والاستثمار ويسمح بظهور سوق مالية ذات أبعاد إقليمية عالمية.

– تطبيق الدول الأعضاء جميعا أسلوب التخطيط الاقتصادي بدرجات متشابهة وتطبيق أساليب متشابهة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتبني نماذج وأولويات متشابهة مجالات الصناعة والزراعة والخدمات.

– تتميز دول المجلس بامتدادها على ارض منبسطة، ولا يوجد بينها حواجز طبيعية وتطل على سواحل بحرية تمتد من الخليج العربي مرورا ببحر العرب والبحر الأحمر ما يسمح بسهولة الاتصال البحري والبري بينها ومن ثم نمو حركة الأشخاص والسلع.

– تشابه الدول الأعضاء في المجلس في مجال السياسة الخارجية وتماثل ارتباطاتها الدولية في إطار التعاون العربي والإسلامي وحركة عدم الانحياز وتطابق الأدوار التي تقوم بها على الصعيد الاقتصادي الدولي والإقليمي وفي العالم الثالث.

– تتميز دول مجلس التعاون بضيق السوق المحلي لكل منها وخاصة أمام الصناعات ذات الحجم الكبير، لذلك دعت الضرورة إلى ضم هذه الأسواق وجعلها مفتوحة أمام منتجات دول المجلس وإزالة الحواجز فيما بينها لتحويلها إلى سوق واحدة تتسع لإنتاج الصناعات الجديدة التي تقام على مستوى المنطقة[1].

– اعتماد دول المجلس في حياتها اليومية على الاستيراد المطلق أي استيراد كل ما تحتاج إليه ابتداء من الحبوب إلى الالكترونات بتعقيداتها.

[1] – مصطفى عبد العزيز مرسي: المرجع السابق، ص 36.

– كما أن اعتماد المنطقة على الاستيراد يحرم المجتمع الخليجي من فرصة التصنيع ودفع القضايا الاقتصادية إلى الأمام وباعتماد المنطقة على الاستيراد فإنها تعطل الموارد المتوافرة كلها.

– اقتصادات دول المجلس رهينة الاقتصادات الأجنبية المتحكمة بالأسواق التجارية العالمية، وبذلك يصبح الاقتصاد الخليجي اقتصادا تابعا ومعلقا بالاقتصادات الأجنبية بصفة دائمة[1].

– تعاني دول مجلس التعاون الخليجي من مشكلة العمالة الأجنبية نتيجة لنقص حاد في العمالة الوطنية. وقد استدعى تنفيذ برامج التنمية الاعتماد بشكل رئيس على العمالة الأجنبية فبلغت نسبتها في دولة الإمارات العربية المتحدة 90% وفي دولة قطر ودولة الكويت 80 بالمائة وفي المملكة العربية السعودية 53% وفي سلطنة عمان 40% وذلك من مجموع الأيدي العاملة عام 1980م. ورغم انه قد طرا تغيير في هذه النسبة نتيجة للظروف التي حدثت في المنطقة وأهمها انخفاض أسعار البترول في السنوات الثلاث الأخيرة، إلا أن النسبة تظل مرتفعة.

– تتشابه دول المجلس في السياسات الاقتصادية التي تتبناها حيث تشجع مبادرات القطاع الخاص للإسهام في عملية التنمية وكذلك سياسة تطوير الموارد البشرية الوطنية لتتولى مسؤولياتها في تشغيل وإدارة المرافق الاقتصادية.

ونتيجة لظهور التكتلات الاقتصادية الإقليمية التي تفرض صورا متباينة للحماية في وجه المنتجات الخارجية وتضع لنفسها سياسات مشتركة لعلاقاتها الاقتصادية مع الدول الأخرى تضعف القوة التفاوضية للدول الصغيرة ويحد من نمو إنتاجها وبالتالي يؤثر سلبيا على هذه الدول الصغيرة. لذلك كله لا يمكن أن تقوم تنمية صحيحة في دول مجلس التعاون الخليجي دون حدوث تشابك اقتصادي فيما بينها، وحيث انه ظهر على الساحة العربية اتجاه يرى قصور التكتل الاقتصادي على المستوى العربي يرجع لأسباب سياسية أكثر منها

[1] – محمد أبا الخيل: " التكامل الاقتصادي الخليجي نواة التكامل العربي الشامل" 1984، ص 31–32.

اقتصـــادية، لذلك تدعو الحاجة إلى التكتلات الاقتصـــادية الإقليمية بين الدول العربية ذات الخصائص المتشابهة حيث ينتهي الأمر إلى خلق تكتلات اقتصادية فرعية تؤدي في النهاية إلى التكامل الاقتصادي العربي الشامل.

ولذلك، فالتكامل الاقتصـــادي الخليجي ســوف يخلق قوة اقتصـــادية تملك القدرة على الصـــمود في وجه المســاومات مع التكتلات الأجنبية، كذلك يتهيأ لها كمجموعة متكاملة من قيام صـناعات متطورة كبيرة ذات التكلفة المنخفضـة والنوعية الجيدة خاصـة وأن دول مجلس التعاون تمتلك القدرة المالية لذلك، ويؤدي أيضا إلى رفع الحواجز الجمركية بين دول المجلس مما يتيح حرية الحركة والتمتع بالســوق الكبيرة ومزاياها والوقوف في وجه المنتجات الأجنبية موقفا موحدا يتمثل في توحيد السياسات الجمركية، وبرزت أهمية التكامل الاقتصادي الخليجي لأنه من دعائم الاستقلال السياسي والاقتصادي.

لذلك، جاءت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون الخليجي لتعكس رغبة أبناء الخليج في تعزيز التعاون الاقتصادي وتوحيد السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، بهدف تحقيق الوحدة الاقتصادية الخليجية، وقد توجت هذه الجهود بإقرار وزراء دول مجلس التعاون الخليجي الست لمشروع الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، وذلك خلال اجتماعهم الذي عقد في الرياض بتاريخ 8 جوان 1981. وقد جاءت هذه الاتفاقية لتحل محل الاتفاقيات الثنائية السابقة بين دول المجلس، مما شكل خطوة محورية نحو تكامل اقتصادي أعمق يعزز قوة الخليج في مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية[1].

وفي 11 نوفمبر 1981، تم التصديق رسميًا على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة من قبل رؤساء وحكام وملوك دول مجلس التعاون الخليجي خلال اجتماعهم في مدينة الرياض.

[1] – الأمانة العامة، مجلس التعاون الخليجي، الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون الخليجي، 11 نوفمبر 1981، متاح على الموقع: https://gaft.gov.sa/ar/knowledge-center/CommercialAgreements/Pages/ ، تاريخ الإطلاع: 2021/11/20.

وجاء في نص التصديق على الاتفاقية ما يلي: "إن حكومات الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وانسجامًا مع النظام الأساسي للمجلس الذي يدعو إلى تعزيز التقارب وتوثيق الروابط بين الدول الأعضاء، وانطلاقًا من رغبتها في تنمية وتوسيع التعاون الاقتصادي على أسس قوية تخدم مصالح شعوبها، ومن أجل العمل على توحيد السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، إلى جانب تنسيق التشريعات التجارية والصناعية والأنظمة الجمركية، فقد تم إقرار هذه الاتفاقية لتحقيق هذه الأهداف الطموحة.... [1]

جاءت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بمثابة دليل عمل استراتيجي يحدد الأهداف الكبرى والخطوط العريضة لمسار التعاون الاقتصادي الخليجي المشترك، وذلك في مختلف المجالات، بهدف الوصول إلى الوحدة الاقتصادية الكاملة بين دول مجلس التعاون، كما منحت الاتفاقية الأجهزة المشتركة في المجلس صلاحية اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، مما يتيح مرونة في التنفيذ وتكيّفًا مع المتغيرات الاقتصادية، ويضمن تحقيق تكامل اقتصادي فعال ومستدام يخدم مصالح دول الخليج وشعوبها.

وهناك أسس رئيسية حددتها الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لتحقيق التكامل الاقتصادي الخليجي أهمها:

- تحرير حركة الموارد الاقتصـــادية بين الدول الأعضـــاء بإزالة جميع القيود على حركة الأشخاص والسلع ورؤوس الأموال.
- توحيد التعريفة الجمركية وإيجاد درجة من الحماية الجمركية المشـــتركة اتجاه العالم الخارجي.
- تنسيق الخطط الإنمائية والسياسات البترولية (داخليا وخارجيا).
- التعاون في مجال نقل وتوطين المعرفة والتكنولوجيا وفي تنمية الموارد البشرية.

[1] – مرسوم الرقم 51 لسنة 1982رقم: 28تاريخ الصدور: 1981/11/11، يتضمن الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون، الجريدة الرسمية :العدد: 8، تاريخ النشر: 1982/01/01 الموافق 1402/03/06 هجري..

– ربط ودعم التجهيزات الأساسية، كشبكات المواصلات والنقل والاتصالات ومصادر الطاقة والمياه.

– تنسيق السياسات والأنظمة المالية والنقدية والتجارية فيما بينها وتنسيقها مع العالم الخارجي في هذه المجالات.

– تحقيق المواطنة الاقتصادية بالوصول إلى حرية ممارسة النشاط والتملك والتسوية في المعاملات بين المواطن المحلي ومواطني الدول الأعضاء من أشخاص طبيعيين أو اعتباريين.

– دعم دور القطاع الخاص في الدول الأعضاء في تحقيق التكامل الاقتصادي الخليجي.

– الاهتمام بالمشروعات المشتركة.

– تنسيق التعاون مع العالم الخارجي في مجالات الاستطلاع وتقديم المعونات التقليدية للتنمية[1].

تعتبر هذه الأهداف التي حددتها الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، أهدافا واقعية، وتجنبت لاتفاقية تحديد زمن معين لتنفيذها وإنما اختارت دول المجلس أسلوبا عمليا للتكامل فيما بينها حيث شكلت لجانا وزارية تنبثق عنها لجان فرعية ومجموعات عمل متخصصة على المستوى الفني او الوظيفي[2]، وذلك للتنسيق فيما بينها وتوحيد الأنظمة الداخلية المعمول بها في دول المجلس وصولا إلى الأهداف المشتركة التي حددتها الاتفاقية وهي الوحدة الاقتصادية الخليجية في عصر لا يعرف سوى التكتلات العالمية والكيانات الاقتصادية الكبرى، وجاءت الاتفاقية لتعبر عن أماني شعوب المنطقة وتطلعها إلى الوحدة الشاملة.

[1] – مرسوم الرقم 51 لسنة 1982رقم: 28تاريخ الصدور: 1981/11/11 ، يتضمن الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون، الجريدة الرسمية :العدد: 8، تاريخ النشر: 1982/01/01 الموافق 1402/03/06 هجري..

[2]– محمود أبا الخيل: المرجع السابق، ص 32.

خلاصة

دشنت منطقة الخليج العربي في الخامس والعشرين من مايو سنة 1981 مرحلة جديدة هامة في تاريخها المعاصر عندما اتخذ قادة كلا من دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين، والمملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان، ودولة قطر، ودولة الكويت، القرار التاريخي بإنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربي، مما جسد حزمة من الروابط والصلات الإجتماعية والثقافية والإقتصادية والسياسية بين هذه الدول وشعوبها، وجعلها مرساة لتعاونية وتكامل متميز عبر مراحل ومنهج وأسلوب عملي مشترك.

وقد شهدت الأعوام الأخيرة نقلة نوعية هامة لمسيرة المجلس التي دخلت مرحلة متقدمة من التكامل والإتحاد معالمها عديدة منها الإنتقال من منطقة التجارة الحرة إلى اقامة الإتحاد الجمركي ثم تأسيس السوق المشتركة، وهذا ما سنتناوله في الفصل الثاني.

الفصل الثاني:

الآليات المتبعة لتحقيق التكامل الإقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي.

تمهيد:

تعتبر الآليات المتبعة لتحقيق التكامل الإقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي من الخطوات الهامة الواجب المضي فيها لتحقيق الأهداف المنشودة لهذه الدول وهذا تجسيدا للمراحل المنصوص عليها في الإتفاقية الإقتصادية لمجلس التعاون الخليجي والتي من أهم بنودها منطقة التجارة الحرة، الإتحاد الجمركي، وأخيرا السوق المشتركة وهذا ما تناولناه في المبحث الأول من الفصل الثاني، وكذلك التنويع الإقتصادي الذي تناولناه في المبحث الثاني من هذا الفصل.

المبحث الأول: مراحل التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي.

حتى الآن، مرت التجربة التكميلية لدول الخليج العربي بثلاث مراحل، بدءاً بمنطقة تجارة حرة، ثم اتحاد جمركي سنة 2003، وأخيراً سوق مشتركة في أوائل عام 2008.

المطلب الأول: منطقة التجارة الحرة

يعتبر تسهيل التبادل التجاري من أهم الأسباب لأي تكتل اقتصادي سواء كان في شكل منطقة تجارة حرة أو اتحاد جمركي أو اتحاد اقتصادي. زيادة التدفق التجاري هو الهدف الرئيسي لأي اتحاد جمركي لأنه وفقًا للنظرية الاقتصادية، يعمل الاتحاد الجمركي على زيادة التدفق التجاري بين أعضائه عن طريق إزالة أو تقليل الحواجز التجارية. في المقابل، تعتبر زيادة التبادل التجاري آلية التأثير الرئيسية لتحقيق الأهداف الأخرى لإنشاء اتحاد جمركي، مثل زيادة التخصص، وانخفاض الأسعار، وزيادة كفاءة الإنتاج، وزيادة حجم السوق وكفاءته.

الفرع الأول: نشأة منطقة التجارة الحرة ومميزاتها.

أثبتت العديد من الدراسات أن الاتحاد الجمركي داخل أي تكتل اقتصادي يؤدي إلى زيادة كبيرة في حجم التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، مما يعزز التكامل الاقتصادي بينها. على سبيل المثال، شهد الاتحاد الجمركي الأوروبي نموًا ملحوظًا في التجارة البينية، حيث ارتفعت بنسبة 600% تقريبًا، وذلك نتيجة إزالة الحواجز الجمركية وتوحيد التعرفة الجمركية تجاه الدول غير الأعضاء. وهذا يعكس أهمية الاتحاد الجمركي الخليجي في تعزيز التجارة بين دول مجلس التعاون، وزيادة قدرتها التنافسية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

ولهذه الأسباب فإن دول مجلس التعاون شرعت منذ بداية إنشاء المجلس في مايو 1981 باتخاذ الترتيبات القانونية والعملية اللازمة لإنشاء "منطقة التجارة الحرة لدول المجلس" عن طريق إبرام الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي تم التوقيع عليها في نوفمبر 1981، وتضمنت الأحكام الرئيسة لمنطقة التجارة الحرة لدول المجلس[1].

[1] - مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، المسيرة والإنجاز، الرياض: 2013، متاح على:-https://gcc-sg.org/ar/JointGulf/Cooperation/TheCustomsUnion/Pages/Achievements.aspx#:~:text=

وتميزت منطقة التجارة الحرة بشكل رئيسي بإعفاء منتجات دول مجلس التعاون الصناعية والزراعية ومنتجات الثروات الطبيعية من الرسوم الجمركية شريطة اصطحابها لشهادة منشأ من الجهة الحكومية المختصة في الدول المصدرة للبضاعة، إضافة لما يلي[1]:

* السماح باستيراد وتصدير المنتجات الوطنية من وإلى دول المجلس دونما حاجة إلى وكيل محلي أو اتخاذ أية إجراءات سوى شهادة المنشأ ومنافسة التصدير.

* في حالة استيفاء رسوم جمركية أو تأمين على أي بضاعة ذات منشأ وطني بسبب الشك في صحة منشأها، يعاد هذا التأمين أو الرسوم الجمركية لصاحب البضاعة بعد التأكد من وطنيتها.

* العمل بنظام التخليص الفوري لإنهاء الإجراءات الجمركية للبضائع التي يصطحبها المسافرون بالمراكز الحدودية لدول المجلس.

* إعداد بيانات الصادر للبضائع ذات المنشأ الوطني بالمراكز الحدودية لدول المجلس.

* تخصيص ممرات خاصة في المنافذ بين الدول الأعضاء لمواطني دول المجلس وتوضع عليها لوحات تحمل عبارة "مواطنو دول مجلس التعاون".

دخلت منطقة التجارة الحرة حيز التنفيذ في مارس 1983، واستمرت نحو عشرين عاماً إلى نهاية عام 2002 حين حل محلها الاتحاد الجمركي لدول المجلس، وخلال فترة منطقة التجارة الحرة (2002-1983) ارتفع حجم التبادل التجاري بين دول المجلس من أقل من 6 مليار دولار في عام 1983 إلى 15.1 مليار دولار في عام 2002م[2].

[1] – مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، المسيرة والإنجاز، الرياض: 2013، متاح على:
https://www.gcc-sg.org/ar-sa/CooperationAndAchievements/Achievements/EconomicCooperation/TheCustomsUnion/Achievements/Pages/ITheFreeTradeAreaFTA.aspx.

[2]– مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، المسيرة والإنجاز، المرجع السابق.

الفرع الثاني: التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي في ظل منطقة التجارة الحرة.

من خلال ما سبق، يتضح مدى أهمية هذه المرحلة، حيث شكلت الدافع الحقيقي لتعزيز وتكريس الجهود المبذولة لتحقيق التكامل الاقتصادي.

الجدول رقم 6: إجمالي التجارة البينية لدول المجلس صادرات–واردات 1982–2002.

الوحدة : مليون دولار

السنة	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
المجموع	7816.0	6187.4	5925.8	6470.1	5245.2	6041.8	5495.6	6626.4
السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
المجموع	7538.3	8664.2	9035.9	10102.3	9380.1	10712.2	12262.9	13269.1
السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003		
المجموع	12215.5	13513.9	13477.6	12746.3	15137.1	19885.3		

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: مجلس التعاون الخليجي، الأمانة العامة، السوق الخليجية المشتركة حقائق وأرقام، قطاع شئون المعلومات، إدارة الإحصاء، العدد السابع، ديسمبر 2014م، ص94.

الشكل رقم 1: إجمالي التجارة البينية لدول المجلس صادرات–واردات) 1982– 2002

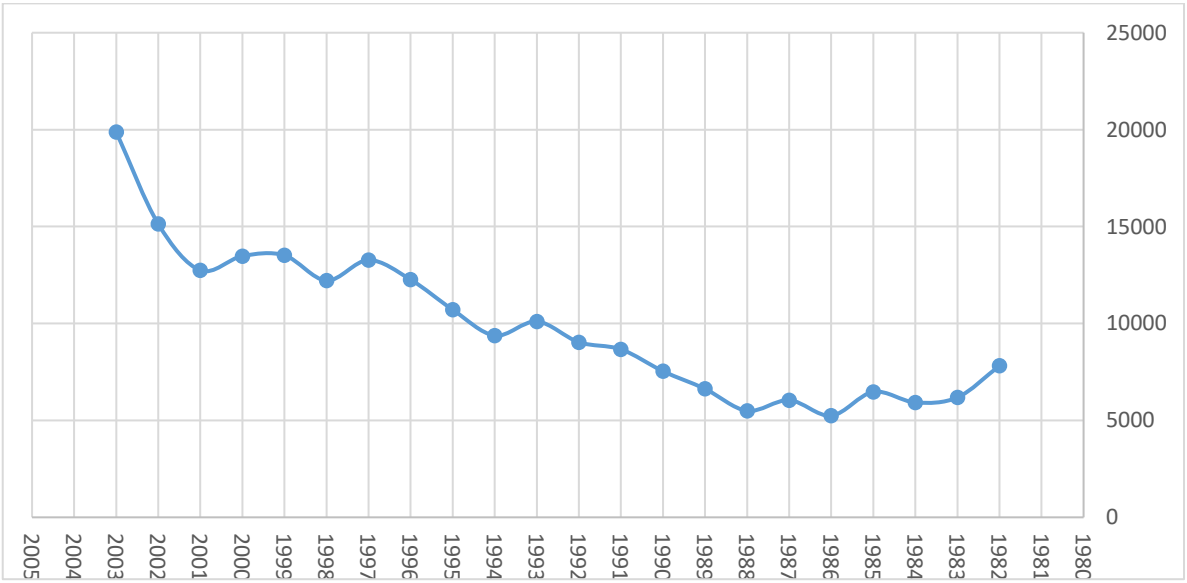

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم 06.

يُظهر الجدول مدى أهمية هذه المرحلة في تعزيز جهود تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي. ففي عام 1984، أي بعد عام واحد من إعلان تأسيس المجلس، بلغ حجم التجارة البينية نحو 5,925 مليون دولار. ومع ذلك، ظلت وتيرة النمو بطيئة حتى عام 1989، ويُعزى ذلك أساسًا إلى التشابه في الأنماط الإنتاجية التقليدية والتحديات السياسية والاقتصادية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط آنذاك. ومع حلول عام 1990، بدأت التجارة البينية في الارتفاع، حيث تجاوزت 7,500 مليون دولار، واستمرت في النمو، متجاوزة 10 مليارات دولار في عام 1993. هذا التحسن التدريجي في حجم التبادل التجاري انعكس بشكل ملحوظ في عام 2002، حيث بلغت قيمته 15,137 مليون دولار. وفي عام 2003، الذي شهد انطلاقة مرحلة جديدة، تجاوزت قيمة التجارة البينية حاجز 22 مليار دولار، مما يعكس تطورًا ملحوظًا في مسار التكامل الاقتصادي الخليجي.

المطلب الثاني: مرحلة الاتحاد الجمركي.

تعزيزاً لمسيرة المجلس المباركة ورغبة في التكامل الاقتصادي بين دول المجلس، فقد أعلن المجلس الأعلى في دورته الثالثة والعشرين (الدوحة، ديسمبر 2002م) عن قيام الإتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون اعتباراً من 1 يناير 2003م، وذلك انطلاقاً من الأهداف والغايات التي نص عليها النظام الأساسي لمجلس التعاون، والاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس، وتعزيزاً للخطوات والجهود التي قطعتها مسيرة العمل الاقتصادي المشترك، وحرصاً منه على تقوية أواصر التعاون بين الدول الأعضاء وصولاً إلى التكامل المنشود لتحقيق أمال وتطلعات مواطني دول المجلس[1].

[1]– مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، المسيرة والإنجاز، متاح على الموقع: https://gcc-sg.org/ar/JointGulf/Cooperation/TheCustomsUnion/Pages/Achievements.aspx#:~:text=

الفرع الأول: نشأة مرحلة الاتحاد الجمركي ومميزاتها

مثّلت هذه المرحلة تحولًا جوهريًا في مسيرة التعاون الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تم الاتفاق على إنشاء الاتحاد الجمركي في عام 2003، مما جعلها ضمن نطاق جمركي موحد في تعاملها مع العالم الخارجي. وبموجب هذا الاتحاد، تُفرض الرسوم الجمركية على السلع الأجنبية مرة واحدة فقط عند نقطة الدخول الأولى إلى أي من دول المجلس، مما يسمح بانتقال هذه السلع بين الدول الأعضاء دون فرض رسوم إضافية. وتُعد هذه الخطوة من أبرز ملامح الاتحاد الجمركي، والتي بدأت دول المجلس بتطبيقها منذ اليوم الأول لإنشائه. ولضمان توزيع عادل لعائدات الرسوم الجمركية على السلع الأجنبية المتنقلة بين الدول الأعضاء، تم اعتماد آلية المقاصة خلال فترة انتقالية، تمهيدًا للوصول إلى الوضع النهائي للاتحاد الجمركي بعد انتهاء هذه المرحلة.

إن ما حققه الإتحاد الجمركي لدول المجلس جاء تنفيذاً للمادة الأولى من الاتفاقية الاقتصادية لدول المجلس، والتي نصت على إقامة إتحاد جمركي لدول المجلس يطبق في موعد أقصاه يناير 2003م ويتضمن كحد أدنى ما يلي[1]:

* تعرفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي.
* أنظمة وإجراءات جمركية موحدة.
* نقطة دخول واحدة يتم عندها تحصيل الرسوم الجمركية الموحدة.
* انتقال السلع بين دول المجلس دون قيود جمركية أو غير جمركية، مع الأخذ في الاعتبار تطبيق أنظمة الحجر البيطري والزراعي، والسلع الممنوعة والمقيدة.
* معاملة السلع المنتجة في أي من دول المجلس معاملة المنتجات الوطنية.

[1]– مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، المسيرة والإنجاز، المرجع السابق.

في هذا الإطار طبقت دول المجلس تعرفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي، كما طبقت القانون الجمركي الموحد منذ عام 2002م وحقق هذا الإنجاز فوائد كبيرة لإدارات الجمارك بالدول الأعضاء، وبمجرد أن يعمل ما يزيد عن ستين منفذاً جمركي بدول المجلس بقانون جمركي موحد وتعرفة جمركية موحدة، فهو إنجاز تفخر به دول المجلس، ومن خلاله تم العمل بأنظمة وإجراءات جمركية موحدة في كافة المنافذ الجمركية في الدول الأعضاء[1].

فيما يخص نقطة الدخول الواحدة التي يتم بها تحصيل الرسوم الجمركية الموحدة على البضائع المستوردة لدول المجلس، طبقت جميع دول المجلس هذا المطلب منذ قيام الإتحاد الجمركي بشكل جيد، حيث تطبق جميع الإجراءات الجمركية على جميع السلع الأجنبية في نقطة الدخول الأولى في أي من دول المجلس بحيث يقوم المنفذ الأول الذي دخلت عن طريقه البضاعة بإجراءات التفتيش والمعاينة على البضائع الأجنبية الواردة إليه والتأكد من مطابقتها للمستندات المطلوبة وخلوها من الممنوعات واستيفاء الرسوم الجمركية المستحقة عليها، وتنتقل السلعة فيما بعد دون استيفاء رسوم جمركية عليها في الدول الأعضاء الأخرى التي تنتقل إليها داخل دول المجلس . وقد حقق انتقال السلع الوطنية والأجنبية نمواً ملحوظاً منذ العام 2002م، الذي سبق قيام الإتحاد الجمركي، إلى عام 2013 بلغ حوالي 707%، حيث بلغ حجم التجارة البينية 121 مليار دولار في العام 2013م، مقارنة بـ 15 مليار دولار في العام 2002. واستفادت معظم الصناعات الوطنية من المزايا التي وفرها الإتحاد الجمركي، خلال الفترة التي مضت منذ بدء العمل به، كما تم الاتفاق منذ قيام الإتحاد الجمركي على عدد من الجوانب الهامة للعمل بنقطة الدخول الواحدة[2].

[1]– مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، الإنجازات، متاح على الموقع: https://gcc-sg.org/ar/JointGulf/Cooperation/TheCustomsUnion/Pages/Achievements.aspx، تاريخ الإطلاع: 2020/11/20 على الساعة 21:52.

[2]– المرجع نفسه.

الفرع الثاني: خصائص مرحلة الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون .

أولا/ نقطة الدخول الواحدة لدول المجلس

تعتبر نقطة الدخول الواحدة من أهم الأسس لتكوين الاتحاد الجمركي لأي تجمع اقتصادي، ومن أهم متطلبات العمل بنقطة الدخول الواحدة لدول المجلس ما يلي[1]:

- يعتبر أي منفذ جمركي بري أو بحري أو جوي لدول المجلس له ارتباط بالعالم الخارجي نقطة دخول للبضائع الأجنبية لأي دولة عضو.
- يقوم أول منفذ جمركي لدول المجلس تجاه العالم الخارجي بإجراء المعاينة والتفتيش على البضائع الواردة لأي من الدول الأعضاء والتأكد من مطابقتها للمستندات المطلوبة وخلوها من الممنوعات، واستيفاء الرسوم الجمركية المستحقة عليها.
- توحيد القيود المفروضة على البضائع المسموح بدخولها بعد توفر شروط معينة في كافة دول المجلس.
- وضع ضوابط موحدة لاستيراد وتنقل المستوردات الحكومية والإعفاءات الخاصة التي تتمتع بالإعفاء من الرسوم الجمركية.
- البضائع الممنوع استيرادها في بعض الدول الأعضاء ومسموح استيرادها في الدول الأخرى، يكون استيرادها مباشرة للدولة المستوردة لها أو عن طريق دولة عضو تسمح بدخولها بشرط عدم عبورها لأراضي الدول الأعضاء التي تمنع استيرادها.
- البضائع الأجنبية التي تستورد داخل دول المجلس من المناطق الحرة، تستوفى عليها الرسوم الجمركية عند خروجها من هذه المناطق وتعامل في تنقلها لدول المجلس الأخرى معاملة البضائع الأخرى.

[1]– العمل الخليجي المشترك، مجالات التعاون، الاتحاد الجمركى الخليجى، إجراءات وخطوات تطبيق الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون، متاح على الموقع: https://gcc-sg.org/ar/JointGulf/Cooperation/GCCCustomsUnion/Pages/default.aspx ، تاريخ الإطلاع: 2020/11/20 على الساعة 23:00.

ثانيا) توحيد التعريفة الجمركية للاتحاد الجمركي لدول المجلس تجاه العالم الخارجي:

- تحدد التعريفة الجمركية الموحدة للاتحاد الجمركي لدول المجلس بواقع خمسة في المائة (5%) على جميع السلع الأجنبية المستوردة من خارج الاتحاد الجمركي، ويعمل بها اعتباراً من الأول مـن ينـاير 2003.
- تعفى من الضرائب "الرسوم الجمركية 417 سلعة (بند فرعي الموضحة بالتعريفة الجمركية الموحدة لدول المجلس، بالإضافة إلى الإعفاءات الواردة في نظام (قانون) الجمارك الموحد لدول المجلس.
- يتم العمل بالضرائب "الرسوم الجمركية المئوية والنوعية على التبغ ومشتقاته في الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي بواقع 100 محتويات الفصل 24 من الجدول الموحد لتصنيف وتبويب السلع لدول مجلس التعاون وفق النظام المنسق). ويؤخذ بالحد الأعلى للرسوم النوعية أو الوزن في التعريفة الجمركية الموحدة لدول المجلس، وتعتبر الإيرادات الجمركية التي تحصل على التبغ ومشتقاته كإيرادات أي سلعة أخرى تحصل رسومها الجمركية ضمن الإيرادات الجمركية المشتركة للدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي[1].

ثالثا- المرحلة الانتقالية:

رغبة من دول المجلس لإقامة الاتحاد الجمركي في وقته المحدد، وحتى يتم انسياب السلع بكل يسر وسهولة، وتقليلاً للعقبات والإشكاليات التي قد تنشأ نتيجة تطبيق الاتحاد الجمركي مباشرة، فقد توصلت دول المجلس إلى اتفاق لفترة انتقالية تتراوح من سنة إلى ثلاث سنوات لتطبيق بعض متطلبات الاتحاد الجمركي والتي يصعب تطبيقها مباشرة وتحتاج لفترة زمنية لتنفيذها، حيث سيتم العمل خلالها ببعض الإجراءات الجمركية المحددة على السلع الوطنية والأجنبية حين انتقالها بين الدول الأعضاء، على أن يتم الاستغناء عن هذه الإجراءات

[1]- العمل الخليجي المشترك، مجالات التعاون، الاتحاد الجمركى الخليجى، إجراءات وخطوات تطبيق الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون، متاح على الموقع: https://gcc-sg.org/ar/JointGulf/Cooperation/GCCCustomsUnion/Pages/default.aspx ، المرجع السابق.

بانتهاء الفترة الانتقالية للاتحاد الجمركي بحلول عام 2006م كحد أقصى، ومن هذه الإجراءات[1]:

أ- آلية المقصد النهائي: سيتم تطبيق إجراءات جمركية محددة على السلع الأجنبية حين انتقالها بين دول المجلس وذلك بهدف التوصل إلى توزيع الإيرادات الجمركية على الدول الأعضاء بموجب المقصد النهائي للسلعة (أي أن الدولة التي تستهلك فيها السلعة تؤول إليها رسومها الجمركية).

ب- آلية انتقال السلع بين الدول الأعضاء:

1- البضائع الأجنبية الواردة من خارج دول المجلس: البضائع التي يكون مصدرها منفذ الدخول الأول وكانت الإرسالية كاملة فيتم تطبيق الإجراءات الجمركية كاملة (البيان الجمركي – المعاينة – التفتيش – الرسوم عليها في أول نقطة جمركية مع العالم كية مع العالم الخارجي وتنتقل كاملة إلى مقصدها النهائي بعد ترصيصها وبموجب نسخة من بيان الاستيراد الذي يبين اسم المنتج والرسوم الجمركية المستحقة عليها لصالح دولة المقصد النهائي.

– الإرسالية غير الكاملة جزء من البضاعة الواردة وتمت إجراءاتها الجمركية في مركز الدخول الأول ويرغب المستورد في نقل جزء منها إلى دولة أخرى قبل مغادرتها للدائرة الجمركية فيتم انتقالها بموجب البيان الجمركي للأغراض الإحصائية المتفق عليه ونسخة من بيان الاستيراد الأصلي بعد ترصيصها.

2- البضائع الوطنية والأجنبية التي تنتقل من الأسواق المحلية: البضائع التي يكون مصدرها الأسواق المحلية وتكون وطنية المنشأ فتنتقل بموجب الفواتير المحلية والبيان الجمركي

[1]– العمل الخليجي المشترك، مجالات التعاون، الاتحاد الجمركى الخليجى، إجراءات وخطوات تطبيق الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون، متاح على الموقع: https://gcc-sg.org/ar/JointGulf/Cooperation/GCCCustomsUnion/Pages/default.aspx ، المرجع السابق.

للأغراض الجمركية والإحصائية بالإضافة إلى شهادة المنشأ في حالة تعذر تثبيت دلالة المنشأ عليها بطريقة غير قابلة للترع.

– البضائع الأجنبية المستوردة قبل 2003/01/01 يتم استيفاء الرسوم الجمركية عليها في منفذ دولة المقصد النهائي، وأما إذا كانت مستوردة بعد 2003/01/01م فيكتفي بالرسوم الجمركية التي تم استيفاؤها في منفذ الدخول الأول بعد تقديم ما يثبت دفع الرسوم الجمركية عليها، وإلا فيتم ترسيمها عند منفذ دخول دولة المقصد النهائي[1].

– حدد دور المراكز البينية بين الدول الأعضاء بعد قيام الاتحاد الجمركي بثلاث مراحل تبدأ بالتأكد تنفيذ الإجراءات الجمركية وغير الجمركية على السلع الواردة وتنتهي هذه المراحل بإلغاء المهام الجمركية مع ملاحظة ما ورد في الفقرة (د) من المادة الأولى من الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس، والتي تنص على :" انتقال السلع بين دول المجلس دون قيود جمركية أو غير جمركية مع الأخذ في الاعتبار تطبيق أنظمة الحجر البيطري والزراعي، والسلع الممنوعة والمقيدة".

– تبني مبدأ الاعتراف المتبادل بالمواصفات والمقاييس الوطنية في دول المجلس إلى أن استكمال المواصفات الخليجية الموحدة لجميع السلع الوطنية والمستوردة بما يضمن سرعة فسحها في المنافذ الجمركية وذلك لتسهيل حركة يتم انسياب السلع داخل الاتحاد الجمركي.

– إعطاء الحق للدول الأعضاء التي تفرض حالياً رسوم حماية جمركية على المنتجات الأجنبية المثيلة لبعض صناعاتها الوطنية باستيفاء رسوم حماية عليها خلال الفترة الانتقالية، على أن يتم الاتفاق بين الدول الأعضاء خلال عام 2003م على قائمة موحدة للسلع الأجنبية التي ستخضع لرسوم حماية جماعية من قبل الدول الأعضاء، على أن يستوفي منفذ الدخول الأول نسبة5% إذا لم تكن السلعة محمية في الدولة ويحصل الفرق من قبل دولة المقصد النهائي للسلع التي تخضع لرسوم حماية من قبل منفذ الدخول البيني لتلك الدولة.

[1]– العمل الخليجي المشترك، مجالات التعاون، الاتحاد الجمركى الخليجى، إجراءات وخطوات تطبيق الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون، متاح على الموقع: https://gcc-sg.org/ar/JointGulf/Cooperation/GCCCustomsUnion/Pages/default.aspx ، المرجع السابق.

– منح 24 شهراً كحد أقصى للجان المختصة لوضع آلية موحدة للفحص جمركي للأدوية والمستحضرات الطبية في الاتحاد الجمركي لدول المجلس، بما في ذلك التسجيل الموحد للأدوية. كما تم منح مهلة 36 شهراً كحد أقصى للجان المختصة للتوصل إلى آلية موحدة لإجراءات حركة استيراد وتنقل السلع الغذائية بين دول المجلس مع ضرورة إيجاد مراكز ومختبرات فنية متطورة في الدول الأعضاء لضمان سلامة انسياب السلع الغذائية والحيلولة دون تلفها في المراكز الجمركية[1].

رابعا– الإجراءات العملية لإقامة الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون:

في الأول من يناير 2002م تم تطبيق قانون موحد للجمارك في جميع دول المجلس. وفي الأول من يناير 2003م حققت دول المجلس خطوة هامة بتطبيقها الاتحاد الجمركي، حيث تم الاتفاق على تعريفـة جمركية موحدة للاتحاد الجمركي لدول المجلس بواقع 5% على جميع السلع الأجنبية المستوردة من خارج الاتحاد الجمركي، والعمل بها من الأول من شهر يناير 2003م، مع إعفاء عدد من السلع الضرورية من الرسوم الجمركية إضافة للإعفاءات الجمركية الواردة في النظام القانون الموحد للجمارك، والتزامات بعض دول المجلس لمنظمة التجارة العالمية. وتم تطبيق جميع الإجراءات الجمركية على جميع السلع الأجنبية في نقطة الدخول الأولى في أي من دول المجلس بحيث يقوم المنفذ الأول الذي دخلت عن طريقه البضاعة بإجراءات التفتيش والمعاينة على البضائع الأجنبية الواردة إليه والتأكد من مطابقتها للمستندات المطلوبة وخلوها من الممنوعات واستيفاء الرسوم الجمركية المستحقة عليها.

وتتحرك السلعة فيما بعد بحرية داخل دول المجلس وبموجب ذلك تم إلغاء التعامل بالنقل بالعبور (الترانزيت) للبضائع الأجنبية فيما بين دول المجلس باعتبارها منطقة جمركية واحدة[2].

---

[1] - العمل الخليجي المشترك، مجالات التعاون، الاتحاد الجمركى الخليجى، إجراءات وخطوات تطبيق الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون، متاح على الموقع: https://gcc-sg.org/ar/JointGulf/Cooperation/GCCCustomsUnion/Pages/default.aspx ، المرجع السابق

[2]– مجلس التعاون الخليجي العربية ، المسيرة والإنجاز، ط7، الأمانة العامة، قطاع شؤون المعلومات، الرياض، 2013، ص126–127.

خامسا: إنشاء مكتب الأمانة الفنية لمكافحة الإغراق.

انطلاقا من الأهداف الأساسية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وانسجاما مع أهداف الاتفاقية الاقتصادية الرامية إلى تحقيق تكامل اقتصادي بين الدول الأعضاء، ونظرا لقيام الإتحاد الجمركي في الأول من يناير من عام 2003م، الذي من أهدافه توحيد إجراءات التصدير والاستيراد ومعاملة المنطقة الجغرافية للدول الست الأعضاء كمنطقة جمركية واحدة ولأهمية الدور الذي تقوم به الصناعات الخليجية في اقتصاديات دول المجلس، وبهدف تعزيز الدور الريادي للصناعة باعتبارها الرافد الأساسي لعملية التصدير وفتح الأسواق العالمية للصناعات الخليجية، ارتأت دول المجلس، لا سيما بعد اكتمال انضمامها لمنظمة التجارة العالمية، أهمية اتخاذ التدابير اللازمة التي من شأنها أن تحمي الصناعات الخليجية من الممارسات الضارة في التجارة الدولية، والتي تنحصر في الإغراق والدعم والزيادة غير المبررة في الواردات والتي تتسبب بضرر للصناعة الخليجية أو تهدد بوقوعه أو تعيق قيامها.

وفي هذا الإطار، اتخذ المجلس الأعلى في دورته الرابعة والعشرين (الكويت، ديسمبر 2003) قراراً باعتماد القانون (النظام) الموحد لمكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية لدول مجلس التعاون كقانون إلزامي اعتبارا من الأول من يناير 2004م، ليمثل الخطوة الأولى نحو تأسيس مكتب الأمانة الفنية لمكافحة الإغراق لدول مجلس التعاون[1].

الفرع الثالث: واقع التجارة البينية لدول مجلس التعاون في ظل مرحلة الاتحاد الجمركي

حقق التبادل التجاري فيما بين دول مجلس التعاون خطوات متقدمة، وقد ساهمت جهود التعاون والتنسيق والتي أثمرت عن قيام الاتحاد الجمركي – كما أشرنا– بين هذه الدول خلال فترة زمنية قصيرة قياساً بكثير من مجالات التكامل الاقتصادي سواءً على مستوى المنطقة أو العالم، وقد انعكست هذه المساهمات في تطور التجارة البينية لدول المجلس خلال مختلف

[1]– مجلس التعاون الخليجي العربية ، المسيرة والإنجاز، ط7، نفس المرجع السابق، ص140.

السنوات وذلك سواء بالنسبة للمنتجات ذات المنشأ الوطني المتبادلة بين هذه الدول أو بالنسبة للواردات والصادرات من السلع المتداولة في دول المجلس ذات المصادر المختلفة الوطنية والأجنبية وذلك ما يمكن تناوله من خلال العناصر التالية[1]:

1- واقع التجارة البينية من قيام الاتحاد الجمركي إلى غاية قيام السوق المشتركة:

كما ذكرنا سابقًا، مرت التجارة البينية بين دول مجلس التعاون الخليجي بعدة مراحل، حيث حرصت دول المجلس على تعزيز قيمة التعاون في مختلف القطاعات الاقتصادية. وقد ازدادت هذه الجهود قوةً مع إنشاء الاتحاد الجمركي، وتنفيذ السياسات المشتركة التي وضعتها دول المجلس، وأبرزها تحديد أو إلغاء القيود الجمركية بين الدول الأعضاء، ومعاملة السلع المتبادلة كما لو كانت سلعًا وطنية.

الجدول رقم 7: تطور التجارة البينية من قيام الاتحاد الجمركي إلى غاية قيام السوق المشتركة

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008
حجم التجارة البينية	22835	29054	38970	51250	63504	82433

المصدر: السوق الخليجية المشتركة، **حقائق وأرقام**، العدد السابع، ديسمبر 2014،ص98.

[1]- بوشول السعيد، واقع التكامل الاقتصادي لدول المجلس التعاون لدول الخليج العربية وآفاقه، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تجارة دولية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية قسم علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2008-2009، ص52.

الشكل رقم 2: تطور التجارة البينية من قيام الاتحاد الجمركي إلى غاية قيام السوق المشتركة.

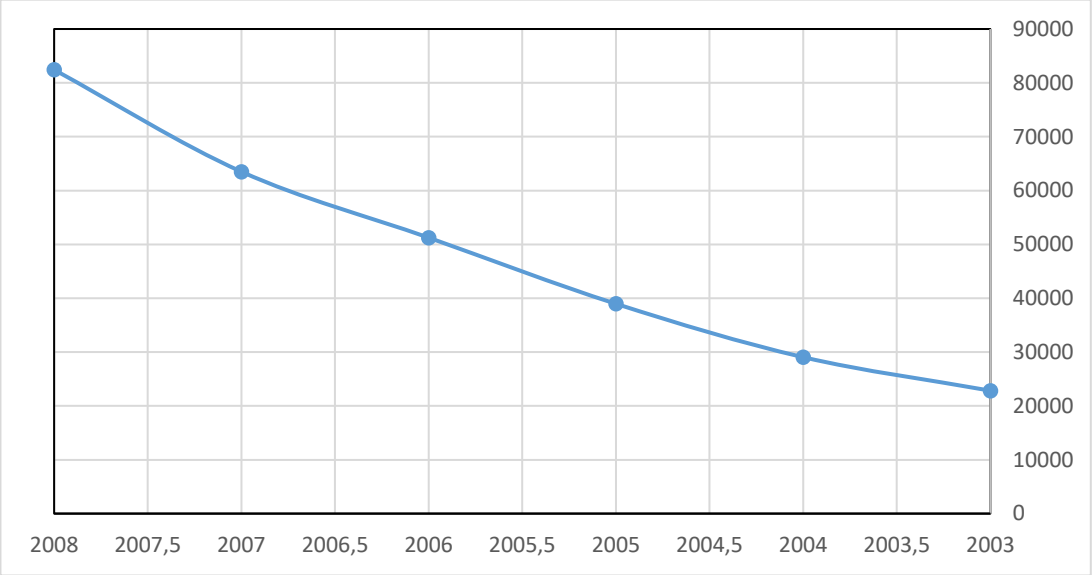

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم 07.

خلال هذه الفترة، لوحظ تحسن ملحوظ في قيمة التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي. ففي عام 2003، بلغت قيمتها أكثر من 22.8 مليار دولار، وشهدت زيادة سنوية تجاوزت 6 مليارات دولار في عام 2004. وبحلول عام 2006، وصلت إلى أكثر من 51 مليار دولار، مما يعد إنجازًا مهمًا مقارنة بالمرحلة الأولى. وفي عام 2007، ارتفع حجم التجارة البينية إلى أكثر من 63 مليار دولار، بمعدل نمو قدره حوالي 91.23%. أما في عام 2008، فقد سجلت زيادة بنسبة 8.29% مقارنة بعام 2007، وهو ما ميّز هذه السنة بمرحلة جديدة من التكامل الاقتصادي بين دول المجلس.

2- واردات دول المجلس البينية من قيام الاتحاد الجمركي إلى غاية قيام السوق المشتركة:

في ضوء هذه النظرة العامة، يتضح أن مستوى التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي شهد تحسنًا ملحوظًا، لا سيما بعد إنشاء الاتحاد الجمركي. فقد سجل حجم تجارة الواردات البينية بين دول المجلس ارتفاعًا ملحوظًا خلال الفترة الممتدة من عام 2003 إلى 2008، مما يعكس تأثير السياسات الاقتصادية والتكامل التجاري بين الدول الأعضاء.

الجدول رقم 8: تطور واردات دول المجلس البينية من قيام الاتحاد الجمركي إلى غاية قيام السوق المشتركة.

الوحدة: مليون دولار

	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	المجموع
2003	1988,9	1305,6	1631,6	1826	730,9	1091	10577
2004	3747,6	1487,5	2191,2	3010,8	1102,6	659,3	14203
2005	5465,4	1972,9	2731,2	2788,9	1407,9	1601	17972,3
2006	7044,7	2353,9	3308,9	3342,1	2159,1	1911,7	22126,4
2007	8602,1	2762,5	3838,5	4821,5	3320,4	2253,1	27605,1
2008	10190,8	3660,6	5009,5	7157,5	3995,7	2988,1	35010,2

المصدر: السوق الخليجية المشتركة، **حقائق وأرقام**،العدد السابع، ديسمبر 2014،ص98.

الشكل رقم 3: تطور واردات دول المجلس البينية من قيام الاتحاد الجمركي إلى غاية قيام السوق المشتركة

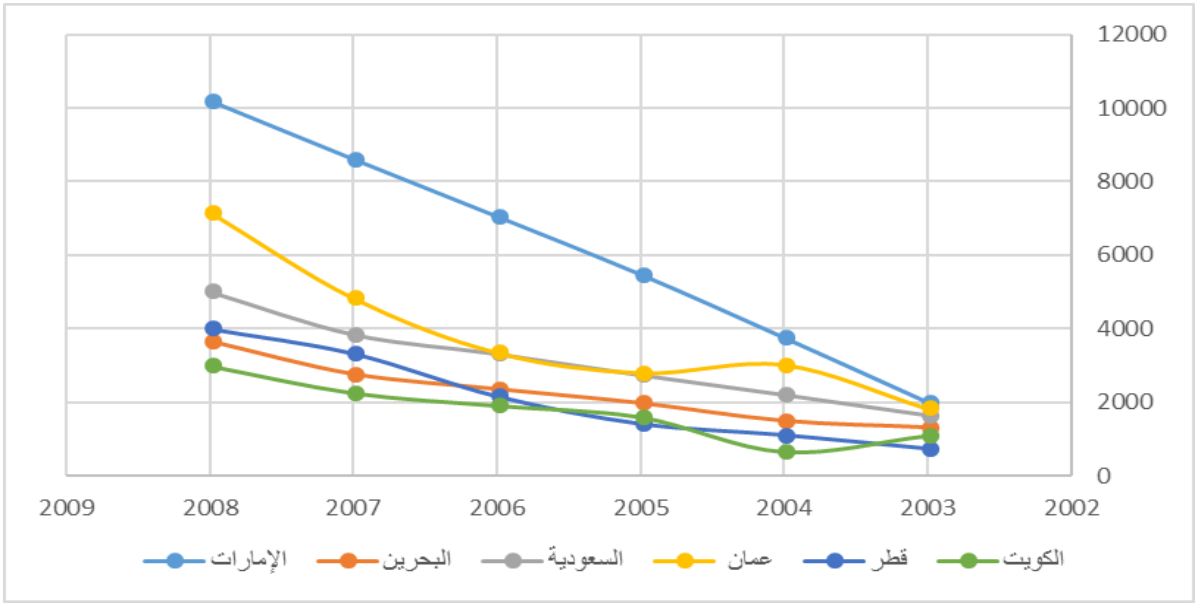

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم 08.

– إن تجارة واردات المنتجات المتبادلة بين دول المجلس قد ارتفع حجمها من حوالي 10.577 مليار دولار في عام 2003م إلى أكثر من 35.010 مليار دولار في عام 2008م بمتوسط معدل زيادة بلغ حوالي 70% بين الفترتين.

– إن واردات دولة الإمارات من دول المجلس خلال فترة الإتحاد الجمركي تطورت من 1.988 مليار دولار إلى 10.190 مليار دولار من إجمالي واردات المنتجات المتبادلة بين دول المجلس خلال السنوات 2003–2008، أي بنسبة زيادة 71%.

– ونلاحظ من الجدول أن واردات المملكة العربية السعودية من دول المجلس قدرت بـ 1.631 مليار دولار سنة 2003 إلى 5 مليار دولار سنة 2008 من إجمالي الواردات من هذه المنتجات المتبادلة بين دول مجلس خلال هذه الفترة أي بنسبة زيادة 66%.

– ونلاحظ أن مجموع واردات دولة عمان ارتفعت من 1.83 مليار دولار سنة 2004 إلى 7.1 مليار دولا سنة 2008، أي بزيادة قدرت 74%.

– ونلاحظ أن مجموع واردات دولة البحرين ارتفعت من 1.30 مليار دولار سنة 2003 إلى 3.66 مليار دولا سنة 2008، أي بزيادة قدرت 74%.

– كما نلاحظ أن واردات دولة قطر من الدول الاعضاء في تصاعد حيث ارتفعت من 0.73 مليار دولار سنة 2004 إلى 4 مليار دولار سنة 2008.

– يشير الجدول إلى أن واردات دولة الكويت ارتفعت من 1.83 مليار دولار سنة 2003 إلى 7.1 مليار دولا سنة 2008، أي بزيادة قدرت 74%.

3– صادرات دول المجلس البينية من قيام الاتحاد الجمركي إلى غاية قيام السوق المشتركة:

إن الصادرات المتبادلة بين دول المجلس من المنتجات تمثل أحد أهم مؤشرات تطور التجارة البينية لهذه الدول، فوفقاً لبيانات الجدول الموالي نلاحظ اتجاه التطور الإيجابي لهذه الصادرات وذلك خلال الفترة 2000–2008م[1].

[1]– بوشول السعيد، المرجع السابق، ص54.

الجدول رقم 9: تطور صادرات دول المجلس البينية من قيام الاتحاد الجمركي إلى غاية قيام السوق المشتركة.

الوحدة: مليون دولار

	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	المجموع
2003	2855,6	646,5	3805,2	1129,2	648,2	344,9	9429,6
2004	4418,8	965,5	4470,6	1327,9	839,7	422,2	12444,7
2005	4744,8	710,4	5852,3	1831,7	1297,5	549,2	14985,9
2006	5896,6	1488,4	7209,8	2520	1619,5	676,2	19410,5
2007	8027,6	1671,8	7494,6	3438	1671,4	792,6	23096
2008	11106,8	2351,1	11198,2	5009,2	816,5	1099,8	31581,6

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

- مجلس التعاون الخليجي، المركز الإحصائي، السوق الخليجية المشتركة حقائق وأرقام، قطاع شئون المعلومات، إدارة الإحصاء، العدد 07-10، ديسمبر 2017م، ص94.
- صندوق النقد العربي، النشرة الإحصائية للدول العربية، العدد 2017-2018-2019، الإمارات.

الشكل رقم 4: تطور صادرات دول المجلس البينية من قيام الاتحاد الجمركي إلى غاية قيام السوق المشتركة.

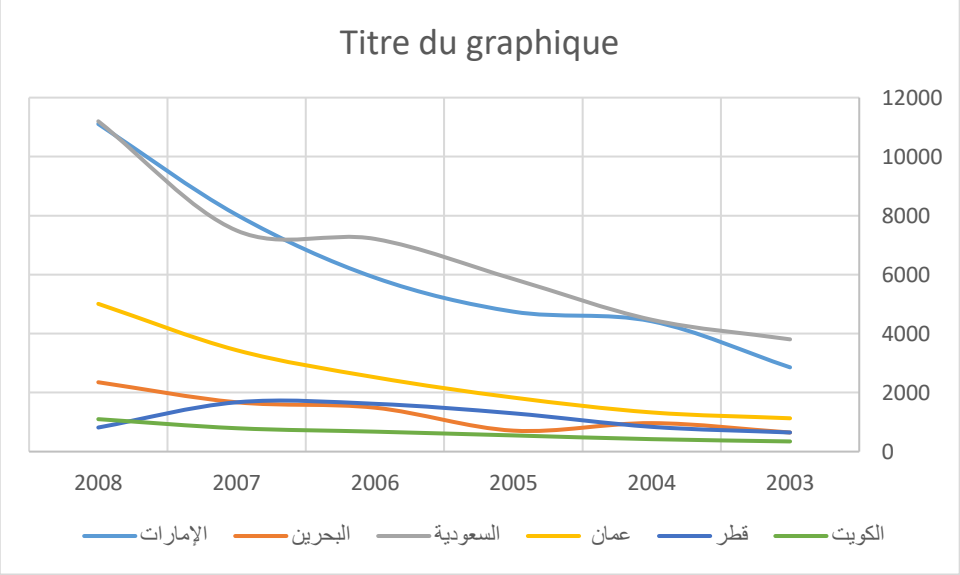

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم 09.

– نلاحظ من الجدول أعلاه أن إجمالي الصادرات المتبادلة بين دول المجلس الخليجي من المنتجات قد ارتفعت مـن حوالي 9.429 مليار دولار في عام 2003م إلى أكثر من 31.581 مليار دولار في عام 2008م.

ونلاحظ أن صادرات المملكة السعودية من المنتجات تمثل 50.62% من إجمالي صادرات دول المجلس من المنتجات خلال فترة المقارنة.

– تمثل صادرات البحرين من هذه المنتجات نسبة 11.9% من إجمالي صادرات دول المجلس من المنتجات خلال السنوات 2003 – 2008م.

– أما صادرات دولة الأمارات من هذه المنتجات تمثل نسبة 19.35% من إجمالي صادرات دول المجلس من المنتجات خلال نفس الفترة.

– في حين صادرات سلطنة عمان تمثل نسبة 8.95% من إجمالي صادرات دول المجلس من المنتجات خلال فترة المقارنة.

أما صادرات دولة قطر من هذه المنتجات تمثل نسبة 6.76% من إجمالي صادرات دول المجلس من المنتجات خلال نفس الفترة.

وتأتي صادرات دولة الكويت من هذه المنتجات بنسب تراوحت 3.11% من إجمالي صادرات دول المجلس من هذه المنتجات، وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالدول الأعضاء الأخرى.

المطلب الثالث: السوق الخليجية المشتركة والمواطنة الاقتصادية.

صدر إعلان الدوحة بشأن قيام السوق الخليجية المشتركة في الرابع من ديسمبر 2007م في ختام الدورة (28) للمجلس الأعلى، وتستند السوق الخليجية المشتركة على مبادئ النظام الأساسي لمجلس التعاون ونصوص الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس وقرارات المجلس الأعلى الصادرة بشأن السوق الخليجية المشتركة[1].

[1]– الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، السوق الخليجية المشتركة، متاح على الموقع: https://gcc-sg.org/ar/JointGulf/Projects/SharedGulfMarket/Pages/default.aspx ، تاريخ الإطلاع: 2020/11/12.

ان السوق الخليجية المشتركة تأتي كخطوة رئيسية في مسيرة التكامل الاقتصادي لدول المجلس بعد إنجاز منطقة التجارة الحرة، ثم الاتحاد الجمركي وتبني العشرات من القوانين الموحدة والسياسات الاقتصادية المشتركة مثل قوانين الجمارك ومكافحة الإغراق وسياسات التنمية الشاملة والتنمية الصناعية والزراعية والتجارية وتعد السوق الخليجية المشتركة من أقوى أشكال التعاون الاقتصادي حيث يؤكد عديد من الاقتصاديين أهمية انطلاقتها لتعزيز التعاون الاقتصادي وتحقيق المواطنة الاقتصادية بين مواطني دول المجلس[1].

الفرع الأول: المواطنة الاقتصادية الخليجية

تعرّف المواطنة الاقتصادية اليوم بأنها تحقيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في كافة المجالات الاقتصادية في جميع الدول الأعضاء إلا أن مفهوم المواطنة مرّ بعدة تطورات في تاريخ العمل الاقتصادي المشترك لمجلس التعاون، فقد نصت المادة (8) من اتفاقية عام 1981 على أربعة مجالات فقط، على سبيل الحصر، يتعين تحقيق المواطنة الاقتصادية، أو المساواة في المعاملة فيها، وهي[2]:

- ✓ حرية الانتقال والعمل والإقامة؛
- ✓ حق التملك والإرث والإيصاء؛
- ✓ حرية ممارسة النشاط الاقتصادي؛
- ✓ حرية ممارسة النشاط الاقتصادي؛
- ✓ حرية انتقال رؤوس الأموال.

خلال العقدين الأولين من قيام مجلس التعاون تم تطبيق المساواة في المعاملة بين مواطني دول هذا المجلس في العديد من المجالات المنصوص عليها في الاتفاقية، حيث تبنّت دول المجلس قرارات مهمة في هـ الشأن تنص على فتح المجال لمواطني الدول الأعضاء

[1]– تقرير إخباري www.xinhuanet.com تاريخ الإطلاع : 27-01-2018.

[2]– الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، مجالات السوق الخليجية المشتركة، متاح على الموقع: https://gcc-sg.org/ar/JointGulf/Projects/SharedGulfMarket/Pages/Future-Steps.aspx ، المرجع السابق.

لممارسة النشاط الاقتصادي في أي من دول المجلس علـى قدم المساواة مع مواطنيها ضمن ضوابط معينة لكل مجال اقتصادي، وذلك من خلال المنهج التدريجي الذي تبنته الاتفاقية الاقتصادية لعام 1981 واقتضته ظروف تلك المرحلة من بداية العمل المشترك. إلا أنه اتضح لدى التطبيق الفعلي أن بعض هذه الضوابط صعبة التطبيق وأدّت إلى إحجام مواطني دول المجلس عن الاستفادة من قرارات المجلس الأعلى التي تمنحهم حق المساواة في المعاملة في تلك المجالات الاقتصادية. ورغبة في نقـل العمل المشترك من مرحلة التنسيق والتعاون إلى التكامل فإن التوجه الذي تتبناه الاتفاقية الاقتصادية لعام 2001 يميل إلى التطبيق المباشر لمبدأ المساواة الكاملة في المعاملة في جميع المجالات الاقتصادية[1].

وتتضمن المادة (3) أهم نص في الاتفاقية الاقتصادية لعام 2001 بخصوص المواطنة الاقتصادية، والذي يحتوي على هذا التوجه الجديد، حيث تنص هذه المادة على التطبيق المباشر لمبدأ المساواة الكاملة في المعاملة لجميع مواطني دول المجلس وذلك عن طريق ضمان مبدأ معاملة مواطني دول المجلس المقيمين في أي من الدول الأعضاء نفس معاملة مواطنيها "دون" تفريق أو تمييز" في كافة المجالات الاقتصادية"، ويشمل ذلك المواطنين الطبيعيين والاعتباريين. وتأكيداً لهذا المبدأ وإزالة لأي لبس تذكر المادة عشرة مجالات اقتصادية عامة توردها كأمثلة لا على سبيل الحصر، يتعين فيها تحقيق المساواة في المعاملة بين مواطني دول المجلس[2].

وتشمل هذه المجالات العشرة ما يلي[3]:

- التنقل والإقامة؛
- العمل في القطاعات الحكومية والأهلية؛
- التأمين الاجتماعي والتقاعد؛

[1]– الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، مجالات السوق الخليجية المشتركة، متاح على الموقع: https://gcc-sg.org/ar/JointGulf/Projects/SharedGulfMarket/Pages/Future-Steps.aspx ، المرجع السابق.

[2]– المرجع نفسه.

[3]– نفس نفسه.

- ممارسة المهن والحرف؛
- مزاولة جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية؛
- تملك العقار؛
- تنقل رؤوس الأموال؛
- المعاملة الضريبية؛
- تداول وشراء الأسهم وتأسيس الشركات؛
- التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية.

ويتضح المنهج الجديد في قرار الدورة الثالثة والعشرين للمجلس الأعلى (ديسمبر 2002) الذي وضع برنامجاً زمنياً لاستكمال متطلبات السوق الخليجية المشتركة على النحو التالي[1]:

– يتم تطبيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في مجال العمل في القطاعات الأهلية، ومجال تملك وتداول الأسهم وتأسيس الشركات، وإزالة القيود التي قد تمنع من ذلك في موعد أقصاه نهاية عام 2003م.

– يتم تطبيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في مجال العمل في القطاعات الحكومية والتأمين الاجتماعي والتقاعد، وإزالة القيود التي قد تمنع من ذلك، في موعد أقصاه نهاية عام 2005م.

– تستكمل اللجان المختصة المتطلبات اللازمة لضمان تحقيق السوق الخليجية المشتركة في موعد أقصاه نهاية عام 2007م.

ويعني هذا الجدول الزمني المضي قدماً في كافة إجراءات تحقيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في جميع المجالات المنصوص عليها في الاتفاقية، وفق هذا البرنامج الزمني، بحيث تزال جميع القيود والضوابط التي تحد من تحقيق المساواة التامة، وذلك بتحديث قرارات العمل المشترك[2].

[1]– الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، مجالات السوق الخليجية المشتركة، متاح على الموقع: https://gcc-sg.org/ar/JointGulf/Projects/SharedGulfMarket/Pages/Future-Steps.aspx ، المرجع السابق.

[2]– المرجع نفسه.

الفرع الثاني: آلية تحقيق السوق المشتركة

أقرّ المجلس الأعلى في دورته الرابعة والعشرين (ديسمبر 2003) آلية متابعة سير العمل في السوق المشتركة على النحو التالي:

– تقوم اللجان الوزارية المختصة باقتراح الآليات اللازمة لاستكمال تطبيق السوق الخليجية المشتركة وفـق البرنامج الزمني المحدد في قرار المجلس الأعلى في الدورة الثالثة والعشرين.

– تكلف لجنة التعاون المالي والاقتصادي بمتابعة سير العمل في السوق الخليجية المشتركة، في ضوء قرارات المجلس الأعلى والاتفاقية الاقتصادية، وتقييم المرحلة التي وصل إليها التطبيق في كل جانب من جوانبها، ودراسة ما يواجه التطبيق من عقبات واقتراح الآليات اللازمة لتذليلها.

في حين لم تتضمن "الاتفاقية الاقتصادية الموحدة" لعام 1981 أي ذكر مباشر للمواطنة الاقتصادية أو السوق المشتركة، فإن "الاتفاقية الاقتصادية" لعام 2001 تنص مباشرة على أن الهدف من تحقيق المساواة في المعاملة في المجالات العشرة الواردة فيها هو تحقيق السوق الخليجية المشتركة، كما تشير إلى تحقيق المواطنة الاقتصادية كهدف من أهدافها.

وقد تضمنت ديباجة الاتفاقية الاقتصادية لعام 2001 إشارة إلى أن الاتفاقية تمثل استجابة لتطلعات وآمال مواطني دول المجلس في تحقيق المواطنة الخليجية، بما في ذلك المساواة في المعاملة وفي التنقل والإقامة، والعمل، والاستثمار والتعليم، والصحة، والخدمات الاجتماعية، موضحة بأن ذلك هو أحد أهم أهداف هذه الاتفاقية[1].

[1]– الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، مجالات السوق الخليجية المشتركة، متاح على الموقع: https://gcc-sg.org/ar/JointGulf/Projects/SharedGulfMarket/Pages/Future-Steps.aspx ، المرجع السابق.

الفرع الثالث: واقع التجارة البينية لدول مجلس التعاون في ظل مرحلة السوق المشتركة 2008-2019.

الجدول رقم 10: تطور التجارة البينية من قيام السوق المشتركة إلى غاية 2019.

الوحدة: مليون دولار

السنوات	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**
حجم التجارة البينية	82433	69886	79269	96701	106446	121046
السنوات	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**
حجم التجارة البينية	64000	67200	57400	57900	70800	72700

المصدر: – من إعداد الباحث بالاعتماد على: السوق الخليجية المشتركة حقائق وأرقام، العدد العاشر، الإمارات، 2017، ص98. – المركز الإحصائي، مؤشرات أداء السوق الخليجية المشتركة في دول مجلس التعاون، الخليجي، 2020، ص19.

يُظهر هذا الجدول مدى تطور وحيوية التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي، رغم التحديات التي واجهها الاقتصاد العالمي. فقد بلغت التجارة البينية في عام 2008 حوالي 82.4 مليار دولار، لكنها تراجعت في عام 2009 إلى 69.8 مليار دولار نتيجة لتداعيات أزمة الرهن العقاري وتأثيرها على اقتصادات دول المجلس. ومع ذلك، سجلت سنة 2010 ارتفاعًا طفيفًا، وإن كان غير ملحوظ، نظرًا لأهمية المرحلة التي بلغها المجلس في مسار التكامل الاقتصادي.

واستمرت التجارة البينية في الارتفاع لتتجاوز 100 مليار دولار في عام 2012، إلا أنها تأثرت لاحقًا بانخفاض أسعار النفط، حيث تراجع سعر البرميل من 105.9 دولار في 2013 إلى 64 دولارًا في 2019، بنسبة انخفاض بلغت 39%. انعكس ذلك على قيمة التجارة البينية، التي تراجعت إلى 64 مليار دولار، متأثرة أيضًا بالأزمات الإقليمية، خاصة الأزمة القطرية، وشح الإيرادات النفطية، مما أثر سلبًا على ميزان المدفوعات وأجبر الدول على تقليص الاستيراد للحد من العجز.

وقد بلغ التبادل التجاري أدنى مستوياته في عام 2017 مسجلًا نحو 57 مليار دولار، إلا أنه شــهد تحســنًا خلال عامي 2018 و2019، حيث ارتفع إلى حوالي 73 مليار دولار في 2019، مما يعكس قدرة اقتصادات دول المجلس على التعافي رغم التحديات.

الجدول رقم 11: تطور صادرات التجارة البينية من قيام الاتحاد الجمركي إلى غاية قيام السوق المشتركة.

الوحدة: مليون دولار

	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	المجموع
2008	11106,8	2351,1	11198,2	5009,2	816,5	1099,8	31581,6
2009	8017	1678,1	8191,2	3478	662,1	892	22918,4
2010	10511,1	2193	10694,4	4557,1	867,4	1168,5	29991,5
2011	13547,8	2829	13842,2	5878,6	1118,9	1498,5	38715
2012	12923,4	2900,2	24899,1	5271,4	8710,4	1094,5	55799
2013	14355,7	3016,6	24387,8	5775,9	8864,2	1106	57506,2
2014	13846,8	2766,8	26948	6915,3	9453,5	1174,1	61104,5
2015	16122,4	2907,7	21094,1	7398,8	8872,9	2113	58508,9
2016	17088,7	2720,5	21610,1	5350,9	4933,7	1206,1	52910
2017	19716,4	4065,4	24987,8	6147,3	1591,4	1939,7	58448
2018	20595,1	5700	24385,1	5868,1	1822,1	2126,1	60496,5
2019	20662,8	5747,8	24704,7	5788,6	2443,4	1622,3	60969,6

المصدر: – من إعداد الباحث بالاعتماد على: السوق الخليجية المشتركة حقائق وأرقام، العدد العاشر، الإمارات، 2017، ص98.

– التقرير العربي الموحد، صندوق النقد العربي، أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة، 2020.

الشكل رقم 5: تطور صادرات التجارة البينية من قيام الاتحاد الجمركي إلى غاية قيام السوق المشتركة.

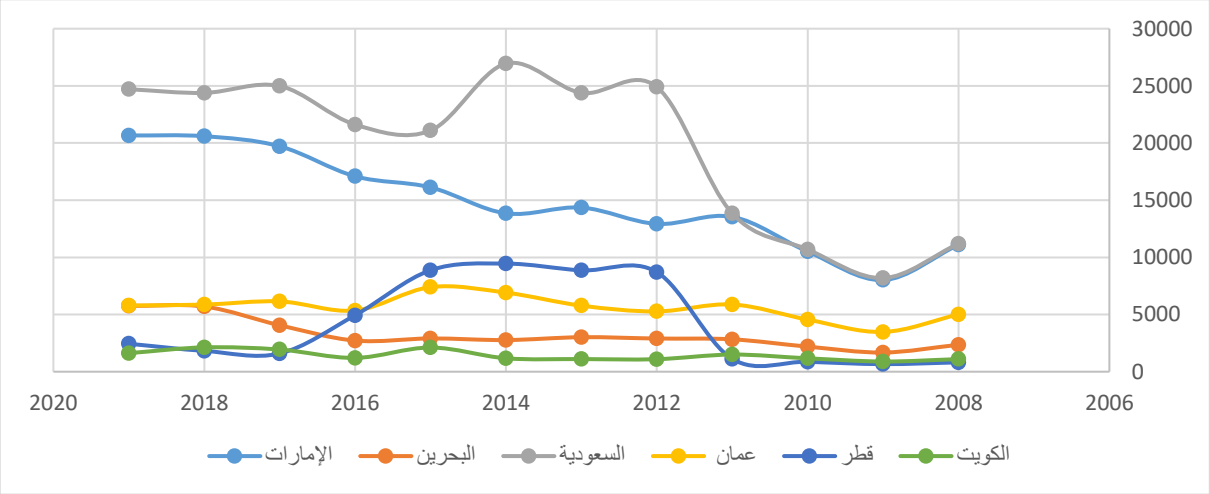

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم 11.

من خلال الجدول والمنحنى البياني أعلاه يتضح لنا حجم الصادرات المتبادلة بين دول المجلس الخليجي ازدادت منذ قيام السوق المشتركة حيث بلغت 31581,6 مليون دولار سنة 2008، لتنخفض سنة 2009 حيث بلغت 22918,4 مليون دولار بسبب أزمة الرهن العقاري التي أثرت على دول المجلس، لتعاود في الإرتفاع لتبلغ سنة 2014 ما يقارب 61104,5 مليون دولار، لتعاود في الإنخفاض سنوات 2015–2016 بسبب الأزمة السياسية القطرية حيث انخفضت إلى 52910 مليوم دولار سنة 2016، لتعاود في الإرتفاع لتبلغ سنة 2019 حوالي 60969,6 مليون دولار.

من خلال المنحنى البياني يتضح لنا أن صادرات الإمارات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي كانت في تزايد من سنة إلى أخرى لكن بقيم متفاوتة مابين هذه الدول، حيث كانت بلغت 11106,8 ملبون دولار، لتنخفض سنة 2009 لتبلغ 8017 مليون دولار دولار بسبب أزمة الرهن العقاري، لتعاود الإرتفاع لتبلغ 20662,8 مليون دولار سنة 2019.

إذا ما نظرنا إلى الجدول والشكل أعلاه نجد أن إجمالي صادرات البحرين البينية تتراوح بين 1678,1 مليون دولار سنة 2009 لتبلغ 5747,8 مليون دولار سنة 2019 وقد كانت في

تحسن من سنة إلى أخرى حيث استفادت من الاتفاقيات المبرمة بين دول المجلس، لكن هي الأخرى تأثرت بالأزمة المالية لسنة 2008 حيث سجلت انخفاضا في قيمة الصادرات البينية، وانخفضت سنة 2015–2016 بسبب الأزمة القطرية، ونفس الأمر بالنسبة لدولة عمان والكويت.

كما نلاحظ أن السعودية في المرتبة الأولى من حيث الصادرات بين دول المجلس، حيث نلاحظ ثلاث فترات، حيث أنها انخفضت سنة 2008 بسبب أزمة الأزمة الرهن العقاري 2008–2009، أما الفترة الثانية 2015–2016 فشهدت انخفاظا هي الأخرى بسبب الأزمة الدبلوماسية القطرية بسبب قطع العلاقات، أما الفترات الأخرى فشهدت صعودا مستمرا حتى سنة 2019 لتبلغ 24704,7 مليون دولار.

اما بالنسبة لدولة قطر فشهدت اضطرابا في صادراتها، بسبب ازمة الرهن العقاري وأزمتها الدبلوماسية مع الدول الأعضاء والتي كانت طرفا مباشرا في، حيث تم قطع العلاقات مع السعودية والإمارات والبحرين، بحيث بقيت تعامل مع دولة عمان والكويت وبدرجة اقل البحرين، لتعاود الإستقرار، من سنة 2017–2019 حيث بلغت مجموع صادراتها 2.4 مليار دولار، على العموم صادرات دول قطر تحسنت خلال مرحلة السةق المشتركة حيث أنها قفزت من 0.66 مليار دولار سنة 2009 إلى 2.4 مليار دولار سنة 2019.

الجدول رقم 12: تطور واردات التجارة البينية من قيام الاتحاد الجمركي إلى غاية قيام السوق المشتركة.

الوحدة: مليون دولار

	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	المجموع
2008	10190,8	3660,6	5009,5	7157,5	3995,7	2988,1	35010,2
2009	6928,3	2488,5	3405,7	5337,9	3894,8	2031,4	26095,6
2010	9076.0	3259,8	4461,4	6992,4	5102,1	2661,2	33562,9
2011	11708.0	4205,2	5755,5	9021	6581,7	3433	42715,4
2012	12335,4	4450,3	9216	9107,7	4077,9	2736,1	43935,4
2013	12766,9	4600	11097,5	9462,3	4007,8	3739,6	47687,1
2014	15349,9	5098,8	12879,9	10246,5	3239,1	4554	53382,2
2015	16778,2	5354,5	13035,6	8289,2	4060,8	5338,2	52871,5
2016	22200,1	4593,9	11173,29	10723,8	4228,9	4934	59869,99
2017	15734,2	6153,8	12101,1	12040,8	12040,8	5348,4	60436,1
2018	20595,1	5700	24385,1	5868,1	1822,1	2126,1	60496,5
2019	20662,8	5747,8	24704,7	5788,6	2443,4	1622,3	60969,6

المصـــــدر: – من إعداد الباحث بالاعتماد على: الســـوق الخليجية المشـــتركة حقائق وأرقام، العدد السابع،2014، الرياض، ص98.

– المركز الإحصـــائي، مؤشـــرات أداء الســـوق الخليجية المشـــتركة في دول مجلس التعاون الخليجي،2020، ص24.

الشـــكل رقم 6: تطور واردات التجارة البينية من قيام الاتحاد الجمركي إلى غاية قيام السوق المشتركة.

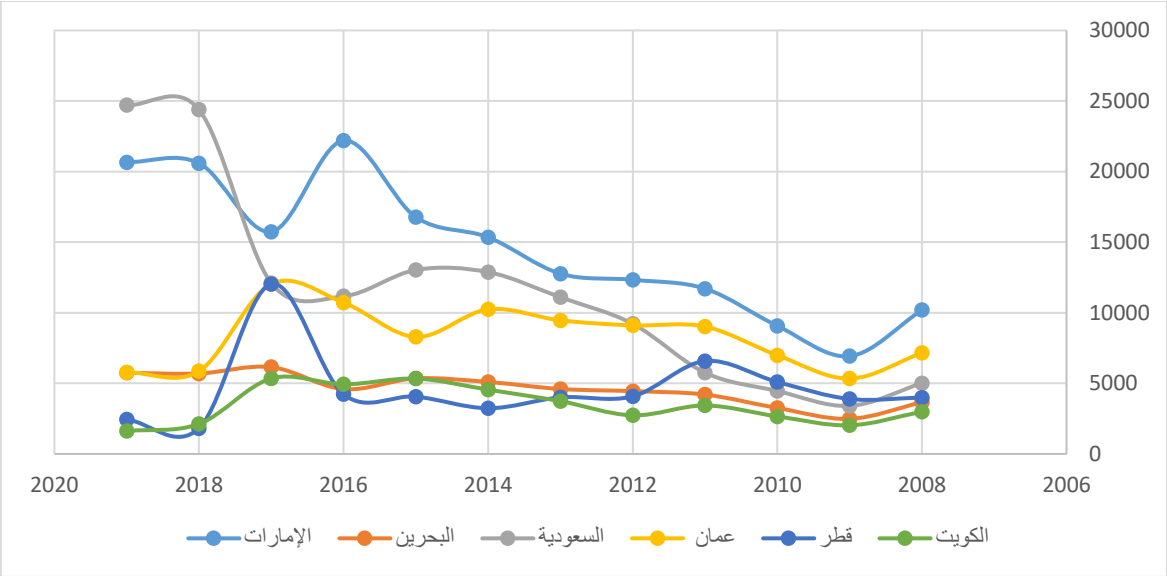

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول رقم 12.

من خلال الجدول والشكل السابقين نلاحظ اهتزاز في واردات الدول فيما بينها، حيث ان الفترة المدروسة مرت بثلاث مراحل، المرحلة الاولى انخفاظ حاد في الواردات بين دول المجلس حيث بلغت سنة 2009 بـ 26095,6 مليون دولار، لتعاود في الإرتفاع حيث بلغت سنة 2015 بـ 54871,5 مليون دولار، بسبب الأزمة الدبلوماسية القطرية، لتعاود في الإرتفاع لتبلغ سنة 2019 ما يقارب 60969,6 مليون دولار.

الفرع الرابع: الخطوات المستقبلية لاستكمال تحقيق المواطنة الاقتصادية

أقر المجلس الأعلى نهاية عام 2007 كحد أقصى لاستكمال متطلبات السوق الخليجية المشتركة، التي هي العنصر الأساسي للمواطنة الاقتصادية. ومن خلال استعراض التقرير السابق عن خطوات التطبيق، ومن خلال متابعة الأمانة العامة لقرارات المجلس الأعلى، فإن تحقيق المواطنة الاقتصادية يتوقف على العوامل الثلاثة التالية:

- استكمال منظومة قرارات المجلس الأعلى الخاصة بالسوق الخليجية المشتركة قبل نهاية عام 2007، وذلك بإصدار قرارات تنص على تحقيق المساواة التامة في المعاملة في المجالات التي لم تصدر بما قرارات من المجلس الأعلى، أو صدرت بها قرارات احتوت على بعض الضوابط أو القيود أو الاستثناءات التي تحد من تحقيق المساواة التامة.
- استكمال إصدار التشريعات الوطنية في كل دولة من دول المجلس لتنفيذ قرارات المجلس الأعلى، وتقوم الأمانة العامة بمتابعة دورية لذلك وترفع بها تقارير للمجلس الوزاري والمجلس الأعلى، حيث يولي أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس اهتماماً خاصاً لهذا الموضوع.
- استكمال الأدوات التي تمكن المواطن الخليجي من الاستفادة من قرارات المجلس الأعلى، ويمكن أن تشمل هذه الأدوات ما يلي:

– قياس درجة استفادة مواطني دول المجلس من قرارات المجلس الأعلى التي صدرت بشأن المواطنة الاقتصادية؛

– نشر الوعي بين المواطنين بالامتيازات التي توفرها لهم المواطنة الخليجية المشتركة؛

– استكمال إنشاء آلية تسوية الخلافات المنصوص عليها في الاتفاقية الاقتصادية، بما سيوفر للمواطنين ورجال الأعمال مرجعية ميسرة للفصل في الاختلافات في تفسير مقومات المواطنة الاقتصادية[1].

[1] – بوشول السعيد، المرجع السابق، ص63.

المبحث الثاني: التنويع الإقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي

أدى تخفيض إنتاج النفط وهبوط متوسط أسعاره إلى أدنى مستوى له في أربعة أعوام – وهو 41.30 دولاراً للبرميل– إلى تقليص صادرات مجلس التعاون الخليجي من السلع والخدمات بنسبة 8.1% بالقيمة الحقيقية، وتحويل فائض الحساب الجاري البالغ 6.8% من إجمالي الناتج المحلي في 2019 إلى عجز قدره 2.9% في 2020. ولا يزال تعزيز تنمية القطاع الخاص محور الجهود الوطنية والإقليمية لتنويع النشاط الاقتصادي.

المطلب الأول: التنويع في دول مجلس التعاون الخليجي

كشفت أزمة انخفاض أسعار النفط في عام 2014 عن هشاشة الاقتصادات التي تعتمد بشكل رئيسي على هذا المورد في صياغة استراتيجياتها الاقتصادية، دون اللجوء إلى آليات وسياسات بديلة لتنويع مصادر الدخل. ومن هذا المنطلق، تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية تبني سياسة التنويع الاقتصادي بالنسبة للدول النفطية، وبشكل خاص دول مجلس التعاون الخليجي، محل الدراسة، وذلك للحد من تأثير الصدمات الخارجية المحتملة التي قد تؤثر على استقرار اقتصاداتها وتوازنها المالي.

الفرع الاول: تعريف التنويع

التنويع بشكل عام هو تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع[1].

ومن ناحية ثانية ينظر إلى التنويع الاقتصادي بأنه العملية التي تشير إلى اعتماد مجموعة متزايدة تتشارك في تكوين الناتج"، والتنويع يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر

[1]– مجيد بن احمد المعلا، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة للسنوات (1995–2000)، وزارة التخطيط، ص 13.

الناتج المحلي الإجمالي، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق كالأسواق الداخلية أو أسواق الصادرات[1].

وبشكل عام فالتنويع المرتبط بالمشاركة في الإنتاج ينصرف إلى توزيع الاستثمار على قطاعات من الاقتصاد ذلك للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد واحد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة جدا[2]، أما من حيث التركيز على الهدف الأساس من التنويع فهو "تخفيض الاعتماد على قطاع البترول وعائداته عن طريق تطوير اقتصاد غير بترولي وصادرات غير بترولية ومصادر إيرادات أخرى، في الوقت نفسه تخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية[3].

الفرع الثاني: واقع التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي

يؤلف الإنتاج الإجمالي لبلدان الخليج قرابة (23%) من الإنتاج العالمي اليومي، فضلاً عن استحواذها على ما يقارب (41.7%) (484) مليار برميل من الاحتياطات العالمية للنفط والنسبة العظمى من صادراته[4]، و(23%) من الاحتياطيات العالمية من الغاز الطبيعي[5]، حيث تستحوذ السوق السعودية على أكثر من نصف احتياطيات النفط في جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي.

وحسب التقرير الاقتصادي فإن هذه العوائد تعد المحرك الرئيسي للنمو فيها، وقد استخدمت هذه العوائد والفوائض في بناء وتطوير البنية التحتية، وفي توفير فرص العمل والرخاء الاجتماعي لمواطنيها[6].

[1] -UNNITED NATIONS-NATIONS. UNIES, UNFCCC Workshop on Economic Diversification, FRAME Work Convention on climate change - secretariat, Teheran, Islamic Republic of Iran, 18- 19 October 2003, pag. 6.

[2] -Stephen M. Kapunda, Diversification and (4) porerty Eradication in Botswana, Sournal of African studies, Vol (17)- (2003) No.2, pag. 51 .

[3]– معلومات متاحة على الموقع: www. Seribd.com.

[4]– حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2011، ص168.

[5] -Michael sturm and Nikolaus Siegfried, Reglon AL monetary Integration In the pean CentrAlbank, No. member states of the Gulf Cooperation Council, Euro - 31/Sune-2005, pg, p12 .

[6]– التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2022، مصدر سابق، ص 109.

ضمن هذا الإطار سنحاول تسليط الضوء على الأثر التنويعي من حيث درجة التأثير في تحليل قطاعات الاقتصاد المحلي، وفي هذا الصدد كان لزماً أن يجري تجزئة الرؤية إلى القطاعات وفقاً للفهم المراد.

أولا: قطاع الصناعة:

يتكون القطاع الصناعي من الصناعتين الاستخراجية والتحويلية، ورغم أن التنويع أمر مرتبط باستخراج النفط والصناعة النفطية بوصفه ريع صافي، إلا أن أثره التنويعي يظهر في الجزء التحويلي من القطاع الصناعي، ويظهر أثر الفوائض والموارد على قطاع الصناعة من خلال تأثيره على الصناعة التحويلية والتي تعتمد على البترول، فعلى الرغم من انخفاض مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي إلا أن طبيعة هذه الصناعة في الدول الخليجية، والتي تتمثل في صناعات بتروكيماوية ومصافي نفط حديثة وصناعات معدنية وأسمدة كيماوية تجعل لها أهمية أكبر مما هي عليه في البلدان العربية الأخرى.

1- أنواع الصناعات في مجلس التعاون الخليجي

الجدول رقم 13: القيمة المضافة للقطاع الصناعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال عام 2013.

نوع الصناعة / السنوات	الصناعة الاستخراجية		الصناعة التحويلية		اجمالي القطاع الصناعي	
	القيمة المضافة (مليار دولار)	المساهمة في الناج المحلي الإجمالي	القيمة المضافة (مليار دولار)	المساهمة في الناج المحلي الإجمالي	القيمة المضافة (مليار دولار)	المساهمة في الناج المحلي الإجمالي
2013	761	%46.4	154.7	%9.4	916.6	%55.8
2021	478.598	%29.15	188.087	11.23	660.685	%40.38

المصدر: بكادي مسعود، مؤشرات الاندماج الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 3، العدد 1، 2015، ص 109.

- التقرير العربي الموحد، المرجع السابق، 2022، ص335.

من خلال الجدول يلاحظ أن القيمة المضافة للصناعة الإستخراجية لدول مجلس التعاون الخليجي تمثل ما يقرب من خمسة أضعاف الصناعة التحويلية، حيث بلغت هذه الأخيرة حوالي

154.7 مليار دولار سنة 2013 مقابل 188.087 مليار دولار سنة 2021 وهذا مؤشر جيد للممضي قدما بالنسبة للتكتل الخليجي، في حين قدرت الأولى بنحو 761.9 مليار سنة 2013 دولار مقابل 478.598 مليار دولار سنة 2021 ويرجع هذا الإنخفاض بسبب عوامل عديدة أهمها تراجع أسعار النفط من 111 دولار سنة 2013 إلى حوالي 69 دولار سنة 2021. وبما أن إقليم دول مجلس التعاون الخليجي تندر فيه الموارد المعدنية فإن القيمة المضافة للصناعة الإستخراجية تعبر عن اعتماد دول مجلس التعاون الخليجي بصفة كبيرة على استخراج الموارد الطاقوية في تكوين ناتجها المحلي الإجمالي.

حيث تمثل الصناعات التقليدية كالصناعات الغذائية والغزل والملابس والأحذية، السمة البارزة للصناعات التحويلية ومن ثم فهي صناعات تهدف إلى إشباع احتياجات السوق المحلية بعكس الصناعات البتروكيماوية ومصافي النفط والصناعات المعدنية، التي تعتمد على قطاع البترول وتوجه بشكل رئيسي للأسواق الخارجية، وبالإضافة إلى مصافي تكرير النفط وإنتاج البتروكيماويات، هناك مشاريع صناعية أخرى مثل الحديد والصلب والألمنيوم والإسمنت[1].

2- توزيع عدد المصانع الصناعات التحويلية

إن القاعدة الصناعية في دول مجلس التعاون الخليجي شهدت توسعاً كبيراً خلال السنوات الماضية، حيث ارتفع عدد المصانع العاملة في قطاع الصناعات التحويلية من 13035 مصنعاً في عام 2013 إلى 16292 مصنعاً في عام 2017، وبمعدل نمو تراكمي لخمسة سنوات بلغ 5.7%، أي تمت إقامة وتشغيل 3257 مصنعاً جديداً خلال هذه الفترة الوجيزة، وباستعراض عدد من مؤشرات التطور الصناعي في دول المجلس خلال الفترة من عام 2013 إلى 2017 نجد أن دول المجلس أولت أهمية كبرى للتنمية الصناعية، وقدمت لها جميع وسائل الدعم والتشجيع، ونتيجة لذلك فقد خطت الصناعة الخليجية خطوات كبيرة، تمثلت بصورة أساسية في التطور الذي شهدته أعداد المصانع والاستثمارات وعدد العاملين[2].

[1]- جميل طاهر النفط والتنمية المستديمة في الأقطار العربية، الفرص والتحديات، ديسمبر 1997، ص13 -14.

[2] - منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، نمو متسارع في قطاع الصناعات التحويلية بدول مجلس التعاون الخليجي، تقرير صناعي، متاح على الموقع: https://www.goic.org.qa/goiccms/WebsiteNews_202_AR.html#:~:text= ، تاريخ الإطلاع: 2020/11/25.

وبصورة موازية ارتفع رأس المال المستثمر من حوالي 322 مليار دولار أميركي في عام 2013 إلى حوالي 480 مليار دولار في عام 2017، وبمعدل نمو تراكمي للسنوات الخمس بلغ 14.4%، حيث تم توظيف نحو 158 مليار دولار في المشروعات الصناعية التي أقيمت خلال السنوات الخمس الأخيرة، وفي إجراء بعض التوسعات في المشروعات الصناعية القائمة مسبقاً[1].

كما ارتفع عدد العمالة من حوالي 1129 ألف عامل في عام 2013 إلى حوالي 1529 ألف عامل في عام 2017، وبمعدل نمو تراكمي بلغ 8%، حيث وفرت المصانع الجديدة نحو 400 ألف فرصة عمل جديدة.

وأشارت بيانات البوابة التفاعلية المطورة لمعلومات الأسواق الصناعية (IMIPlus) في المنظمة إلى أن قطاع الصناعات التحويلية في دول المجلس شهد نمواً متسارعاً، وحفل بالعديد من التطورات من زيادة في عدد المصانع، وارتفاع حجم الاستثمارات، ونمو حجم القوى العاملة في القطاع الصناعي. وقد شملت التطورات الأنشطة الصناعية كافة التي يتشكل منها قطاع الصناعات التحويلية، في طليعتها الصناعات الهيدروكربونية التي تضم صناعة التكرير والبتروكيماويات، وتسييل الغاز، وصناعة الأسمدة الكيماوية، والحديد والصلب، والصناعات الغذائية وصناعات أخرى. ويرجع ذلك إلى الاهتمام والدعم الذي يجده هذا القطاع من دول مجلس التعاون الخليجي، من خلال توفير البنية التحتية اللازمة، وإنشاء المدن الصناعية، إلى جانب إنشاء صناديق التنمية الصناعية، وتقديم عدد من الحوافز الصناعية الأخرى، وذلك نظراً للدور المهم الذي يقوم به في تحقيق الأهداف الإستراتيجية والاقتصادية لهذه الدول[2].

[1] – منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، نمو متسارع في قطاع الصناعات التحويلية بدول مجلس التعاون الخليجي، تقرير صناعي، متاح على الموقع: https://www.goic.org.qa/goiccms/WebsiteNews_202_AR.html#:~:text= ، المرجع السابق.

[2] – منظمة الخليج للإستشارات الصناعية، قطر، العدد 117، جويلية 2017، ص16.

الجدول رقم 14: توزيع عدد المصانع الصناعات التحويلية

عدد المصانع	2013	2014	2015	2016	2017	معدل النمو 5 سنوات	النسبة %2017
صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ	1,606	1,772	1,905	1,857	1,965	5.2%	%12.1
صناعة المنسوجات والملابس والجلود ومنتجاتها	700	702	749	758	730	%1.1	%4.5
صناعة الخشب والمنتجات الخشبية عدا الأثاث	389	390	421	435	437	%3.0	%2.7
صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنسخ	844	872	919	938	969	%3.5	%5.9
صناعة المنتجات الكيماوية والبتروكيماوية	2,645	2,725	3,017	3,184	3,365	%6.2	20.7%
صناعة مواد البناء	2,129	2,258	2,567	2,741	2,858	%7.6	17.5%
صناعة المعادن الأساسية	193	268	298	307	312	%12.8	1.9%
صناعة المعادن الإنشائية والنقل وصناعات أخرى	3,640	3,867	4,279	4,428	4,594	%6.0	28.2%
صناعة الأثاث	889	928	1,010	1,041	1,062	%4.5	%6.5
إجمالي الصناعات التحويلية	13,035	13,782	15,165	15,689	16,292	%5.7	%100.0

المصدر: منظمة الخليج للإستشارات الصناعية GOIC، قطر، العدد 117، جويلية 2017، ص16-46.

الشكل رقم 7: توزيع عدد مصانع الصناعات التحويلية

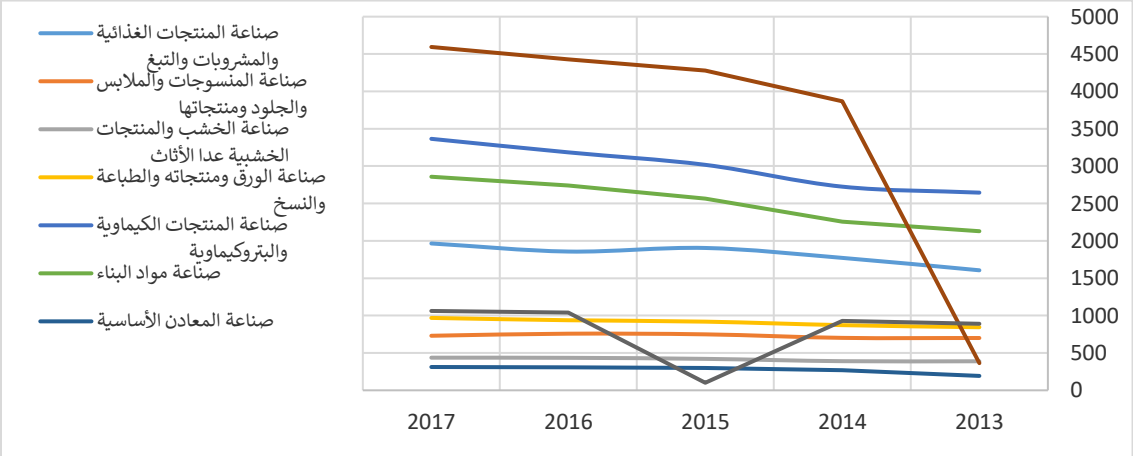

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم 14.

بنهاية عام 2017، يُظهر هيكل التركيبة القطاعية للمصانع العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي أن قطاع صناعة منتجات المعادن الإنشائية والنقل والصناعات الأخرى يحتل الصدارة من حيث عدد المصانع، حيث بلغ عددها 4,594 مصنعًا، ما يمثل 28.2% من إجمالي المصانع العاملة، مع معدل نمو بلغ 6% خلال خمس سنوات.

يليه قطاع صناعة المنتجات الكيماوية والبتروكيماوية، الذي يضم 3,365 مصنعًا، ويمثل 20.7% من إجمالي المصانع، بمعدل نمو بلغ 6.2%. ثم يأتي قطاع صناعة مواد البناء بـ 2,858 مصنعًا، مشكلًا 17.5% من إجمالي المصانع، وبمعدل نمو قدره 7.6%.

أما قطاع صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ، فيضم 1,965 مصنعًا، ما يعادل 12.1% من إجمالي المصانع، وسجل معدل نمو بلغ 5.2% خلال خمس سنوات. يليه قطاع صناعة الأثاث بـ 1,062 مصنعًا (6.5% من إجمالي المصانع) بمعدل نمو 4.5%.

وفي المرتبة التالية، يأتي قطاع صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنسخ بعدد 969 مصنعًا، يمثل 5.9% من إجمالي المصانع، وبمعدل نمو بلغ 3.5%. بينما يضم قطاع صناعة المنسوجات والملابس والجلود 730 مصنعًا، ما يعادل 4.5% من إجمالي المصانع، مع معدل نمو بلغ 1.1%.

أما قطاع صناعة الخشب والمنتجات الخشبية (باستثناء الأثاث) فقد سجل 437 مصنعًا، مشكلًا 2.7% من إجمالي المصانع، بمعدل نمو قدره 3%. في حين أن قطاع صناعة المعادن الأساسية، رغم أنه الأقل عددًا بـ 312 مصنعًا (1.9% من إجمالي المصانع)، إلا أنه سجل أعلى معدل نمو خلال خمس سنوات بلغ 12.8%.

3- حجم الاستثمارات في الصناعات التحويلية

الجدول رقم 15: توزيع حجم الاستثمارات في مجلس التعاون الخليجي

الاستثمارات - مليون $	2013	2014	2015	2016	2017	معدل النمو 5 سنوات	النسبة 2017 %
صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ	13,688	16,575	17,443	18,066	23,757	%14.8	6.2%
صناعة المنسوجات والملابس والجلود ومنتجاتها	2,150	2,184	2,592	2,601	2,644	%5.3	0.7%
صناعة الخشب والمنتجات الخشبية عدا الأثاث	479	598	636	676	695	%9.8	0.2%
صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنسخ	4,147	4,842	5,003	5,424	5,637	%8.0	1.5%
صناعة المنتجات الكيماوية والبتروكيماوية	126,652	195,454	199,025	220,256	220,190	%14.8	57.9%
صناعة مواد البناء	22,359	30,886	32,695	34,448	37,272	13.6%	9.8%
صناعة المعادن الأساسية	34,311	42,358	44,821	51,578	52,447	11.2%	13.8%
صناعة المعادن الإنشائية والنقل وصناعات أخرى	17,026	29,004	32,324	34,583	35,739	20.4%	%9.4
صناعة الأثاث	1,334	1,534	1,598	1,668	1,749	7.0%	%0.5
إجمالي الصناعات التحويلية	222,147	323,435	336,138	369,300	380,130	14.4%	%100.0

المصدر: منظمة الخليج للإستشارات الصناعية GOIC، قطر، العدد 117، جويلية 2017، ص16-46.

الشكل رقم 8: معدل النمو السنوي في حجم الإستثمارات في الصناعات التحويلية

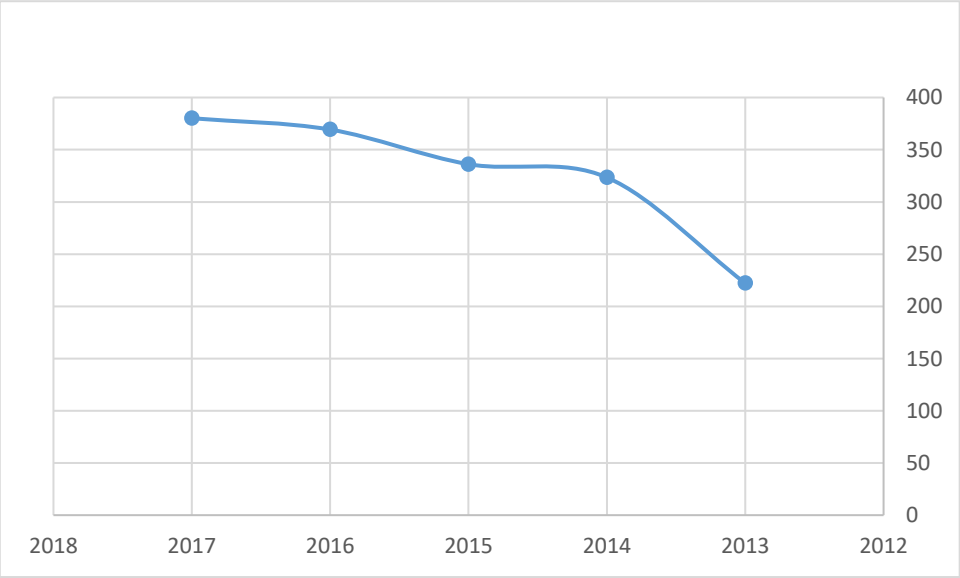

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم 15.

عند تحليل هيكل الاستثمارات في المصانع العاملة بدول مجلس التعاون الخليجي حتى نهاية عام 2017، يتضح أن قطاع الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية يستحوذ على النصيب الأكبر من الاستثمارات، حيث بلغت قيمته نحو 220.2 مليار دولار أمريكي، ما يمثل 57.9% من إجمالي الاستثمارات، بمعدل نمو قدره 14.8% خلال خمس سنوات.

يليه قطاع صناعة المعادن الأساسية بحجم استثمارات 52.5 مليار دولار، ما يعادل 13.8% من الإجمالي، مع تحقيق معدل نمو بلغ 11.2% خلال نفس الفترة. وجاء قطاع صناعة مواد البناء في المرتبة الثالثة باستثمارات 37.3 مليار دولار، وهو ما يمثل 9.8% من إجمالي الاستثمارات، مع معدل نمو 13.6%.

أما قطاع صناعة المعادن الإنشائية والنقل والصناعات الأخرى، فقد بلغ حجم استثماراته 35.7 مليار دولار، أي ما يعادل 9.4% من إجمالي الاستثمارات، مسجلًا أعلى معدل نمو خلال خمس سنوات بنسبة 20.4%. وجاء قطاع المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ في المرتبة التالية باستثمارات بلغت 23.8 مليار دولار، أي 6.2% من الإجمالي، بمعدل نمو 14.8%.

وفي القطاعات الأقل استثمارًا، بلغ حجم الاستثمارات في قطاع صناعة الورق والطباعة والنسخ حوالي 5.6 مليار دولار (1.5% من الإجمالي) مع معدل نمو 8%، بينما سجل قطاع المنسوجات والملابس والجلود استثمارات بقيمة 2.6 مليار دولار (0.7% من الإجمالي) ونمو 5.3%. أما قطاع الأثاث، فقد بلغت استثماراته 1.8 مليار دولار (0.5% من الإجمالي) بمعدل نمو 7%، في حين كان قطاع صناعة الخشب والمنتجات الخشبية الأقل استثمارًا بحجم 0.7 مليار دولار، ما يمثل 0.2% من الإجمالي، مع تحقيق معدل نمو 9.8%.

يُظهر هذا التوزيع تركز الاستثمارات بشكل رئيسي في الصناعات الثقيلة، خصوصًا الكيماويات والمعادن، بينما تحظى الصناعات الخفيفة مثل المنسوجات والأثاث والخشب بحصة أقل، مما يعكس الأولويات الاستثمارية لدول المجلس في تطوير قطاعات ذات عوائد طويلة الأجل وتعزيز القيمة المضافة للاقتصاد الصناعي.

3- توزيع عدد العاملين على المصانع في الصناعات التحويلية

الجدول رقم 16: توزيع عدد العاملين على المصانع في دول مجلس التعاون الخليجي.

توزيع العاملين	2013	2014	2015	2016	2017	معدل النمو 5 سنوات	النسبة %2017
صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ	**159,613**	**188,234**	**196,765**	**195,673**	**238,825**	**10.6%**	**15.6%**
صناعة المنسوجات والملابس والجلود ومنتجاتها	86,492	88,189	92,833	92,138	88,660	%0.6	%5.8
صناعة الخشب والمنتجات الخشبية عدا الأثاث	21,746	22,063	23,629	24,048	26,270	4.8%	1.7%
صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنسخ	60,832	63,414	66,093	66,236	74,183	%5.1	%4.9
صناعة المنتجات الكيماوية والبتروكيماوية	222,023	256,254	260,808	270,876	299,273	%7.8	%19.6
صناعة مواد البناء	185,774	204,711	222,924	234,046	259,407	%8.7	%17.0
صناعة المعادن الأساسية	41,673	58,537	63,309	68,286	73,857	%15.4	%4.8
صناعة المعادن الإنشائية والنقل وصناعات أخرى	300,493	327,402	358,028	371,224	409,054	%8.0	%26.8
صناعة الأثاث	50,132	52,086	55,625	56,730	59,483	%4.4	%3.9
إجمالي الصناعات التحويلية	1,128,778	1,260,890	1,340,014	1,379,257	1,529,012	%8	%100

المصدر: منظمة الخليج للإستشارات الصناعية GOIC، قطر، العدد 117، جويلية 2017، ص16-46.

الشكل رقم 9: معدل النمو السنوي في عدد العاملين في الصناعات التحويلية

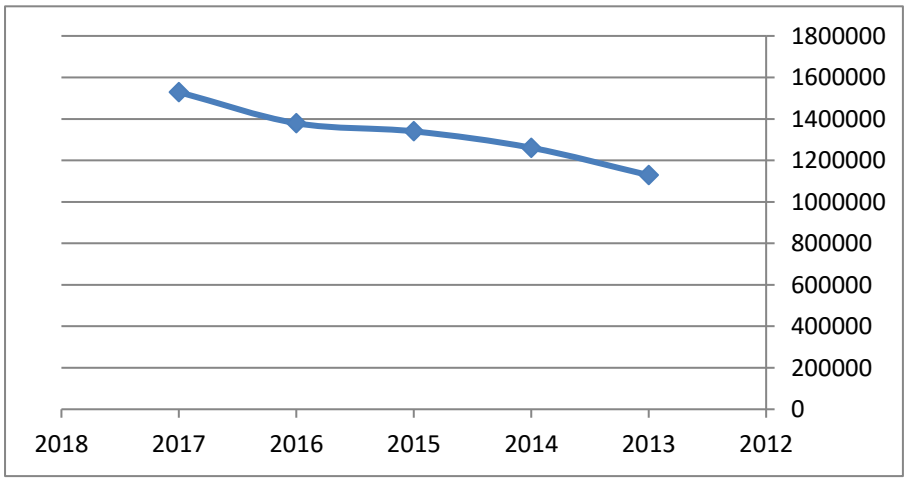

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم 16.

عند تحليل توزيع العاملين في المصانع بدول مجلس التعاون الخليجي حتى نهاية عام 2017، يتضح أن قطاع صناعة منتجات المعادن الإنشائية والنقل والصناعات الأخرى يحتل المرتبة الأولى من حيث عدد العاملين، حيث يضم 409 آلاف عامل، أي ما يمثل 26.8% من إجمالي القوى العاملة في المصانع، مع تحقيق معدل نمو بلغ 8% خلال خمس سنوات.

يليه قطاع الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية، الذي يشغل 300 ألف عامل، ما يعادل 19.6% من إجمالي عدد العاملين، بمعدل نمو قدره 7.8%. ثم يأتي قطاع صناعة مواد البناء، الذي يضم 260 ألف عامل، أي 17% من الإجمالي، مع معدل نمو 8.7%.

أما قطاع المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ، فيحتل المرتبة الرابعة، حيث يعمل به 239 ألف عامل، ما يمثل 15.6% من إجمالي القوى العاملة، مسجلًا أعلى معدل نمو بين القطاعات الكبرى بنسبة 10.6% خلال خمس سنوات. وفيما يتعلق بالقطاعات الأصغر حجمًا، يعمل في قطاع المنسوجات والملابس والجلود 89 ألف عامل، أي 5.8% من الإجمالي، لكنه سجل أدنى معدل نمو عند 0.6%. أما قطاع صناعة الورق والطباعة والنسخ، فيوظف 74 ألف عامل، ما يعادل 4.9% من الإجمالي، بمعدل نمو 5.1%. وفي قطاع المعادن الأساسية، بلغ عدد العاملين 74 ألف عامل، ما يمثل 4.8% من إجمالي القوى العاملة، ولكنه حقق أعلى معدل نمو بين جميع القطاعات بنسبة 15.4%، مما يعكس توسعًا في هذه الصناعة. أما قطاع الأثاث، فيوظف 59.5 ألف عامل، بنسبة 3.9% من الإجمالي، مع معدل نمو 4.4%، يليه قطاع صناعة الخشب والمنتجات الخشبية عدا الأثاث، الذي يضم 26 ألف عامل، أي 1.7% من إجمالي العاملين، بمعدل نمو 4.8%.

نستنتج أن الصناعات الكبرى مثل المعادن، الكيماويات، ومواد البناء تستوعب أغلب القوى العاملة، مما يعكس أهميتها في الاقتصاد الصناعي الخليجي، وقطاع المعادن الأساسية شهد أعلى معدل نمو في العمالة، مما يشير إلى زيادة الاستثمار والتوسع فيه، أما قطاع المنسوجات والملابس يعاني من تباطؤ في التوظيف، ما قد يستدعي استراتيجيات لدعم نموه واستدامته.

بشكل عام، يعكس هذا التوزيع مدى تركيز دول مجلس التعاون على الصناعات الثقيلة، مع الحاجة إلى مزيد من التنوع في القطاعات الخفيفة والمتوسطة لتعزيز التوظيف والتنمية الصناعية المتوازنة.

ثانيا: قطاع الزراعة وصيد السمك.

يعتبر توجيه جزءاً من الفوائض النفطية لقطاع الزراعة ضرورة ملحة تتسق مع إستراتيجية التنويع التي أعلنت عنها بلدان الخليج لهذا بدأت تلك تعطي أهمية أكبر للقطاع الزراعي لتنويع الإنتاج لما يوفره هذا القطاع من سلع غالباً للاستهلاك المحلي.

وعلى الرغم من ضآلة الموارد المائية فيها والتي تعتبر أساساً لتطور هذا القطاع إلا أنه تم توجيه جزءاً كبيراً من الفوائض المالية لتطوير قطاع الزراعة مما انعكس على حجم الفجوة الغذائية لهذه البلدان[1].

1- مساحة الأراضي المزروعة في مجلس التعاون الخليجي:

الجدول رقم 17: حجم المساحة المزروعة من المساحة الكلية لسنة 2020.

	المساحة المزروعة	المساحة الكلية	نسبة المساحة المزروعة من المساحة الكلية
الإمارات	579	83600	0.8
البحرين	26	786.5	4.7
السعودية	7719.2	2149700	0.4
عمان	1079.4	309500	0.3
قطر	136	11627	1.2
الكويت	99	17818	0.6
المجموع	9638	2573031.5	6.431

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج الـGCC-STAT، لمحة حول إحصاءات الزراعة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام 2020 -العدد 4، ديسمبر 2022م، ص6.

[1]- المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج الـGCC-STAT، لمحة حول إحصاءات الزراعة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام 2020 -العدد 4، ديسمبر 2022م، ص6.

الشكل رقم 10: مساحة الأراضي المرروعة في مجلس التعاون الخليجي لسنة 2020.

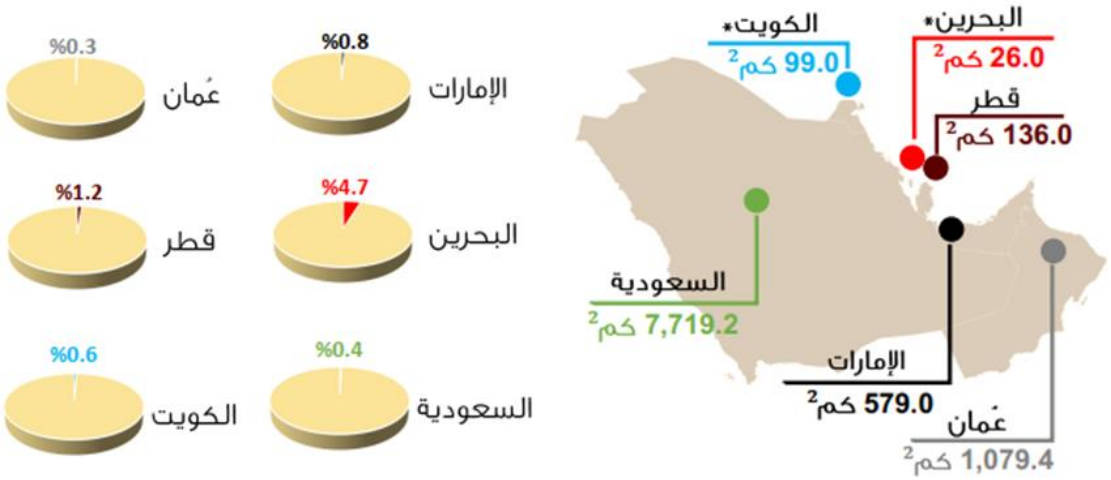

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج الـGCC-STAT، لمحة حول إحصاءات الزراعة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام 2020 –العدد 4، ديسمبر 2022م، ص6.

تقدر المساحة الإجمالية لمجلس التعان الخليجي حسب احصائيات سنة 2020 بحوالي 2.4 مليون كلم^2، فإذا علمنا أن مساحة الأراضي المزروعة فعلاً تقدر بأكثر من (9.6) ألف كلم^2 ونسبتها (0.4%) من اجمالي المساحة الكلية، لدول مجلس التعاون الخليجي، فإن هذه المساحة المزروعة فعلاً لا تكفي لإنتاج ما يتطلبه الاستهلاك المحلي من المنتجات الغذائية لذلك دأبت حكومات الدول الأعضاء على العمل بالتوسع في الرقعة الزراعية وزيادة الإنتاج وتنويعه لتأمين الغذاء للسكان ولكي يساهم الإنتاج الزراعي المحلي في الأمن الغذائي لهذه الدول، ونتيجة لهذا الاهتمام زادت المساحات المزروعة بدول المجلس عما كانت عليه سابقاً، وزاد تنوع الإنتاج الزراعي بحيث أصبح يكفي بعض المتطلبات المحلية مما قلل من الاستيراد، وزاد الإنتاج الإجمالي لهذه البلدان من الحبوب والتمور والخضار واللحوم والبيض والألبان والأعلاف وزاد الإنتاج السمكي وإنتاج عسل النحل مما جعل الإنتاج الزراعي يساهم في الإنتاج الغذائي المحلي مساهمة فعالة ويشارك في الدخل القومي بنسبة أكبر مما كانت عليه في السابق[1].

[1]– المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليج العربية GCC-STAT، الملخص التنفيذي، احصائيات الزراعة في دول مجلس التعاون لدول الخليج لعربية، 2022، مسقط، سلطنة عمان، ص6.

2- الثروة السمكية:

الجدول رقم 18: كمية الأسماك المصطادة لسنة 2020.

الدولة	كمية الأسماك المصطادة لسنة 2020 (طن)	النسبة
الإمارات	17000	%1,7
البحرين	70000	%7,1
الكويت	3000	%0,3
قطر	15000	%1,5
السعودية	95000	%6,5
عمان	829000	%83
المجموع لسنة 2020	**1 000 000**	%100
المجموع لسنة 2016	**454000**	%100

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليج العربية، المرجع السابق، 2022، ص10.

الشكل رقم 11: يبين كمية الأسماك المصطادة لسنة 2020.

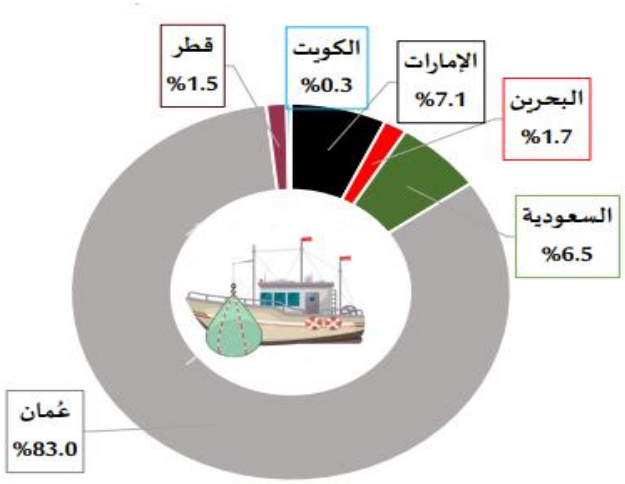

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليج العربية، المرجع السابق، 2022، ص10.

بلغت كمية الأسماك المصطادة في مجلس التعاون ما يقارب مليون طن في 2020 مفارنة بـ454.3 ألف طن سنة 2016 بنسبة نمو بلغت 123%، حيث تساهم سلطة عمان بأعلى كمية ما يقارب 83% من الإنتاج الكلي، تليها الإمارات بنسبة 7.1% ثم السعودية بـ6.5%، ومملكة البحرين بـ1.7%، ثم قطر بـ1.5% وأخيرا دولة الكويت بنسبة بلغت 0.3%.

الجدول رقم 19: مساهمة الزراعة وصيد السمك في الناتج المحلي الإجمالي

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021
مساهمة الزراعة وصيد السمك في الناتج المحلي الإجمالي	22.5	23.1	23.4	23.6	24.2	25.933
النسبة %	1.6	1.6	1.4	1.4	1.7	1.51

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج الـGCC-STAT، لمحة حول إحصاءات الزراعة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام 2020 –العدد 4، ديسمبر 2022م، ص13.

الشكل رقم 12: القيمة المضافة للزراعة وصيد السمك في الناتج المحلي الإجمالي

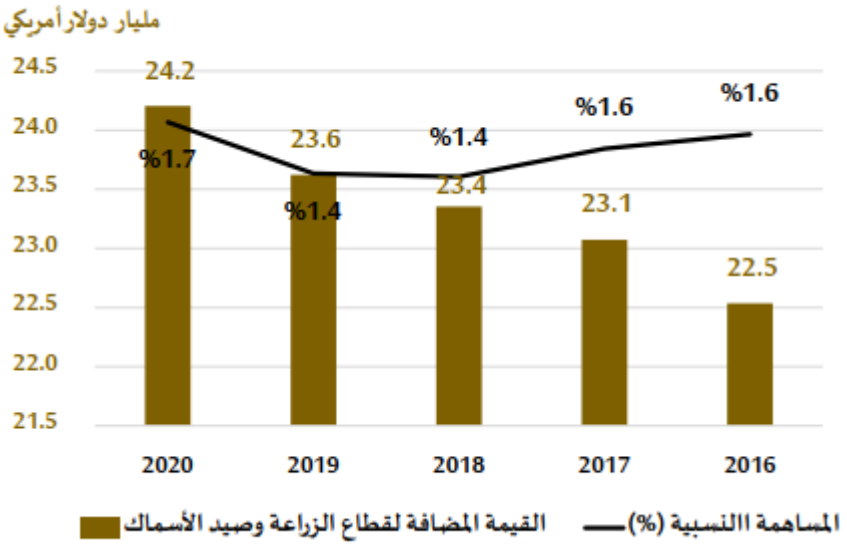

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليج العربية، المرجع السابق، 2022، ص13.

إن جزءاً كبيراً من السلع الزراعية أصبح يغطى من الإنتاج المحلي والذي تأثر بالاستثمارات في البنية التحتية لهذا القطاع نتيجة لتوفر فوائض مالية من قطاع البترول، فبالرغم مما يثار من تحفظات من قبل بعض الاقتصاديين على سياسة دعم القطاع الزراعي في هذه البلدان بسبب ارتفاع تكلفة الإنتاج، إلا أن الهدف الرئيسي لإستراتيجية التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة هو بناء وتوسيع القاعدة الإنتاجية وتنويعها من خلال تخفيض

سيطرة القطاع البترولي على الاقتصادات الوطنية وتنويع مصادر الدخل[1]، مما تطلب بناء قطاع اقتصادي متطور غير معتمد على البترول.

لقد ساعد توفر الفوائض خلال السنين الماضية على الاستثمار في البنية التحتية مثل إقامة السدود وشبكات الري وصوامع الغلال حيث كان لها دوراً في إنتاج المحاصيل الأساسية كالحبوب والأعلاف ومحاصيل التصنيع، وقد شجع ذلك على قيام صناعات تخدم القطاع الزراعي ومستلزمات الإنتاج بحيث يصبح هناك نوع من التكامل بين قطاعي الصناعة والزراعة[2].

حيث بلغ متوسط مساهمة الزراعة وصيد السمك في الناتج المحلي الإجمالي في مجلس التعاون حوالي 24.2 مليار دولار أمريكي في 2020 مقارنة بـ22.5 مليار دولار أمريكي عام 2016م بنسبة نمو بلغت 7.4%[3].

2- الثرة الحيوانية في مجلس التعاون الخليجي.

اهتمت الدول الأعضاء كذلك بالثروة الحيوانية وعملت على تحسينها وتنميتها وحمايتها من الأمراض والأوبئة مما أدى إلى زيادة أعدادها وتحسين أنواعها وسلالاتها وزيادة إنتاجها[4].

الجدول رقم 20: حجم الثروة الحيوانية بدول مجلس التعاون الخليجي لسنة 2020.

النوع	الضان	الماعز	الإبل	الأبقار	المجموع
العدد (مليون رأس)	26.3	12.3	2.4	0.9	41.9
النسبة	%63	%29	%6	%2	%100

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج الـGCC-STAT، لمحة حول إحصاءات الزراعة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام 2020 -العدد 4، ديسمبر 2022م، ص8.

[1]- الأمانة العامة، التنمية الزراعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، 2011، ص42.

[2]- جميل طاهر، مصدر سابق، ص17.

[3]- نفس المرجع، ص7.

[4]- التنمية الزراعية، مصدر سابق، ص41.

الشكل رقم 13: حجم الثروة الحيوانية في مجلس التعاون

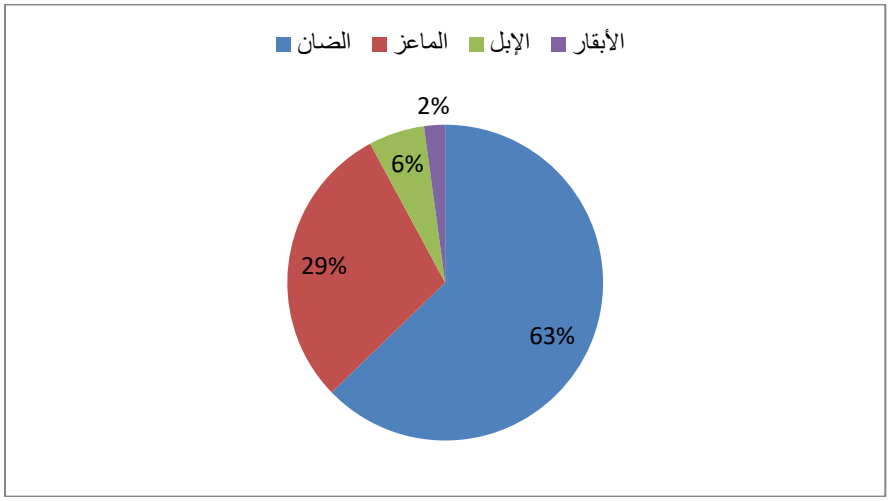

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم 20.

بلغ حجم الثروة الحيوانية في دول مجلس التعاون الخليجي حوالي 41.9 مليون رأس في عام 2020، مقارنة بـ 23.9 مليون رأس في عام 2016، مما يعكس معدل نمو قدره 75.0%.

وقد ساهمت المملكة العربية السعودية بالنصيب الأكبر من هذه الثروة، حيث شكلت 72.2% من إجمالي العدد، أي حوالي 30.3 مليون رأس. بينما توزعت النسبة المتبقية على بقية دول المجلس على النحو التالي: الإمارات العربية المتحدة: حوالي 12.1%، تليها سلطنة عمان: حوالي 8.9% ثم دولة قطر: حوالي 4.2% ثم دولة الكويت: حوالي 2.4% وأخيرا مملكة البحرين: حوالي 0.2%.

يظهر هذا التوزيع تباينًا في حجم الثروة الحيوانية بين دول المجلس، مع تصدر المملكة العربية السعودية في هذا المجال.

ثالثا: قطاع الخدمات:

نتيجة للجهود المبذولة من قبل دول المجلس، فقد عرف ناتج قطاعات الخدمات نموا مطردا، حيث بلغ ناتج الدول الأعضاء عام 2005 حوالي 43.3 مليار دولار في قطاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق لينتقل إلى نحو 141.4 مليار دولار عام 2013.

كما انتقل ناتج قطاع النقل والاتصالات والتخزين من 26.8 مليار دولار عام 2005 إلى نحو 89.9 مليار دولار عام 2013، وبالمثل ارتفع ناتج قطاع الخدمات المالية والتأمين من 37.2 مليار دولار عام 2005 إلى 51.2 مليار دولار سنة 2013 كما عرف أيضا ناتج

الخدمات الحكومية نموا ملحوظا ليبلغ حوالي 173.9 مليار دولار عام 2013 بعد أن كان 74.8 مليار دولار سنة 2005 ، وبإضافة ناتج النشاطات الخدماتية الأخرى، فإن مجموع قطاع الخدمات سيساهم بما يزيد عن ثلث الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس، وهو ما سيتم توضيحه من خلال الجدول الموالي.

الجدول رقم 21: مســـــاهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي خلال عام 2013-2021.

القطاع	قطاع الخدمات الإنتاجية		قطاع الخدمات الإجتماعية		اجمالي قطاع الخدمات	
	القيمة المضافة (مليار دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي	القيمة المضافة (مليار دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي	القيمة المضافة (مليار دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي
2013	282.4	%17.2	320.6	%19.5	603	%36.7
2021	240.905	%14.11	444.809	%26.05	685.714	%40.17

المصدر: - بكادي مسعود، المرجع السابق، ص 115.

- التقرير العربي الموحد لسنة 2022، ص335.

من خلال الجدول نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الخدمات في دول مجلس التعاون الخليجي ارتفع سنة 2021 مقارنة بسنة 2013 رغم جائحة كورونا وهذا راجع لحرص دول المجلس لتنويع مصادر الدخل بعيدا عن النفط والغاز، حيث بلغ 603 مليار دولار لسنة 2013، أي ما يمثل36.7% من إجمالي الناتج المحلي، في حين بلغ 685.714 مليار دولار قي سنة 2021 أي ما يمثل 40.17% من إجمالي الناتج المحلي.

أما فيما يتعلق بناتج قطاعي الخدمات الإنتاجية والخدمات الاجتماعية يلاحظ من الجدول أن فنلاحظ أن قطاع الخدمات الإنتاجية انخفض قي سنة 2021 بمجموع قدر بـ 240.905 مليار دولار مقارنة سنة 2013 التي بلغت 282.4 مليار دولار وهذا راجع بالأساس لجائحة كورونا أين قلت مداخيل الفنادق والمطاعم والمواصلات، أما الخدمات الإجتماعية فنلاحظ تحسنا ملحوظا في القيمة المضافة لسنة 2021 بمجموع قدر بـ444.509 مليار دولار، مقارنة بسنة 2013 التي بلغت 320 مليار دولار.

إن الاختلاف والتباين بين نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في إجمالي الناتج المحلي لدول مجلس التعاون الخليجي، يعبر عن إمكانيات التكامل التي تتوفر عليها الأقطار الأعضاء، غير أن السمة الغالبة على اقتصاداتها هو اعتمادها بشكل مفرط على الصناعات الاستخراجية، وهو ما سيتضح أكثر من خلال تلخيص تركيب الناتج المحلي الإجمالي لتجمع مجلس التعاون الخليجي في الشكل الموالي.

الشكل رقم 14: تركيب الناتج المحلي الإجمالي حسب النشاط الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي سنة 2013

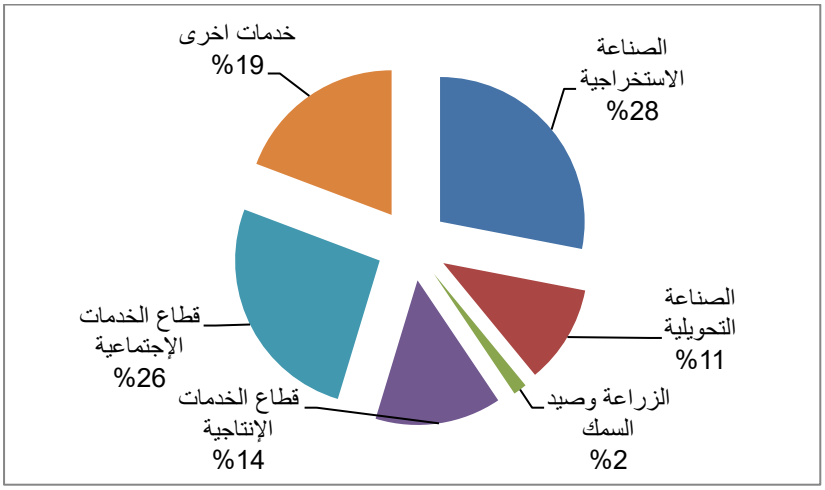

المصدر: بكادي المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجداول السابقة

المطلب الثاني: مستجدات التنويع الإقتصادي في دول الخليج العربي.

من اهم المستجدات التي دفعت بدول الخليج إلى مضاعة جهاودها للتنويع الإقتصادي هو جائحة فيروس كورونا المستجدّ التي أدت إلى انخفاض أسعار خام برنت من 64 دولاراً للبرميل في بداية العام 2020 إلى 23 دولاراً في أبريل 2020 وعليه فقد تم التطرق إلى مؤشرات إقتصادية عدة تعطينا لمحة عن اقتصاد دول مجلس التعاون في هذه الفترة.

الفرع الأول: المتوسط الشهري لخام برنت.

وهذا حسب الشكل البياني الموالي.[1]

[1]– نادر قباني، نجلة بن ميمون، التنويع الاقتصادي في الخليج: آن الأوان لمضاعفة الجهود، متاح على الموقع: https://www.brookings.edu/ar ، تاريخ الإضافة: 31 يناير 2021، أطلع عليه يوم: 2022/05/11.

الشكل رقم 15: المتوسط الشهري لأسعار خام برنت.

المصدر: نادر قباني، نجلة بن ميمون، التنويع الاقتصادي في الخليج: آن الأوان لمضاعفة الجهود، متاح على الموقع: https://www.brookings.edu/ar، تاريخ الإضافة: 31 يناير 2021، أطلع عليه يوم: 2022/05/11.

وقد ساور دول مجلس التعاون الخليجي القلق حيال استدامة عائداتها من الهيدروكربون طوال عقود. فعلى المدى الطويل، ستنفد احتياطات النفط والغاز في نهاية الأمر. والبحرين وعمان هما في الوضع الأصعب، إذ من المتوقّع أن تنفد الاحتياطات في غضون العقد المقبل لدى البحرين وفي غضون 25 سنة لدى عمان، وعلى المدى المتوسّط، من المتوقّع أن تنخفض العائدات من النفط إزاء التراجعات في الطلب العالمي ابتداء من العام 2040 تقريباً، إن لم يكن قبلاً، وسيكون السبب ارتفاع الطلب الأعلى على الطاقة المتجدّدة والتحسينات في كفاءة الطاقة وتخزينها. وعلى المدى القصير، سبق أن بدأت دول مجلس التعاون الخليجي بالاستعانة بأصول مالية بقيمة ألف مليار دولار راكمتها على مدى عقود واستثمرتها في صناديق الثروة السيادية للأجيال المقبلة[1]، وقد قدّر صندوق النقد الدولي قبل الجائحة أنّه في حال لم تطبّق

[1]– تشير أصول صندوق الثروة السيادي ناقص الدين إلى إجمالي الأصول الحالية لصندوق الثروة السيادي للدولة بعد خصم إجمالي الدين العام للحكومة. ويعكس هذا المؤشر صافي الثروة المالية للدولة، حيث يوضح الفارق بين المدخرات السيادية والالتزامات المالية المستحقة، في عام 2018، عكست هذه القيمة مدى قوة المراكز المالية لدول تمتلك صناديق سيادية ضخمة، حيث تساهم احتياطيات الصندوق في تعويض تأثير الديون الحكومية، مما يعكس الاستدامة المالية وقدرة الدولة على مواجهة الأزمات الاقتصادية والمالية.

دول مجلس التعاون الخليجي إصلاحات مالية واقتصادية جوهرية، سوف تستنفد ثروتها المحفوظة بحلول العام 2034، وعلى الأرجح أنّ الجائحة قصّرت من هذه المدّة[1].

الفرع الثاني: القيمة الحالية الصافية للفرد لإحتياطات الهيدروكربون وصافي الثروة السيادية (أصول صندوق الثروة السيادي ناقص الدين) عام 2019.

الشكل رقم 16: القيمة الحالية الصافية للفرد لإحتياطات الهيدروكربون وصافي الثروة السيادية (أصول صندوق الثروة السيادي ناقص الدين) عام 2019.

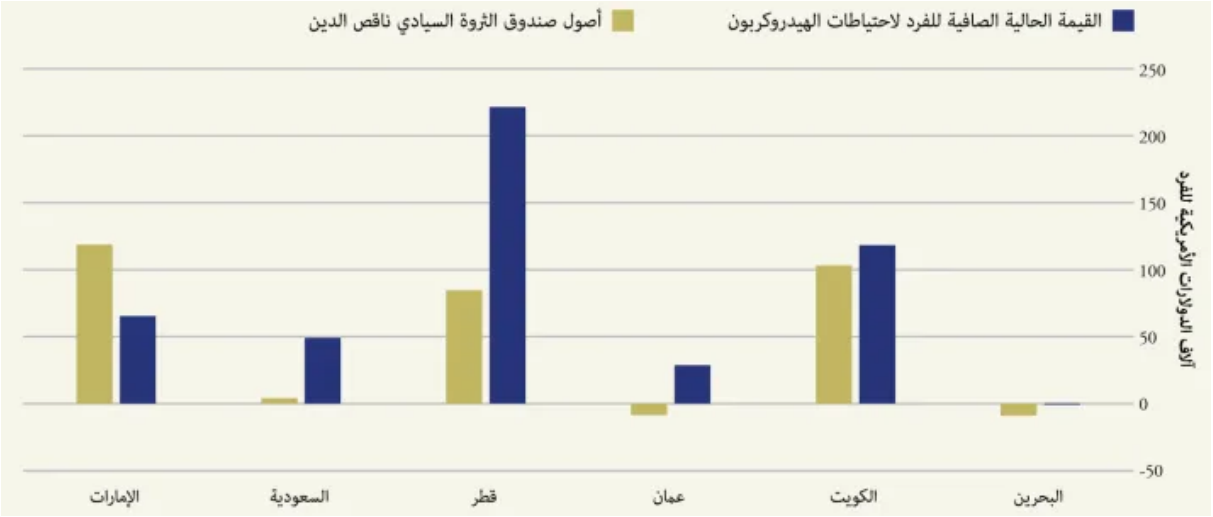

المصدر: نادر قباني، نجلة بن ميمون، التنويع الاقتصادي في الخليج: آن الأوان لمضاعفة الجهود، المرجع السابق.

ولطالما حثّ الهبوط المتوقّع في احتياطات الهيدروكربون وعائداتها دولَ مجلس التعاون الخليجي على تنويع اقتصاداتها عبر تطوير قطاعات إنتاجية خارج قطاع النفط والغاز. لكن ما زال نشاط القطاع الخاص في دول مجلس التعاون الخليجي يعتمد بشدّة على الاستهلاك والمشاريع التي تموّلها الحكومة والتي تدعمها في النهاية عائدات النفط والغاز. وينبغي على صانعي السياسات في دول مجلس التعاون الخليجي تخطّي هذه الشوائب التي واجهتها جهود

[1]– نادر قباني، نجلة بن ميمون، التنويع الاقتصادي في الخليج: آن الأوان لمضاعفة الجهود، معهد بروكنجز، الدوحة، 2021، متاح على الموقع: https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2021/01/Arabic-Economic-Diversification-in-the-Gulf.pdf .

التنويع السابقة وإنشاء تحفيزات لتنمية اقتصادية حقيقية لا تعتمد على قطاع النفط والغاز، بشكل مباشر أو غير مباشر. وينبغي على دول مجلس التعاون الخليجي أيضاً تنويع مصادر عائداتها عبر تعزيز صناديق الثروة السيادية وتفادي المشاريع التي تتطلّب دعماً أو إعانات حكومية مستمرّة، علماً أنّ الكثير من المشاريع الضخمة المموّلة من الحكومات هي مشاريع تفاخرية تندرج ضمن هذه الفئة. أخيراً، ينبغي على دول مجلس التعاون الخليجي أن تُشرك مواطنيها بشكل وثيق أكثر في جهود تنويع الثروات والاقتصاد. وينبغي أن يشمل ذلك التشجيع على الادّخار والاستثمار على المستوى الفردي[1].

الفرع الثالث: أهمية ريوع الموارد بالنسبة لدول مجلس التعاون.

لقد نُعم على دول مجلس التعاون الخليجي بوفرة الموارد الطبيعية، فاستثمَرت الدول هذه الثروة لتحسين حياة مواطنيها وتطوير البنى التحتية والتحضير لمستقبلٍ خالٍ من النفط. وقد حقّقت دول مجلس التعاون الخليجي تقدّماً كبيراً في الوصول إلى الهدفَين الأوّلين، إذ شيّدت مدناً عصرية والبنية التحتية لخدمتها، مؤمّنة بذلك أساساً متيناً للتنمية الاقتصادية المستقبلية. وتتحلّى هذه الدول كافّة بتصنيفٌ يفوق 0,8 في مؤشّر التنمية البشرية[2]، ممّا يضعها في الطليعة بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كلّها وعلى قدم المساواة مع بعض الدول في الاتّحاد الأوروبي[3].

بيد أنّ دول مجلس التعاون الخليجي واجهت الصعاب لتحقيق التقدّم نحو الهدف الثالث، أي تنويع اقتصاداتها. ومع أنّ هذه النوايا تنعكس في رؤياها الوطنية وخططها للتنمية الاقتصادية، تبقى اقتصادات مجلس التعاون الخليجي متشبّثة في اعتمادها على الهيدروكربون، وللحدّ من هذا الاعتماد أبعادٌ متعدّدة. أولاً، يتطلّب الأمر استبدال إنتاج النفط والغاز بإنتاج

[1]– نادر قباني، نجلة بن ميمون، التنويع الاقتصادي في الخليج: آن الأوان لمضاعفة الجهود، المرجع السابق.

[2]- مؤشر التنمية البشرية هو مقياس مركب يأخذ في الاعتبار متوسط العمر المتوقع، ومستوى التعليم، ونصيب الفرد من الدخل. تتراوح قيم المؤشر بين 0 و1، حيث تعكس القيمة 1 أعلى مستوى من التنمية البشرية.

[3]-نادر قباني، نجلة بن ميمون، التنويع الاقتصادي في الخليج: آن الأوان لمضاعفة الجهود، المرجع السابق

السلع والخدمات التي لا تعتمد على قطاع النفط والغاز، بشكل مباشر أو غير مباشر. ويتطلّب أيضاً استبدال عائدات الحكومة الآتية من النفط والغاز بعائدات من مصادر أخرى، مثل الضرائب على الاستهلاك والقطاعات غير النفطية، لكن ليس إلى حدّ يجعل هذه القطاعات الناشئة معرقَلة وغير تنافسية. بالتالي، لتحقيق النجاح، يتطلّب التنويع مكوّنات أساسية أخرى، منها التخفيف من الإنفاق الحكومي وزيادة الصادرات غير النفطية وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر[1].

أولا: قطاع الهيدروكربون (الحصة من الناتج المحلي الإجمالي).

الشكل رقم 17: قطاع الهيدروكربون (الحصة من الناتج المحلي الإجمالي).

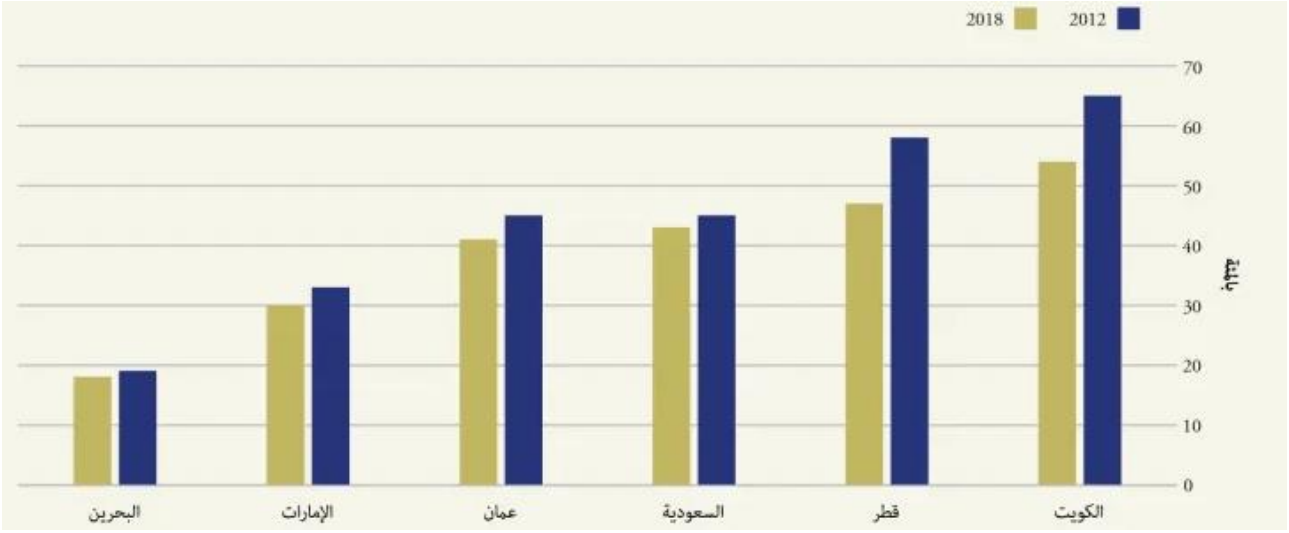

المصدر: نادر قباني، نجلة بن ميمون، التنويع الاقتصادي في الخليج: آن الأوان لمضاعفة الجهود، معهد بروكنجز، الدوحة، 2021، متاح على الموقع: https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2021/01/Arabic-Economic-Diversification-in-the-Gulf.pdf، ص3.

من الرسم البياني أعلاه يتبين لنا أن دول الخليج مازالت تعتمد في مساهمة قطاع الهيدروكربون في الناتج المحلي الإجمالي لمعظم الدول الخليجية بين عامي 2012 و2018، وهناك انخفاض طفيف مما يعكس جهود التنويع الاقتصادي، الاختلاف في درجات الانخفاض يختلف بين الدول، حيث تراجع بشكل ملحوظ في بعض الدول بينما بقي مرتفعًا في أخرى، حيث نلاحظ أن الكويت وقطر الأعلى اعتمادًا على الهيدروكربونات، مثلا الكويت سجلت

[1]– **نادر قباني، نجلة بن ميمون، التنويع الاقتصادي في الخليج: آن الأوان لمضاعفة الجهود، المرجع السابق.**

أعلى نسبة مساهمة لقطاع الهيدروكربون، حيث تجاوزت 70% في عام 2012 وانخفضت قليلًا في 2018، لكنها لا تزال الأعلى بين دول الخليج ثم تأتي قطر في المرتبة الثانية، مع انخفاض ملحوظ في 2018 مقارنة بـ2012 وشهدت دول السعودية وعمان والإمارات انخفاضًا أيضًا في مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي، لكن بنسب متفاوتة وما نلاحظه أن الإمارات لديها نسبة أقل مقارنة ببقية الدول، ما يشير إلى تقدمها في سياسة التنويع الاقتصادي كذلك البحرين سجلت أدنى مساهمة لقطاع الهيدروكربونات في الناتج المحلي، مع انخفاض واضح في 2018 مقارنة بـ2012، مما يدل على تنوع أكبر في الاقتصاد.

عموما نجاح بعض دول الخليج في تقليل الاعتماد على النفط والغاز، في حين أن دولًا مثل الكويت وقطر لا تزال تعتمد بشكل كبير عليهما وهذه الأرقام تؤكد الحاجة إلى تعزيز القطاعات غير النفطية لتحقيق استدامة اقتصادية وتقليل التأثر بتقلبات أسعار النفط.

ثانيا: عائدات الهيدروكربون (الحصة من العائدات الإجمالية).

الشكل رقم 18: عائدات الهيدروكربون (الحصة من العائدات الإجمالية).

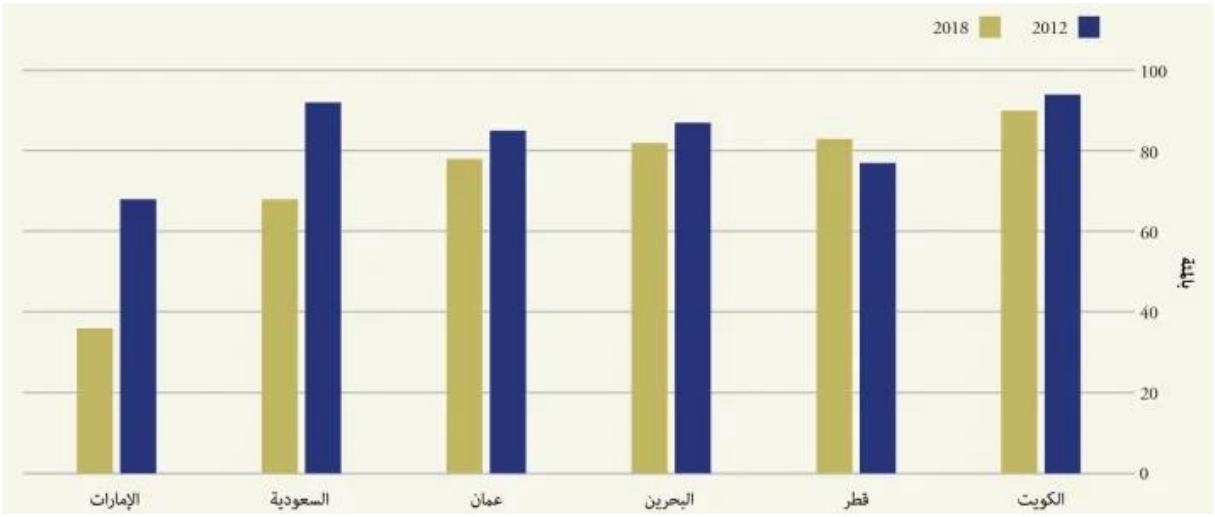

المصدر: نادر قباني، نجلة بن ميمون، التنويع الاقتصادي في الخليج: آن الأوان لمضاعفة الجهود، معهد بروكنجز، الدوحة، 2021، متاح على الموقع: https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2021/01/Arabic-Economic-Diversification-in-the-Gulf.pdf، ص4.

يظهر الرسم البياني أعلاه ارتفاع نسبة الاعتماد على النفط والغاز في بعض الدول كالكويت وقطر والسعودية والبحرين تُظهر مستويات عالية جدًا من الاعتماد على عائدات الهيدروكربون، حيث تمثل النسبة العظمى من الإيرادات الحكومية.

كما نلاحظ أن الكويت تتصدر الدول الخليجية، حيث قاربت عائداتها من الهيدروكربونات 100% من إجمالي الإيرادات في عام 2012، مع انخفاض طفيف في 2018.

كما تتجلى لنا محاولات تنويع الإيرادات في بعض الدول، فالإمارات تُظهر أقل اعتماد على عائدات النفط والغاز مقارنة ببقية دول الخليج، مما يعكس نجاحها النسبي في تنويع الاقتصاد عبر تطوير قطاعات مثل السياحة، والخدمات المالية، والتكنولوجيا، أيضًا عمان لديها نسبة أقل قليلاً من الاعتماد على النفط مقارنة بدول مثل السعودية وقطر، مما يشير إلى محاولات لتنويع مصادر الدخل.

وهناك انخفاض طفيف في نسبة الاعتماد على عائدات النفط في عام 2018 مقارنة بعام 2012، مما يعكس بداية التحول نحو مصادر دخل أخرى، هذا الانخفاض قد يكون نتيجة لبرامج الإصلاح الاقتصادي، مثل رؤية السعودية 2030، والاستثمارات الإماراتية في القطاعات غير النفطية.

لا تزال اقتصادات الخليج مرتبطة بشكل وثيق بعائدات النفط والغاز، مما يجعلها عرضة لتقلبات أسعار الطاقة العالمية على الرغم من بعض المحاولات لتنويع مصادر الإيرادات، لم يتم تحقيق تقدم كبير في تقليل الاعتماد على النفط، باستثناء الإمارات إلى حد ما، ولضمان استدامة مالية واقتصادية، يجب تسريع برامج التنويع الاقتصادي، وتعزيز القطاعات غير النفطية مثل الصناعة، والسياحة، والخدمات المالية.

ثالثا: صادرات الهيدروكربون والصادرات المرتبطة (الحصة من الصادرات الإجمالية عام 2018).

الشكل رقم 19: صادرات الهيدروكربون والصادرات المرتبطة (الحصة من الصادرات الإجمالية عام 2018).

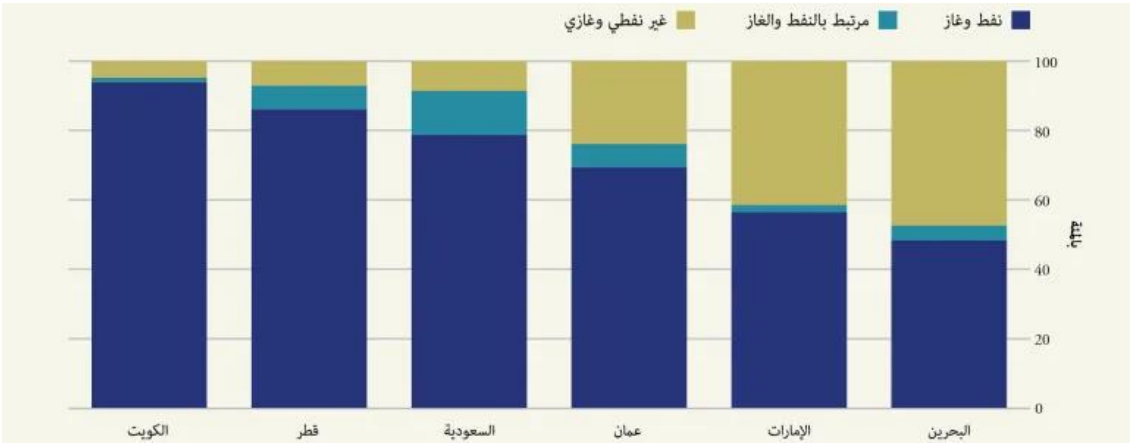

المصدر: . نادر قباني، نجلة بن ميمون، التنويع الاقتصادي في الخليج: آن الأوان لمضاعفة الجهود، معهد بروكنجز، الدوحة، 2021، متاح على الموقع: https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2021/01/Arabic-Economic-Diversification-in-the-Gulf.pdf، ص4.

ويشكّل الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يعكس رغبة الكيانات الأجنبية في الاستثمار في بلد ما، مؤشراً آخر للتنافسية المحتملة لاقتصاد معيّن. والاستثمار الأجنبي المباشر متأخّر أيضاً في دول مجلس التعاون الخليجي. فبين العامَين 2015 و2019، استقطبت الإمارات العربية المتّحدة وعمان وحدهما تدفقات استثمارات أجنبية مباشرة (كحصّة من الناتج المحلّي الإجمالي) أعلى من المتوسّط العالمي البالغ 2,5%، فلم تبلغ التدفّقات الصافية من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مجلس التعاون الخليجي ككلّ سوى 1,1% من الناتج المحلّي الإجمالي. ويمثّل هذا الرقم أقلّ من نصف المتوسّط العالمي وأقلّ بثلاثة أضعاف تقريباً من تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات العالية الدخل[1].

[1]– نادر قباني، نجلة بن ميمون، التنويع الاقتصادي في الخليج: آن الأوان لمضاعفة الجهود، معهد بروكنجز، الدوحة، 2021، متاح على الموقع: https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2021/01/Arabic-Economic-Diversification-in-the-Gulf.pdf، ص5.

رابعا: الإستثمار الأجنبي المباشر، التدفقات الصافية (متوسط الحصة من الناتج المحلي الإجمالي بين العامين 2015-2019).

الشكل رقم 20: الإستثمار الأجنبي المباشر، التدفقات الصافية (متوسط الحصة من الناتج المحلي الإجمالي بين العامين 2015-2019).

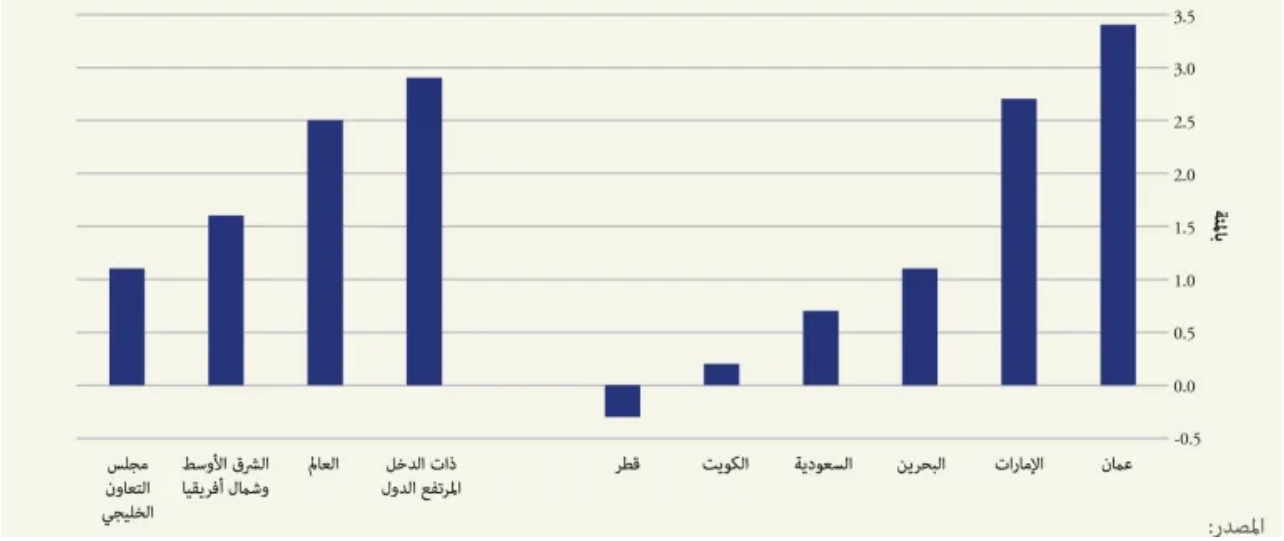

المصدر: نادر قباني، نجلة بن ميمون، التنويع الاقتصادي في الخليج: آن الأوان لمضاعفة الجهود، معهد بروكنجز، الدوحة، 2021، متاح على الموقع: https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2021/01/Arabic-Economic-Diversification-in-the-Gulf.pdf، ص5.

ما نلاحظه من الرسم البياني أن هناك بيئة استثمارية ضعيفة لجذب الاستثمارات الأجنبية وتفاوت كبير بين دول الخليج، فدول عمان والإمارات تتصدران الدول الخليجية من حيث تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تجاوزت عمان 3.5% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما اقتربت الإمارات من 3% وتاتي البحرين في المرتبة الثالثة بمستوى متوسط، يتجاوز السعودية والكويت وقطر التي تسجلان أقل تدفقات استثمارية أجنبية، مما يعكس تحديات في جذب الاستثمارات وتنويع اقتصاداتها من الدخل الاجمالي.

فبمقارنة دول الخليج بالمناطق العالمية، نجد دول ذات الدخل المرتفع خارج الخليج تحقق معدلات مرتفعة من تدفقات الاستثمار الأجنبي، مما يشير إلى بيئات استثمارية أكثر جاذبية، الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سجلت مستويات قريبة من المتوسط الخليجي، مما يعكس تحديات إقليمية مشتركة.

تواجه دول الخليج تحديات في جذب الاستثمارات منها:

- ارتفاع الاعتماد على النفط قد يقلل من تنوع فرص الاستثمار.
- اللوائح التنظيمية والبيروقراطية قد تشكل عقبات أمام المستثمرين الأجانب.
- التوترات الجيوسياسية وعدم الاستقرار الاقتصادي قد تؤثر على تدفقات الاستثمار.

فدول عمان والإمارات تقودان جهود جذب الاستثمار الأجنبي في الخليج، بينما تواجه قطر والسعودية تحديات في هذا المجال، ولا تزال دول الخليج بحاجة إلى تحسين بيئة الأعمال، وتقليل العقبات أمام المستثمرين الأجانب، وتقديم حوافز استثمارية أكثر تنافسية، وتنويع الاقتصادات وتعزيز الشفافية والحوكمة قد يكونان من العوامل الأساسية لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية مستقبلاً.

ولتحقيق تنويع اقتصادي ناجح ونمو مستدام، يجب تطوير قطاعات اقتصادية مستقلة تمامًا عن النفط والغاز. فمع تراجع عائدات هذه الموارد على المدى الطويل، يمكن لهذه القطاعات المستقلة أن تنمو، مما يسهم في تقليل الاعتماد على القطاعات المرتبطة بالهيدروكربون. ويعتمد بناء هذه القطاعات على ثلاثة محاور رئيسية:

- وضع إطار مالي يخصص عائدات النفط والغاز إما كدخل قصير الأمد أو للاستثمارات طويلة الأجل، مع تقليل التأثيرات السلبية على الاقتصاد.
- تمكين قطاع خاص تنافسي وموجه نحو التصدير، بحيث يكون أقل ارتباطًا بصناعة النفط والغاز.
- تطوير قوة عاملة ماهرة ومتحفزة للعمل في القطاع الخاص، تشمل رواد الأعمال وأصحاب المشاريع الناشئة.
- ورغم تحقيق دول الخليج بعض التقدم في هذه المجالات، إلا أن الإصلاحات غالبًا ما كانت جزئية، مما أعطى انطباعًا بوجود تنويع اقتصادي، بينما لا يزال الاعتماد الكبير على عائدات النفط والغاز مستمرًا.

الفرع الرابع: ديناميكية التنويع في دول مجلس التعاون

سعت حكومات مجلس التعاون الخليجي إلى تنويع اقتصاداتها عبر دعم القطاعات التي غالباً ما تعكس تفضيلات صانعي السياسات أكثر منها مكامن القوّة التنافسية لاقتصاداتها. بيد أنّ معظم دول مجلس التعاون الخليجي أدركت أنّ نماذج التنويع هذه هي بحدّ ذاتها غير مستدامة وبدأت بإتاحة المجال أمام تطوير حقيقي للقطاع الخاص. وكانت البحرين في طليعة هذه الجهود في البداية، إذ لديها مستوى احتياطات النفط الأدنى في مجلس التعاون الخليجي. بيد أنّ إمارة دبي، التي لديها أيضاً مستويات محدودة من الاحتياطات، تفوّقت على البحرين وفتحت الباب أمام باقي الإمارات العربية المتّحدة، وتقود الإمارات العربية المتّحدة الآن دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى من ناحية تأمين بيئة ممكِّنة للأعمال وريادة الأعمال. مثلاً، على مدى العقد المنصرم، حقّقت كلّ دول مجلس التعاون الخليجي تقدّماً من ناحية سهولة البدء بنشاط تجاري في مؤشّر البنك الدولي لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال[1].

الشكل رقم 21: مقياس البنك الدولي لبدء النشاط التجاري (0-100)

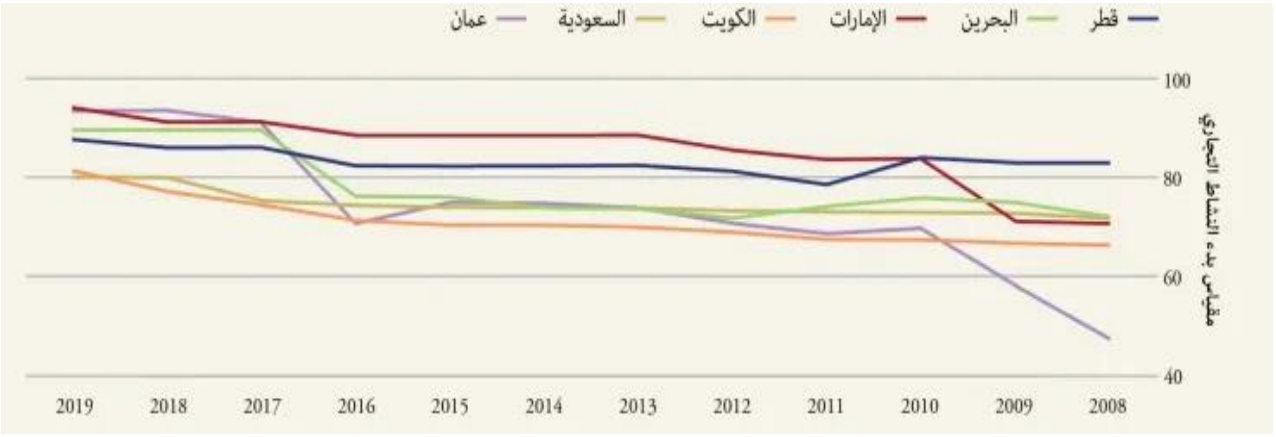

المصدر: **نادر قباني، نجلة بن ميمون، التنويع الاقتصادي في الخليج: آن الأوان لمضاعفة الجهود، المرجع السابق**

[1]– نادر قباني، نجلة بن ميمون، التنويع الاقتصادي في الخليج: آن الأوان لمضاعفة الجهود، معهد بروكنجز، الدوحة، 2021، متاح على الموقع: https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2021/01/Arabic-Economic-Diversification-in-the-Gulf.pdf، ص6.

طوّرت الدول الخليجية مقاربات أكثر شمولية لجهود التنويع التي تبذلها في السنوات الأخيرة الماضية. فقد أدرجت التنويع الاقتصادي في رؤياها الوطنية وأنشأت لجاناً لدمج القطاع الخاص في النشاطات الاقتصادية الجارية، وقد أسّست أيضاً وكالات لدعم عملية تطوير الشركات الصغيرة والمتوسّطة وتمويلها، على غرار الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسّطة في المملكة العربية السعودية، وبنك قطر للتنمية وهيئة تنمية المؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة (ريادة) في عمان، وتُعتبر الشركات الصغيرة والمتوسّطة حجر الأساس لجهود التنويع، إذ يولّد نموّها فرصَ عمل وقيمةً اقتصادية حقيقية[1].

وقد استُكملت هذه الخطوات بشأن السياسات عبر إنشاء مناطق تجارة حرّة ومناطق اقتصادية خاصّة تعمل بدرجات متفاوتة خارج التشوّهات التنظيمية في القطاع الخاص. وتساعد هذه المناطق على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتعمل كمراكز للابتكار يمكن إدراجها مع الوقت ضمن الاقتصاد الوطني. ولدى الإمارات العربية المتّحدة 45 منطقة حرّة تسمح بملكية أجنبية بنسبة 100%، وخطت البحرين خطوة أبعد من ذلك وسمحت بملكية أجنبية بنسبة مئة% في عدّة قطاعات، من بينها العقارات والاتّصالات والخدمات الإدارية، وأنشأت الدول الخليجية أيضاً مراكزَ للابتكار ضمن منظوماتها، مثل منطقة البحرين العالمية للاستثمار وواحة قطر للعلوم والتكنولوجيا وواحة الأمير عبد الله بن عبد العزيز للعلوم (PASP) في المملكة العربية السعودية[2].

وطرحت الدول الخليجية أيضاً إصلاحات تعليمية لكي تتماشى مهارات الخرّيجين بشكل أفضل مع حاجات السوق وفي الدول حيث تميل الأكثرية العظمى من الشباب إلى وظائف القطاع العام عادة، ازداد الاهتمام بريادة الأعمال ووظائف القطاع الخاص. وقد انتشرت

[1]– نادر قباني، نجلة بن ميمون، التنويع الاقتصادي في الخليج: آن الأوان لمضاعفة الجهود، معهد بروكنجز، الدوحة، 2021، متاح على الموقع: https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2021/01/Arabic-Economic-Diversification-in-the-Gulf.pdf، ص6.

[2]- المرجع نفسه.

المبادرات التي تدعم روّاد الأعمال الشباب والتي تقدّم لهم التدريب والمشورة في أرجاء الخليج. ففي عمان، أطلقت مراكز التدريب المهني والكلّيات الفنّية برنامج "تعرّف على عالم الأعمال (KAB)"، الذي طوّرته منظّمة العمل الدولية لدعم المعرفة حيال القطاع الخاص، وتستهدف "إنجاز العرب"، وهي منظّمة غير حكومية إقليمية، روّاد الأعمال الشباب الطامحين في دول مجلس التعاون الخليجي الستّة وتقدّم لهم الدعم والتدريب اللازمَين[1].

لكن مع أنّ تنظيمات الأعمال تحسّنت ومنظومة الشركات الناشئة تطوّرت كثيراً على مدى العقدَين الماضيين، ما زالت دول مجلس التعاون الخليجي متأخّرة في تأمين بيئة أعمال ممكِّنة وما زالت تعاني ضعفاً في القدرات في صفوف مواطنيها، فالقطاع الخاص في دول مجلس التعاون الخليجي، مثله مثل معظم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مُفرط التنظيم ويحكمه نظامٌ مترسّخ من المحسوبيات والمعارف. ويتفاقم هذا الأمر أكثر فأكثر لأنّ معظم نشاط القطاع الخاص تديره شركات عامّة أو شبه عامة ويعتمد على العقود الحكومية ويتمّ تمويله من خلال المؤسّسات المالية العامة وينال الدعم من خلال الإعانات الحكومية. وفي بيئة كهذه، يصعب على القطاع الخاص أن ينمو بشكل طبيعي أو على شخص بلا معارف سياسية أن يؤسّس عملاً ناجحاً وينمّيه. وترجع جذور هذه العوامل إلى الاقتصاد السياسي وإلى العقد الاجتماعي الحاكم في دول مجلس التعاون الخليجي[2].

[1]– نادر قباني، نجلة بن ميمون، التنويع الاقتصادي في الخليج: آن الأوان لمضاعفة الجهود، معهد بروكنجز، الدوحة، 2021، متاح على الموقع: https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2021/01/Arabic-Economic-Diversification-in-the-Gulf.pdf، ص7-8.

[2]– المرجع نفسه.

المطلب الثالث: الاقتصاد السياسي للدول الخليجية الريعية

يمكن القول نظريا إن التنويع ضد طبيعة الدول الريعية بافتراض أن تكون غير ديمقراطية؛ وسبب ذلك أن التنويع يسلب الدولة الريعية أهم مقومات بقائها واستمرارها ؛ أي آلية توزيع الربع. فالربع يركز الدخل في يد النخبة السياسية؛ ومن ثم الثروة والقوة والتوزيع، ويجعل التوزيع نفسه أداة سياسية لتعزيز الأوضاع القائمة وتعظيم فرص البقاء في السلطة 30. أما التنويع، فمن المفترض أن يحدّ من التركز في الأنشطة الاقتصادية والدخل، وهذا يتطلب مشاركة شريحة أكبر من المجتمع في العمل والإنتاج، وهو يعني نموا ذاتيا مستقلا عن الربع، وعن آلية توزيعه من خلال السلطة التي تعتمد على الاستقطاع وعلى هذا التوزيع. وفي المقابل، من المفترض أن يؤدي التنويع إلى آلية تعتمد على العمل والاكتساب من تنوع الأنشطة الإنتاجية كالتصنيع، والخدمات والزراعة، وغير ذلك من الحرف. وهذا الأمر ربما يؤدي مع مرور الوقت، إلى تكون مجموعات ضغط تدافع عن مصالحها في أسواق العمل والحرف المختلفة وقطاع الأعمال، وإلى تطورات ومطالب سياسية، وهو ما جرى تاريخيًا على الأقل في أوروبا[1].

وبالتوازي مع إصلاح الإطار العام لتعزيز الاستقرار في الاقتصاد، لا بد من إصلاحات في جانب العرض أيضًا، ولا بد من تنويع القاعدة الإنتاجية بعيدًا عن القطاع الهيدروكربوني والصناعات المصاحبة له، وكذلك تنويع مصادر الدخل بعيدًا عن ربع القطاع الهيدروكربوني. وإن تنويع هياكل الإنتاج تحد بعيد المدى يتطلب تنمية رأس المال البشري، وإصلاح القطاع العام، وإصلاح القطاع الخاص والحد من تركزات الأسواق والثروة فيه، وبناء قاعدة صناعية[2].

[1] – خالد راشد الخاطر، تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع االقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المركز العربي لألبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 2015، ص26–27.

[2] – المرجع نفسه، ص30–31.

الفرع الأول: معالجة استدامة الخدمات العامة وتشجيع مشاركة المواطنين:

فيما أخذت دول مجلس التعاون الخليجي تُراكِم الثروات، ركّزت في البداية على تحسين المنافع والخدمات العامّة. وبدأ ذلك بالتعليم والصحّة والمرافق، لكنّه سرعان ما توسّع ليشمل القطاعات الأخرى، من بينها العمل المصرفي والتمويل والاتّصالات والنقل. ومن ناحية الخدمات العامة الأساسية، حسنّت دول مجلس التعاون الخليجي بشكل ملفت قدرة الوصول لكلّ مواطنيها. مثلاً، تحسّن التحصيل الدراسي بشكل كبير في المنطقة. بيد أنّ النوعية ما زالت مصدر قلق. فطلاب دول مجلس التعاون الخليجي هم من الطلاب الأدنى تحصيلاً للعلامات في الاختبارات المعيارية الدولية. وقد حسّنت جهودُ الإصلاح التعليمي النتائجَ، لكنّها لم تؤدّ إلى تغييرات كبيرة، وعلى المدى الطويل، ينبغي على حكومات مجلس التعاون الخليجي التفكير في منح المستشفيات والمدارس والجامعات وغيرها من الجهات المزوّدة للخدمات العامّة استقلالية مالية أكبر وتأسيس الهبات للحرص على استدامتها على المدى البعيد. وفي وسع الدول أيضاً تشجيع المواطنين الأثرياء على تمويل الخدمات الاجتماعية من خلال مبادرات فردية غير ربحية. ولهذه الهبات أو الأوقاف تاريخ طويل وعريق في منطقة الخليج لكنّ المبادرات الحكومية حلّت محلّها عقب اكتشاف النفط. وستسمح إعادتها للمواطنين الخاصين بالمساهمة في مستقبل البلاد ودعم تغيير أعمق في العقد الاجتماعي[1].

الفرع الثاني: تحسين عملية تنظيم شركات القطاع العام:

يُشكل القطاع العام أكبر مصدر لتوفير الوظائف للقوة العامة الوطنية في دول مجلس التعاون، ويُعتبر توظيف المواطنين في القطاع العام الآلية الأساسية والأعم لإعادة توزيع الربع بين مواطني هذه الدول. فبموجب العقد الاجتماعي الخليجي تكون الدولة ملزمة بتوفير

[1]– نادر قباني، نجلة بن ميمون، التنويع الاقتصادي في الخليج: آن الأوان لمضاعفة الجهود، معهد بروكنجز، الدوحة، 2021، متاح على الموقع: https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2021/01/Arabic-Economic-Diversification-in-the-Gulf.pdf، ص08.

وظائف للمواطنين، غير أن القطاع العام وصل إلى مرحلة التشبع خصوصًا في الدول الأكثر كثافة سكانية، وأصبح كبير العدد، وتدنت كفاءته وإنتاجيته؛ ولذلك أصبحمن المطلوب رفع كفاءته وإنتاجيته، وتعزيز الحوكمة فيه؛ من أجل خلق حافز كافٍ لدى الشباب، وتنمية قدراتهم، والتمكين لهم. وأول شروط إصلاح القطاع العام هو أن يبدأ من رأس المؤسسة؛ وذلك من خلال توافر النزاهة والكفاءة، والملاءمة أو والأهلية في رئيس المؤسسة، وربط الثواب والعقاب بالإنتاجية[1].

فتحديث إطار الإدارة في القطاع العام يتطلب مزيدًا من التوفيق بين القدرات والاختصاص والكفاءة من جهة، وبين متطلبات الإدارة في مؤسسات القطاع العام وطبيعة عملها من جهة أخرى. وهذا الأمر نفسه يتطلب دفع الكفاءات الوطنية المتخصصة من المتخرجين في الجامعات في جميع المستويات نحو المواقع القيادية في القطاع العام والتمكين لها. فدون ذلك، لا يكون لاستحضار الجامعات والمؤسسات التعليمية الأجنبية الرفيعة وإنفاق مليارات الدولارات في هذا الشأن أي جدوى؛ لأن عدم تمكين الشباب المؤهل والكفاءات يرسل رسالة خاطئة إلى الشباب والأجيال الناشئة[2].

في السياق نفسه، هناك حاجة إلى تطبيق أكبر لمعايير السوق في بيئة العمل، وهذا أمر مهم في جذب القدرات الوطنية الشابة وتنميتها، وفي تركيم الخبرات الوطنية في المستوى الأعلى، وخلق تدفقات إيجابية بالنسبة إلى سائر الاقتصاد. أما إذا كانت قيادة المؤسسة ركيكة، مرتبكة، ضعيفة، غير متمكنة، فإنها تفسد المؤسسة بأكملها، وتعرقل تكون رأس المال البشري – وخصوصًا بناء القدرات الوطنية – وتخلق سقفًا Cap يَحُدُّ من تكون القيادات والكفاءات الوطنية لا يمكنها تجاوزه؛ لأنها ترى – من منظورها الخاص بها – أن الكفاءات الوطنية قد تشكل تهديدا لاستمرارها وبقائها في المنصب وبقاء من يخلفها، وربما كانت لا تنسجم مع طبيعتها وتحقيق أهدافها، وهو ما يترتب عليه الحؤول دون تكون رأس المال البشري وتراكم

[1] – خالد راشد الخاطر، مرجع سبق ذكره، ص32.

[2] – المرجع نفسه، ص32.

الخبرات الوطنية، ويؤدي إلى حرف الجهد والموارد البشرية عن الأنشطة الإنتاجية إلى الأنشطة الاستحواذية وطلب الربع. [1]

الفرع الثالث: تشجيع التطوير الحقيقي للقطاع الخاص

ما زال جزء كبير من نشاط القطاع الخاص في دول مجلس التعاون الخليجي مرتبطاً بشكل مباشر أو غير مباشر بالإنفاق والعقود الحكومية المموّلة بدورها من خلال عائدات النفط والغاز. ويميل ذلك إفادة الشركات العامة والشركات الخاصة المرتبطة بالنخبة الحاكمة، على حساب الشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسّطة الأكثر تنافسية، التي ينبغي أن تشكّل الأساس الذي يُبنى عليه النموّ والازدهار المستقبليَّين. علاوة على ذلك، قد يتبوّأ أعضاء النخبة الحاكمة مناصب حكومية ويترأسون شركاتهم الخاصة في الوقت عينه، ممّا يمنحهم القدرة على ترجيح كفّة الميزان لصالحهم، وتحدّ هذه القيود المفروضة على نشاط القطاع الخاص وتنافسه من الحوافز التي تدفع روّاد الأعمال لطرح الابتكارات الثورية التي يمكنها إنشاء صناعات تنافسية على المستوى العالمي تؤدّي إلى تنويع اقتصادي حقيقي. نتيجة لذلك، تبقى مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلّي الإجمالي منخفضة. ومع أنّه من الصعب الحصول على تقديرات رسمية، كانت هذه المساهمة في المملكة العربية السعودية مثلاً أدنى من 40% في العام 2018[2].

هذا النوع من السعي إلى الريوع هو جزء من العقد الاجتماعي الحاكم، وعلى الأرجح أنّه سيستمرّ، لكن يمكن التخفيف من حدّته وحصره بقطاعات ونشاطات اقتصادية محدّدة. ومثالاً على ذلك، فإنّ شغل وظيفة حكومية أثناء امتلاك شركة تستفيد من العقود الحكومية في الوقت نفسه يمثّل مكسباً مزدوجاً ولكن يمكن الحدّ منه. وينبغي على دول مجلس التعاون

[1] – خالد راشد الخاطر، المرجع السابق، ص33.

[2] – نادر قباني، نجلة بن ميمون، التنويع الاقتصادي في الخليج: آن الأوان لمضاعفة الجهود، معهد بروكنجز، الدوحة، 2021، متاح على الموقع: https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2021/01/Arabic-Economic-Diversification-in-the-Gulf.pdf، ص8-9.

الخليجي أيضاً أن تُبقي القطاعات الموجّهة نحو النمو والموجّهة نحو التصدير والتي لا تعتمد على العائدات من النفط والغاز بمنأى عن التدخّلات الداخلية. وعليها أيضاً المتابعة بتوسيع مناطقها الحرّة ومناطقها الاقتصادية، ولا سيّما تلك المطوَّرة حول القطاعات الخالية من النفوذ. وينبغي عليها أيضاً متابعة جهودها للتخفيف من التنظيمات والقوانين المرهقة، وتشمل هذه طرح قوانين الإفلاس وإلغاء الحاجة لتكون للشركات الافتراضية عناوين مادّية والحدّ من زمن الخطوات اللازمة وعددها لتسجيل الأعمال وتخصيص حصّة بالحدّ الأدنى من العقود الحكومية للشركات الصغيرة والمتوسّطة والحرص على تسديد الدفعات الحكومية في الوقت المناسب وتحسين قدرة وصول الشركات الصغيرة والمتوسّطة إلى التمويل[1].

والآن لا يزال نشاط القطاع يتركز في ثلاثة مجالات رئيسة هي المقاولات والخدمات، وتجارة الاستيراد والترويج للمنتوج الأجنبي من خلال نظام الوكالة التجارية. أما إستراتيجيات التنمية في دول مجلس التعاون، فهي تؤكد دور القطاع الخاص في تنويع الاقتصادات، وخلق فرص عمل للمواطنين، وبناء اقتصاد معرفي، أكثر إنتاجية وأقل اعتمادًا على الربع، ولكن هذه الادعاءات لا تزال بعيدة عن الواقع؛ لذلك يجب إصلاح القطاع الخاص للحد من تركزات الأسواق والثروة فيه، ولخلق قطاع خاص تنافسي يساهم في التنويع، والتطور التكنولوجي، وفي خلق فرص عمل للمواطنين[2].

الفرع الرابع: بناء قاعدة صناعية

يشير رودريك إلى أن النمو المطرد كان مرتبطاً تاريخيا بالتوسع في الأنشطة الصناعية دائما . ويلاحظ هذا بوضوح في تجارب الدول النامية في العقود القليلة الماضية أكثر من تجارب الدول الصناعية السابقة؛ مثل بريطانيا خلال الثورة الصناعية والولايات المتحدة في

[1]– نادر قباني، نجلة بن ميمون، التنويع الاقتصادي في الخليج: آن الأوان لمضاعفة الجهود، معهد بروكنجز، الدوحة، 2021، متاح على الموقع: https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2021/01/Arabic-Economic-Diversification-in-the-Gulf.pdf، ص9.

[2]– خالد راشد الخاطر، المرجع السابق، ص40.

محاولات اللحاق بها في أواخر القرن التاسع عشر . ويُعزى ذلك إلى عولمة الاقتصاد العالمي والانفتاح عن التجارة العالمية. وهنا تأتي ميزة التصنيع الموجهة إلى الصادرات، إذ إن طلب السوق العالمية على المنتوجات الصناعية غير محدود، في حين أن توسع قطاع السلع غير المتاجر بها دوليا يبقى محدودًا بأوضاع السوق المحلية وشروط التجارة فيها؛ وذلك أنها قد تنقلب سريعًا ضده وتحد من استثماره ونموه، فضلا عن أن النمو القائم على صادرات المواد الأولية يبقى محدودًا بالاكتشافات في الدول الأخرى، وعرضة لتقلبات الأسعار التي تحد من استمراريته وتقلص قيمته، كما ذكرنا ذلك من قبل. وفي دول مجلس التعاون، يرتبط هذان الأمران ببعضهما . فتوسع قطاع السلع غير المتاجر بها دوليا مرتبط بتحسن شروط التجارة الدولية في سوق صادرات المواد الأولية التي تبقى عرضة للتقلبات، و/ أو الانحدار المستمر مع الزمن في المدى البعيد . في حين لا يعاني النمو القائم على تصدير المواد المصنعة هذه الإشكالية، في حال بقاء التصنيع مستجيبا لدينامية الطلب العالمي، بخاصة في الدول المصنعة[1].

تتمثل أهم فوائد التصنيع في أنه:

– يساهم في خلق وظائف وخفض معدلات البطالة.

– مهم من أجل التنويع، وأنه هو يقلص عيوب النمو الذي يعتمد على تركز الصادرات في المواد الأولية، خصوصا إذا ما استهدف سوق الصادرات، فهو يساهم في إحلال الواردات وتنويع الصادرات، وهو ما يؤدي إلى خفض فاتورة الاستيراد وخلق مصادر دخل جديدة.

– مليء بالتدفقات والآثار الإيجابية في سائر أنواع الاقتصاد؛ فهو يعطي أمثلة لدخول مستثمرين جدد، ويُدرب عمالة ومتخصصين وفنيين ومديرين، ويمكن من التعلم بالممارسة والتطور التكنولوجي.

– ويرجع تفضيل التصدير والاستثمار الأجنبي المباشر إلى اعتقاد سائد لدى عدد كثير من الاقتصاديين؛ مفاده ارتباط هذين الأمرين بتولد التكنولوجيا وتدفق التعلم إلى أنشطة أخرى،

[1]– خالد راشد الخاطر، المرجع السابق، ص41.

وهذا الأثر الإيجابي لها في هذه الأنشطة هو المهم. ولكن الأدلة المتوافرة من تجارب دول نامية كثيرة تشير إلى ضعف مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تولد التكنولوجيا، وغيرها من التدفقات الإيجابية، بل إنها تشير إلى آثار سلبية[1].

إن هدف السياسة الصناعية هو تنويع الاقتصاد وخلق مجالات جديدة من الميزات النسبية، سواء كان ذلك من خلال بضاعة جديدة، أو بضاعة موجودة بتكلفة أقل، أو جودة أعلى؛ لذلك يجب أن يركز الحافز في الأنشطة الجديدة على الاقتصاد المحلي. والمقصود بـ "الجديدة" هو المنتج الجديد أو التقنيات الجديدة لإنتاج بضاعة موجودة بتكلفة أقل أو جودة أعلى[2]..

يمكن اعتماد سياسات صناعية في دول مجلس التعاون ضمن إطار شامل لإصلاح القطاع الخاص. فالسياسة الصناعية هي في نهاية المطاف سياسة اقتصادية سليمة. ومن متطلبات هذه السياسة الموجهة إلى القطاع الخاص:

– الحد من تركزات الأسواق والثروة، وذلك من خلال سن قوانين مكافحة الاحتكار وتنفيذها، على أسس تضمن كفاءة الأسواق، وحقوق المستهلك، وتكافؤ فرص المستثمرين، ودعم التنافسية محليا يمكن اعتماد سياسات صناعية في دول مجلس التعاون ضمن إطار شامل لإصلاح القطاع الخاص. فالسياسة الصناعية هي في نهاية المطاف سياسة اقتصادية سليمة. ومن متطلبات هذه السياسة الموجهة إلى القطاع الخاص:

– الحد من تركزات الأسواق والثروة، وذلك من خلال سن قوانين مكافحة الاحتكار وتنفيذها، على أسس تضمن كفاءة الأسواق، وحقوق المستهلك، وتكافؤ فرص المستثمرين، ودعم التنافسية محليا[3].

[1]– خالد راشد الخاطر، المرجع السابق، ص42.

[2]– المرجع نفسه، ص42.

[3]– المرجع نفسه، ص48–49.

إن التصنيع مهم من أجل التنويع، وفي هذا السياق نذكر إستراتيجيتين لدعم التصنيع والتنويع، هما سياسة صناعية قوية موجهة نحو صادرات مستجدة، وسياسة سعر صرف داعمة للإنتاج في قطاع السلع المتاجر بها دوليا في الاقتصاد عمومًا. فمن دون سعر صرف تنافسي ومستقر، لا يمكن عمليا تحريك الاستثمارات والكفاءات الإدارية الخلاقة في قطاع السلع المتاجر بها. ولكن من دون سياسة صناعية موجهه نحو الصادرات، فإن سياسة سعر الصرف وحدها لا يمكنها أن تكون أداة تنويع. ومع التقدم في عملية تنويع الصادرات، ينبغي توخي سياسات سعر صرفية تكون أكثر مرونة لحفز الصادرات ودعم التنافسية. فالعملة الوطنية الرخيصة بإمكانها مساعدة قطاع الصادرات التقليدي وغير التقليدي، وسر نجاح الاقتصادات ذات النمو المرتفع هو المزج بين هاتين السياستين[1].

[1]– خالد راشد الخاطر، المرجع نفسه، ص49.

خلاصة:

تطرقنا في هذا الفصل إلى أهم المراحل المتبعة من طرف دول الخليج لتحقيق التكامل الإقتصادي فيما بينها، وقد تناولنا القطاعات الإقتصادية لهاته الدول حيث لازال القطاع النفطي يحتل أهمية قصوى في اقتصادياتها، إذ يغطي 95% من إراداتها في بعضها، كما تصل صادرات في أغلب دول المجلس إلى حوالي 95% من الصادرات، ومع ذلك بدأت قطاعات إقتصادية أخرى تبرز مكانتها مثل القطاع الصناعي بالرغم من معاناته من بعض التحديات، وهناك أيضا القطاع الخدماتي الذي عرف بدوره تطورا هائلا في بعض دول المجلس.

وقد بينا أهمية مجلس التعاون لدول الخليج العربية من خلال دراسة بعض المؤشرات الإقتصادية مثل معدل النمو الإقتصادي وحجم التجارة البينية والخارجية، وكذلك تطور الميزات التجاري لهذه الدول، وعدة معطيات أخرى بينت لنا مدى التقارب الإقتصادي ونسبة الإندماج وقوة التكامل فيما بين هذه الدول.

وقد زادت جائحة فيروس كورونا المستجدّ وأسعار النفط العالمية المنخفضة الضغطَ على الدول الخليجية للسير قدماً بجهود تنويع الاقتصاد. وينبغي على صانعي السياسات في دول مجلس التعاون الخليجي الابتعاد عن الاندفاع الفوري لتخفيض الموازنات والتركيز عوضاً عن ذلك على تطوير الأسس لبناء اقتصاد مستدام وديناميكي في مرحلة ما بعد الهيدروكربون. وبإمكان قطاعات اقتصادية أكثر تنافسية وتكامل اقتصادي إقليمي أوسع زيادة التنافسية العالمية لاقتصادات مجلس التعاون الخليجي ودعم جهودها لتنويع الاقتصاد.

وعليه فقد تناولنا في الفصل الثالث مظاهر التكامل الإقتصادي الخليجي.

الفصل الثالث:

مظاهر التكامل الاقتصادي الخليجي

تمهيد

لاشك أن هناك العديد من الانجازات الاقتصادية التي تحققت في ظل مجلس التعاون الخليجي التي نستطيع أن نلتمسها في مجالات مختلفة سواء من ناحية التبادل التجاري أو المشاريع المشتركة أو التنسيق في المجالات الاقتصادية المختلفة كما ذكرنا في الفصل الثاني.

والآن نقوم بشرح الانجازات الاقتصادية المختلفة لدول مجلس التعاون الخليجي ومن بينها المراحل المتوصل إليها والتي شرحناها في المبحث الأول من هذا الفصل ثم صور عن التكامل الإقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي والمتمثلة في المشروعات المشتركة، وموقع هذا التكامل بين الإقليمية والقومية، ومدى اندماج دول مجلس التعاون الخليجي في الإقتصاد العالمي، وأخيرا المبحث الثالث وفيه تطرقنا إلى الآفاق الإقتصادية والوحدة النقدية المراد تحقيقها.

المبحث الأول: أهم المراحل المتوصل إليها في اطار اندماج دول مجلس التعاون الخليجي

حدّد النظام الأساسي لمجلس التعاون أهداف المجلس في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولًا إلى وحدتها، وتوثيق الروابط بين شعوبها، مما دفع بنا إلى البحث في مدى تنفيذ خطوات التكامل الإقتصادي ما بين هذه الدول وكذلك الإنجازات الإقتصادية للإتفاقية الإقتصادية الموحدة والتنسيق الفني فيما بين هذه الدول.

المطلب الأول: مدى تنفيذ خطوات التكامل الاقتصادي

نستعرض في هذا الباب الخطوات التي تم تنفيذها في سبيل التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي وأهم العقبات التي تحول دون تحقيق الهدف المنشود. وقبل استعراضنا للخطوات التي تم تنفيذها في بنود الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول المجلس، سوف نستعرض بعض المشاريع المشتركة بين دول الخليج بما فيها العراق وذلك قبل قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

1- بنك الخليج الدولي: تأسس في البحرين في عام 1975 بموجب اتفاقية اقتصادية بين حكومات دول المجلس بالإضافة إلى العراق.يقوم هذا البنك بتقديم الخدمات المصرفية ويلعب دورا بارزا في الأسواق المالية والنقدية الدولية ويمول مشاريع التنمية للدول الأعضاء ويدعم الخدمات المصرفية فيها وذلك من خلال برامج التدريب[1].

2- الحوض الجاف: تأسس المشروع في عام 1968 في البحرين وساهمت فيه كل من: الإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر والسعودية والعراق والجمهورية العربية اليمنية ويقوم بتقديم خدمات إصلاح وصيانة السفن.

[1] – عبد الله الاشعلي: المرجع السابق، ص 104.

3- المركز شبه الإقليمي للتدريب على مصائد الأسماك: بدا العمل في المركز في عام 1975م بهدف مساعدة الدول الأعضاء على تنمية مواردها البحرية وتوفير أعمال الصيد، ومقره الكويت، ويضم في عضويته البحرين والكويت والسعودية وعمان والإمارات العربية وأيضا إيران وذلك حتى تكون نشاطاته على امتداد الخليج

4- شركة الملاحة العربية المتحدة: أنشئت هذه الشركة بعد الاتفاقية التي وقعها كل من: الكويت والعراق والسعودية والإمارات العربية والبحرين وقطر وبدا نشاطها في 1977/01/01. مقرها الكويت ومن أهم أهدافها القيام بجميع عمليات الملاحة والنقل البحري والتعامل مع جميع أنواع السفن ووسائل النقل البحري، وقد ساهمت الشركة في عمليات التنسيق وتجنب مشاكل التكديس في الموانئ والتنافس على الخبرات الملاحية وتطوير الأسطول التجاري وتدريب أبناء الدول المساهمة[1].

5- اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة لدول الخليج: أنشئ بقرار المؤتمر الثاني لغرف الخليج عام 1979.بدا أعماله عام 1980 ومقره مدينة الرياض ويضم في عضويته دول مجلس التعاون بالإضافة إلى العراق، ويهدف الاتحاد إلى دعم الجهود الرامية إلى التكامل والتنسيق بين اقتصاديات دول الخليج في مجالات الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات والتعريف بإمكانيات الدول الأعضاء الاقتصادية والإنتاجية والتنسيق بين سياساتها وتشريعاتها وإقرار حق المواطنة الاقتصادية لمواطني الدول الأعضاء وحرية انتقال المنتجات فيما بينها وتنسيق سياسات التسويق

6- منظمة الخليج للاستشارات الصناعية: تأسست هذه المنظمة في عام 1976 ومقرها قطر وتضم دول المجلس بالإضافة إلى العراق وتهدف إلى جمع المعلومات عن مشروعات التنمية الصناعية وتنسيق التعاون بين الشركات في المجال الصناعي والفني وتقديم المساعدة

[1] - عبد الله الاشعلي: المرجع السابق، ص 105- 106.

الفنية في أعداد المشروعات الصناعية. وقد تمكنت المنظمة من إعداد الدراسات حول العديد من المشروعات الهامة وتجميع البيانات والمعلومات الإحصائية في مجال عملها.

7- شركة الخليج لصناعة البتروكيماويات: تأسست في عام 1979 ومقرها البحرين وتضم في عضويتها البحرين والكويت والسعودية وتهدف إلى إقامة مشروعات متصلة بالبترول والغاز الطبيعي وتسويق منتجاتها وتدريب الكوادر العاملة في الدول الأعضاء[1].

8- شركة الخليج للألمنيوم: وقد عقد تأسيسها في البحرين في فيفري عام 1981، وتعمل في إطار الاستراتيجيات التي أعدتها منظمة الخليج للاستشارات الصناعية

9- المشروع الإقليمي لمسح وتنمية الثروة السمكية: تأسس في قطر في عام 1975 ويضم في عضويته دول المجلس بالإضافة إلى إيران.يهدف المشروع إلى تنمية الثروة السمكية وتصدير الأسماك ومسح مصادرها وإنشاء صناعة سمكية.

10- شركة طيران الخليج: تأسست في 24 مارس 1950 ومقرها البحرين، حيث شهدت المنطقة في تلك الفترة زيادة في حركة المواصلات وانفتاحا على العالم الخارجي، تضم الشركة أربع دول هي الإمارات العربية وقطر والبحرين وعمان تساهم في هذه الشركة بحصص متساوية وتبع الشركة بعض المنشآت الاقتصادية مثل مجموعة فنادق الخليج وشركة هليكوبتر الخليج وشركة خدمات مطار البحرين

11- المركز الإقليمي للأرصاد البحرية: ومقره الدمام بالسعودية أنشئ بمقتضى اتفاقية وقعت في جانفي 1980، ومهمته الإشراف على سلامة النشاطات البحرية من بواخر شحن وصيد وناقلات بترول ونشاطات التنقيب عن البترول في مياه الخليج وشانه شان المنظمات التي تمارس عملها في الخليج، فهو يضم في عضويته دول الخليج السبع بالإضافة إلى إيران.

[1] - عبد الله الاشعلي: المرجع السابق، ص 107- 108.

12- شركة النقل البحري الخليجية: تم الاتفاق على تأسيسها في فيفري 1979 وتضم قطر والسعودية والكويت.

المطلب الثاني: الانجازات الإقتصادية للاتفاقية الإقتصادية الموحدة

الفرع الأول: معاملة المنتجات الصـــادرة والواردة بين الدول الأعضـــاء معاملة المنتجات الوطنية.

تنص الاتفاقية في الفصـل الأول منها على معاملة المنتجات الزراعية والصـناعية والحيوانية الصـــادرة والواردة بين الدول الأعضـــاء، معاملة المنتجات الوطنية، وتقوم الدول الأعضـــاء بإعفاء هذه المنتجات من الرســـوم الجمركية، وفيما يختص بالعالم الخارجي فان هذه الدول تقوم بتنسـيق السـياسـات الجمركية اتجاهه فيما بينها وتحديد حد أدنى للتعرفة الجمركية وفيما يلي أهم ما تحقق في هذا المجال:

- قرر المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي في دورته الثالثة بالبحرين في نوفمبر 1982 ما يلي:

1- إعفاء المنتجات ذات المنشـأ الوطني من الرسـوم الجمركية والرسـوم ذات الأثر المماثل اعتبارا من 1983/03/1م.

2- الترخيص بان يشمل هذا الإعفاء منتجات المنشاة الصناعية ولو لم تصل ملكية مواطني الدول الأعضـــاء فيها إلى (51%)، ويســـري هذا الترخيص لمدة ســـنة واحدة تبدأ من 1983/03/1.[1]

[1] - " القرارات والخطوات التي اتخذت لتطبيق الاتفاقية الاقتصادية الموحدة "، إصدار الأمانة لمجلس التعاون الخليجي، الرياض 1984، ص 60.

حيث أن المادة الثالثة من الاتفاقية الاقتصـادية الموحدة حددت سـنة واحدة لتصـحيح أوضـاع المنشـآت التي لم تبلغ نسـبة ملكية مواطني المجلس فيها 51 بالمائة، وبذلك تكون الدول الأعضاء قد نفذت المادة الثالثة من الاتفاقية.

لقد قرر المدراء العامين للجمارك بدول المجلس خلال اجتماعهم في الرياض 21-22 مـارس 1982م على: " تبـادل نمـاذج تواقيع موظفي الجمـارك المخولين بـالتوقيع على شهادات الإبراء وكذلك الأختام الجمركية الرسمية"، وذلك تنفيذا للمادة الخامسة من الاتفاقية، وقد اقترح المدراء العامين للجمارك في هذا الاجتماع تكليف الأمانة العامة لمجلس التعاون إعداد قوائم بالبضائع الممنوع إدخالها إلى كل دولة من الدول الأعضاء لتوزيعها على الجهات المختصـة لغرض التقيد بها والتزاما بما نصـت عليه المادة السـادسـة للاتفاقية، وقد صـدقت لجنة التعاون المالي والاقتصـــادي على هاتين التوصـــيتين في اجتماعها بالرياض في 20 يونيو 1982، وبذلك يكون قد تم تنفيذ المادتين الخامسة والسادسة من الاتفاقية.

وفي 1983/05/11 قررت لجنة التعاون المالي والاقتصـــادي التي انعقدت في مقر الأمانة العامة في الرياض التأكيد على تطبيق نص الفقرة (أ) من المادة الأولى والذي ينص على السماح باستيراد وتصـدير المنتجات الوطنية من وإلى الدول الأعضـاء اعتبارا من أول مارس 1983 دون حاجة إلى اتخاذ أية إجراءات سـوى شـهادة المنشـأ، وصـادق المجلس الوزاري في دورته الســـابعة على ذلك في 1983/05/19 بالرياض، وفيما يختص بالمادة الثانية فقد قرر المجلس الوزاري في دورته الخامســـة بالبحرين بتاريخ 1-1982/11/3، الموافقة على قرارات لجنة التعاون المالي والاقتصادي في اجتماعها الثاني والتي قررت إعفاء منتجات دول المجلس الزراعية والحيوانية ومنتجات الثروات الطبيعية من الرســـوم الجمركية ذات الأثر المماثل اعتبارا من الأول من مارس 1983.[1]

[1]- " القرارات والخطوات التي اتخذت لتطبيق الاتفاقية الاقتصادية الموحدة ": المرجع السابق ص. 61- 64- 65.

و فيما يختص بالمادة الرابعة، قررت لجنة التعاون المالي والاقتصـــادي باجتماعها المنعقد في الأمانة العامة بالرياض في 1983/05/11، انه انســـجاما مع ما ورد في المادة الرابعة من الاتفاقية الاقتصـادية الموحدة والتي نصـت على وضـع حد ادني للتعرفة الجمركية الموحدة تطبق اتجاه العالم الخارجي مع وضـــع برنامج زمني يتم خلاله الوصـــول إلى تعرفة جمركية موحدة تلتزم بها جميع دول المجلس، لذلك قررت الدول الأعضاء ما يلي:

أ- يكون الحد الأدنى للرسوم الجمركية المفروضـة على السلع الأجنبية الواردة لدول المجلس هو 4 بالمائة وذلك اعتبارا من سبتمبر 1983م.

ب- يكون الحد الأعلى لهذه الرسوم هو 20 بالمائة وذلك اعتبارا من سبتمبر 1983. ووافق على ذلك المجلس الوزاري في دورته السابعة المنعقدة بمقر الأمانة العامة بالرياض في 18-19 ماي 1983 ومع نص المادة الرابعة من الاتفاقية، قررت لجنة التعاون المالي والاقتصـادي في اجتماعها السـابع بالأمانة العامة بالرياض اعتماد جدول كحد أقصـى للسـلع التي يمكن إعفاؤها من الرسـوم الجمركية قبل أية دولة عضـو عند اسـتيرادها من خارج دول المجلس ما لم يرد في ذلك الجدول فيخفض الرسم الجمركي بنسبة لا تقل عن 4 بالمائة.

كما قررت فرض رســـوم جمركية بحد أدنى بنســـبة 30 بالمائة على الســـلع ذات الطبيعة الخاصـة ولأية دولة عضو فرض رسم أعلى من هذه النسبة إذا رأت ذلك، وتعرف السلع ذات الطبيعة الخاصـة بأنها التبغ ومشـتقاته. وفيما يختص بالمادة السـابعة من الاتفاقية فقد قررت لجنة التعاون المالي والاقتصـــادي في 12-13 يونيو 1984 بمراعاة ما ورد في الاتفاقية الاقتصـادية الموحدة عند توقيع أو إبرام أية اتفاقية بين دولة من دول المجلس وأخرى ليسـت عضـــوا فيه وعليه، فقد قامت الأمانة العامة بالكتابة إلى الدول الأعضـــاء بالتقيد بقرار لجنة التعاون المالي والاقتصـادي والذي جاء منسـجما مع نص روح الاتفاقية الاقتصـادية الموحدة حيث أن إلغاء الرسـوم الجمركية عن المنتجات الوطنية للدول الأعضـاء مثلا، سـوف يترتب عليه ميزة ســـعرية لهذه المنتجات اتجاه المنتجات الأجنبية ويخلق بالتالي حقوقا للمنتجين الوطنيين قد تنتفي في حالة قيام دولة عضو بإعطاء الميزة نفسها لطرف ثالث[1].

[1]- " القرارات والخطوات التي اتخذت لتطبيق الاتفاقية الاقتصادية الموحدة ": المرجع السابق ص 66- 69- 70.

وفي الاجتماع السابع للجنة التعاون المالي والاقتصادي الذي انعقد في مقر الأمانة العامة لدول المجلس، تقرر إعطاء الأفضلية في المشروعات الحكومية للمنتجات الوطنية لدول المجلس متى توافرت المواصفات المطلوبة ولذلك تم تنفيذ البند الثاني من المادة الأولى.

بهذا تكون دول المجلس قد نفذت الفصل الأول من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة وهو ما يتعلق بالتبادل التجاري فيما بينها.

الفرع الثاني: انتقال الأموال والأفراد وممارسة النشاط الاقتصادي

تتفق الدول الأعضاء على القواعد التنفيذية لتوحيد اتفاقية مواطني المجلس في مجال حرية النقل والمواصلات والعمل والإقامة وحق الإرث والايصاء وحرية ممارسة النشاط الاقتصادي وتشجيع الدول الأعضاء للمشاريع المشتركة التي يقيمها القطاع الخاص، وفيما يلي أهم النتائج التي تحققت في هذا المجال:

وافق المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي في دورته الثالثة في المنامة 9-11 نوفمبر 1982، على فتح باب التسجيل في دول المجلس لأصحاب المهن والحاملين لجنسية أي من الدول الأعضاء في المهن التالية: الطب والمحاماة والهندسة بما في ذلك المكاتب الهندسية والاستشارات الإدارية والاقتصادية والفنية والزراعية والسمكية والصناعية، ويسمح لهم ممارسة مهنهم بشرط الحصول على الترخيص المطلوب عادة ممن يماثلونهم من مواطني الدولة العضو المضيفة[1]. وفي دورة المجلس الأعلى الرابعة في الدوحة من 7-9 نوفمبر 1983، تمت الموافقة على السماح لمواطني دول المجلس بممارسة الأعمال التالية في الدول الأعضاء: إقامة الفنادق والمطاعم ومزاولة العمل بها، ليتحقق بذلك تطبيق البند الثالث من المادة الثامنة من الاتفاقية.

وفي ختام اجتماع اتحاد الغرف الخليجية، ذكرت صحيفة الخليج بتاريخ "5 جانفي 1984" أن مجلس اتحاد الغرف التجارية الخليجية قرر في ختام اجتماعه الذي عقد في أبو ظبي

[1]-" القرارات والخطوات التي اتخذت لتطبيق الاتفاقية الاقتصادية الموحدة ": المرجع السابق ص 38.

خلال هذه الفترة، تشـــجيع اشـــتراك القطاع الخاص بالشـــركات الخليجية المشـــتركة، وأيد الخطوات الايجابية التي اتخذتها حكومات دول المجلس في دعم رجال الأعمال وإشراكهم في رؤوس أموال الشركات المشتركة، وأيد ما أقدمت عليه المملكة العربية السعودية بتخصيص 10 بالمائة من أسهم الشركة السعودية للصناعات الأساسية "سبك" لمواطني دول المجلس للاكتتاب العام.

لقد قرر مجلس إدارة اتحاد الغرف الخليجية في ختام اجتماعه الذي عقد بالرياض، إقامة معرض دوري لمنتجات القطاع الخاص الخليجي بصـــفة دورية كل ســـنتين، كما كلف الأمانة العامة لاتحاد الغرف بدراســة إمكانية عقد مؤتمر لرجال الأعمال الخليجيين للتوصــل للصيغ المناسبة لمشاركة رجال الأعمال والمستثمرين الخليجيين في برامج التنمية الاقتصادية لدول المنطقة، كما كلف الأمانة العامة بدراسة إمكانية تأسيس شركة خليجية تتولى استيراد الســلع الرئيســية من المواد التموينية لتحقيق شــروط متكافئة عند التعامل مع العالم الخارجي وخلق قوة تفاوضية جماعية ودعم مركز المستورد الخليجي التفاوضي عند استيراد الحاجات الأساسية، كما كلفت الأمانة العامة بمتابعة تأسيس الشركة الخليجية للنقل الجوي ومشاركة رجال الأعمال والمســـتثمرين والقطاع الخاص الخليجي في رأســـمالها. وبذلك، تكون دول المجلس قد خطت خطوات واسعة نحو تنفيذ المادة السابعة من الاتفاقية.

أما فيما يتعلق بالبند الثاني من المادة الثامنة وهو المتعلق بحق التملك والإرث والايصـــاء، فقد قرر وزراء العدل والشـؤون الإســلامية بدول المجلس في مؤتمرهم الأول في الفترة 12-13 ديسمبر 1983، تكليف قطاع الشؤون القانونية بالأمانة العامة بإمكانية تقنين أحكام الشريعة الإسلامية وتطبيقها في الدول الأعضاء وإعداد الدراسات فيما يتعلق بتنظيم مختلف أوجه النشاط الاقتصادي (شركات تجارية- حرف ومهن حرة – عقارات- استثمارات صناعية...)[1].

[1] – (معلومات وحقائق) – شؤون قانونية إصدار الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي الرياض، ص 4.

وفي ختام اجتماعات المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون في دورته الخامسة بالكويت في الفترة 27-29 نوفمبر 1984، قرر اعتماد القانون الذي أعدته إدارة الشؤون القانونية بالأمانة العامة وذلك تنفيذا للفقرة الثانية من المادة الثامنة من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة والتي تنص على السماح لمواطني دول المجلس بتملك عقار واحد أرضا أو بناءا في المناطق السكنية في أي دولة عضو بمساحة ثلاثة آلاف متر مربع ويكون التملك بغرض السكن للمالك ولأسرته على أن يسري هذا القانون في فيفري عام 1985، واستثنى من ذلك مكة المكرمة والمدينة المنورة.

نرى من خلال استعراضنا لمنجزات دول مجلس التعاون في تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، وفيما يتعلق بانتقال الأفراد وممارسة النشاط الاقتصادي، أن هذه الدول قطعت شوطا كبيرا في هذا المجال وفق الخطط الزمنية المحددة لها، ورغم هذه الانجازات التي تحققت في هذا المجال، إلا أن هناك بعض البنود من المادة الثامنة من الاتفاقية لم تحقق مثل، حق الانتقال والعمل والإقامة وحرية انتقال رؤوس الأموال.

الفرع الثالث: التنسيق الإنمائي

نصت الاتفاقية على أن تعمل الدول الأعضاء على تحقيق التنسيق والتجانس بين خططها الإنمائية وفي سياساتها البترولية والنشاطات الصناعية والزراعية، وتشجيع إقامة مشروعات مشتركة برؤوس أموال خاصة أو عامة أو مشتركة، ونوضح الآن ما تم تنفيذه في هذا المجال من الاتفاقية:

تم التوقيع من قبل لجنة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي في اجتماعها في نوفمبر 1984، على أهداف وسياسات خطط التنمية لدول مجلس التعاون مستهدفة بذلك إيجاد إطار شامل للتخطيط الإقليمي تتمشى بموجبه جهود التنسيق والتكامل بدول المجلس.

كما اقر المجلس الوزاري لدول المجلس في دورته الرابعة عشـــرة بالأمانة العامة بالرياض في أواخر عام 1985، أهداف خطط التنمية الطموحة لهذه الدول، وذكرت وثيقة نقلتها وكالة الأنباء السعودية بعنوان "أهداف وسياسات خطط التنمية بدول مجلس التعاون" أن دول المجلس في سبيل تحقيقها لأهداف التنمية، وضعت سياسات معينة في مجال تنمية القوى البشرية وتنمية المجتمع والتنمية الاقتصادية وتنمية القطاع الخاص.

ركزت سياسات التنمية في المحافظة على القيم الإسلامية والهوية العربية واعتماد الاقتصـــاد الحر والتأكيد على أهمية التجانس الاجتماعي والدفاع عن الدين والوطن والأمن والاستقرار الداخلي والخارجي وهذه أسس خطط التنمية الخليجية المشتركة، وفي مجال تنمية القوى البشرية تبنت الوثيقة السياسات اللازمة لتنمية القوى البشرية في دول المجلس بما يتناسب مع التحديات التي تواجهها والخطط التنموية التي ستتبناها.

لقد ركزت الوثيقة على الزراعة والتعليم وتقويم برامج ومناهج التعليم الجامعي وفتح مجالات عمل للمرأة لتساهم في عملية التنمية وضرورة ربط التعليم والتدريب بشتى فروعه مع احتياجات الاقتصـــاد الفعلية من ناحية النوعية ودرجة الكفاية، وفي مجال تنمية المجتمع أكدت الوثيقة على دراســة تعديل الخلل الســكاني في دول المجلس التي تعاني منه، بحيث تتناقص نســب غير المواطنين في تلك المجتمعات الســكانية مع الأخذ بعين الاعتبار زيادة الاهتمام ببرامج المجتمع المحلي والتوسع في البرامج الصحية.

وفي مجال التنمية الاقتصادية، تبنت الوثيقة السياسات اللازمة لتحقيقها على أن تدخل في قرارات الاســتثمار والمصـــروفات، جميع الاعتبارات الاقتصـــادية والاجتماعية وتحقيق التوازن بين القطاعات الإنتاجية وقطاعات الخدمات عن طريق تنويع مصـــادر الدخل بتخفيض الاعتماد على النفط تدريجيا، واهتمت بمشـــروعات زيادة الطاقة الإنتاجية لتكرير المنتجات البترولية شـريطة أن تتوافر الجدوى الاقتصـادية وتخفيض تكلفة الإنتاج وترشـيد اسـتخدام الخدمات والمنافع العامة وتحسـين نوعيتها، وحثت كذلك على تشـجيع المواطنين

وحثهم على الاستثمار في الصناعات المجدية التي تعتمد على الطاقة والمواد الخام المحلية والتركيز على استخدام القوى البشرية الوطنية وتطوير النظم الإدارية على أسس علمية.

وفي مجال تنمية القطاع الخاص، دعت الوثيقة إلى تبنى سياسة فتح المجال للقطاع الخاص لإسهام اكبر في شتى المجالات الاقتصادية وتشجيعه على التفاعل الايجابي مع السياسات الحكومية.

لقد تم الاتفاق على أن تقوم كل دولة من دول المجلس بتبني الأولويات التي تتناسب مع احتياجاتها وقدراتها وتكليف الوزراء المختصين بمتابعة تنفيذ المبادئ التي اشتملت عليها الوثيقة ووضع البرامج التنفيذية لذلك.

تم وضع مسودة لإستراتيجية موحدة للتنمية الصناعية لتوجيه وتكثيف التكامل الصناعي بين الدول الأعضاء وحددت الإستراتيجية هدفا للتصنيع يقاس في إطار رفع نسبة التصنيع إلى 25 بالمائة من صافي الناتج المحلي لدول المجلس في عام 2000. ومنحت الأولوية والتفضيل في المشروعات التالية[1]:

- الصناعات القائمة حاليا في الدول الأعضاء.
- الصناعات الجديدة التي ستعمل على تحسين فرص الصناعات القائمة في مجالات الحديد والصلب والألمنيوم والنحاس والبتر وكيماويات والاسمنت.
- صناعات التصدير
- صناعات المنتجات الإستراتيجية.
- الصناعات الاستثمارية المشتركة بين الدول ومواطني دول المجلس أو كليهما.
- صناعات السلع الرأسمالية الموجهة نحو أسواق دول المجلس أو الدول العربية الأخرى والإسلامية.

[1] - الدكتور عبد الله القويز، الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، ندوة عقدت في المنامة باللغة الانجليزية وترجمتها صحيفة الرياض ونشرتها في "9 مارس 1985.

وحدد الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية متطلبات تحقيق الإستراتيجية الصناعية بالتالي[1]:

– التنفيذ الفعلي والحقيقي للاتفاقية الاقتصادية الموحدة بما في ذلك إلغاء الحواجز المتبقية حاليا.

– على القطاع الخاص أن يعيد ترتيب أولوياته والتخلي عن أنشطته الحالية التي تركز على التجارة والخدمات وأن يشارك بالفعل في المسيرة الصناعية.

– على الشركاء التجاريين في العالم، أن يصبحوا أكثر تفهما وأن يستجيبوا للدعوة من أجل إعادة توزيع الصناعة على نطاق العالم حتى يمكن استغلال مميزات كل منطقة.

وذكر الدكتور عبد الله المعجل "الأمين العام لمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية"، أن المنظمة تقوم حاليا بدراسة لاستكشاف فرص الاستثمار في مجالات الصناعات المتوسطة والصغيرة على المستوى الإقليمي.كما تقوم بدراسة إمكانية تجميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القائمة في شكل شركات قابضة حتى تستفيد هذه المؤسسات من السوق الخليجية الكاملة.

كما أكد المهندس عبد العزيز الزامل "وزير الصناعة والكهرباء السعودي"، أنه بعد إقرار الإستراتيجية الصناعية الخليجية الموحدة في القمة السادسة بمسقط، أصبح التوجه واضحا لإقامة المشاريع المشتركة بين دول المجلس وذلك حتى تتفادى الازدواجية وتستطيع مواجهة ظاهرة الإغراق. وأوضح انه في الربع الأول من عام 1986م، تم إنشاء 52 مشروعا صناعيا في المملكة منها ستة مشاريع مشتركة مع دول مجلس التعاون الخليجي. كما بحث مجلس إدارة الغرف الخليجية في اجتماعه بأبوظبي في 14 جانفي 1984 إمكانية إنشاء شركة خليجية مشتركة للتسويق الزراعي.

[1] – الدكتور عبد الله القويز، الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، ندوة عقدت في المنامة باللغة الانجليزية وترجمتها صحيفة الرياض ونشرتها في "9 مارس 1985.

وفي مؤتمر وزراء البترول بدول المجلس الذي عقد في الرياض في 31 جانفي 1983 وضع الوزراء إستراتيجية خليجية موحدة في المجال البترولي خاصة بالنسبة لقضايا الإنتاج والتسعير. وفي حديث لصحيفة الوطن العمانية نشرته البيان بتاريخ "15 مارس 1986"، أكد وزير البترول العماني، انه إذا لم تتفق دول أوبك حول أسعار البترول وتحديد الإنتاج، فان أمام دول مجلس التعاون العديد من السبل والخيارات لحماية ثرواتها البترولية، مما يدل على التنسيق بين دول المجلس في مجال البترول.

وفي اجتماع خبراء التكرير بشركات البترول الوطنية بدول المجلس الذي عقد في أبو ظبي في الفترة 22-23 جانفي 1983، اتفق المجتمعون على أهمية تحقيق التنسيق المستمر بين الدول الأعضاء فيما يستجد في صناعة تكرير النفط عالميا[1].

من خلال استعراضنا لمنجزات التنسيق الإنمائي بين دول المجلس، نرى أنها قطعت شوطا كبيرا في طريق التعاون الإنمائي والوصول إلى التكامل فيما بينها، ونرى في مجال التنسيق الإنمائي، أن الاتفاقية مرنة في تحديد الطريقة التي تحقق بها التنمية على الصعيد المحلي مع الاتفاق على الإطار الشامل والعام للتنمية الإقليمية.

المطلب الثالث: التنسيق الفني

وهو يهدف إلى اتفاق دول المجلس في أنظمة وشروط معينة وموحدة لنقل التكنولوجيا وإبرام اتفاقية جماعية لنقل التكنولوجيا كلما أمكن ذلك، ووضع سياسات منسقة للتدريب والتأهيل الفني والحرفي والمهني، وفيما يلي أهم الخطوات التي اتخذت لتحقيق ذلك:

عقد اجتماع الثالث للجنة التعاون الصناعي في 13-14 ديسمبر 1983 واتخذت عدة قرارات من أهمها:

[1]- "مجلس التعاون لدول الخليج العربية أمل يتحقق"، إصدار وزارة الإعلام الكويتية 1984، ص 119-120.

الفرع الاول: التنسيق في مجال التدريب وتبادل المعلومات والمجال الفني

1- في مجال التدريب: الاتفاق على إتاحة الفرصـــة لمواطني المجلس للالتحاق بمراكز ومعاهد التدريب المتوافرة بالدول الأعضـاء دون التقيد بشـرط الجنسـية، طالما أن المتطلبات الفنية متوافرة لدى طالب الالتحاق.

2- في مجال تبادل المعلومات الصناعية:

- الموافقة على مسـودة دراسـة نظام بنك المعلومات الصـناعية بعد إجراء بعض التعديلات عليها.
- إقرار اســتمارات جمع وحصـــر المعلومات والبيانات الصـــناعية المعدة من قبل الأمانة العامة.

3- في المجال الفني:

- إقرار الاقتراحات الخاصة بإيجاد سبل استقطاب وتطوير التكنولوجيا.
- إقرار الفهرس العام بعناوين الشركات والمراكز العلمية والمحلية والعالمية.
- الموافقة على الدليل الذي يشـرح القضـايا المتعلقة بتقويم واختيار طرق التصـنيع والمعرفة الفنية.
- الموافقة على الاسـتمرار في انجاز دراسـة المرحلة الثانية من مشـروع تصـنيع قطع غيار السيارات بدول المجلس.

لقد حددت لجنة التعاون الفني والصـناعي الأسـس العامة لنقل التكنولوجيا وتشـجيعها في الدول الأعضاء وإبرام الاتفاقيات الموحدة لتحقيق أغراض الحكومات في هذا المجال.

وفي مؤتمر وزراء العمل لدول المجلس الذي انعقد في الدوحة في 7 جانفي 1986، ناقش المؤتمر مســودة مشــروع القانون الموحد للعمل الذي ســوف يطبق في دول المجلس وإبداء آرائه واقتراحاته لتتم الموافقة على الصـــيغة النهائية على مســودة المشـــروع، ويعتبر مشروع القانون خطوة أساسية لتقريب قوانين وتشريعات العمل في أقطار المجلس وهي خطوة ضـــرورية لتوحيد هذه القوانين في المســتقبل، كما أن من الموضـــوعات التي ســوف تبحث تحقيق الاستخدام الأمثل للقوى العاملة الوطنية[1].

[1] - "مجلس التعاون لدول الخليج العربية أمل يتحقق"، نفس المرجع، ص 106.

أما فيما يختص بالتعليم، فنشير إلى ما تضمنته الإستراتيجية التنموية من إصلاح للتعليم وربطه بمتطلبات التنمية، ويتطلب تحقيق هذه الأهداف مراعاة ما يلي:

1- توفير قدر من التعليم للجميع وتعميم التعليم الإلزامي ومحو الأمية.

2- ربط التعليم بمؤسسات الإنتاج ليكون العمل امتدادا للتعليم.

3- ربط التعليم الثانوي والعالي بمتطلبات التنمية وهذا يعني تلبية حاجة المجتمع من التخصصات المختلفة.

4- توفير القاعدة الضرورية للبحث العلمي والتكنولوجيا وتشجيع البحث العلمي المرتبط بالمجتمع في التعليم العالي[1].

نلاحظ في مجال التعاون الفني، أن دول المجلس خطت خطوات بعيدة في مجال التنسيق فيما بينها لنقل التكنولوجيا حسب احتياجات هذه الدول وكذلك في مجال العمل، نجد أن دول المجلس بصدد الموافقة على مشروع لتنظيم العمل يطبق في الدول الأعضاء كما أن التنمية حثت على ربط التعليم بحاجات المجتمع التنموية.

الفرع الثاني: التعاون في مجال النقل والمواصلات

نصت الاتفاقية على أن تعامل دول المجلس وسائط النقل العائدة للدول الأعضاء معاملة الوسائط المملوكة لمواطنيها، كما تنص على التنسيق بين الدول الأعضاء في مشاريع البنية الأساسية بما يؤدي إلى التكامل المنشود بينها وتنسيق سياساتها في مجال النقل الجوي وأن تسمح الدول الأعضاء للبواخر والسفن المملوكة لأي دولة عضو في الرسو في الموانئ واستخدام مختلف التسهيلات وفيما يلي أهم الانجازات في هذا المجال:

قرر المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون في دورته الثالثة والتي عقدت في المنامة بدولة البحرين في 9 نوفمبر 1982، التصديق على محضر اجتماع المدراء العامين للجمارك

[1] -"مجلس التعاون لدول الخليج العربية أمل يتحقق"، نفس المرجع، ص 111.

بالدول الأعضـاء والتي أوصـت بان يتم تنفيذ المادة الثامنة عشـرة من الاتفاقية الاقتصـادية الموحدة دون اللجوء إلى أية إجراءات خاصة وإنما يكتفي بوثائق ملكية وسائط النقل.

أما فيما يتعلق بالمادة التاسعة عشرة، فقد قرر وزراء المواصلات في دول المجلس في اجتماعهم الذي عقد بمسقط في شهر ماي 1982، تحسين وتطوير وسائل الانتقال البحرية والبرية ورفع كفاءتها بما يهدف إلى ربط دول المجلس بشـبكة نقل برية وبحرية متكاملة وذلك بما يخدم الاتفاقية الاقتصـادية وإزالة الحواجز والعقبات التي تعترض ذلك، كذلك هناك دراسة أعدتها المملكة العربية السـعودية تهدف إلى ربط دول المجلس بشبكة من السكك الحديدية[1]، وكلفت شركة بريطانية متخصصـة بإجراء الدراسـات والجدوى الاقتصـادية من هذا المشـروع. وفي مجال الطيران المدني، اقر المؤتمر الذي عقد في المنامة في شـــهر مارس 1986، مشـروعا لزيادة الرحلات الجوية بين دول المجلس ودعا إلى زيادة الخدمات الأرضـية وافتتاح المزيد من الخطوط العالمية[2]، كما اتفق المســـؤولون عن ســـلطات الموانئ في اجتماعهم بالرياض في 19 أكتوبر 1982 على تطبيق المادة العشـــرين من الاتفاقية الاقتصـــادية الموحدة والتي تنص على منح تســهيلات للبواخر والســفن والقوارب المملوكة لأي من الدول الأعضـــاء ومعاملتها كمثيلاتها الوطنية، كما نجد أن دول المجلس قطعت خطوات واســـعة لتحقيق التكامل والتنسيق في تنفيذ بنود الاتفاقية الاقتصادية الموحدة.

الفرع الثالث: التعاون المالي والنقدي

تهدف الاتفاقية إلى تنسيق السياسات المالية والنقدية وتوحيد أنظمة الاستثمار الداخلية والخارجية على أن يكون المتمم لعمليات التنســـيق الوصـــول إلى توحيد العملة، وفيما يلي الخطوات التي تمت في هذا المجال:

في ندوة البنوك الوطنية الخليجية التي عقدت في الرياض في شـــهر أفريل 1985 دعا المؤتمرون إلى دعم الأنشـطة الإنتاجية على أن تسـاهم فيها البنوك الوطنية وتسـتقطب

[1]–"مجلس التعاون لدول الخليج العربية أمل يتحقق"، نفس المرجع ص 267.

[2]– "مجلس التعاون لدول الخليج العربية أمل يتحقق"، نفس، المرجع ص 106.

بالتالي اهتمامات رجال الأعمال والمستثمرون للمشاركة، وعلى البنوك الوطنية أن تجتمع سنويا لتبني مشروعات قطرية أو خليجية مشتركة تساهم فيها بحسب إمكانياتها، وفي هذه الندوة أكد الدكتور عبد الله القويز "الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية"، أن هناك مبادرة من أربع دول خليجية انتهت بمشروع متكامل لإصدار دينار خليجي وذكر أن أغلبية دول المجلس ترتبط بالدولار وبعضها بحقوق السحب الخاصة وما يؤدي ذلك إلى اختلاف أسعار الصرف بين عملات دول المجلس، كل ذلك، أدى إلى ضرورة ربط هذه الدول بعملة واحدة لتسهيل عمليات التبادل التجاري فيما بينها لتكون متممة للتكامل الاقتصادي بين دوله.

كما أكد الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية، أن الدول الأعضاء بالمجلس تقوم حاليا بتنسيق سياساتها المالية والنقدية والمصرفية وزيادة التعاون بين مؤسسات النقد والبنوك المركزية وصولا إلى توحيد العملة.

نرى من خلال استعراضنا لمنجزات دول مجلس التعاون في المجال المالي والنقدي، أن هذا المجال لم يحظ باهتمام متزايد من جانب الأجهزة المالية المختلفة في الدول الأعضاء عند مقارنته بالتعاون في المجالات الاقتصادية المختلفة التي حددتها الاتفاقية، كما أن انجازات دول المجلس في هذا المجال محدودة، ويعود السبب في ذلك كما أكد الأستاذ عبد الله بشارة "الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي" في ندوة البنوك الوطنية التي أقيمت في الرياض والتي اشرنا إليها سابقا إلى أن الاهتمام بالتنسيق المالي والنقدي بين دول المجلس لم يأت إلا بعد قمة الكويت في أواخر عام 1984 بالنظر إلى مجمل بنود الاتفاقية الاقتصادية الموحدة والتي تعتبر أداة لتحقيق التكامل الاقتصادي فقد قطعت خطوات ايجابية واسعة رغم بعض العقبات التي تعترضها.

المبحث الثاني: صور عن التكامل الإقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي

لاشك أن هناك العديد من الانجازات الاقتصادية التي تحققت في ظل مجلس التعاون الخليجي التي نستطيع أن نلتمسها في مجالات مختلفة سواء من ناحية التبادل التجاري أو المشاريع المشتركة أو التنسيق في المجالات الاقتصادية المختلفة كما ذكرنا في المطلب الثاني.

والآن نقوم بشرح الانجازات الاقتصادية المختلفة لدول مجلس التعاون الخليجي.

المطلب الأول: المشروعات المشتركة

المشروعات المشتركة تدعم التنمية الاقتصادية بين الدول الأعضاء وتوسع نطاق السوق المحلية وتؤدي دورا فعالا في تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء ودول مجلس التعاون إدراكا منها لأهمية هذه المشاريع المشتركة وانطلاقا من رغبتها في تحقيق الوحدة الاقتصادية الخليجية، قامت بإنشاء العديد من هذه المشاريع سواء قبل قيام مجلس التعاون والتي تمثلت في المشاريع المشتركة بين بعض دول المنطقة بما فيها العراق.

كما حرصت دول مجلس التعاون الخليجي على تشجيع الاستثمار في المشاريع المشتركة العملاقة التي تعتبر أحد الملامح الأساسية للتعاون الاقتصادي المجسد على أرض الواقع، وتزداد أهمية المشروعات المشتركة فيما بين دول مجلس التعاون باعتبارها الصيغة التي تمكن من إقامة وحدات إنتاجية كبيرة، وتظهر التقارير الرسمية الصادرة عن الأمانة العامة أن عدد المشاريع المشتركة بين دول المجلس قد ارتفع حتى سنة 1997م إلى 405 مشاريع عاملة بإجمالي رؤوس الأموال بلغ حوالي 27 مليار دولار[1]، والمشاريع المشتركة التي تحققت وقامت في ظل قيام المجلس هي عديدة نذكر أهمها:

[1] – خلاف علام، مرجع سبق ذكره، ص ص ص 141.142

الفرع الأول: مؤسسة الخليج للاستثمار.

تطبيقا لما نصت عليه الاتفاقية الاقتصادية الموحدة في المادة الثالثة عشرة والتي تهدف إلى تشجيع وإنشاء ودعم المشاريع المشتركة برؤوس أموال عامة أو خاصة أو مختلطة، فقد وافق المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون في دورته الثالثة التي عقدت في البحرين في نوفمبر 1982 على اتفاقية إنشاء شركة الخليج للاستثمار على أن يكون مقرها دولة الكويت ويجوز لها إنشاء فروع ومكاتب أخرى في أي مكان أخر.

إن غرض هذه المؤسسة كما أوضحته المادة الرابعة من النظام الأساسي للمؤسسة، استثمار أموالها داخل الدول الأعضاء وخارجها وتنمية الموارد الاقتصادية والمالية للدول الأعضاء، وتأسيس أو الاشتراك في تأسيس المشروعات في قطاعات الصناعة والزراعة والتجارة والتعدين التي من شأنها أن تخدم أهداف التعاون والتكامل الاقتصاديين بين اقتصادات هذه الدول وتهدف المؤسسة إلى الاستثمار في الأسواق المالية والاستثمارية الجيدة، والبحث عن أسواق جديدة للاستثمار.

لقد حدد رأسمال المؤسسة ب 2100 مليون دولار أمريكي، إذ تساهم حكومات دول المجلس في رأسمال هذه المؤسسة بالتساوي بمقدار 350 مليون دولار لكل دولة. ويقسم رأسمال الشركة إلى أسهم قيمة كل سهم ألف دولار. ويجوز لأي من الحكومات المساهمة في نقل ملكية جزء لا يتعدى 49 بالمائة من مجموع أسهمها لمواطنيها. وفي 1985/10/12 اختتمت لجنة التعاون المالي والاقتصادي لدول مجلس التعاون اجتماعها في الرياض وأعلنت فيه عن قيام المؤسسة والبدء في نشاطها وتم تعيين مجلس إدارة لهذه الشركة وضم وزراء مالية دول المجلس بالإضافة إلى عضو آخر تعينه كل دولة وتم دفع القسط الأول من رأسمال المؤسسة الذي يبلغ 20 بالمائة أي 420 مليون دولار. وبذلك بدأت مؤسسة الخليج للاستثمارات بممارسة نشاطها.

الفرع الثاني: هيئة المواصفات والمقاييس لدول مجلس التعاون.

يعتبر التنسيق في مجال التقييس من الأمور الضرورية بين الدول التي تسعى إلى تدعيم التعاون الاقتصادي بينها، لذلك على الدول ذات المصالح الاقتصادية المترابطة التي تسعى إلى إقامة التكامل فيما بينها كإجراء ملازم لابد من التنسيق في المواصفات والمقاييس ومحاولة توحيدها عند الظروف، ونظرا لان دول مجلس التعاون الخليجي تسعى لدفع عجلة التعاون الاقتصادي فيما بينها والاتجاه نحو التكامل في مختلف القطاعات الاقتصادية، برزت الحاجة إلى إيجاد صيغة للتنسيق في مجال المواصفات والمقاييس والبحث عن أسلوب لاعتماد مواصفات ومقاييس خليجية موحدة.

قررت لجنة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي في اجتماعها بالرياض في الفترة 6-7 أفريل 1983، الموافقة على ما أوصت به لجنة التعاون الصناعي في الرياض في 24 أكتوبر 1982، وبناءا على ذلك، قرر المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي ما يلي:

أ- تحويل الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس إلى هيئة خليجية تختص بالمواصفات والمقاييس بدول المجلس.

ب- تكليف الوزراء المعنيين في دول المجلس باعتماد الأنظمة الفنية والإدارية والمالية لهذه الهيئة وتحديد صلاحياتها وعلاقاتها بالدول الأعضاء.

ومن اختصاصات هيئة المواصفات ما يلي:

- تختص الهيئة بالأمور التشريعية الخاصة بالمواصفات والمقاييس بدول المجلس، ولها دون قيد اعتماد ونشر المواصفات القياسية للسلع والمنتجات والرموز والمصطلحات الفنية.

- تصبح المواصفات القياسية إلزامية لجميع الدول الأعضاء في المجلس، أما مجلس إدارة الهيئة فهو يتكون من ستة أعضاء يمثلون الدول الست وتمثل كل دولة فيه بالوزير المختص أو من ينوب عنه.

المجالات التي تقوم بتحديد المواصفات والمقاييس لها هي ما يلي:

– السلع الغذائية والزراعية، مواد البناء والتشييد، السلع الكيماوية والبترولية، السلع الكهربائية، السلع الميكانيكية، الغزل والنسيج، وتم الإعلان عن قيام الهيئة في 7 يوليو 1984. وخصص مجلس إدارة الهيئة في اجتماعه الأول ميزانية تأسيسية قدرها مليون ونصف مليون ريال سعودي يتم دفعها بنسب متساوية لتغطي مصاريف الهيئة لمدة ثلاثة أشهر على أن يكون الإعداد للميزانية أول السنة ويتم إقرارها في الاجتماع الدوري لمجلس الإدارة[1].

الفرع الثالث: التبادل التجاري بين دول المجلس.

حققت دول مجلس التعاون الخليجي انجازات كبيرة وقطعت شوطا بعيدا في مجال التبادل التجاري فيما بينها وذلك بعد مدة بسيطة لا تتعدى ثلاث سنوات من توقيع الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بينها وإلغاء الرسوم الجمركية في التبادل التجاري بين هذه الدول/ مما أتاح للمنتجات الصناعية في بلدان المجلس حرية الحركة وتصريف منتجاتها فيما بينها مستفيدة من ذلك الحجم الكبير للسوق، وفي إحصائية للأمانة العامة لمجلس التعاون تبين أن مجموع التبادل التجاري بين دول المجلس بالسلع المنتجة وطنيا فقط بلغ 744 مليون دولار خلال النصف الأخير من عام 1984.

وتظهر في هذه الإحصائية أرقام التبادل التجاري بين دول المجلس لكل دولة على حدة (خلال النصف الثاني من عام 1984).

[1]– هيئة المواصفات والمقاييس لدول مجلس التعاون، إصدار الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بالرياض، دوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص3.

الجدول رقم 22: التبادل التجاري للسلع الوطنية بين دول مجلس التعاون خلال النصف الثاني لعام 1984 (مليون دولار)

الدولة	الصادرات	الواردات	الفائض والعجز
الإمارات العربية المتحدة	126	26	100
البحرين	25	17	8
المملكة العربية السعودية	51	222	182
سلطنة عمان	37	7	30
قطر	59	10	49
الكويت	79	54	25
المجموع	377	336	394

المصـدر: صـحيفة البيان، الإمارات، العدد 1855 تاريخ 1985/6/3.صـحيفة الرياض، السعودية العدد 6516 بتاريخ 1985/6/30.

يتضح لنا من هذا الجدول أن جميع الدول حققت فائضا في التبادل التجاري مع الدول الأخرى ما عدا المملكة العربية السـعودية التي حققت عجزا في ميزانها التجاري مع دول المجلس بلغ (182) مليون دولار. وذكر وزير الاقتصـاد والتجارة بدولة الإمارات العربية أن حجم صادرات الدولة لعام 1984، بلغ نحو مليار و51 مليون درهم مقابل 327 مليون درهم لعام 1982. ويعود السبب في ذلك إلى أن المنتجات الوطنية قد حصلت على حرية الحركة بين دول المجلس الذي إقامته لها الاتفاقية الاقتصـادية الموحدة وضـمت رسـوما جمركية في جميع دول المجلس للسلع التي لها ما يشابهها من المنتجات الوطنية في دول المجلس.

يتبين لنا انه من خلال تطبيق الاتفاقية الاقتصـادية الموحدة بين دول المجلس، زاد التبادل التجاري بينها وأخذت المنتجات الصـناعية الوطنية تسـتفيد من أسـواق هذه الدول في

تصريف منتجاتها، الذي لم يكن ليحدث بهذه الصورة، لولا وجود الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي ألغت الرسوم الجمركية للمنتجات الصناعية الوطنية بين دول مجلس التعاون الخليجي.

الفرع الرابع: قوة التفاوض الجماعية

نصت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة على تشجيع التفاوض الجماعي لدول المجلس مع التكتلات الاقتصادية الأخرى. فهذه الدول تشكل قوة تفاوضية جماعية عند تفاوضها مع العالم الخارجي والتكتلات الاقتصادية الدولية بما يعود بالفائدة الكبيرة عليها في المجالات كافة. دخلت دول المجلس في العديد من المفاوضات مع أطراف اقتصادية أخرى استطاعت أن تحصل بموجبها على امتيازات خاصة نتيجة لقوة التفاوض الجماعية التي تمتعت بها. ومن أمثلة ذلك، ما قامت به دول المجلس اتجاه قيام السوق الأوروبية المشتركة بفرض رسوم جمركية على منتجات البتروكيماويات الخليجية.

وكما هو معروف، فان دول مجلس التعاون الخليجي اتجهت في السنوات العشر الأخيرة إلى تكرير النفط وإقامة صناعة البتروكيماويات، وذلك، بقصد استهلاكها محليا وتصديرها للخارج بدلا من تصدير البترول الخام، وقد قطعت في ذلك شوطا بعيدا وأصبح بعضها يكتفي محليا من المشتقات البترولية فأوقفت استيرادها منه وأصبحت تصدر للخارج. ولكن صادرات دول المجلس من البتر وكيماويات واجهت بعض العقبات في طريقها من ذلك ما فرضته دول السوق الأوروبية المشتركة من رسوم جمركية على البتر وكيماويات الخليجية قدرت بنحو 13.5 بالمائة ويعود السبب في ذلك، كما تدعي دول السوق بان دولها لديها طاقة تكرير وصناعة بتروكيماويات تفوق حاجتها حيث يقدر استهلاكها من المستخرجات البترولية ب 455 مليون طن عام 1984 بينما تصل طاقتها الإنتاجية لحوالي 610 ملايين طن.

لذلك أبلغت دول السوق الأمانة العامة لمجلس التعاون قلقها من منافسة المنتجات البترولية الخليجية لصناعاتها البترولية وبالخصوص صناعة البتر وكيماويات السعودية

والكويتية، حيث أن الصـــناعات البتر وكيماوية الأوروبية تواجه بالفعل مشـــكلات فائض الإنتاج وتنافس المنتجات الخليجية المنخفضـــة الســـعر القادمة من البلدان التي لديها المادة الخام بأسعار زهيدة، وعقدت جلسات مفاوضات بين دول المجلس وممثلي السوق الأوروبية المشـــتركة في البحرين في فيفري من عام 1985 بهدف التوصـــل إلى اتفاق بين الطرفين بخصوص موضوع البتر وكيماويات الخليجية ولكن لم يتوصل الطرفان إلى نتيجة.

تتمتع دول المجلس في الحقيقة بوضـع تفاوض أفضـل من وضـع السـوق الأوروبية المشتركة، حيث أن دول المجلس لديها علاقات اقتصادية ضخمة مع دول السوق الأوروبية المشـتركة وتشـتري منها سـلعا تصـل إلى 50 مليار دولار سـنويا، دون أن تفرض رسـوما جمركية على هذه الواردات إلا في حدود 4 بالمائة وخاصة في المملكة العربية السعودية عند ذلك طالبت الأمانة العامة لدول مجلس التعاون من السـوق الأوروبية المشـتركة تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل وإلا فان الدول الخليجية سوف تضطر إلى فرض رسوم جمركية على وارداتها من السوق الأوروبية المشتركة.

ونتيجة لهذا الموقف التفاوضـــي الجماعي لدول المجلس، ســـاد الســـوق الأوروبية المشـتركة رأيان متعارضـان فيما يختص بالرسـوم الجمركية التي فرضـت على البتروكيمايات الخليجية. فهناك رأي تتبناه كل من فرنسا وبريطانيا وهو يعارض فرض هذه الرسوم الجمركية على البتر وكيماويات الخليجية. أما الرأي الآخر والذي تســـانده ألمانيا الغربية وهولندا فهو يؤيد فرض الرسـوم الجمركية ويرى غالبية رجال الصـناعة في الدول الأوروبية ضـرورة إيجاد صيغة يقبلها الطرفان من خلال الحوار المشترك وتبادل وجهات النظر حول الأسواق العالمية ومجال التسـويق، والرأي الأوروبي في ذلك، أن مصـانع البتر وكيماويات الأوروبية تشـتغل بأقل من طاقتها الإنتاجية مما أدى إلى إغلاق 20 مصـنعا خلال الأربع سـنوات الأخيرة وتم فصل 70.000 عامل وذلك لارتفاع تكلفة التشغيل والكساد.

إذن، هناك عدة خيارات أمام دول المجلس أن لم تستطع المفاوضات مع دول السوق الأوروبية المشتركة من التوصل إلى نتيجة، ومن هذه الخيارات الاتجاه إلى تصدير صناعاتها البترولية إلى الدول النامية التي هي بحاجة إليها باعتبارها مادة أولية تدخل في الكثير من الصناعات، وفي الوقت نفسه تقوم بلدان مجلس التعاون بفرض رسوم جمركية على إيراداتها من السوق الأوروبية المشتركة والاتجاه نحو تقليل هذه الواردات وذلك انطلاقا من مبدأ المعاملة بالمثل.

الفرع الخامس: المشاريع المشتركة القاعدية للبنية التحتية لدول مجلس التعاون الخليجي.

من خلال استعراضنا لمنجزات دول مجلس التعاون الخليجي في التكامل الاقتصادي ومظاهر هذا التكامل نستدل على اتجاه هذه الدول نحو تعميق التعاون فيما بينها، ليصبح هذا التكامل والتعاون وحدة اقتصادية مشتركة. وهذه الدول متجهة نحو تحقيق وتأصيل ذلك من خلال المشاريع المشتركة وزيادة التبادل التجاري والتفاوض الجماعي وغيرها من مظاهر التكامل الاقتصادي الخليجي.

أولا: مشروع الربط الكهربائي بين دول مجلس التعاون الخليجي

يعتبر الربط الكهربائي بين دول مجلس التعاون من أهم مشروعات ربط البنى الأساسية التي أقرها المجلس، حيث تكونت الهيئة المشغلة لإدارة الربط الكهربائي مقرها الدمام، وهي تنبثق عن لجنة التعاون الكهربائي والمائي التابعة للمجلس ويتكون هذا المشروع من مرحلتين كما يلي[1]:

المرحلة الأولى : تتعلق بالربط بين قطر والسعودية والكويت والبحرين بقيمة تجاوزت المليار دولار ولقد أنجزت أعمال هذه وبدأ التشغيل الفعلي لها شهر يوليو 2009 ، وبذلك ارتبطت

[1] – المسيرة والإنجاز، قطاع شؤون المعلومات، الأمانة العامة، الرياض، 2015، ص.148 .147

أربع دول الأعضاء كهربائيا في لحظة تاريخية سجلها تدشين أصحاب الجلالة وسمو قادة دول المجلس لهذه المرحلة بتاريخ 14 ديسمبر 2009م في دولة الكويت؛

المرحلة الثانية: كما تم الانتهاء من المرحلة الثانية سنة 2006 برفع كفاءة شبكتي كهرباء الإمارات وسلطنة عمان، حيث تقوم كما منها بالربط داخليا تم الربط بين بعضها البعض وفي النهاية سوف يتم الربط بين الشبكتين؛ وتتمثل المزايا المرجوة من هذا المشروع ما يلي[1]:

1. تحقيق وفورات مالية على مستويين:

- الوفورات التي يحققها إنتاج الكهرباء ونتيجة تشغيل محطات توليد كبيرة عن طريق استخدام الغاز الذي يمكن أن يحقق وفرا في كلفة الإنتاج بما يصل 30% مقارنة بتكلفة استخدام المشتقات النفطية؛
- الوفورات التي ستنتج عن استغناء الدول المعنية عن إنشاء المحطات توليد إضافية للاحتياط لديها عن طريق اللجوء إلى الإفادة من فائض الإنتاج لدى دول أخرى، وتقدر قيمة الوفورات على هذا الصعيد بأكثر من 3.5 مليارات الدولار وفقا لأكثر التوقعات تحفظا؛

2. ينعكس المشروع إيجابيا على القطاع الخاص قد يساعد على انتعاش الصناعات ذات العلاقة مثل أبراج نقل والطاقة والأسلاك الكهربائية، مما سيفتح أبواب عمل جديدة للمواطنين في هذه المصانع، مع تنشيط الشركات الوطنية العاملة في مجال التشغيل والصيانة؛

ثانيا: مشروع قطاع الاتصالات

في إطار توظيف مشروع السوق الخليجية المشتركة قامت شركة قطاع الاتصالات بتجربة أسواق الدول الخليجية الأخرى مستفيدة من تخفيف القيود التنظيمية وتشجيع السلطات دخول شركات أخرى كمشغل ثاني أو ثالث، وبالأخص في مجال الهاتف النقال وكمثال على ذلك،

[1] – خلاف علام، مرجع سبق ذكره، ص ص 141، 142.

بذلك أعمال شركة الاتصالات في السوق البحرينية سنة 2010 عبر شركة فيفا لتنافس كل الشركتين بتلكو البحرينية وزين الكويتية، وفازت الشركة السعودية بالرخصة الثالثة بتقديمها عرض مالي قدره 230 دولار ورغبتها في تطوير البنية التحتية وتقنية المعلومات والاتصالات[1].

ثالثا: مشاريع تكامل الأسواق الخليجية

إن دول مجلس التعاون الخليجي يسعى إلى التكامل في أسواق المال وهذا ما جاء به القرار الصادر في قمة المنامة سنة 1988 والذي يسمح لمواطني دول المجلس بتملك الأسهم في الأسواق، ولهذا سعت دول المجلس من أجل تحقيق التكامل في أسواق المال خلال سنوات عديدة كما يلي[2]:

– الدورة الثالثة والعشرون في قمة الدوحة 2002 تم السماح لمواطني دول المجلس بتداول الأسهم وتأسيس الشركات أي تم رفع كل القيود وعملت كل الدول الأعضاء في المجلس سنة 2005 إلى تطبيق القرار؛

– 22 ماي 2010 انعقد اجتماع وزاري وفيه تم تشكيل لجنة وزارية دائمة لرؤساء مجالس وإدارات هيئات الأسواق المالية والتي تعنى بتوحيد الأنظمة والسياسات المتعلقة بأسواق المال الخليجية، وذلك لتحقيق تكاملها وتفعيل السوق الخليجية المشتركة وتوطين الاقتصاد الوطني، ومثال على ذلك تجربة الربط بين سوق مسقط وسوق أبو ظبي مما يوحي بوجود إدارة لتحقيق التكامل لكن لم تكتب لهذه التجربة النجاح لوجود تحديات فنية وقانونية وإجرائية؛

– توصلت اللجنة الوزارية كذلك سنة 2013 لعدد من القواعد الموحدة في الأسواق المالية بدول مجلس التعاون ومتمثلة فيما يلي :

[1] – خلاف علام، المرجع نفسه، ص144.

[2] – مجلس التعاون الخليج العربية مجالات وإنجازات الأمانة العامة، متوفر على الرابط:
Https://www.gcc-sg.org/ar-sa/cooperationAndAchievement/projects/FinancialMarkets Integation /pages/Home.aspx

- ✓ القواعد الموحدة لإصدار وطرح وحدات السندات والصكوك في الأسواق المالية بدول المجلس
- ✓ القواعد الموحدة لإصدار وطرح وحدات صناديق الاستثمار في الأسواق المالية بدول المجلس.
- ✓ القواعد الموحدة لإشراف والرقابة على التداول في الأسواق المالية بدول المجلس

– الاجتماع الخامس للجنة الوزارية لرؤساء مجالس إدارات الجهات المنظمة للأسواق المالية لدول المجلس سنة 2014، أوصت باستمرار العمل بصفة استرشادية لكافة القواعد والمبادئ الموحدة لتكامل الأسواق المالية بدول المجلس بشكل كامل، والتأكد من موائمتها وتوافقها مع بعضها البعض.

– كما توصلت اللجنة الوزارية سنة 2015 إلى قواعد موحدة لاستحواذ في الأسواق المالية بدول المجلس وأوصت للمجلس الوزاري برفعها للمجلس الأعلى لاعتمادها والعمل بيها؛

رابعا: مشروع إنشاء سكة حديد لدول مجلس التعاون الخليجي

تنفيذا لقرار المجلس الأعلى لمجلس التعاون في دورته الرابعة والعشرون (الكويت، ديسمبر 2003) القاضي بتكليف الأمانة العامة بإعداد دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع إنشاء سكة حديدية تربط دول المجلس وتساهم في تعزيز التعاون الاقتصادي، وتسيير حركة التجارة المتبادلة بينها، بالإضافة إلى حرية النقل لموطنيها والمقيمين بها، ولهذا وبعد دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع تم استكمالها سنة 2009[1] .

وأشارت نتائجها إلى أن المشروع دو جدوى اقتصادية وله فوائد ايجابية من النواحي الإستراتيجية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية لدول المجلس، حيث بدأت هذه الأخيرة مرحلة

[1] – مجلس التعاون الخليج العربية، مجلات وإنجازات الأمانة العامة، متوفر على الرابط:
https: www.gcc-sg.org/ar-sa/cooperationAnchievements/Anchievements/economic coopertion /CooperationinthFieldofTranstationndCommunications/Achievements/pages/FirstRailways.aspx

إعداد التصاميم الهندسية للمشروع ودراسة إنشاء هيئة خليجية مختصة لإشراف على تنفيذ المشروع بشكل كامل والتنسيق مع الدول الأعضاء في هذا الشأن، ، وتم تكليف لجنة وزراء النقل والموصلات بدول المجلس بتكثيف العمل لإنجاز المشروع الحيوي في أسرع وقت ممكن، وبهذا قد قطع المشروع مراحل متقدمة لتنفيذه والذي من المتوقع تشغيله سنة 2018، حيث كانت التكلفة الإجمالية لإنشاء البنية التحتية لمشروع القطاع الخليجي 15.4 مليار شاملا الربط بين مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية من خلال الجسر المقترح إنشاءه بين البلدين بتكلفة قدرت بـ 1.2 مليار[1]؛

خامسا: مشروع الربط المائي بين دول مجلس التعاون الخليجي

حادث موافقة لجنة التعاون الكهربائي والمائي لدول مجلس التعاون ، خلال اجتماعهم الاستثنائي الذي عقد بمقر الأمانة العامة لمجلس التعاون 12/06/2012 على تحديث دراسة مشروع الربط المائي بين دول المجلس والتي تم إعدادها سنة 2008 وكذلك الموافقة على إعداد إطار مرجعي لوضع إستراتيجية خليجية شاملة بعيدة المدى للمياه، وتعتبر الموافقة بمثابة اللبنة التي تقوي الجسد الخليجي وتعينه على الصمود في وجه التحديات وخاصة ما يتعلق بتأمين المياه لدول المجلس التي تسعى هذه الأخيرة في تحقيقها في المنظور القريب، لما هذا القطاع من أهمية استراتيجية وتوجه بعيد المدى لضمان توفر هذا المصدر الثمين لتطور المجتمع الخليجي وأبنائه لأجيال عديدة؛[2].

[1] – مجلس التعاون الخليجي خطوات وتاريخ من الانجازات ملحق خاص حول التكامل المالي والاقتصادي الخليجي، العدد 11901، الدورة 32 للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي، وزارة المالية، ديسمبر 2011.

[2] – المسيرة والإنجاز، مرجع سبق ذكره، ص ص 146، 147.

المطلب الثاني: التكامل الاقتصادي الخليجي بين الإقليمية والقومية

من البديهي أن يكون قيام تكتل اقتصـادي بين دول معينة له مبرراته وأسـبابه، فقيام تعاون وتكامل اقتصـــادي بين دول مجلس التعاون الخليجي له مبررات أدت إلى قيام هذا التكتل الاقتصـــادي على مسـتوى المنطقة، وهناك أسـباب أخرى أدت إلى ضـعف التكامل الاقتصـادي العربي وعقبات اعترضـت الوحدة الاقتصـادية العربية على مستوى الوطن العربي ككل، وهي التي أدت إلى قيام تنسـيق وتعاون على مسـتوى إقليمي بالنسـبة للبلدان العربية. ولكن حتى هذا التنسيق والتكامل الاقتصـادي على المستوى الإقليمي يكون ناقصـا ومبتورا إذا كان بعيدا عن مســـتوى التكامل الاقتصـــادي العربي، في هذا الإطار نتكلم عن واقع هذا التكامل ومبررات قيامه على المستوى الإقليمي والدوافع التي تفرض ذلك.

الفرع الأول: واقع التكامل الاقتصادي العربي

اتجهت الأقطار العربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى التعاون الاقتصـــادي فيما بينهـا، حيث عقدت عدة اتفاقيـات ثنـائيـة وجمـاعيـة، وفي عـام 1957 وافق المجلس الاقتصـادي لجامعة الدول العربية على عقد اتفاقية للوحدة الاقتصـادية بين هذه الأقطار وفي عام 1964 وافق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية على أنشاء السوق العربية المشتركة واخذ الجهد العربي يتجه نحو القيام بمشروعات مشتركة من اجل تحقيق أهداف إنمائية أو تجارية.

رغم الاتفاقيات العديدة التي تحكم العلاقات الاقتصـــادية العربية، إلا أنها مازالت محدودة وبعيدة عن الطموح، فمثلا، مازالت التجارة بين الأقطار العربية تشـكل نسـبة بسـيطة من إجمالي تجارتها الخارجية مع العالم فبلغت 7.2 بالمائة عام 1965 و5.7 بالمائة عام 1975، ورغم الخطوات التي اتخذت على طريق التكامل الاقتصـادي العربي إلا أنها مازالت قاصـرة ودون مسـتوى الطموحات والسـبب يعود في ذلك، إلى عدم وجود تصـور واضـح ذي أبعاد إســتراتيجية لطبيعة أهداف عملية التنمية الاقتصـــادية العربية، والمثال الواضـــح على محدودية التكامل الاقتصـادي العربي هو السـوق العربية المشـتركة فهذه السـوق أقيمت على

أساس نظرية "بلاسا" في التكامل الاقتصادي والمستمدة من النظرية الرأسمالية ولا تستهدف تغيير البنيان الاجتماعي والاقتصـــادي العربي الذي يجب تغييره وفق خطة قومية ليواكب مسـيرة التكامل الاقتصـادي العربي، لذلك هذه النظرية تتلاءم مع واقع الاقتصـاد العربي ولا تتلاءم مع أسلوب التنمية الاقتصادية لهذا الاقتصاد.

فالســوق العربية المشــتركة ركزت على العلاقات الاقتصــادية والتجارية بين البلدان العربية وتطويرها، دون أن تركز على تطوير وتنمية الهياكل الإنتاجية العربية التي تتصـــف بالتخلف والتماثل. فلابد أولا من بناء الهياكل الاقتصادية الإنتاجية في الأقطار العربية وسبل التعاون بينها من اجل الحصول على أفضل النتائج والقضاء على الازدواجية وتركيز الإنتاج في قطاعات معينة، لذلك كان لابد لهذه التجربة من الفشـــل[1]. كما أن هناك أســـبابا أخرى دعت إلى فشـــل هذا التكامل، تمثلت في غياب الجهة المركزية المســـؤولة عن التخطيط والإشـراف على التنفيذ والمتابعة، وكذلك تعدد المنظمات الاقتصـادية والأجهزة والمؤسـسـات العربية وتضارب اختصاصاتها وازدواجية نشاطاتها[2].

من خلال اسـتعراضـنا لواقع التكامل الاقتصـادي العربي وواقع العلاقات الاقتصـادية العربية، نجد أنها تعيش فترة شبه ركود وأصبحت هذه العلاقات في مجملها بسيطة ولا تعايش الطموحات العربية وفي نظرنا هناك أسبابا سياسية بالإضافة إلى الأسباب الأخرى التي أدت إلى وصـــول العلاقات العربية إلى هذا الوضـــع المتردي مع العلم بان هناك العديد من الإمكانيات الهائلة التي يمتلكها الوطن العربي لو اســتغلت وحدث تعاون وتكامل اقتصـــادي بينها لأصـــبح الوطن العربي من القوى الاقتصـــادية الكبرى التي تتحكم في العلاقات

[1] – خليل شيعان البيغاني: دور التكامل الاقتصادي العربي والتكامل الاقتصادي الخليجي في التنمية الاقتصادية، مجلة الخليج العربي، المجلد 14 العدد العام 1982، ص 33-34.

[2] – عبد الحسان زنزلة: التكامل الاقتصادي العربي أمام التحديات، كتاب الدراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، مجموعة من الباحثين، إصدار مركز دراسات الوحدة الاقتصادية العربية، بيروت الطبعة الثانية، 1983، ص 140.

الاقتصادية الدولية وتؤثر فيها تأثيرا بالغا، وبذلك تستطيع أن تحصل على حقوقها السياسية المشروعة.

الفرع الثاني: مبررات وأسباب ظهور التكامل الاقتصادي الخليجي.

هناك أسباب ودوافع أدت إلى قيام التعاون والتكامل الاقتصادي الخليجي من منظور إقليمي وهي تستند إلى عدد من الاعتبارات والحقائق الموضوعية. فالجمود الذي سيطر على فكرة الوحدة الاقتصادية العربية ومحدودية نتائجه على الصعيد العملي وضالة الآثار الناتجة عنه، أدى إلى طرح أفكار جديدة تهدف إلى التكامل الاقتصادي العربي على مستوى إقليمي ومن ضمنها منطقة الخليج العربي، على أن يكون الهدف النهائي تحقيق التكامل الاقتصادي العربي. وأساس هذه الفكرة قيام تكتلات اقتصادية إقليمية عربية بالضرورة أن تضم جميع الأقطار العربية، على أن تكون مقدمة لقيام التكامل الاقتصادي العربي المنشود[1]. لذلك، ظهر مجلس التعاون الخليجي كنوع من أنواع العمل العربي المشترك على المستوى الإقليمي بهدف الوصول إلى التكامل الاقتصادي العربي المنشود. فدول مجلس التعاون تضم العديد من الخواص المشتركة التي تسهل تحقيق التعاون والتكامل الاقتصادي فيما بينها.

ويمكننا أن نجمل العوامل والأسباب التي أدت إلى ظهور التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي فيما يلي:

– هناك عوامل تاريخية وجغرافية ساعدت على تكوين التكامل الإقليمي بين دول مجلس التعاون لأنها متجانسة ولم تعرف من قبل الحدود الفاصلة بينها بمفهومها التقليدي، كما تتبع أسلوبا متشابها للحياة، وتتوافر أيضا لهذه المنطقة مقومات التلاصق الجغرافي كما أن هذه البلدان تمر بمرحلة متماثلة من النمو الاقتصادي وتتشابه في التركيبة الاقتصادية الأساسية فهي في اغلبها اقتصاديات أحادية الإنتاج، فالنفط مازال يشكل المصدر الرئيسي

[1]– خليل شيعان البيغاني: المرجع السابق، ص 34.

لاقتصـادياتها لذلك تعمل هذه الدول على تنويع مصـادر دخلها بدلا من الاعتماد على مورد النفط الذي سوف ينضب في المستقبل، ثم بدأت بوضع خطط اقتصادية طموحة في مجال التنمية الزراعية والصـــناعية وذلك لتخفيف التبعية للخارج والتنســـيق فيما بينها في هذه المجالات. وهناك رأي يقوم على أســـاس انه لا يمكن تحقيق التكامل الاقتصـــادي بين هذه الأقطار المتشابهة الإنتاج.

إلا أن هذا الرأي مردود، لان التكامل الاقتصـــادي بين بلدان المجلس ســـوف يؤدي بالضرورة إلى تجنب المنافسة القاتلة فيما بينها وترشيد استخدام عوامل الإنتاج والتنسيق في إقامة المشروعات لا سيما في مجال البتروكيماويات ذات التكاليف الباهظة، كما أنه سوف يعزز قدرة دول المجلس على المســاومة الخارجية وتصــريف منتجاتها الصــناعية بأفضــل الشروط أو على الأقل سوف تلقى صعوبة كبيرة في انفرادها في هذا المجال[1].

– انفراد دول مجلس التعاون الخليجي في تحقيق التكامل الاقتصـــادي فيما بينها بهذا العدد الصغير (ست دول)، إنما هو اقدر على النجاح وتحقيق الآمال المقصودة بدلا من أن تكون كثيرة. لأنه عند ذلك ستواجه صعوبة في إمكانية التنسيق والتعاون فيما بينها على أن يكون هذا العدد الصــغير من الدول الخليجية بداية لدخول الدول العربية الأخرى في مجال التكامل الاقتصادي في مرحلة لاحقة، وتستطيع هذه الدول الصغيرة العدد الوصول إلى هذا التنسيق فيما بينها في وقت اقل مما يســتغرقه بين دول كثيرة العدد، والدليل على ذلك تجارب الســوق الأوروبية المشتركة حيث بدأت بعدد محدود من الدول (ست دول هي فرنسا وألمانيا وايطاليا ولكسمبورج وبلجيكا وهولندا)، وأصبحت تضم اثنتي عشرة دولة من دول أوروبا الغربية[2].

– ما دامت عملية التكامل الاقتصـــادي العربي بعيدة المدى وتأخذ زمنا طويلا لتحقيقها لذلك لابد من أن تلتقي مجموعة من الدول العربية المتجاورة جغرافياً في تكامل جزئي يكون مقدمة

[1]– مصطفى عبد العزيز مرسي: المرجع السابق، ص 85.

[2]– مصطفى عبد العزيز مرسي: المرجع السابق، ص 86.

لتكامل اشـمل وأوسـع وهو التكامل الاقتصـادي العربي. ولعل الذين وضـعوا اتفاقية الوحدة الاقتصـادية العربية، قد أدركوا منذ البداية صـعوبة الوصـول إلى الوحدة الاقتصـادية العربية بشكل شامل وإمكانية الأخذ بسياسة المراحل

– دول مجلس التعاون الخليجي تشـكل سـوقا إقليمية مناسـبة لإقامة صـناعات اسـتهلاكية وإنتاجية إقليمية. وتستطيع هذه الدول تحقيق التكامل فيما بينها ففي المملكة العربية السعودية إمكانيات كبيرة لإقامة العديد من الصناعات هذا إلى جانب البترول والغاز المتوافر في جميع أقطار المجلس. كذلك توجد في المملكة العربية السـعودية وسـلطنة عمان ودولة الإمارات مساحات كبيرة من الأراضـي الزراعية لو استغلت جيدا لأمكنها تحقيق اكتفاء ذاتي في اغلب المنتجات الزراعية[1].

في نظرنا، أن تحقيق التكامل الاقتصادي بين الأقطار العربية على المستوى الإقليمي أولا ليكون مقدمة لتحقيق التكامل الذي يشـمل الدول العربية في مرحلة لاحقة، يكون أفضـل مما لو عمل على تحقيقه وانجازه على مسـتوى البلدان العربية ككل من أول خطوة والدليل على ذلك الفشـل الذي لقيته السـوق العربية المشـتركة، لذلك فتحقيق التكامل الاقتصـادي الخليجي أولا يكون أفضـل ليشـمل جميع الدول العربية في المسـتقبل ومجلس التعاون ليس عملا أو تكتلا خارجا عن جامعة الدول العربية أو ضد قراراتها وإنما هو يتماشى مع مبادئها التي تحث على التعاون الإقليمي الهادف بين الدول العربية من اجل تقوية الأمة العربية.

كما نصـت وثيقة إعلان مجلس التعاون الخليجي التي أعلنها وزراء خارجية دول المجلس في الرياض في جانفي عام 1981، على تأكيد أن هذا المجلس إنما هو جزء لا يتجزأ من التكامل العربي الشامل، من هذا الإعلان، يتضح أن قيام المجلس إنما جاء تجسيدا لروابط التعاون التي يحث عليها ميثاق جامعة الدول العربية ويتفق روحا ونصا معها.

[1]– مصطفى عبد العزيز مرسي: المرجع السابق، ص 86–87.

الفرع الثالث: الدوافع إلى التكامل الاقتصادي الخليجي

نتيجة لتشابك العلاقات الاقتصادية الدولية وعدم استطاعة أي دولة في العالم أن تحقق اكتفاء ذاتيا حتى بالنسبة للدول الكبرى، خرجت العلاقات الاقتصادية عن حيز التكتلات وظهر العديد من الارتباطات الدولية بين المجموعات الاقتصادية الدولية، فمثلا دول المغرب العربي إلى جانب أنها تنتمي إلى جامعة الدول العربية، ترتبط بالوحدة الاقتصادية العربية إلا انه يوجد بنيها وبين المجموعة الاقتصادية الأوروبية العديد من الاتفاقيات الاقتصادية، ومن هذا المنظور، فان دول مجلس التعاون الخليجي لا تستطيع تحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها في ظل غياب وعدم تنسيق مع الدول العربية الأخرى أو حتى في أفضل الاحتمالات، يكون التكامل الاقتصادي الخليجي ناقصا في ظل غياب التنسيق والعمل العربي المشترك.

إن هناك فكرة خاطئة روجت لها الدول الرأسمالية وهي تدعو إلى توظيف الأموال العائدة لدول الخليج في هذه الدول فقط وكما تدعي هذه الفكرة بان هناك عدم جدوى من توظيف هذه الأموال في الدول العربية، ولكن هذه الفكرة خاطئة نصا ومضمونا وهدفها جعل الاقتصادات الخليجية والعربية تابعة ومرتبطة بالاقتصاديات الرأسمالية الغربية، فدول مجلس التعاون الخليجي لديها فوائض مالية تفوق احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه البلدان. و في الوقت نفسه هناك دول عربية أخرى هي في أمس الحاجة لهذه الأموال لتوظيفها في خططها الاقتصادية الشاملة في جميع النواحي الصناعية والزراعية بما يعود بالفائدة على الدول العربية بشكل عام، ومن ثم تتجه هذه الدول في بعض الأحيان إلى مصادر أجنبية للحصول على قروض لتنفيذ خططها التنموية بشروط مجحفة وبأسعار وفوائد عالية، مما يدعو إلى توظيف هذه الأموال العربية الخليجية في الدول العربية وتحقيق المصلحة العربية الشاملة من توظيف هذه الاستثمارات، وقد تحققت في هذا المجال مشاريع عديدة تظهر نوعا من التكامل والتضامن الاقتصادي العربي قامت بها منظمة "الأوبيك"

والصـــناديق العربية للتنمية مثل صـــندوق أبو ظبي للتنمية الاقتصـــادية العربية والصـــندوق الكويتي للتنمية الاقتصـــادية العربية[1]، هذا بالنســـبة لرؤوس الأموال الخليجية الفائضـــة عن حاجات هذه الدول الاستثمارية أما بالنسبة للصناعات الخليجية، فان توسعها على المستوى العربي يدعم عملية بناء وتوسيع القاعدة الإنتاجية فيها ويحررها تدريجيا من الاعتماد الرئيسي على إنتاج البترول ويوفر لها الخبرات الإدارية والفنية العربية التي تكون منخفضـــة التكاليف بالنســبة للخبرات الأجنبية، كما أن التوســع في الصــناعات الخليجية على المســتوى العربي يوفر لها أســواقا واســعة تكفل لها قوة شــرائية تجعل العديد من الصــناعات على المســتوى الخليجي التي تكون جدواها الاقتصـــادية غير مجدية في ظل غياب الســـوق العربية الكبيرة، تجعلها مجدية إذا ما أخذت في الاعتبار إمكانية الســوق العربية وطاقتها الاســتيعابية. كذلك فيما يختص بمشكلة الغذاء التي تستحوذ على اهتمام دول العالم ومنظماته الدولية والإقليمية، لا يبدو أنها ممكنة التحقيق على نطاق الدول الخليجية بدون الاســتفادة من الثروات الزراعية الوفيرة في الوطن العربي ووضــع برامج لاســتغلالها والاســتفادة منها على المســتوى العربي، فالعراق ومصـر والسـودان والأردن وسـوريا والمغرب دول عربية تزخر بالخيرات الزراعية وفي ظل غياب التنسيق والتعاون العربي في مجال الزراعة، لا تستغل الاستغلال المناسب فيذهب جزء من هذه المنتجات إلى الدول الأوروبية (مثل المغرب)، في حين تســـتورد دول مجلس التعاون العديد من احتياجات من الدول الأجنبية، أما فيما يختص بتوجيه أقطار الخليج العربي لحل مشكلة الأمن الغذائي بعيدا عن الإطار العربي الشامل إنما هو اتجاه استنزافي خاطئ، ويجب البحث عن حل لمشكلة الأمن الغذائي الخليجي في إطارها العربي الشامل.[2]

إن هناك مشكلة أخرى تواجهها الأقطار الخليجية في ظل غياب التنسيق العربي، هي مشكلة العمالة الأجنبية وأثارها السلبية على مجتمعات دول الخليج وإحداثها لتخلخل سكاني

[1] – خليل الشيعان البيغاني: المرجع السابق، ص 34-35.

[2]– حمدي بسيسو: مجلس التعاون الخليجي وأفاق توجه الاستراتيجي العربي المتوازن، مجلة المستقبل العربي، بيروت العدد 31، 1981، ص 51.

في المنطقة. هذه المشـكلة تضـغط وبشـكل متزايد على التنسـيق والتعاون العربي في هذا المجال انطلاقا من رؤية عربية قومية هدفها حماية عروبة الخليج وامن المنطقة[1].لذلك، يجب التنسـيق بين الدول العربية في مجال العمالة العربية وتوفير متطلبات الدول الخليجية منها وإحلالها محل العمالة الأجنبية تأصيلا لروابط التعاون والإخاء العربي خاصة أن هناك العديد من الدول العربية التي يوجد لديها فائض من العمالة المحلية.

من خلال استعراضنا للأسباب الضرورية التي تدفع الدول الخليجية إلى التنسيق والتعاون مع الدول العربية، نجد أن دول مجلس التعاون الخليجي بحاجة ماسة إلى هذا التكامل في الإطار القومي فيجب على الدول الخليجية أن تنسق وتتعاون مع الدول العربية في مجال الاستثمار على مستوى العالم العربي واستغلال الثروات الطبيعية فيه كذلك، بالنسبة للصناعات الخليجية الكبيرة مثل البتروكيماويات فان التكامل الاقتصادي العربي يتيح لهذه الدول الاستفادة من اتساع السوق العربية وتصريف منتجاتها بها، أما بالنسبة للعمالة العربية فان دول المجلس في أمس الحاجة إليها، وفي الوقت نفسه، هناك دول عربية تعاني من البطالة، فالتكامل الاقتصادي العربي يتيح إشباع رغبات الدول الخليجية من النقص في الأيدي العاملة وفي الوقت نفسه يمتص جزءا من البطالة في دول عربية أخرى.

نستنتج من هذا الفصل، انه في ظل الركود الذي تشهده العلاقات الاقتصادية العربية بشكل عام وتمشيا مع أهداف ورغبات جامعة الدول العربية التي تشجع التعاون والتنسيق بين الدول العربية في إطارها الإقليمي، ظهر مجلس التعاون الخليجي لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي على مستوى إقليمي يختص بمنطقة الخليج العربية، ولكن التكامل الاقتصادي الخليجي يكون ناقصا او على الأقل لا يكتمل في نظرنا، إلا في إطار التكامل الاقتصادي العربي أو على الأقل التنسيق بين البلدان العربية في المجال الاقتصادي، فمشكلة الغذاء

[1]– مصطفى عبد العزيز مرسي: المرجع السابق، ص 93.

والعمالة الأجنبية في الخليج تلحان لتحقيق هذا التكامل، على أن يكون مقدمة لتحقيق تكامل أوسع يشمل الدول العربية.

المطلب الثالث: اندماج دول مجلس التعاون الخليجي في الاقتصاد العالمي

تعتبر دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من الدول النامية التي تأخذ بأسباب التنمية الاقتصادية والاجتماعية كوسيلة لرفع مستوى معيشة شعوبها. ولقد أدركت هذه الدول منذ فترة ليست بالقصيرة حقيقة هذا التطور العالمي، فقامت بإنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية إيمانا منها بضرورة التكامل الإقليمي وبأنه لا مكان للكيانات الصغيرة في العالم المعاصر وحتى تتمكن من التعامل كمجموعة مع التكتلات الإقليمية والعالمية بشكل أفضل من التعامل معها بشكل مفرد.

الفرع الأول: واقع اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي.

إذا كان الموقع الجغرافي المتميز لمنطقة مجلس التعاون قد منحها منذ القدم أهمية استراتيجية جعلتها محط اهتمام العالم عبر مختلف الأزمان، فإن اكتشاف النفط والغاز قد أضاف لهذه الأهمية بعدا استثنائيا، حيث أصبحت دول المجلس محور الارتكاز العالمى في أسواق الطاقة، وتضطلع بدور عالمي مهم على خارطة التفاعلات الاقتصادية والمالية والتجارية، لذلك فلا بد من تسليط الضوء على أهم المؤشرات الاقتصادية لهذه الدول وكذا التطرق لواقع ووضعية قطاعاتها سواءا التعدينية وغير التعدينية وهذا ما سيتم التطرق إليه من خلال[1]:

[1] – زهية لموشى، إلهام نايلي، سعيدة حركات، الباحث الاقتصادي– المجلد 7، العدد 1، 2020، ص108–109.

1- تطور معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي لدول مجلس التعاون خلال الفترة من 2009 إلى 2017:

الشكل رقم 22: تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2009 إلى 2017.

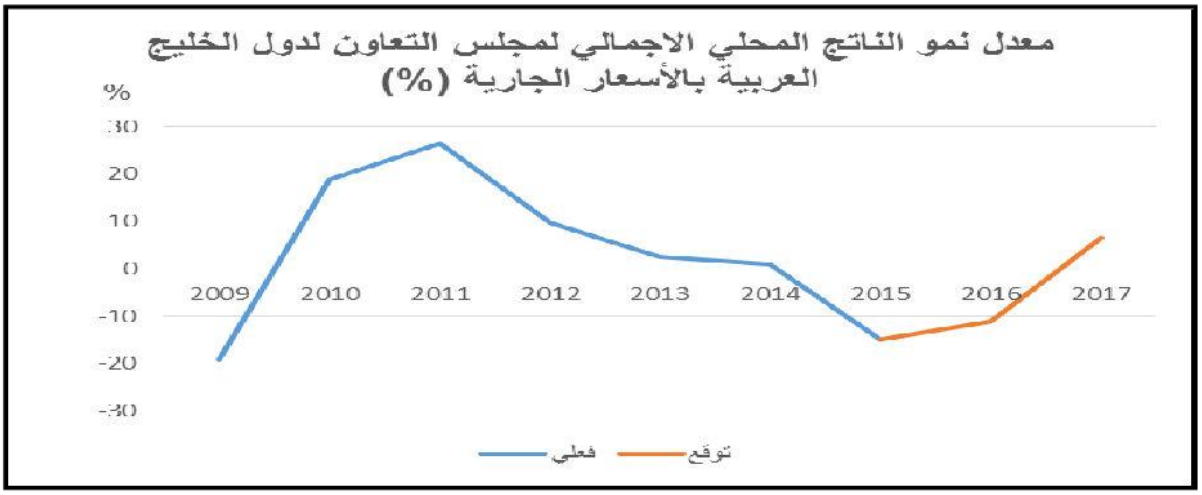

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2018، ص 2

إن الزيادة الكبيرة في عدد السكان بدول مجلس التعاون وفي حجم القوى العاملة والتطورات الاقتصادية المتتالية قد أسهمت في مجموعها في النمو الكبير الذي شهده الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الجارية ليصل إلى 1.4 تريليون دولار خلال سنة 2011 مقابل 1.1 تريليون دولار سنة 2010 وبمعدل نمو قدره 27% خلال عام واحد.

ولقد تواصلت الزيادة في الناتج المحلى ليبلغ 1.1 تريليون دولار سنة 2010، ليرتفع الى 1.4 تريليون دولار سنة 2011، أي أن الناتج المحلى الإجمالي زاد بنسبة 626% في سنة 2011 عن مستواه في سنة 1983، وبنسبة زيادة قدرها 311% عن مستواه في سنة 2000[1]، وإن كان سنة 2009 قد شهد انخفاضا في الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الجارية

[1]- الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (2012)، قطاع شؤون المعلومات – إدارة الإحصاء، دول مجلس التعاون: لمحة إحصائية، العدد الثالث، ص63.

مقارنة بسنة 2008، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي حوالي 1.1 تريليون دولار، وانخفض سنة 2009 إلى 911.4 مليار دولار وذلك بسبب الأزمة العالمية إلا أنه قد عاد واتخذ اتجاها تصاعديا في سنة 2010 حيث بلغ 1.1 تريليون دولار بنسبة زيادة تقدر ب 21% عن مستواه في 2009 وواصل ارتفاعه ليبلغ بالتقريب 1.4 ترليون دولار في سنة 2011.

وقد أشار المركز الإحصائي بأن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية سينكمش بنسبة 11% سنة 2016 وذلك بصورة أقل سنة 2015 والبالغ15% تقريبا. ويتأثر معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بدرجة كبيرة بتغير أسعار النفط. حيث تراجع متوسط سعر سلة أوبك بين سنتي 2014 و2015 بنسبة 50% تقريبا (من 96.3 دولار للبرميل إلى 49.5 دولار للبرميل). كما أنه استمر في التراجع بنسبة17% بين سنتي 2015 و2016 ليصل إلى 41 دولار للبرميل. وحسب توقعات المؤسسات الدولية المختصة في أسواق السلع الأولية. فمن المحتمل أن يتحسن سعر النفط بعد سنة 2017 بنسبة 16% عن مستواه في سنة 2016 مما يرفع توقعات النمو في الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الجارية لدول مجلس التعاون إلى6.6% في سنة 2017.

2- تطور نمو الناتج المحلي في القطاع غير النفطي خلال الفترة (2009-2017):

وفي المقابل من المتوقع أن يأخذ القطاع غير النفطي دور القيادة في النمو الاقتصادي في هذه الفترة في ظل تراجع أسعار النفط، حيث أشارت توقعات المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون إلى أن القطاع غير النفطي ينمو بمعدل 3.5% و3.9%، في سنتي 2016 و2017 على التوالي وهي معدلات أقل من متوسط النمو الذي تحقق في القطاع غير النفطي خلال الفترة 2011 إلى 2015 والبالغ 5.6، مما يشير إلى الأثر غير المباشر لتراجع النفط على اقتصاد دول مجلس التعاون . ومن المتوقع أن تقود قطاعات البناء والتشييد والنقل والتخزين والمواصلات النمو الاقتصادي لمجلس التعاون في سنتي 2016 و2017.

الشكل رقم 23: تطور معدل نمو الناتج المحلي غير النفطي لمجلس التعاون لدول الخليج خلال الفترة من 2009 إلى 2017

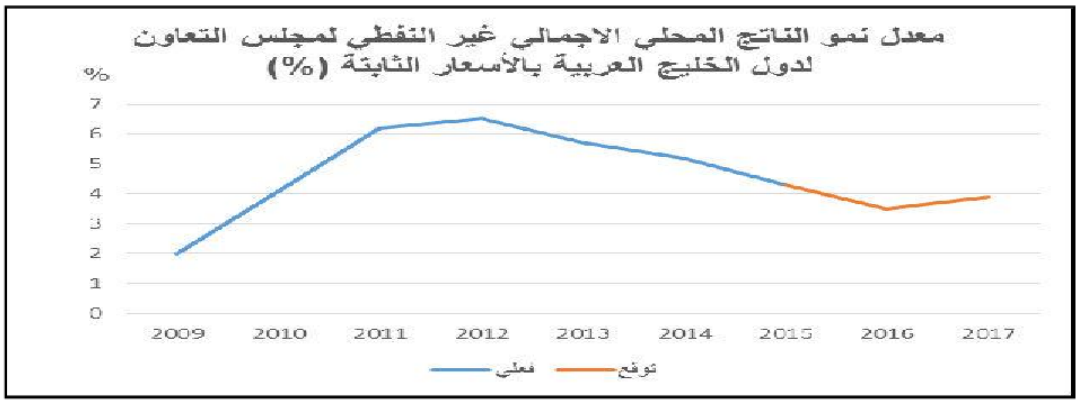

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي، 2016، ص2

3- تركيب إجمالي الناتج المحلى الإجمالي لدول مجلس التعاون: تتميز اقتصاديات دول مجلس التعاون باعتمادها المفرط على قطاع النفط والتعدين ويظهر ذلك من خلال المساهمة الكبيرة لهذا القطاع في تكوين الناتج المحلى مقارنة بباقي القطاعات. وسنحاول تبيان نسب مساهمة كل قطاع في إجمالي الناتج المحلى لدول المجلس من خلال الشكل الموالى:

الشكل رقم 24: توزيع الناتج المحلي لدول مجلس التعاون حسب النشاط الاقتصادي بالأسعار الجارية لسنة 2017.

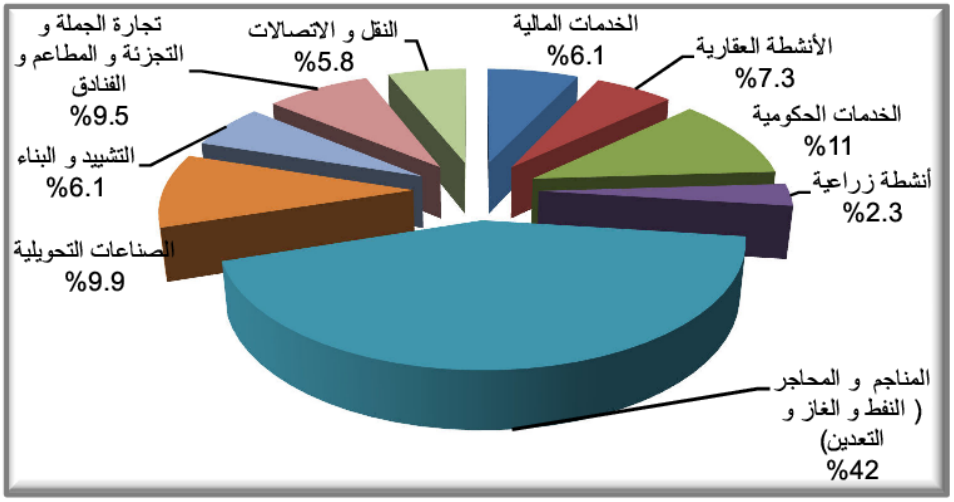

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي 2018، ص 109

من خلال الشكل السابق نلاحظ هيمنة قطاع (النفط والتعدين والغاز) على نسبة معتبرة في تكوين إجمالي الناتج المحلى لدول المجلس مقارنة بباقي القطاعات الأخرى حيث تراوحت نسبة مساهمته 42% خلال سنة 2017، وهو ما جعل قطاع النفط والتعدين يحتل المرتبة الأولى في تكوين إجمالي الناتج المحلي، أما فيما يتعلق بباقي القطاعات فإنها هي الأخرى بقيت تساهم مساهمة متواضعة في تكوين الناتج المحلى، إذ لم تتجاوز مساهمة قطاع الصناعات التحويلية 10% خلال هذه السنة، رغم أنه يعد من القطاعات التي يتوقع أن تحدث تغيرا في هيكلة اقتصاديات دول مجلس التعاون وتخفض العبء عن قطاع النفط والتعدين في تمويل التنمية وتكوين الناتج المحلى، ثم تأتى مساهمة كل من تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق، ثم قطاع التشييد والبناء بنسب قدرت على التوالي 9.5% و6.1% على التوالى، بينما نلاحظ أن مساهمة قطاع الزراعة دون المستوى المطلوب إذ أنها لم تتجاوز 2.3% خلال هذه السنة مما يدل على أن هذا القطاع لا زال لم يواكب متطلبات التنمية ولم يؤدى الدور المنتظر منه في حل مشكلة الغذاء بالمنطقة، ويرجع السبب في ذلك إلى أن إقليم مجلس التعاون يعد منطقة غير مناسبة للإنتاج الزراعي حيث تتميز تلك المنطقة بندرة المطر والحرارة المرتفعة للجو.

الفرع الثاني: مؤشرات الاندماج في الاقتصاد العالمي لدول مجلس التعاون الخليجي

إن الاندماج في الاقتصاد العالمي ليست ظاهرة حديثة وإنما هي عملية مستمرة على المستويات اجتماعية وثقافية واقتصادية متعددة، إلا أنها برزت حديثا كظاهرة بسبب الثورة المعلوماتية وما أحدثته من قدرة على تسريع وتيرة الاتصالات والعلاقات الاقتصادية . والقدرة على قياس مدى تفاعل مجتمعات دول مجلس التعاون مع العالم من حولها، وكيف يمكن لهذه الدول أن تجعل اندماجها العالمي أو تفاعلها العالمي عامل دفع بدلا أن يكون معوقا لمسيرتها التنموية، وسنتناول في هذا الشأن بعض المؤشرات التي تمكن من قياس ذلك وسيتم التركيز على

المؤشرين الرئيسين هما حجم التجارة الخارجية نسبة إلى النشاط الاقتصادي للمجتمع وحجم الاستثمارات الخارجية المباشرة[1].

1- التجارة الخارجية:

يعد اقتصاد دول مجلس التعاون اقتصادا منكشفا على العالم الخارجي، إذ يصل حجم التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) إلى مستويات مرتفعة نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالي، فغالبا ما يتم قياس أهمية قطاع التجارة الخارجية في أي اقتصاد بمؤشر درجات الانفتاح أو الانكشاف التجاري على العالم الخارجي*، حيث يشير ارتفاع هذه النسبة الى عمق اعتماد الاقتصاد موضوع الدراسة على الأسواق الخارجية لتصريف منتجاته، وللحصول منها على حاجته من السلع سواءا كانت استهلاكية أو استثمارية. كما يشير ارتفاع نسب هذا المؤشر إلى ضعف الناتج المحلى الإجمالي حيث يمثل في هذه الحالة بالنسبة لدول المجلس انكشافا تجاريا ناتج بالأساس من تصدير النفط الخام وبعض السلع المصنعة، مقابل استيراد أنواع عديدة من السلع المصنعة الاستثمارية والاستهلاكية، وهو يبين في الوقت نفسه مدى حساسية الاقتصاد المحلى للمتغيرات الخارجية كالأسعار العالمية والسياسات التجارية للشركاء التجاريين والاتفاقيات وغيرها.

[1] – زهية لموشى، إلهام نايلي، سعيدة حركات، المرجع السابق، ص114.

* درجة الانفتاح (الانكشاف) التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي على العالم الخارجي (%) تساوى نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم 23: درجات الانفتاح التجاري لدول مجلس التعاون على العالم الخارجي خلال الفترة 2004 – 2017.

	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
2004	1.26	1.24	0.47	0.79	0.81	0.70
2005	1.23	1.30	0.49	0.76	0.78	0.66
2006	1.18	1.38	0.57	0.82	0.83	0.72
2007	1.23	1.25	0.54	0.82	0.82	0.71
2008	1.24	1.19	0.55	0.83	0.90	0.69
2009	1.39	1.26	0.61	0.84	0.90	0.76
2010	1.22	1.28	0.68	0.88	0.82	0.70
2011	1.28	1.35	0.77	0.91	0.77	0.80
2012	0.82	1.52	0.78	0.88	0.83	0.57
2013	0.86	1.45	0.84	0.97	0.81	0.57
2014	1.00	1.39	0.89	0.99	0.82	0.76
2015	0.95	1.04	0.76	0.94	0.74	0.68
2016	0.98	1.21	0.78	0.95	0.77	0.68
2017	1.07	1.28	0.83	0.97	0.78	0.53

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي 2018، ص ص 70-83.

توضح بيانات الجدول أعلاه أن درجة انفتاح دول المجلس على العالم الخارجي عالية جدا، وخاصة إذا ما قورنت مع مثيلاتها في الدول النامية أو الدول الصناعية، إلا أن ارتفاع مستوى التجارة مع العالم الخارجي لا يعنى توجها واضحا نحو العولمة، حيث يتطلب انخراط دول المجلس في العولمة اتجاها مستمرا في تزايد حجم التجارة الخارجية بما يعكس انخفاضا في العوائق التجارية المحلية والخارجية.

تشير بيانات الجدول إلى أن نسب التجارة الخارجية إلى الناتج المحلى الإجمالي في ارتفاع لجميع دول المجلس، كما يلاحظ من الجدول أن متوسط درجات انكشاف اقتصاديات دول المجلس على الخارج قد تراوحت ما بين (1.27) في البحرين و(0.55) في السعودية كمتوسط خلال المدة 2004-2010، وهو ما يوضح عمق اعتماد هذه الاقتصادات على الأسواق الخارجية في أكثر من نصف الناتج المحلى الإجمالي، إذ يبين أهمية مستوى قطاع التجارة الخارجية في تلبية متطلبات اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي.

وبما أن هذه الدول تعتمد بشكل كبير على تصدير النفط الخام والبتروكيماويات وبعض المواد الأولية، ومن خلال ملاحظة درجات الانكشاف التجاري في الجدول أعلاه يتبين أن هناك انخفاضا في القيمة المضافة، يمكن تفسيرها بضعف القدرة الإنتاجية في رفع مستوى الناتج المحلى الإجمالي، فضلا عن تقلب الإيرادات الناجم عن التغيرات التي تحصل في أسعار صادراتها من هذه المواد، مما يبين انخفاض معدلات التبادل التجاري لدول مجلس التعاون لصالح الدول المتقدمة التي تتبادل معها تجاريا بشكل رئيسي.

أما خلال الفترة الممتدة بين 2011 و2017 فقد اتجه مؤشر الانكشاف التجاري إلى الارتفاع -باستثناء البحرين-، وذلك بالرغم من الأزمة المالية العالمية لسنة 2008. إذ يعود ذلك إلى أن نسبة التجارة الخارجية من الناتج المحلى الإجمالي قد اتجهت إلى الارتفاع، مما يؤكد استمرار وتزايد اعتماد اقتصاديات دول المجلس على التجارة الخارجية كنتيجة طبيعية لاختلال الهيكل الإنتاجي وعدم تنوعه. ولاشك أن تزايد متوسط درجات الانكشاف التجاري خلال المدة من 2011 - 2017 إنما يعود إلى تزايد عوائد الصادرات النفطية التي تدفع إلى ارتفاع مستوى الاستيراد وهذا ما يشير إلى مدى الاختلال في الهيكل الإنتاجي، حيث الاعتماد بشكل كبير على سلعة تصديرية واحدة وهي النفط، مقابل استيراد أنواع عديدة من السلع المصنعة.

ونستخلص مما سبق أن اختلال الهيكل الإنتاجي في دول المجلس والاعتماد على صادرات النفط الخام قد رفع من مستوى الانكشاف التجاري ومستوى انفتاحها على العالم في سد فجوة الاختلال الموجودة في قطاعات الإنتاج المختلفة باستثناء النفط.

2- الاستثمارات الأجنبية: الخارجي وكذا مدى اعتمادها على الأسواق الخارجية، إذ يتبين جليا دور التجارة الخارجية، تعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة FDI مؤشرا دقيقا نسبيا مقارنة بنسب التجارة الخارجية لتحديد درجة انفتاح مجتمع ما على العالم الخارجي واتجاهه نحو الاندماج العالمي، إن جذب استثمارات أجنبية بصورة كبيرة يعكس تحقيق مرحلة متقدمة نسبيا من التكامل الاقتصادي مع المجتمعات المشاركة ويمثل توجها واضحا تجاه الانفتاح والعولمة، حيث أن الزيادة في حجم السوق جنبا إلى جنب مع مبادرة التكامل الإقليمي، يجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك فقط في البلدان التي تقع ضمن اتفاق التكامل الإقليمي، والتي تقدم بيئة شاملة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر[1].

الجدول رقم 24: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (1976 -2017)

الدولة	اجمالي الإستثمارات (مليار دولار)	النسبة من الإجمالي
الإمارات	75.4	%28.5
السعودية	114.7	%43.3
البحرين	23.2	%8.8
قطر	31.9	%12.1
عمان	16.3	%6.1
الكويت	3.1	%1.2
اجمالي التدفقات الإستثمارية	264.6	%100

المصدر: نوازد عبد الرحمان الهيثي، 2019، ص 54

[1] – زهية لموشى، إلهام نايلي، سعيدة حركات، المرجع السابق، ص117.

وبمتابعة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى دول مجلس التعاون خلال الفترة 1976-2017 من خلال الجدول يمكن ملاحظة وجود زيادة ملحوظة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لجميع البلدان الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، ويعود ذلك إلى التوسع في زيادة الاستثمار في الأنشطة البترولية أو الغازية أو تشييدية ليس لها صفة الاستمرارية وعلى ضوء ذلك يمكن الاستنتاج من بيانات الجدول بأن بيئة دول مجلس التعاون الاستثمارية بيئة مواتية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية بصورة متزايدة أو على الأقل بصورة مستقرة وهو ما يوضح اتجاه دول مجلس التعاون الخليجي نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي.

كما تشكل الاستثمارات الأجنبية أحد أهم مصادر تمويل التنمية في الدول النامية، وتسهم هذه الاستثمارات في تحقيق الشراكة العالمية من خلال توفير موارد تمويلية خارجية للدول المستقبلة لها وللأسواق المالية الدولية، كما تسهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عملية التنمية الاقتصادية في الدول المستقبلة لها لأنها تنقل أنماطا جديدة في الإدارة والتنظيم، إضافة إلى إسهامها في نقل التكنولوجيا بما ينعكس إيجابا على معدلات الأداء الاقتصادي والإنتاجية[1].

أما تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الفترة (1976 – 2017) فقد بلغ إجمالها نحو مليار دولار. وقد مثلت الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى المملكة العربية السعودية نحو 43.3% من مجموع الاستثمارات الواردة إلى دول المجلس، ثم جاءت دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثانية بنسبة 28.5% تليها دولة قطر بنسبة 12.1%، فمملكة البحرين بنسبة 8.8% ثم سلطنة عمان بنسبة 6.1% وأخيرا دولة الكويت بنسبة 1.2%.

[1]– نوازد عبد الرحمان الهيئى (2019)، دور دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في تحقيق الشراكة العالمية في التنمية (دراسة تحليلية)، مجلة رؤى إستراتيجية، ص54.

ولقد حققت هذه الاستثمارات فرص عمل كبيرة للعمالة الأجنبية، التي أسهمت بدورها في تنمية دولها من خلال تحويلاتها المالية التي شاركت في مجالات اقتصادية متنوعة وخاصة مجال التنمية البشرية.

- **التعريفة الجمركية:** التعريفة الجمركية في دول مجلس التعاون والتي تتفاوت بين 4% و20% والتي انخفضت إلى ما بين 5% و10% في ظل الاتحاد الجمركي الذي تمت الموافقة عليه في سنة 2002، فهذه التعرفة تعتبر منخفضة مقارنة بالتعرفة السائدة في بقية دول العالم خاصة الدول النامية منها، وهذا طبعا يساعد على سهولة حركة السلع والخدمات من وإلى المنطقة.

الاعتماد على العمالة الأجنبية: نتيجة لصغر حجم سكان دول المجلس، فإن هذه الدول ظلت دائما معتمدة على العمالة المهاجرة من الدول العربية وغير العربية لتلبية حاجاتها من المهارات المختلفة، وتشير أحدث الأرقام المتوفرة إلى أن العمالة الوافدة في دول المجلس تمثل أكثر من 72% من إجمالي العمالة وتساوى حوالي 95% من العمالة في القطاع الخاص.

الفرع الثالث: الفرص والتحديات التي يفرضها الاندماج في الاقتصاد العالمي على اقتصاديات دول مجلس التعاون.

يتضح مما سبق أن اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي هي على درجة كبيرة من الاندماج في الاقتصاد العالمي. ولكن الاندماج في الاقتصاد العالمي والاستفادة من هذا الاندماج أمران مختلفان، مما يحتم علينا أن نتساءل عن مدى تمكن هذه الدول عبر السنوات الماضية من الاستفادة من اندماجها العالمي في تحقيق أهدافها التنموية وعلى رأسها: بناء الإنسان المنتج وتنويع مصادر دخلها ليصبح نموها ذاتيا وغير متذبذب. وأن تتمكن من تعظيم منافعها في اندماجها في الاقتصاد العالمي وذلك في ظل ما يتيحه هذا الاندماج من فرص وما يفرضه من تحديات خاصة في ظل المتغيرات الجارية إقليميا ودوليا وهذا ما سيتم توضيحه من خلال ما يلي:

1- النمو الاقتصادي:

من المتوقع أن يشهد النشاط الاقتصادي العالمي تباطؤا خلال الفترة (2019-2020)، حيث يتوقع انخفاض معدل النمو الاقتصادي العالمي إلى مستويات تدور حول 3.3 في المائة خلال تلك الفترة، بالمقارنة مع 3.6 في المائة للمستوى المسجل عام 2018 كما يتوقع أن تتأثر الدول مجلس التعاون الخليجي بهذه التطورات التي ستؤثر على مستويات الطلب الخارجي[1].

فالأصعب من تحقيق النمو الاقتصادي هو استمراريته والحفاظ عليه، وهذا صحيح بالنسبة إلى الدول مجلس التعاون الخليجي التي حققت نموا اقتصاديا مرتفعا حتى سنة 2014 بعد ارتفاع أسعار النفط الخام، ولكن هذه الدول حققت معدلات نمو منخفضة في السنتين الأخيرتين. حيث يشير تقرير صندوق النقد الدولي إلى أن دول مجلس التعاون وغيرها من الدول المنتجة للنفط حدث فيها تراجع في نمو دخل الفرد الحقيقي فيها خلال هذه الفترة الأخيرة وحققت نموا متواضعا عن ما كانت تحققه سابقا، الأمر الذي كان له كبير الأثر في الأداء الاقتصادي الضعيف لما يعرف بدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة المذكورة ونتيجة لارتباط دول هذه المنطقة بالاقتصادات النفطية وبالرغم من آفاق النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي تتسم بأنها موجبة إلا أنها تتأثر بالتطورات العالمية الإقليمية، ولا يزال النمو إيجابيا في هذه الدول برغم تباطؤ وتيرته مقارنة بمعدلاته التي كانت قوية للغاية في 2010-2011، ومن المتوقع أن يظل يحظى بدعم جيد في الفترة المقبلة بفضل ارتفاع مستوى الثقة وبدء تنفيذ مشروعات كبيرة في مجال البنية التحتية، ولا يزال مسار أسعار النفط هو المصدر الرئيسي لعدم اليقين في المنطقة، وإن كانت بلدانها ستتأثر أيضا بالتقلب المتزايد في أسواق المال العالمية واتساع نطاق الاضطرابات في منطقة الشرق الأوسط[2]. ويتوقع تزايد بطء

[1]- صندوق النقد العربي، ملامح الأداء الاقتصادي للدول العربية 2019 - 2020، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، الإصدار التاسع، أبو ظبي، 2019، ص10.

[2]- مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الآفاق الاقتصادية والتحديات على صعيد السياسات في دول مجلس التعاون الخليجي، صندوق النقد الدولي الرياض المملكة العربية السعودية، 2013، ص3.

النمو على مستوى المنطقة سنة 2013 و2014، كذلك يتوقع اتساع إجمالي الناتج المحلى الحقيقي بنسبة 3.7% مع توقع أن يكون النمو أضعف سنة 2013 مقارنة بسنة 2012 في خمسة من بلدان المجلس، ومن المتوقع أن تشهد الكويت والمملكة العربية السعودية تباطؤ ملحوظ في النشاط الاقتصادي، إذ قاما هذان البلدان بتقليص إنتاجهما النفطي في مطلع سنة 2013. كما يتوقع في ظل نمو الاقتصاد غير النفطي المطرد نمو إجمالي الناتج المحلى الكلى بما يزيد قليلا عن 4% مما يؤدى إلى تزايد فرص العمل بدرجة كبيرة. ويتضح من خلال الجدول رقم (03) أن معدل النمو الاقتصادي قد ارتفع إلى 2.01% في 2019، مقارنة بنحو 2% العام الماضي، قبل أن تتسارع وتيرته ليصل إلى 3.4 في 2020 ويستقر عند 2.7% في 2021. ورغم الإشادة بالإصلاحات الجارية من أجل تحسين بيئة الأعمال في المنطقة ألا أنه يرى أن تحقيق نمو اقتصادي أكثر استدامة يتطلب من دول الخليج الاستمرار في مساندة تدابير ضبط أوضاع المالية العامة وتنويع النشاط الاقتصادي، والنهوض بخلق الوظائف بقيادة القطاع الخاص، لاسيما للنساء والشباب.

الجدول رقم 25: أفاق تطور معدل النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي

الدولة	2019	2020
الإمارات	%2.6	%3
السعودية	%1.7	%3
البحرين	%2	%2.2
قطر	%3	%3.2
عمان	%1.2	%6
الكويت	%1.6	%3

Source: http://mubasher.aljazeera.net/news/consulté **le: 04/09/2022**

2- التجارة:

اقتصاديات مجلس التعاون الخليجى هي اقتصادات صغيرة ومنفتحة على العالم الخارجي حتى قبل الحقبة النفطية، وهذا عندما كانت هذه الاقتصادات تعتمد على تجارة اللؤلؤ والذي كان يباع في الدول المجاورة كالهند وغيرها من الدول من أجل الحصول على العملة الأجنبية اللازمة لشراء الحاجات الأساسية في تلك الفترة.

ومع اكتشاف النفط وتراكم إيراداته النفطية تعمق انفتاح هذه الدول على الاقتصاد العالمي وزاد حجم التجارة وتنوعها مع العالم الخارجي، حيث أصبحت هذه الدول تصدر نفطها مقابل استيراد حاجاتها من السلع الاستهلاكية والرأسمالية والوسيطية واستيراد العمالة، ذلك بالإضافة إلى تصدير الفوائض النفطية إلى أسواق المال العالمية وغيرها من صور الاندماج وكان من المتوقع أن يؤدى تحرير تجارة هذه الدول وزيادة اندماجها في الاقتصاد العالمي إلى تحقيق عدة مكاسب، خاصة إذا توفر الإطار المؤسسي الصحيح والسياسات الفعالة، ينتج عنها نمو اقتصادي ذاتي مرتكز على عنصر بشري منتج وهيكل اقتصادي متنوع. ومن هذه المكاسب توفير الأسواق لمنتجات دول مجلس التعاون كالنفط الخام والغاز والصناعات القائمة عليهما، حيث تمتع هذه الدول بميزة نسبية في إنتاجها وتعريض المنتجات المحلية لدرجة من المنافسة من المنتجات العالمية الأمر الذي يساعد على الارتقاء بإنتاجية هذه المنتجات المحلية وجودتها وتقليل أسعارها وتظهر أهمية الانفتاح التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي من خلال:

أ - الاتجاهات الرئيسية للمبادلات التجارية لدول مجلس التعاون الخليجي: نلاحظ من خلال الشكل رقم (04) أن أغلب المبادلات التجارية لدول مجلس التعاون الخليجي تتجه نحو الدول الصناعية بنسبة 32% كمتوسط إجمالي من حجم المبادلات التجارية وذلك لكل من دول (الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية واليابان) حيث بلغ حجم المبادلات التجارية مع الاتحاد الأوروبي لوحده نحو 18.9% من إجمالي المبادلات التجارية وكما يبدو واضحا أن أغلب هذه المبادلات التجارية هي عبارة عن صادرات سلعية من النفط والغاز والتي تتجه

للشريك التجاري الرئيسي الممثل بالدول الصناعية، المستهلك الأكبر لهذه الصادرات، بالإضافة إلى أن أغلب وارداتها من هذه الدول، خاصة فيما يخص السلع المصنعة.

أما فيما يخص نسبة حجم المبادلات التجارية لدول المجلس إلى الدول النامية فقد قدر بحوالي 15.6% من إجمالي حجم المبادلات ويمكن تفسير هذه الأهمية لحجم المبادلات بتزايد الصادرات من النفط الخام والغاز والمواد البتر وكيماوية إلى الدول النامية لاسيما الدول الآسيوية حديثة التصنيع. ويؤكد ذلك تقرير أعدته شركة شل النفطية، والذي يشير إلى التزايد المستمر لاستهلاك النفط الخام في آسيا كما يؤكد التقرير نفسه أن هذا الاستهلاك سيتضاعف مرتين خلال العشرين سنة القادمة مما يشير إلى ارتفاع حصيلة الصادرات النفطية من دول مجلس التعاون من أجل تلبية الطلب المتزايد عليه.

كما تمثل نسبة المبادلات التجارية البينية بين دول المجلس ما يقارب 12% من حجم المبادلات التجارية الإجمالية، وهي نسبة منخفضة إذا ما قورنت مع النسب التي يتم تبدلها مع الدول الصناعية والدول الآسيوية النامية وهذا ما يعكس توجه اقتصاديات هذه الدول نحو الخارج أو ما يعرف بالانفتاح التجاري نحو الخارج.

الشكل رقم 25: حجم المبادلات التجارية لدول مجلس التعاون لسنة 2018

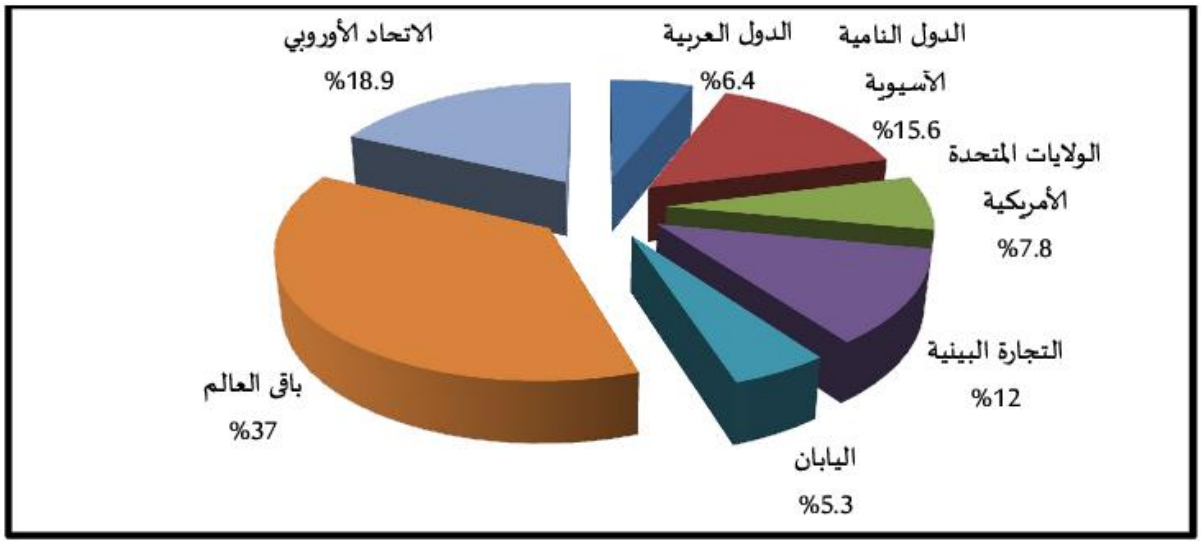

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي 2019، ص125

ب – الصادرات السلعية:

تعد صادرات النفط الخام المحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية في دول المجلس، كون أن الإيرادات المتأتية من هذه الصادرات لها دور كبير في سد الخلل الحاصل في الهياكل الإنتاجية لدول المجلس إذ أن زيادة عوائد الصادرات النفطية تساعد على رفع مستوى الاسترشاد لسد حاجة الطلب الداخلي من مختلف أنواع السلع سواء كانت استثمارية أو استهلاكية، إذ تمثل الصادرات النفطية المرتكز الأساسي لنجاح جهود التنمية الرامية إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق فرص العمل وإصلاح العجز في الميزان التجاري وجذب الاستثمارات الأجنبية[1].

الشكل رقم 26: الهيكل السلعي لصادرات دول مجلس التعاون الخليجي لسنة 2018

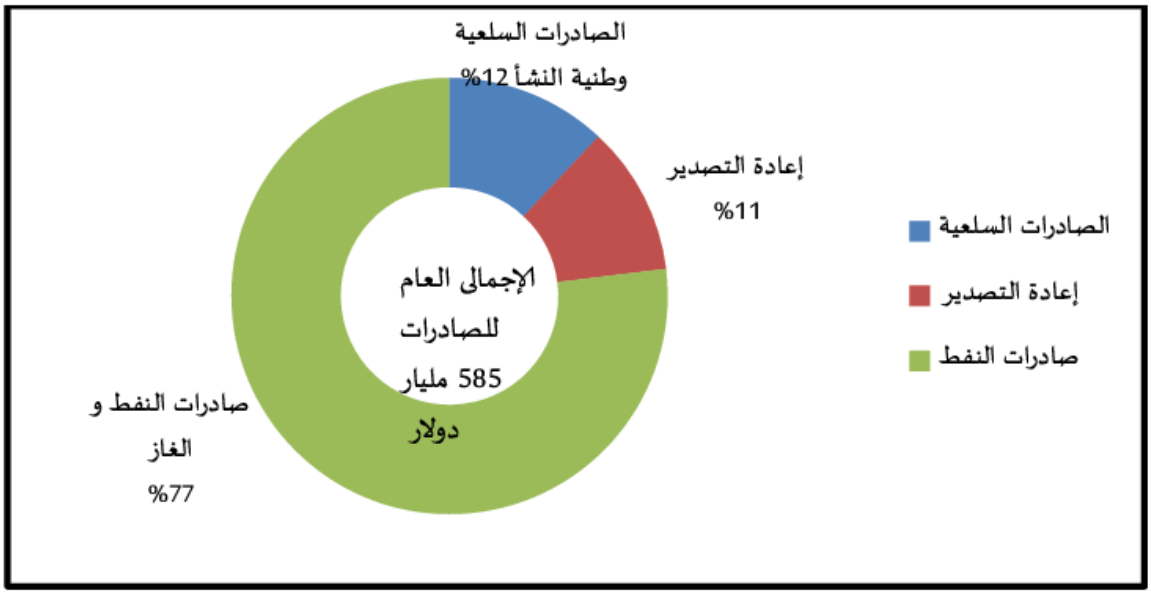

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، 2019، ص104.

[1]– أحمد صدام عبد الصاحب الشبيبي (2008)، واقع واتجاه التجارة الخارجية السلعية في دول مجلس التعاون الخليجي، بحوث اقتصادية عربية العدد 43، ص62.

فارتفاع نسبة التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي وإن كانت تدل على الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي وبالتالي تأثيرها إيجابيا على نمو الإنتاج والإنتاجية وزيادة الدخل الفردي ونمو اقتصاديات هذه الدول بصورة أسرع من الدول التي تعتمد على أسواقها الداخلية[1]، ولا شك أن دول المنطقة قد حققت مكاسب كثيرة من اندماجها في الاقتصاد العالمي سواء من حيث توفير الأسواق لبيع نفطها الخام أو شراء جميع حاجاتها من السلع والخدمات كما ذكرنا سابقا. وهذا هو سبب ارتفاع معدلات نموها الاقتصادي خلال حقبة السبعينات، غير أن المتأمل لحقيقة هذه الاقتصادات يدرك أن جهود التنمية التي استغرقت أكثر من ربع قرن لم تحقق الأهداف الفعلية للتنمية في هذه الدول، ومن أهمها بناء الإنسان المنتج وتنويع مصادر الدخل للاستعداد لمرحلة ما بعد النفط. فالنمو الاقتصادي الذي حققته هذه الدول اتصف بالاعتماد على النفط وتذبذبات إيراداته نتيجة للتقلبات المستمرة في أسعار النفط. بالإضافة إلى هذا التذبذب في أسعار النفط، عانت هذه الدول من تراجع نصيبها من الإنتاج العالمي للنفط بحوالي 50%، ولقد ساهم التقدم التكنولوجى في تحفيز النمو السريع في إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط والغاز الطبيعي غير التقليديين من (تكوينات صخرية)، ومن المحتمل أن تستمر طفرة الطاقة في الفترة القادمة وإن كانت أجواء عدم اليقين بشأن نتائجها كثيفة، وقد تكون انعكاساتها على أسواق الطاقة العالمية كبيرة، فبينما واجهت أسواق النفط ضائقة مؤخرا نتيجة لانخفاض الأسعار فمن المحتمل أن تواجه دول مجلس التعاون المنتجة للنفط عرضا مفرطا في السوق على امتداد السنوات القليلة القادمة، حيث تشير توقعات وكالة معلومات الطاقة (EIA) خلال المدى المتوسط للفترة (2004-2018)، إلى ارتفاع إنتاج النفط والغاز الطبيعي من مصادر غير تقليدية بمقدار 15% أخرى على امتداد الخمس سنوات القادمة[2]، وبالإضافة إلى ذلك إخفاق السياسات التنموية وعدم توفر المؤسسات

[1]– بكادي مسعود، مؤشرات الاندماج الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي، مجلة التكامل الاقتصادي جامعة أدرار، المجلد 3، العدد 1، 2015، ص128.

[2]– مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الآفاق الاقتصادية والتحديات على صعيد السياسات في دول مجلس التعاون الخليجي، صندوق النقد الدولي الرياض المملكة العربية السعودية، 2013، ص7.

الفعالة، قد أدت جميعها الى اعتماد هذه الدول على النفط كمصدر للدخل والإنتاج والإيرادات والصادرات في الوقت الذي كان فيه تنويع الصادرات في دول شرق آسيا نحو السلع المصنعة هو المحرك الأساسي لنمو صادراتها ونموها الاقتصادي، الذاتي، واستطاعت الدول المسماة بنمور آسيا أن ترفع حجم صادرتها الصناعية بأربعة أضعاف معدل نمو الصادرات الصناعية لليابان. وحققت بقية دول آسيا (ماليزيا، أندونيسيا، وتايلاند) معدلات قريبة في صادراتها الصناعية.

إذا كيف يمكننا تفسير هذا التفاوت في استفادة كل من دول مجلس التعاون الخليجي ودول شرق آسيا من العولمة أو الانفتاح على الاقتصاد العالمي في تصحيح هياكلها الإنتاجية وتنويع صادراتها إلى بقية الدول، ولا تبقى أسيرة الاعتماد على النفط وحده وما يمكن أن تتعرض له من تقلبات دائمة وعميقة في معدلات نموها وإخفاقها في تحقيق هياكل متنوعة الإنتاج.

3- الاستثمارات:

حركة رؤوس الأموال أو الاستثمارات هي مؤشر آخر من مؤشرات الاندماج في الاقتصاد العالمي، والاستثمارات المباشرة تلعب دورا أساسيا في توفير الخبرات الإدارية والتقنيات المتطورة والأسواق وزيادة الصادرات والإنتاج[1].

ففي كوريا على سبيل المثال كان نصيب الشركات الأجنبية يتفاوت ما بين 65% و73% من المنتجات الالكترونية والكهربائية[2].

غير أنه من الناحية الواقعية فإن عددا قليلا من الدول النامية استطاعت استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومن أهمها: البرازيل، إندونيسيا ماليزيا المكسيك، وتايلند. وقد

[1] – زهية لموشى، إلهام نايلي، سعيدة حركات، المرجع السابق،ص119.

[2] – نفس المرجع.

استطاعت الصين في بداية التسعينات أن تنضم إلى أهم 12 دولة متلقية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقد كان حجم هذه الاستثمارات في الصين حوالى 265.7 مليار دولار خلال سنة 1998 وحده . وفي منتصف التسعينات قدرت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية بحوالي 1.5 ألف مليار دولار كان نصيب دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منها لا يتجاوز 5% وهذا يعنى أن دول مجلس التعاون لم تستطع استقطاب أي نسبة تذكر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال هذه السنوات باستثناء القطاع النفطي الذي يبقى منفصلا وقليل التأثير في القطاعات الأخرى . بل والأكثر من ذلك فإن دول المجلس كانت دولا طاردة لرؤوس الأموال، حيث أن أرصدتها المستثمرة في الخارج تقدر في الوقت الحالي بأكثر من 500 مليار دولار، إذا فدول المجلس لم تحقق استقطابا كبيرا للاستثمارات الأجنبية، وذلك لعدة أسباب أهمها: القيود الكثيرة على حرية الاستثمار والتملك، وضعف البنية الأساسية وعدم استقلالية القضاء ومحدودية الفرص الاستثمارية . ولكن ومع هبوط أسعار النفط سنة 2014، وتحول دول مجلس التعاون الخليجي إلى عجز في الموازنة العامة، اتجهت تلك الدول لتبني إصلاحات اقتصادية عدة، رغبة منها في تنويع مصادر الدخل، وجذب المستثمرين الأجانب، وجاء أبرز تلك الإصلاحات رفع نسبة تملك الأجانب في الشركات لدى بعض الدول إلى 100%، وتوفير إقامات مميزة، مع إتاحة أنشطة اقتصادية للأجانب، وتذليل العقبات التي تواجههم. وبدعم من تلك الإصلاحات ارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دول مجلس التعاون الخليجي خلال 2018 بنسبة 4.97% عند 17.38 مليار دولار، مقارنة بـ 16.55 مليار دولار في عام 2017.

الجدول رقم 26: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى دول مجلس التعاون الخليجي خلال سنة 2017-2018.

الوحدة مليار دولار

الدولة	2017	2018	نسبة التغير%
السعودية	3.21	1.42	126.06
الإمارات	10.39	10.35	0.39
قطر	-2.19	0.986	-322.11
الكويت	0.346	0.348	0.57
البحرين	1.52	1.43	0.29
عمان	4.1	2.02	102.97
الإجمالي	17.376	16.554	4.97

المصدر: **https://www.mubasher.info/news/3497947/**

وقد حققت المملكة العربية السعودية أكبر معدل نمو في الاستثمار الأجنبي الداخل بنسبة 126.06%، بينما سجلت الكويت انخفاضاً بـ0.57%، فيما شهدت قطر تخارجاً في الاستثمار الأجنبي المباشر بها. واستحوذت دول الخليج على 635 مشروعاً جديداً سنة 2018، تخص 525 شركة بتكلفة استثمارية 51.6 مليار دولار؛ إذ وفرت تلك المشروعات 60 ألف فرصة عمل جديدة، واستحوذت الإمارات على 43.2% من تلك المشروعات وفق التقرير السنوي لمؤسسة مناخ الاستثمار.

4- العمالة:

بعد آخر من أبعاد العولمة هو حركة العمالة بين الدول والتي تحقق مكاسب لكل من دول الإرسال والاستقبال، فهي لها أثر إيجابي على المهاجرين من خلال زيادة مداخليهم وعلى دولهم من خلال التحويلات دول الاستقبال فإنها تحصل على حاجاتها من المهارات المختلفة وبأجور منخفضة . وتمثل تجربة دول المجلس مثالا صارخا على هذا البعد من أبعاد العولمة . فبعد ارتفاع أسعار النفط في بداية السبعينات تبنت دول المجلس مشاريع تنموية طموحة أهمها مشاريع البنية الأساسية ما كان لها أن تتحقق لولا الاعتماد على العمالة الوافدة القادمة

من الدول العربية وغير العربية في الوقت نفسه كانت النظم التعليمية تتوسع بمعدلات عالية، غير أن التوسع في هذه النظم التعليمية لم يكن في إطار رؤية تنموية واضحة وقد تخللته بعض السياسات التي بدأت آثارها السلبية تبرز في سوق العمل، ومن هذه السياسات الخاطئة ضمان الوظائف لخريجي الجامعات . فبعد سنة 2000 بدأت دول المجلس تعانى من بطالة متنامية بين أبناء دول مجلس التعاون تقدر بحوالي 475000 أو 3.7% من إجمالي القوى العاملة في دول تمثل فيها العمالة الوافدة حوالي 72% من إجمالي العمالة، وحوالي 95% من العمالة في القطاع الخاص. وذلك لأن سياسة ضمان الوظائف جعلت الطلبة الجامعيين في مجتمع الوفرة يتجهون إلى الجامعات بحثا عن أي شهادة وبأية طريقة ممكنة، بدلا من أن يحسنوا اختيار التخصصات ويكسبوا المهارات والمعرفة ذات الإنتاجية العالية. وبالتالي عند تشبع القطاع الحكومي الذي ليس فيه ربط بين الأجر والإنتاجية بخريجي الجامعات لم يستطع القطاع الخاص لصغر حجمه واهتمامه بمعايير الإنتاجية أن يستقطب هؤلاء الخريجين لأن مهاراتهم وتكوينهم لا يتناسب مع ما هو ممكن في القطاع الخاص، الأمر الذي أدى إلى ظهور هذا النوع من البطالة الهيكلية في السنوات الأخيرة، وحل هذه المشكلة يتطلب في اعتقادنا العمل على غير جبهة بدءا بإصلاح النظام التعليمي بغلق فجوة الحوافز بين القطاع الحكومي والخاص، وانتهاء بتدريب هؤلاء العاطلين على مهارات مطلوبة في القطاع الخاص.

5- تعميق التكامل الاقتصادي:

على الرغم من وفرة الاحتياطات النفطية لدى دول مجلس التعاون الخليجي إلا أن التنمية في هذه الدول مازال يعترضها معوقان أساسيان وهما ندرة الموارد الأخرى غير النفط الخام ومحدودية السوق بسبب صغر الأحجام السكانية لهذه الدول. ومن أجل أن تقوم هذه الدول بتحقيق أهدافها التنموية المذكورة سابقا يتحتم عليها أن تصلح من مسارها التنموي في السنوات القادمة ويتأتى ذلك من خلال تعميق التكامل الاقتصادي، فبعد أن انتقلت هذه الدول منذ بداية سنة 2003 من منطقة التجارة الحرة، إلى مرحلة الاتحاد الجمركي، ثم انتقلت بعد

ذلك إلى مرحلة السوق الخليجية المشتركة سنة 2008 عليها الآن التعجيل بتنفيذ المرحلة الأخرى والمضي قدما نحو توحيد العملة الذي تقرر تنفيذه سنة 2010. ولا شك أن هذا التكامل له مكاسب متعددة أهمها ما يلي:

– إن تعميق التكامل الاقتصادي بين هذه الدول يسهل عملية التفاوض في إطار منظمة التجارة العالمية ويقوى الموقف التفاوضي لها، وبالتالي فرص تحقيق المكاسب، حيث أن هذه الدول سيمثلها وفد واحد بدلا من ستة وفود[1].

– إن الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية يحق لها أن تقيم تكتلات إقليمية فيما بينها طالما أنها لا تؤدى إلى زيادة معدل التعرفة الجمركية مع بقية العالم. وهذا بالفعل ما حصل في دول المجلس عندما قررت أن التعرفة الجمركية للاتحاد الجمركي الذي تشكل حديثا ستتفاوت بين 5% و10% وهي معدلات أقل بكثير من متوسط التعرفة التي كانت سائدة قبل تشكيل الاتحاد الجمركي.

– هذا التكامل سيوسع حجم السوق الإقليمي مما سيساعد هذه الدول على الاستفادة من وفورات الحجم وتقليل تكاليف الإنتاج وزيادة القدرة التنافسية واستقطاب الاستثمارات الخارجية وعودة رؤوس الأموال المحلية، نظرا لتزايد فرص الاستثمار.

– إن هذا التكامل سيقلل من احتمالات الخلافات والصراعات بين هذه الدول، وبينها وبين الدول المجاورة، لأن هذا التكامل يوجد تشابكا في المصالح يجعل النزاعات مكلفة جدا.

[1] – زهية لموشى، إلهام نايلي، سعيدة حركات، المرجع السابق،ص121.

المبحث الثالث: أفاق وتحديات دول مجلس التعاون الخليجي العربية

تعد تجربة دول مجلس التعاون الخليجي التي بدأت بإنشاء منطقة التجارة الحرة سنة 1981م، ثم انتقلت إلى مرحلة الاتحاد الجمركي في سنة 2003م، والسوق المشتركة في سنة 2007م،حيث أنها حققت انجازات معتبرة في مسيرة تكاملها مقارنة بالتكتلات العربية الأخرى بدليل أنها مازالت مستمرة حتى الآن وتواصل مواجهة التحديات التي تعترضها عن طريق معالجتها بحكمة ونجاح لاستكمال عملية التكتل التجارية وعليه سنتناول في هذا المبحث علاقة دول مجلس التعاون بالمنظمات الإقتصادية العالمية الثلاث ثم مشروع الوحدة النقدية وأخير آفاق وتحديات تكتل دول مجلس التعاون الخليجي.

المطلب الأول: علاقة دول مجلس التعاون الخليجي بالمنظمات الإقتصادية العالمية الثلاث، المنظمة العالية للتجارة العالمية، البنك العالمي وصندوق النقد الدولي.

تعدّ المنظمات الإقليمية والدولية إحدى وسائل العلاقات الدولية والتي بدأت بالظهور منذ منتصف القرن العشرين، وتهدف إلى تقوية العلاقات بين الدول الأعضاء من جهة، وبينها وبين دول العالم الخارجي من جهة أخرى لأهداف سياسية واقتصادية وأمنية، لذا سنتناول في هذا المطلب علاقة دول مجلس التعاون الخليجي بالمنظمات الدولية الثلاث.

الفرع الاول: دول الخليج ومنظمة التجارة العالمية"

منذ تأسيسها في عام 1995، أصبحت منظمة التجارة العالمية الإطار الوحيد لإقرار وتنفيذ ومراقبة النظام التجاري القائم على الاتفاقات متعددة الأطراف، وبموجبه يتعين على دولها الأعضاء الالتزام بأحكام الاتفاقات المتعلقة بتجارة السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية. وهو التزام يرتكز على تحرير التجارة الخارجية وفق مبدأين: الدولة الأولى بالرعاية، والمعاملة الوطنية. وفي هذا الإطار، يتعين على دول مجلس التعاون التي انضمت جميعها إلى منظمة التجارة العالمية، الدفاع عن مصالحها لحماية منتجاتها المحلية من المنافسة

الأجنبية. هذا الموضوع، يعالجه كتاب "دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومنظمة التجارة العالمية"، لمؤلفه صباح نعوش، أستاذ الاقتصاد في الجامعات الفرنسية، والذي يقدم توصيفاً تحليلياً مفصلا حول انضمام دول "التعاون" للمنظمة، وانعكاسات ذلك على سياساتها ومصالحها التجارية. يوضح المؤلف أن انتماء دول مجلس التعاون الخليجي لمنظمة التجارة العالمية يسبب خسائر تجارية لهذه الدول، وذلك نتيجة للالتزامات الواردة في الاتفاقات متعددة الأطراف، لكن عدم الانتماء لا يقود بالضرورة إلى تقليل تلك الخسائر. ففي حالة عدم الانضمام، يمكن للوهلة الأولى معالجة الخسارة التجارية بتطبيق إجراءات انفرادية عن طريق الرسوم الجمركية والقيود الكمية التي تفضي إلى تخفيض الواردات. لكن إجراءات من هذا النوع تضر باقتصادات الدول الخليجية وتؤثر سلباً على معدلات النمو ومستوى معيشة المواطنين فيها، ناهيك عن تناقضها مع سياسات الانفتاح التجاري المعتمدة منذ فترة طويلة، وكونها تضر بمصالح الشركاء التجاريين الذين لن يترددوا في اتخاذ إجراءات مضادة. ويناقش الكتاب مسألة الاتفاقات الثنائية وما إذا كان يمكن أن تكون بديلا عن عضوية المنظمة، وفي هذا الإطار، يتطرق لاتفاقات التجارة الحرة التي أبرمتها دول "التعاون" مع أطراف أخرى مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية، موضحاً أن الخسائر التجارية الناجمة عنها أكبر من الخسائر المكتسبة من عضوية "التجارة العالمية"؛ لأن الامتيازات التجارية الممنوحة بموجب هذه الاتفاقيات الثنائية أوسع دائماً من تلك التي تترتب على الالتزامات المتعهد بها في إطار المنظمة، لا سيما أن الاتحاد الأوروبي وضع شرطاً لموافقته على إنشاء منطقة تجارة حرة مع دول المجلس، وهو انضمامها جميعها إلى منظمة التجارة العالمية[1].

وحيث يلاحظ المؤلف أن الخسارة التجارية تبدو أمراً حتمياً، حتى في حالة عدم الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، نجده يرجح خيار الانضمام إليها والاستفادة من حقوق

[1] – محمد ولد المنى الكتاب، دول الخليج والتجارة العالمية، مقال على مركز الإتحاد للأخبار، متاح على الموقع: https://www.aletihad.ae/wejhatarticle/44952/، أطلع عليه يوم: 2023/20711.

العضوية فيها، إذ من شأن ذلك أن يشجع على بذل الجهود لإحداث إصلاحات اقتصادية من أجل تطوير الصناعات النفطية، كي تتحسن الصادرات الكلية ويقلَّ حجم الخسارة.

وتعميقاً لتحليله حول الآثار السلبية والإيجابية معاً للاتفاقات متعددة الأطراف، يعتمد المؤلف منهجية ذات أربعة أبعاد؛ هي المالية العامة، والإنتاج المحلي، وأسعار الاستهلاك، والموازين التجارية. فصادرات دول مجلس التعاون تعتمد اعتماداً أساسياً على النفط. ولما كان مبدأ تحرير التجارة العالمية يفترض الامتناع عن تقييد الصادرات، فإن السياسات النفطية الرامية إلى التأثير على الأسعار تصبح غير منسجمة مع هذا المبدأ، مما ينعكس سلباً على المصالح الحيوية لدول المجلس ويدعو إلى بذل الجهود في إطار منظمة التجارة العالمية من أجل معالجته. بيد أن تحرير التجارة العالمية يقود إلى تقليص الرسوم المفروضة على واردات البتروكيماويات، وبالتالي إلى تحسين صادرات دول المجلس، لكن هذا التقليص يؤدي أيضاً إلى ارتفاع الصادرات غير الخليجية المماثلة، فتزداد حدة المنافسة. أما الصناعات التحويلية الخليجية، ورغم الجهود المبذولة، فلا تزال غير كافية لتغطية الطلب المحلي، ومن ثم فإن دول المجلس لا تستفيد من تحرير صادرات هذه المواد. بل إنه نتيجة لانخفاض الرسوم الجمركية على الواردات الصناعية، تنخفض إيرادات الدولة في منطقة "التعاون" فتتضرر المالية العامة. وفيما يخص المنتجات الزراعية، فإن تحريرها لا يؤثر على المالية العامة؛ لأن وارداتها لا تخضع أساساً للرسوم الجمركية. بل إن إلغاء الدعم المحلي يقود إلى هبوط الإنفاق العام فتتحسن حالة الميزانية العامة، لكن مع بعض التأثيرات السلبية على حجم الإنتاج المحلي الذي يتسم بالضعف. وبالنسبة لتجارة الخدمات، فإن ميزانها يعاني عجزاً في دول مجلس التعاون، جراء ضعف الصادرات[1].

[1] – محمد ولد المنى الكتاب، دول الخليج والتجارة العالمية، متاح على الموقع:
https://www.aletihad.ae/wejhatarticle/44952/، أطلع عليه يوم: 2023/20711.

وتتجلى الآثار الإيجابية لنفاذ الخدمات الأجنبية في الاستفادة من الخبرات الأجنبية والتكنولوجيا الحديثة من ناحية، وفي انخفاض أسعار بعض الخدمات نتيجة المنافسة، من ناحية أخرى. أما الآثار السلبية، فمنها القضاء على الخدمات الوطنية التي لا تقوى على المنافسة، وتزايد تحويل أرباح الاستثمارات الأجنبية إلى الخارج مما ينعكس سلباً على حساب المداخيل. وبصفة عامة، فالكتاب يخلص إلى القول إن الاتفاقات متعددة الأطراف لا تخدم المصالح التجارية لدول مجلس التعاون الخليجي، شأنها شأن الاقتصادات النامية الأخرى، مع فارق كبير لصالح دول "التعاون"، لكن لا مناص من الاندماج في منظمة التجارة العالمية، والعمل على زيادة الإيجابيات وتقليل السلبيات، داخلياً وخارجياً. فعلى الصعيد الوطني، يتعين تطبيق قوانين مكافحة الإغراق والتدابير الوقائية وفق قواعد منظمة التجارة العالمية.

وعلى الصعيد الخليجي، لا بد من العمل على ثلاثة محاور:

الأول تفعيل السياسة التجارية الموحدة التي وافق عليها قادة دول مجلس التعاون عام 2005، والتي تدعو إلى وحدة التعامل التجاري مع العالم الخارجي.

والثاني إنشاء مشروعات مشتركة، لا سيما في الميادين التي تتطلب استثمارات ضخمة وخبرات علمية وفنية عالية.

أما المحور الثالث والأخير، فهو الإسراع في تطبيق معايير التقارب التي يرتكز عليها الاتحاد الاقتصادي والنقدي الخليجي، والذي سيتكفل بتوحيد السياسات الاقتصادية بين دوله الأعضاء، وعلى رأسها إدارة الاتفاقيات التجارية الخارجية متعددة الأطراف. وحتى تكون وسائل الدفاع فعالة وخلاقة، ينبغي توحيد السياسات التجارية في إطار التكتل الخليجي الذي انطلق من منطقة التبادل الحر ويتجه نحو الاتحاد النقدي[1].

[1] – محمد ولد المنى الكتاب، دول الخليج والتجارة العالمية، مقال منشور على مركز الإتحاد للأخبار، متاح على الموقع: https://www.aletihad.ae/wejhatarticle/44952/، أطلع عليه يوم: 2023/20711.

الفرع الثاني: دول الخليج والبنك الدولي

أقام البنك الدولي علاقات شراكة قوية، مع دول مجلس التعاون الخليجي، على مدى أكثر من خمسة عقود. وقدم البنك الدولي مساعدات فنية تحويلية، وبرامج لبناء القدرات، ومنتجات معرفية مطلوبة بشدة على أرض الواقع، لدعم أجندة التنمية في المنطقة. واستفادت حكومات مملكة البحرين، والمملكة العربية السعودية، ودولة الكويت، ودولة قطر، وسلطنة عُمان، والإمارات العربية المتحدة، من المعرفة العالمية، والخبرة الإنمائية، التي يوفرها البنك الدولي، من خلال الخدمات الاستشارية مستردة التكلفة، حيث بدأت دول مجلس التعاون الخليجي، في التحرك نحو اقتصاد أكثر تنوعا، مدعوما بتنمية رأس المال البشري، على نحو أكثر قوة. وهذه الخدمات الاستشارية تدفعها اعتبارات الطلب، ومصممة وفقا للسياق الخاص بكل بلد على حدة، وتتضمن المشورة بشأن الإصلاحات والسياسات الإستراتيجية، ودعم التنفيذ، وبناء القدرات.

وتعد دول مجلس التعاون الخليجي في وضع جيد، يمكنها من أن تكون رائدة على الصعيدين الإقليمي والعالمي، من خلال استخدام تأثيرها ونفوذها، لتسليط الضوء على تحديات التنمية، التي تواجه البلدان النامية. وتتماشى الرؤى التي وضعتها دول مجلس التعاون الخليجي، على نحو جيد، مع خارطة طريق التطور التي وضعها البنك الدولي، لا سيما من خلال إقامة شراكات أوسع نطاقا، وتوليد المعرفة، من خلال برنامج الخدمات الاستشارية مستردة التكلفة[1].

وتوضح محفظة البنك الدولي الخاصة ببرنامج الخدمات الاستشارية مستردة التكلفة في دول مجلس التعاون الخليجي، مدى المواءمة بين أولويات البلدان وخططها الإنمائية، وبين نقاط القوة الأساسية للبنك الدولي المبنية على الأدلة والخبرات الدولية. وترتكز هذه المحفظة على هدفي البنك الدولي – إنهاء الفقر المدقع وزيادة الرخاء المشترك على كوكب صالح للعيش – وإستراتيجية البنك لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

[1] – البنك الدولي في دول مجلس التعاون الخليجي، عرض عام، متاح على الموقع: https://www.albankaldawli.org/ar/country/gcc/overview: أطلع عليه يوم، 2023/11/21.

وتساند برامج البنك الدولي حاليا، التنوع الاقتصادي على المدى الطويل، ومجالات التخطيط الإنمائي، والتنمية البشرية، وإدارة سياسات الاقتصاد الكلي، وسياسات المالية العامة المستدامة. ويشمل نطاق هذه البرامج إصلاح بيئة الأعمال لتعزيز التجارة والقدرة التنافسية وتعزيز قطاع ريادة الأعمال الصغير والديناميكي. ويعد برنامج تحسين رأس المال البشري جزءا لا يتجزأ من برامج البنك الدولي، لأنه يعمل على تضافر الجهود المطلوبة في العديد من القطاعات، بما في ذلك الصحة والتعليم والعمل والمهارات والحماية الاجتماعية. ويساند البنك أيضا خطط البلدان لمعالجة آثار تغير المناخ، وتعزيز التنمية الحضرية المستدامة، والتنمية البيئية والاجتماعية، وإدارة المياه، والحوكمة، والنقل، والطاقة، وإدارة الأراضي، والتنمية الرقمية.

ومن ناحية أخرى، ساهمة المساندة المقدمة إلى دول مجلس التعاون الخليجي، في توسيع نطاق الخبرة العالمية للبنك، لا سيما في التصدي للتحديات التي تواجه البلدان مرتفعة ومتوسطة الدخل، فضلا عن الدروس الرئيسية المقدمة لهذه البلدان للاستفادة منها، لا سيما من خلال إنتاج المعارف ذات الصلة بعملية التنمية وتكييفها حسب الاحتياجات، بالاشتراك مع الجهات الحكومة المعنية، وتقديمها كسلع نفع عام عالمية.

كما يعمل البنك الدولي مع دول مجلس التعاون الخليجي على تعزيز تطوير مؤسسات القطاع الخاص. وتقدم مؤسسة التمويل الدولية، المساندة المالية لشركات القطاع الخاص، التي تتخذ من دول مجلس التعاون الخليجي مقرا لها، لا سيما الشركات المعنية بتوسيع عملياتها على مستوى العالم. وتصدر الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، ضمانات للمستثمرين من القطاع الخاص، وخاصة لمشروعات الطاقة المتجددة والأنشطة المرتبطة بالمناخ[1].

وقد ساهمت كل من الكويت والسعودية، على مدى سنوات، في تقديم تمويل للمؤسسة الدولية للتنمية، ورغم قيود المالية العامة التي تعاني منها البحرين، إلا أنها أصبحت مانحة لأول مرة في العملية التاسعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية. وبالإضافة إلى

[1] – البنك الدولي في دول مجلس التعاون الخليجي، عرض عام، متاح على الموقع: https://www.albankaldawli.org/ar/country/gcc/overview: أطلع عليه يوم، 2023/11/21.

التبرعات السخية التي قدمتها دول مجلس التعاون الخليجي للمؤسسة الدولية للتنمية، فإنها تقوم بدور محوري في مساندة جهود التعافي وإعادة الإعمار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وذلك على أساس ثنائي ومتعدد الأطراف. وتساهم السعودية وقطر والإمارات بصورة نشطة في الصناديق الاستئمانية العالمية متعددة المانحين التي يديرها البنك الدولي. وشملت هذه المساهمات ما يلي:

(1) السعودية: الصندوق الاستئماني متعدد المانحين لدعم الانتقال والتعافي في السودان، وتحالف ابتكارات الاستعداد لمواجهة الأوبئة، ومبادرة تمويل رائدات الأعمال، ومنصة التنمية الرقمية، وبرنامج الزمالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛

(2) الإمارات: مبادرة تمويل رائدات الأعمال، وصندوق الشراكة العالمية من أجل التعليم؛

(3) دول مجلس التعاون الخليجي: الصناديق الاستئمانية للتعليم، لا سيما من خلال المساهمات الجزئية من جانب مؤسسة قطر.

كما يقيم البنك الدولي علاقات شراكة مع المؤسسات الثنائية ومتعددة الأطراف القائمة في الخليج، بما في ذلك البنك الإسلامي للتنمية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق النقد العربي، والصندوق السعودي للتنمية، والصندوق الكويتي للتنمية، وصندوق قطر للتنمية، وصندوق أبو ظبي، وسوق أبوظبي العالمي. وتهدف هذه الشراكات إلى الاستفادة من المساندة المالية للتنمية التي تقدمها دول المجلس.

وللبنك الدولي مكتب إقليمي في دول مجلس التعاون الخليجي، مقره في الرياض، يرأسه مدير إقليمي، ومكتبان قطريان في الكويت، وأبو ظبي، ويرأس كل منهما ممثل مقيم، ووحدة إدارة قطرية معنية بدول مجلس التعاون الخليجي في مقر البنك الدولي في العاصمة الأمريكية واشنطن[1].

[1] – البنك الدولي في دول مجلس التعاون الخليجي، عرض عام، متاح على الموقع: https://www.albankaldawli.org/ar/country/gcc/overview: أطلع عليه يوم، 2023/11/21.

الفرع الثالث: دول الخليج وصندوق النقد الدولي

انضمام دول مجلس التعاون الخليجي إلى صندوق النقد الدولي هو موضوع يتطلب تحليلا شاملاً للعديد من الجوانب الاقتصادية والسياسية، ومن تأثيرات انضمام دول مجلس التعاون الخليجي إلى صندوق النقد الدولي:

– بما في ذلك الفوائد المحتملة مثل زيادة الاستقرار الاقتصادي وتعزيز الثقة بين المستثمرين كيف ستؤثر متطلبات الصندوق الدولي على سياسات هذه الدول.

– التأثير على السياسات الاقتصادية مثل الإصلاحات الاقتصادية والمالية وسياسات النقد ودراسة كيفية تأثير الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة من قبل.

– التأثير على الموارد البشرية والاجتماعية لصندوق النقد الدولي على المجتمعات المحلية وعلى سوق العمل

–يؤثر الانضمام على علاقات دول مجلس التعاون الخليجي مع الدول ومع المنظمات الدولية الأخرى.

– هناك تحديات ومخاطر محتملة قد تنشأ نتيجة لانضمام هذه الدول إلى صندوق النقد الدولي، مثل فقدان السيادة الاقتصادية وزيادة الديون الخارجية.

– استعراض التجارب السابقة لدول أخرى التي انضمت إلى الصندوق الدولي ودراسة كيفية تأثير ذلك على اقتصاداتها ومجتمعاتها.

– استنتاج التوصيات والسياسات التي يجب على دول مجلس التعاون الخليجي إتخاذها للاستفادة بشكل أمثل من الانضمام إلى الصندوق الدولي

هذا الانضمام له آثار اقتصادية وسياسية واجتماعية محتملة وعليه تم اعطاء توصيات وسياسات مسقبلية للإستفادة بشكل أمثل من الإنضمام، والمتمثلة فيما يلي:

الاقتصاد والتنمية:

- تشجيع التنوع الاقتصادي والاعتماد على مصادر الدخل غير النفطية من خلال دعم القطاعات الصناعية والخدمية الأخرى.
- تطوير برامج تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي لتعزيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل.

التعليم والتطوير المهني:

- تحديث مناهج التعليم لتواكب متطلبات سوق العمل المستقبلية وتعزز المهارات الأساسية والتقنية للشباب.
- تعزيز التدريب المهني والتطوير المستمر للعمالة لتحسين كفاءتهم وتعزيز إنتاجية القطاعات المختلفة.

البنية التحتية والطاقة:

– الاستثمار في تطوير البنية التحتية، بما في ذلك النقل والطرق والاتصالات، لتعزيز الاتصالات وتسهيل حركة البضائع والأشخاص التحول نحو مصادر الطاقة المتجددة وتعزيز كفاءة استخدام الطاقة لتقليل الاعتماد على النفط والغاز وتحسين الاستدامة البيئية.

التكنولوجيا والابتكار:

– دعم الابتكار والبحث العلمي في مجالات مثل التكنولوجيا الحيوية والذكاء الصناعي والتحول الرقمي لتعزيز الابتكار وتطوير الصناعات الجديدة تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص والجامعات والمراكز البحثية لتبادل المعرفة وتعزيز الابتكار والتطوير التكنولوجي

– الأمن والسلامة تعزيز التعاون الأمني وتبادل المعلومات لمكافحة التهديدات الأمنية المشتركة مثل الإرهاب . والجريمة المنظمة.

دعم الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في المنطقة وحل النزاعات بشكل سلمي ووفقًا للقانون الدولي.

تلك هي بعض التوصيات والسياسات المستقبلية التي يمكن أن تساعد دول مجلس التعاون الخليجي في مواجهة التحديات والاستفادة من الفرص المتاحة لتحقيق التنمية المستدامة والازدهار في المنطقة.

المطلب الثاني: الوحدة النقدية

بدأت فكرة إصدار العملة الموحدة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع نشأة المجلس . فقد أشار النظام الأساسي للمجلس الأعلى (1981م) إلى ذلك ، ونصت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة (1981م) في مادتها (22) على أن إصدار عملة موحدة هدف منشود ، ثم جاءت الاتفاقية الاقتصادية لدول مجلس التعاون (2001م) لتبرز أهمية اتمام برامج التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون . حيث نصت المادة "4" من الفصل الثالث من الاتفاقية الاقتصادية بأن "تقوم الدول الأعضاء وفق جدول زمني محدد بتحقيق متطلبات هذا الاتحاد بما في ذلك إحراز مستوى عال من التقارب بين الدول الأعضاء في كافة السياسات الاقتصادية ، لا سيما السياسات المالية والنقدية ، والتشريعات المصرفية ، ووضع معايير لتقريب معدلات الأداء الاقتصادي ذات الأهمية لتحقيق الاستقرار المالي والنقدي ، مثل معدلات العجز والمديونية والأسعار"[1].

ويشكل الإتحاد النقدي اللبنة الأخيرة في مشروع التكامل الاقتصادي بين دول المجلس ، وباكتماله تصبح الدول الأعضاء فعليا كتلة اقتصادية واحدة على المستوى الدولي . ونظراً للطبيعة الإستراتيجية لمشروع الإتحاد النقدي فإن من المتوقع أن تتحقق من خلاله منافع قصيرة الأجل وأخرى متوسطة وطويلة الأجل[2] .

[1] – الأمانة العامة، العمل الخليجي المشترك، مجالات التعاون، الاتحاد النقدي والعملة الموحدة، متاح على الموقع: https://gcc-sg.org/ar/JointGulf/Cooperation/MonetaryUnionand-SingleCurrenc/Pages/default.aspx#:~:text= ، أطلع عليه يوم 2023/11/12.

[2] – المرجع نفسه.

الفرع الاول: دول مجلس التعاون وإشكالية الاستمرار في الربط مع عملة الاحتياطي الحالية

يمكن النظر إلى تأثر دول المجلس بالربط مع عملة احتياطي ضعيفة وعرضة للتقلبات الحادة مستقبلا، من أربعة جوانب[1]:

أولا: أثر فوارق الدّورة الاقتصادية بين دول المجلس والولايات المتحدة، وتبعاتها على الإدارة الاقتصاديّة، وخلق اختلالات في الاقتصاد الكلي

يُذكر أنّ الولايات المتحدة الأميركية قد خرجت من الحرب العالمية الثانية في عام 1945 وهي تنتج نصف إنتاج العالم تقريبًا. وهذه النسبة في تناقص منذ ذلك الحين، إلى أن وصلت إلى أقل من 20% قبيل انفجار الأزمة المالية العالمية الراهنة، ويُسجّل معها أيضا تناقص في حجم صادراتها. وهذا ما يشير بالتوازي إلى عدة أمور[2] :

أ. إنّ وزن الطلب الأميركي على عوامل الإنتاج والمواد الأولية التي من أهمها النفط ينتقل إلى دول أخرى خصوصا في الشرق.

ب. إن انتقال ثقل الطلب العالمي على النفط من أميركا إلى الصين والهند وغيرها من الدول الآسيوية؛ سوف يؤدّي إلى إضعاف الترابط أو حتى ربما إلى انفكاك بين دورة أسعار النفط والدورة الاقتصادية في أميركا، وسيجعلنا أيضًا عرضةً لصدمات الطلب في تلك الدول.

ج. وهذا بدوره سوف يؤدّي إلى فارق بين الدورة الاقتصادية في أميركا والدّورة الاقتصادية في دول المجلس التي تعتمد على النفط، وتربط عملاتها بالدولار الأميركي. ويبدو أنّه كلّما تقلّص الاقتصاد الأميركي، اتسعت الهوّة بين الدورات الاقتصادية بين هاتين المنطقتين.

[1] – خالد راشد الخاطر، الوحدة النقدية لدول مجلس التعاون والتحولات الهيكلية في الاقتصاد العالمي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2012، ص17.

[2]– إيمان بوعكاز، عمار زيتوني، الوحدة النقدية الخليجية في ظل التحولات الاقتصادية والسياسية العالمية: التطلعات، التحديات والمكاسب، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 3، العدد1، ص145-146.

وسوف يقود هذا بدوره إلى إشكالات في إدارة السياسات الاقتصادية الكلية لدول المجلس مستقبلًا، ويدق جرس إنذار قادم للبنك المركزي الخليجي المقبل، الذي هدفه الأساسي هو استقرار الأسعار. كما سيؤدّي إلى تعارض بين أهداف السياسات النقدية في هذه الدول ومثيلتها في الولايات المتحدة الأميركية، وإلى فشلها في تحقيق الغايات الاقتصادية الكلية. وربما خلق حالات اختلال وعدم استقرار في الاقتصاد الكلي؛ مما قد يؤدّي إلى نتائج عكسية على الاقتصادات الوطنية لهذه الدول. وهذا ما جرى بالفعل خلال الدورة الاقتصادية الأخيرة التي سبقت انفجار الأزمة المالية في أواسط أيلول / سبتمبر عام 2008؛ إذ كانت الظروف والمعطيات الاقتصادية في دول المجلس تتطلب اتباع سياسات نقدية انكماشية (أي تضيق برفع أسعار الفائدة)، لتوازن الأثر التوسيعي للسياسات المالية في هذه الدول، وتحدّ من الضغوط التضخّمية. ولكن بدلاً من ذلك، وعوض أن تبقى السياسات النقدية محايدة على الأقل؛ فإنّها كانت تعمل في الاتجاه المعاكس، أي تتوسع، وذلك من خلال قيام البنوك المركزية في هذه الدول بخفض أسعار الفائدة. مضطرة بذلك – لمجاراة السياسة النقدية التوسعية للبنك المركزي الأميركي؛ بسبب ربط عملات هذه الدول بالدولار. وهو الأمر الذي أسهم في زيادة الضغوط التضخمية في هذه الدول، ونتج عنه في نهاية المطاف تعرّض العملات الوطنية لدول المجلس إلى عمليات مضاربة. وهذه إشكاليات معروفة في أنظمة أسعار الصرف الثابتة. وتتمثل في أنه إذا كانت الأسواق تنظر إلى مصداقية عملية الربط ومقدرة الدول على الاحتفاظ به في المستقبل بشك؛ فإنّ هذا قد يقود إلى عمليات مضاربات على العملة المربوطة. وهو ما جرى بالفعل لعملات دول المجلس خلال الفترة التي سبقت انفجار الأزمة المالية العالمية المعاصرة بعد أن أظهرت أنظمة أسعار الصرف استقرارًا ومصداقية عالية، خلال فترة عقدين من الزمن أو العلاقة العكسية القوية بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار الأميركي، التي اتسمت بها فترة ما قبل انفجار الأزمة المالية العالمية المعاصرة؛ والتي أدت إلى خفض مداخيل دول المجلس من صادراتها النفطية، مقارنةً بما يُفترض أن تكون عليه في حال غياب تلك العلاقة العكسية. ولسنا هنا بصدد مناقشة هذه العلاقة المعقدة التي أخذت في البروز ابتداءً من عام

2004 حتّى انفجار الأزمة المالية العالميّة في سبتمبر عام 2008. وخلاصة القول، نجملها في الأسئلة التالية: ما هو "حجم" المكسب الإضافي الذي سيتحقق من وراء عملة موحدة، دون تحرير السياسة النقدية واستقلاليتها ولو جزئيًّا في المرحلة الأولى؟ ذلك هو الحد الأدنى، فإذا كان أقصى ما في الوحدة النقدية هو الاستمرار في الربط بالدولار كما يرى البعض ؛ فما الجديد الذي ستضيفه الوحدة النقدية للوضع الحالي؟ فنحن في وحدة نقدية مع الولايات المتحدة الأميركية، فالجميع مثبت أمام الدولار ، وأسعار الصرف التبادلية معروفة وثابتة، والعملات الوطنية لدول المجلس موحدة من الناحية العملية ولا توجد مخاطر لتقلبات أسعار الصرف البينية، فهي تساوي صفرا)[1].

أضف إلى ذلك، أنّ هناك إشكالية فنية كبيرة ستواجه البنك المركزي الخليجي المقبل، وهي التالية: كيف سيتمكّن من تحقيق الهدف الأساسي المرسوم له، كما نصت عليه اتفاقية الاتحاد النقدي؛ وهو تحقيق استقرار الأسعار في منطقة العملة الموحدة؟ إذ من المتفق عليه نظريًّا، ومن المعلوم بالضرورة من تجارب البنوك المركزية العالمية الطويلة، أنّه لا بد من توافر الاستقلالية في السياسة النقدية، وكذلك استقلالية البنك المركزي بصفة عامة؛ حتّى يتحقق هذا الهدف. وعلى سبيل المثال وليس الحصر، هذه هي الحال بالنسبة إلى بنك إنجلترا والبنك المركزي الأوروبي والبنك المركزي الألماني سابقًا.

وهنا تجدر الإشارة إلى تجربة مصرف قطر المركزي في اتباع سياسة نقدية مستقلة منذ انفجار الأزمة المالية العالمية في سبتمبر عام 2008؛ إذ نأى المصرف بأسعار الفائدة عن أسعار فائدة الفيدرالي الأميركي، واحتفظ بها عند مستوياتها في مرحلة ما قبل الأزمة حتى عهدٍ قريب. وقد أسهمت هذه السياسة في الانكماش النقدي، وفي خفض معدلات التضخّم التي كانت الأعلى في دول المجلس عند مستوى 15% مع نهاية عام 2008 إلى معدّل 5% عند نهاية عام 2009. وكان بذلك الأدنى في دول المجلس في ذلك العام[2].

[1] - خالد راشد الخاطر، المرجع السابق، ص18-19.

[2] - المرجع نفسه، ص20.

الفرع الثاني: مكاسب استقلالية السياسة النقدية

إذن المطلوب هو سياسة نقدية تكون موجهة نحو خدمة أهداف الاقتصاد المحلي بالدرجة الأولى؛ وهي استقرار الأسعار. وتكون هذه السياسة متحرّرة نسبيًّا من التبعية للسياسة النقدية في الولايات المتحدة الأميركية (ومن الوقوع تحت رحمة الظروف العالمية لسوق صرف الدولار الأميركيّ كلّما أمكن ذلك). إن اتفاقية الاتحاد النقدي تنص على أن هدف السّياسة النقدية الموحدة، هو ضمان استقرار الأسعار في منطقة العملة الموحدة ولانخفاض الأسعار واستقرارها مكاسب كثيرة منها:

• **المكاسب السياسية للإتحاد النقدي:** ستجسد العملة الموحدة هوية اقتصادية واحدة للدول الأعضاء ، وترجمة للإخاء السياسي والقيم المشتركة لمواطنيها ، ناهيك عن أنها رمز للتكامل وخطوة عملية لتحقيق المواطنة الخليجية . كما أن الإتحاد النقدي ، سيزيد من الحضور والتأثير العالمي للدول الأعضاء في المحافل الدولية ومؤسسات صنع القرار الاقتصادي العالمي[1].

• **المكاسب الاقتصادية:** يؤمل أن يحقق التكامل النقدي بين دول مجلس التعاون العديد من المكاسب على الصعيد الاقتصادي ومنها[2]:

- تنويع خيارات السياسة النقدية وسياسات أسعار الصرف.
- تطوير البنية المؤسساتية للسياسات الاقتصادية المشتركة.
- تعزيز الاستقرار المالي والنقدي.
- تخفيض تكاليف رسوم تحويل العملات والرسوم المصرفية الأخرى.

[1] - الأمانة العامة، الاتحاد النقدي والعملة الموحدة، متاح على الموقع: https://www.gcc-sg.org/ar-، أطلع عليه يوم 2023/11/12.

[2] - الأمانة العامة، العمل الخليجي المشترك، مجالات التعاون، الاتحاد النقدي والعملة الموحدة، متاح على الموقع: https://gcc-sg.org/ar/JointGulf/Cooperation/MonetaryUnionand-SingleCurrenc/Pages/default.aspx#:~:text= ، أطلع عليه يوم 2023/11/12.

– جاذبية اقتصادات الدول الأعضاء للاستثمار المحلي والأجنبي لاتساع السوق وارتفاع القوة الشرائية لسكان دول المنطقة وانخفاض المخاطر الاقتصادية على المستثمرين لتكتل دول المجلس في منطقة عملة واحدة.

– ارتفاع حجم البينية بين دول المجلس في المعاملات التجارية بسبب انتفاء مخاطر تقلبات العملة وتكاليف المعاملات للمصدرين والموردين.

– استقرار معدلات التضخم واستقرار المستوى العام للأسعار.

– تعزيز ممارسات الانضباط المالي من خلال مراقبة عجز الموازنات العامة ومستوى الدين العام.

– توسيع جغرافية القطاع المالي ، مما يوجد فرصاً أكبر للممولين والمستفيدين من التمويل.

– سهولة الاندماج والاستحواذ[1].

الفرع الثالث: بعض المساوئ المحتملة من الاتحاد النقدي

من المحتمل أن يُطرح هذا التساؤل هل يمكن أن يكون للعملة الموحدة تأثير سلبي في بعض دول الاتحاد، مثل ألمانيا التي تأثرت سلبًا باقتصاد فرنسا سابقًا، أو أزمة ديون اليونان التي أثرت سلبًا في غيرها من الأعضاء؟ والجواب أنّ ذلك ممكن، لأنّ مشروع الاتحاد النقدي هو مشروع تزاوجي تضامني. فكما توجد مكاسب مشتركة، توجد أيضًا – مساوئ . ويمكن أن تنتقل بعض حالات الاختلالات في الاقتصاد الكلي، من عضو إلى آخر ثم إلى بقية الأعضاء. وهنا تكمن أهمية معرفة التبعات وضرورة تحمّل مسؤوليات القرارات والسياسات التي تتخذ على مستوى العضو الواحد، وتكون لها آثار سلبيّة على بقيّة الأعضاء. وقد يكون من المفيد فرض عقوبات على العضو الذي يخالف التقيّد بمعايير التقارب الاقتصادي والانضباط المالي، ويؤدي ذلك إلى إخلال باستقرار العملة الموحدة، وإلحاق الضرر باقتصادات الدول الأخرى.

[1] - الأمانة العامة، العمل الخليجي المشترك، مجالات التعاون، الاتحاد النقدي والعملة الموحدة، متاح على الموقع: https://gcc-sg.org/ar/JointGulf/Cooperation/MonetaryUnionand-SingleCurrenc/Pages/default.aspx#:~:text= ، أطلع عليه يوم 2023/11/12

فهذا اقتصاد واحد، وإن كان تحت كيانات سياسية مستقلة يوازيها العدد نفسه من السياسات المالية. غير أنه توجد سياسة نقديّة واحدة فقط، مثلما أنّ الاقتصاد .واحد. فالبنك المركزي يعمل على سوق نقدية واحدة، وفي أوقات الأزمات، يمكن أن تتحمّل الأزمة دولة أكثر من دولة أخرى، وهو أمر طبيعي؛ إذ لا بد من بعض التضحيات. وفي مثل هذه الحالات، يمكن أن تتحمّل الدول التي توجد لديها فوائض، تكلفة تصحيح الاختلالات cost of adjustment التي تنتج عن الدول التي تشكو من أزمات (شريطة أن تكون هذه الأزمات غير ناتجة عن إخلال بمعايير الانضباط المالي والتقارب الاقتصادي، ولا عن تضليل أو مخادعات، وهنا تكمن أهمية الشفافية). وقد يكون من المفيد جدًّا تكوين جهاز للتدخل في التمويل والرقابة في أوقات الأزمات، التي قد تؤثر في استقرار العملة الموحدة. ومن المفيد كذلك أن يكون هذا معلومًا سلفًا لجميع دول الاتحاد قبل الدخول في الوحدة النقدية. فإدراك متخذي القرار السياسي ووعيهم بالأهداف والمساوئ المحتملة مهم جدًّا لإنجاح التجربة. كما أنّ تكلفة عدم تشكيل الاتحاد النقدي أو الانضمام إليه؛ قد تكون أكبر في المستقبل مما هي عليه الآن، وذلك في ضوء المستجدّات والتطورات المستقبلية على الساحة الاقتصادية العالمية[1].

المطلب الثالث: الآفاق الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي

البحرين: تتوقف التوقعات الاقتصادية للبحرين على آفاق سوق النفط والتزام الحكومة بأجندة الإصلاح. ومن المتوقع أن يتسارع النمو ليصل إلى 3.8% في عام 2022، مدفوعاً بشكل أساسي بالقطاع غير النفطي الذي من المتوقع أن يتجاوز نموه 4%، مدعوماً بإعادة فتح أبواب النشاط الاقتصادي بالكامل وتعزيز قطاع التصنيع. ومن المتوقع أن يؤدي ارتفاع أسعار النفط واستئناف ضبط الإنفاق بموجب برنامج التوازن المالي إلى تقليص العجز المالي بشكل كبير إلى ما دون 4% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2022. وبالنسبة لرصيد الحساب الجاري الذي حقق أول فائض له منذ سبع سنوات في عام 2021، فمن المتوقع أن يسجل

[1] - خالد راشد الخاطر، المرجع السابق، ص21-22.

تحسناً ملحوظاً ليصل إلى 11.3% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2022، وأن يواصل تحقيق فائض على المدى المتوسط[1].

الكويت: من المتوقع أن يتسارع النمو الاقتصادي في عام 2022 ليصل إلى 8.5%قبل أن يتراجع إلى 2.5% في عامَي 2023 و2024 على التوالي. ومن المتوقع أن يستمر القطاع غير النفطي في التوسع في عام 2023 بعد أن سجل ارتفاعاً بنسبة 7.7% في عام 2022، وسيؤدي الارتفاع في قوة الطلب إلى ضغوط تضخمية تصاعدية إضافية، على الرغم من أن تشديد السياسات النقدية وانخفاض أسعار المواد الغذائية العالمية سيقود إلى تخفيض التضخم على المدى المتوسط. ومن المتوقع أن يسجل رصيد المالية العامة فائضاً بنسبة 1.1% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2022، مع احتمال زيادة الفائض (5.9% من إجمالي الناتج المحلي) إذا وافق مجلس الأمة المنتخب حديثاً على اقتراح الحكومة بوقف التحويل المخصص لصندوق الأجيال القادمة خلال السنة المالية الحالية. ومن المتوقع أن يعوض ارتفاع عائدات النفط فاتورة الواردات الكبيرة بمراحل، وأن يؤدي ذلك إلى فائض كبير في الميزان الخارجي للبلاد بنسبة 28.6% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2022.[2]

عُمان: من المتوقع أن يواصل الاقتصاد انتعاشه وتحسنه على المدى المتوسط، مدفوعاً بارتفاع أسعار الطاقة، والتوسع في إنتاج النفط والغاز، والإصلاحات الهيكلية واسعة النطاق. ومن المتوقع أن يصل النمو في إجمالي الناتج المحلي إلى 4.5% في عام 2022 قبل أن يتراجع إلى متوسط 3.2% في 2023-2024. ومن المتوقع أن يتحول العجز الكلي في المالية العامة إلى فائضٍ يبلغ حوالى 6% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2022- وهو أول

[1] – مجموعة البنك الدولي، أحدث المستجدات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي: فرص النمو الأخضر في دول مجلس التعاون الخليجي، متاح على الموقع، https://www.albankaldawli.org/ar/country/gcc/publication/gulf-economic-update-october-2022#:~:text.، أطلع عليه يوم: 2023/12/11.

[2] – المرجع نفسه.

فائض منذ ما يقارب عقداً من الزمان– مما يقلل من إجمالي احتياجات التمويل. وبالمثل، فإن الميزان الخارجي يعود إلى تسجيل فائض (6% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2022) – وهو أول فائض في 7 سنوات– على خلفية ارتفاع عائدات النفط وانتعاش الصادرات غير النفطية[1].

قطر: تشير التقديرات إلى ارتفاع إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى 4% في عام 2022، مع قيادة الصادرات (5.4%) والاستهلاك الحكومي (4.8%) لجانب الطلب. وقد يكون النمو في الاستهلاك الخاص أقل بقليل من 4.5%، مدفوعاً بارتفاع معدلات الفائدة والأسعار. وتشير التوقعات إلى ارتفاع أسعار المستهلكين بمتوسط 4.6% هذا العام وإلى بقائها فوق المستويات المسجلة في العام الماضي بنقطة مئوية كاملة حتى عام 2024. ومن المتوقع أن تتسع فوائض الحساب الجاري ورصيد المالية العامة بشكل ملحوظ في عام 2022 نظراً لاعتمادهما على الانتعاش الكبير الذي تشهده أسعار الهيدروكربونات – حيث من المتوقع أن يصل فائض الحساب الجاري إلى 20% من إجمالي الناتج المحلي وأن يصل فائض رصيد المالية العامة إلى 6% من إجمالي الناتج المحلي خلال عام 2022. [2]

المملكة العربية السعودية: من المتوقع أن يتسارع النمو ليصل إلى 8.3% في عام 2022 قبل أن يتراجع إلى 3.7% و2.3% في عامَي 2023 و2024 على التوالي. وعلى الرغم من الإشارات الأخيرة باتباع نهج أكثر حذراً في الإنتاج المقرر لأوبك+، سيظل قطاع النفط المحرك الرئيسي لهذا النمو مع توقع نمو الإنتاج بنسبة 15.5% في عام 2022. ومن المتوقع أن يسجل رصيد الموازنة فائضاً بنسبة 6.8% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2022– وهو

[1] – مجموعة البنك الدولي، أحدث المستجدات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي: فرص النمو الأخضر في دول مجلس التعاون الخليجي، متاح على الموقع، https://www.albankaldawli.org/ar/country/gcc/publication/gulf-economic-update-october-2022#:~:text.، أطلع عليه يوم: 2023/12/11.

[2] – المرجع نفسه.

أول فائض يُسجل في تسع سنوات– مدفوعاً بارتفاع عائدات النفط. ومن المتوقع في الوقت نفسه أن يعوض ارتفاع عائدات النفط فاتورة الواردات الكبيرة بمراحل، مما يؤدي إلى فائض كبير في الميزان الخارجي بنسبة 18.8% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2022.[1]

الإمارات العربية المتحدة: من المتوقع أن يؤدي ارتفاع حجم الصادرات النفطية، إلى جانب انتعاش الطلب على القطاعات غير النفطية إلى دعم النمو الاقتصادي القوي في عام 2022. ويدعم ذلك أيضاً بيئة أعمال مواتية وبنية تحتية عالمية المستوى. ومن المتوقع أن ينمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 5.9% في عام 2022 قبل أن يتراجع إلى 4.1% في عام 2023 حيث يؤدي تباطؤ الطلب العالمي إلى كبح النمو بسبب التشدد في الشروط المالية. ومن شأن ارتفاع عائدات النفط، إلى جانب التعافي التدريجي للقطاعات غير النفطية، أن يعزز الإيرادات المالية، مما يؤدي إلى فائضٍ مالي يقارب 4.4% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2022. كما أن من شأن اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية التي تم توقيعها مؤخراً مع شركاء آسيويين، وما يدعمها من قوة صادرات النفط، أن تسفر عن تحقيق فائض في الحساب الجاري يصل إلى 11.2% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2022[2].

[1] – مجموعة البنك الدولي، أحدث المستجدات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي: فرص النمو الأخضر في دول مجلس التعاون الخليجي، متاح على الموقع، https://www.albankaldawli.org/ar/country/gcc/publication/gulf-economic-update-october-2022#:~:text.، أطلع عليه يوم: 2023/12/11.

[2] – المرجع نفسه.

خلاصة الفصل:

إن الوحدة والسعي إلى التكامل الإقتصادي، فرضهما الموقع الجغرافي، وتقارب الشعوب وثقافاتها ولغتها الواحدة، والتاريخ والسياسة والإقتصاد، وكذلك التهديدات والمصاعب والمخاوف التي تواجهها هذه الدول في المنطقة، وكذا التحديات الإقليمية والعالمية التي يجب أخذها بعين الإعتبار، وهذا لا يمكن انجازه إلا تحت راية التعامل الإقتصادي بين هذه الدول.

خاتمة

خاتمة:

لقد كان للجنة الاقتصـادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة دور مهم، ولكنه اختلف في توجهاته عن ذلك الذي تبنته اللجنة الإفريقية. فقد أدركت عزوف الدول الحديثة الاســـتقلال عن تسليم القيادة إلى سلطات إقليمية، وفي ظل التركيبات المعقدة لدول وسط وشرق وجنوب آسيا، ودول حوض الباسيفيكي الذي أضيف إلى نطاق عملها في السبعينات، فدول المنطقة الآســـيوية تتميز بكبر الحجم والتعددية الأثنية واللغوية والثقافية، مما يجعل عملية التجمع الإقليمي لا تحضي بأهمية لمعالجة هذا التفكك. وكانت منطقة الوسط موزعة بين أقاليم تابعة للاتحاد الســوفيتي وأخرى يغلب عليها الطابع الإســلامي، وتتميز بموقعها الاســتراتيجي في إطار الحرب الباردة، التي اتخذت منعطفا جديدا بانتشـــار المذهب الشـــيوعي في عدد من الدول، بدءا بالصـين وعدد من دول الهند الصـينية، أنذر باندلاع حرب سـاخنة ثالثة، وأحال المنطقة إلى منطقة صــراع دولي، أعطى لاعتبارات الأمن والســلام أولوية متقدمة. من جهة أخرى تضـم المنطقة ثلاث دول صـناعية، اليابان واسـتراليا ونيوزيلندا اهتمت بتوثيق علاقاتها الإقليمية والتعاون القوي بين الأخيرتين.

وشهدت المنطقة عددا من حركات الانفصال، بدأت بانفصال بنغلاديش عن باكستان، ثم انفصــال عدد من دول وسـط آسـيا عن الاتحاد السـوفيتي خلال التسـعينات على الجانب الآخر، مثل اتسـاع حوض الباسـيفيكي تحديا للدول الجزيرية المتناهية الصـغر، التي حاولت التعاون معا لمواجهته، من دون أن تجد في مقوماتها ما يجعل للاندماج حلا لمشـاكل تشـتتها الجغرافي. وارتضت الدخول مع مجموعة الآبيك في ميثاق لومي باعتبارها دولا اقل نموا.

غير أن الاتســاع مع التباين، أوحى بصــيغ تقوم على التعاون بين دول لا تتطلع إلى الاندماج. وهكذا غلبت صـيغ التعاون الإقليمي والبين الإقليمي على هذه المسـاحة من العالم، التي تقع بين نصــفي الكرة الشــرقي والغربي. وســاد اتجاه لمعالجة قضــايا التنمية في الدول الأقل نموا بصــورة مشــتركة، والاهتمام بمشــاريع مشــتركة وإقليمية. وفي هذا الســياق تبرز

مجموعة الآسيان كعملية تعاون تواجه قضايا أمنية إقليمية بين عدد محدد من الدول، وتتحول إلى عملية تكاملية بصـورة مرنة، ومنفتحة على العالم. وهذا الأسـلوب وجد صـدى له في الوطن العربي، خاصـة بين دول الخليج العربي، حيث برز قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية، رغبة من هذه الدول في تعاون أوثق فيما بينها في جميع الميادين ومن ضـمنها الجانب الاقتصادي.

وكان لابد أن يقوم في يوم من الأيام مثل هذا التعاون بين هذه الدول، حيث أن شعوب هذه المنطقة لها صفات مشتركة خاصة بها، وعادات وتقاليد مشتركة ومتشابهة. وهنا ظهرت بعض النتائج حيث تم إنشاء العديد من المؤسسات المالية والتنظيمية والمشروعات المشتركة، إضافة إلى اهتماماتهم المشتركة بالخطوات الجماعية، وخاصة بعد إنشاء مجلس التعاون الخليجي.

ورغبة في تعاون أوثق بين بلدان دول الخليج العربي، قام مجلس التعاون لتعميق هذه الروابط وليكون هدفه في النهاية تحقيق الوحدة بين دول المنطقة.

فظهرت بعض التوصيات، أقرت استراتيجيات مشتركة في كل الميادين، ومن ضمنها الجانب الاقتصـادي، حيث وضـعت دول مجلس التعاون الخليجي إسـتراتيجية اقتصـادية للوصول بدول المنطقة إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية الموحدة.

وإذا نظرنا إلى ما حققته هذه الدول في الجانب الاقتصادي ضمن الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، نجد أنها حققت منجزات كبيرة، وقطعت شوطا بعيدا في سبيل الوصول إلى هدفها المنشود.

وبالنظر إلى اقتصـاديات دول مجلس التعاون الخليجي، نجد أن هذه الدول تعتمد اعتمادا شبه كامل على البترول الذي يمثل العمود الفقري لاقتصاداتها، فالبترول هو أساس

إيرادات دول المجلس التي تدخل في تمويل خطط التنمية في هذه الدول، وتقوم عليه الكثير من الصناعات الأساسية مثل صناعة الغاز والبتروكيماويات.

ومن أهم تطلعات دول مجلس التعاون الخليجي:

هو أن تتجه نحو تنويع مصـــادر دخلها، وتخفف من اعتمادها شـــبه الكامل على البترول. ونظرا للإنتاج الهائل الذي تنتجه وتكرره، والذي يمثل نســـبة كبيرة من الإنتاج العالمي، فإنها تســـتطيع مجتمعة أن تؤثر في اتجاه أســـعار البترول، وتلعب دورا هاما في تصـــحيح الخلل الذي يكتنف الأســـــعار العالمية، الذي أدى إلى انخفاض دخل هذه الدول نتيجة للانخفاض الحاد في أسعاره في الوقت الحاضر.

تستطيع دول المجلس عن طريق تكتلها الاقتصادي، أن يكون لها دورا هاما في مفاوضاتها مع التكتلات الاقتصادية العالمية، وعن طريق إلغاء الرسوم الجمركية للمنتجات الوطنية لدول المجلس، اســـتطاعت المنتجات الصـــناعية أن تســـتفيد من الحجم الكبير للســـوق لترويج منتجاتها. وأما من ناحية المشروعات المشتركة، فظهور مؤسسة الخليج للاستثمار يعتبر اللبنة الأولى لقيام هذه المشـــروعات بين دول المجلس، كذلك هناك تشـــجيع دائم للقطاع الخاص للاضطلاع بمهمته في هذه المشاريع. وهناك العديد من الانجازات التي استطاعت هذه الدول أن تحققها من خلال الاتفاقية الاقتصـــادية الموحدة، وأن تضـــع إســـتراتيجيات صناعية وزراعية وصناعية مشتركة تطبق في دول المجلس، وخاصة في المشاريع الأساسية أو المشاريع ذات الإنتاج الوفير. وأن تقام المشاريع المشتركة فيما بين هذه الدول، وذلك منعا للازدواجية وتحقيقا لتنمية صناعية حقيقية فيما بينها.

ويستحب أن يكون هناك نوع من التعاون العربي في المجال الصناعي، حيث تستفيد صـناعات دول المجلس من الحجم الكبير للسوق العربية. فمثلا في رأيي أن البتروكيماويات السـعودية التي فرضـت عليها الدول الأوروبية رسـوما جمركية مرتفعة، لو أنها صـدرت إلى

بعض الدول العربية التي هي بحاجة إليها لكان الأمر مختلفا، وعند ذلك يحدث نوع من التنسيق بين الدول العربية وتنمو العلاقات التجارية فيما بينها.

بالنسبة للزارعة، فيجب وضع إستراتيجية شاملة للتنمية الزراعية تشمل جميع دول المجلس، وتقيم المشاريع الزراعية المشتركة، وتستغل الأراضي الزراعية غير المستغلة، وتشجيع العمل الزراعي في القطاع الخاص. وبذلك تستطيع دول المجلس أن تحقق نوعا من الاكتفاء الذاتي من الغذاء. وهناك أيضا ضرورة لإيجاد تعاون عربي شامل في المجال الزراعي. فالكثير من الدول العربية مثل السودان ومصر والعراق، لديها أراضي زراعية شاسعة التي أثبتت الدراسات أنها لو استغلت، لاكتفى العالم العربي ذاتيا من الغذاء وبذلك يتم تحقيق الأمن الغذائي العربي.

وفي مجال العمالة يجب على دول المجلس أن تقوم باستيرادها من الدول العربية التي لديها وفرة منها تفوق حاجتها. فدول المجلس الآن تستورد العمالة من الدول الأجنبية، والتي غالبا ما تكون لها آثار سيئة على الاقتصاد الوطني. ولكن لو استوردت هذه العمالة من الدول العربية الأخرى، وكان هناك نوع من التنسيق فيما بينها في هذا المجال لتحقق التعاون الاقتصادي العربي المنشود. مع التأكيد أنه سوف لن يكون لهذه العمالة العربية آثار اقتصادية أو اجتماعية سيئة على دول المجلس.

وعليه قد تمت الإجابة على الأسئلة المطروحة في إشكاليتنا، وتحقق الفرضيات التي تم ابرازها في بحثنا هذا، ونأمل أن تكون تجربة دول مجلس التعاون الخليجي مَثَلُ يحتذى به من طرف الدول العربية الأخرى.

وقد تبين لنا من خلال دراستنا، أن اتجاه الأقطار الخليجية لتكثيف جهودها وتعاونها في شتى المجالات، يتم بسرعة نسبية وسط ثقة واضحة من الحكومات المعنية، مما يجعل أقطار الخليج فعلا منطقة واحدة وسوقا واحدة وكتلة سياسية متجانسة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية:

1- الكتب:

- أحمد بن محمد بن علي القيومي المقرئ، المصباح المنير، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، الطبعة الثانية، 1997.
- إسماعيل عبد الرحيم شبلي، التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية، من مطبوعات الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، بدون سنة طبع.
- إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة، سنة 2002م.
- آياد حلمي الجعاني،النفط والتطور الاقتصادي والسياسي في الخليج العربي، دار المعرفة، الكويت، 1982.
- بدر الدين عباس دراسات في الخليج العربي الحديث والمعاصر " الجزء الأول – الطبعة الأولى 1968، مطبعة ذات السلاسل، الكويت.
- حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2011.
- حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر، النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى 1998م.
- حمدي بسيسو: التعاون الإنمائي بين أقطار مجلس التعاون الخليجي، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1984.
- خالد بن محمد القاسمي: تجربة مجلس التعاون الخليجي بين الحاضر والمستقبل، صحيفة الوحدة 1985.
- خالد راشد الخاطر، الوحدة النقدية لدول مجلس التعاون والتحولات الهيكلية في الاقتصاد العالمي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2012.

- سعد خلف عبد الوهاب عبد الله البنداري: العولمة في ميزان الإسلام، مكتبة الإسراء: طنطا، الطبعة الأولى 2004.
- السيد أحمد مصطفى عمر: إعلام العولمة وتأثيره في المستهلك، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت– لبنان، سلسلة كتب المستقبل العربي (24) العولمة وتداعياتها على الوطن العربي، الطبعة الأولى، يناير 2003.
- صـــباح نعوش، دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومنظمة التجارة العالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، 2009.
- طالب محمد وهيم: " التنافس البريطاني – أمريكي على نفط الخليج " دار الرشـــيد لطباعة العراق 1982.
- عبد الحسـان زنزلة: التكامل الاقتصـادي العربي أمام التحديات، كتاب الدراسـات في التنمية والتكامل الاقتصـادي العربي، مجموعة من الباحثين، إصـدار مركز دراسـات الوحدة الاقتصادية العربية، بيروت الطبعة الثانية، 1983.
- عبد الخالق عبد الله: عولمة السـياسـة والعولمة السـياسـية، مركز دراسـات الوحدة العربية، بيروت – لبنان، سلسلة كتب المستقبل العربي (24) العولمة وتداعياتها على الوطن العربي، الطبعة الأولى، يناير 2003.
- عبد الرشيد عبد الحافظ: الآثار السلبية للعولمة على الوطن العربي وسبل مواجهتها، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى 2005.
- عبد الرشيد عبد الحافظ: الآثار السلبية للعولمة على الوطن العربي وسبل مواجهتها، مكتبة مدبولى، القاهرة، الطبعة الأولى 2005.
- عبد الله الاشـعلي: "الإطار القانوني والسـياسـي لمجلس التعاون الخليجي"، الرياض 1983.
- عماد اليثي، بعد نصف ق'رن التكامل الاقتصادي العربي، القاهرة، 2003.
- عمر صقر: العولمة وقضايا إقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية2000– 2001.

- فتحي أبو الفضل وآخرون: دور الدولة والمؤسسات في ظل العولمة، مكتبة الأسرة، 2004م.
- فؤاد حمدي بسيسو: " أفاق تنمية الزراعة والثروة السمكية في أقطار مجلس التعاون الخليجي، جامعة الكويت، 1984.
- مجلس التعاون لدول الخليج العربية أمل يتحقق"، إصدار وزارة الإعلام الكويتية 1984.
- مجيد بن احمد المعلا، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة للسنوات (1995-2000)، وزارة التخطيط.
- محمد أبا الخيل: " التكامل الاقتصادي الخليجي نواة التكامل العربي الشامل" 1984.
- محمد الأطرش: حول تحديات الإتجاه نحو العولمة الإقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان، أكتوبر 2001.
- محمد بني أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، الطبعة الرابعة، 1998.
- محمد غانم الرميحي: البترول والتغير الاجتماعي في الخليج، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، الكويت 1975.
- محمود على داود: " الخليج العربي والعمل العربي المشترك " مطبعة دار الإرشاد بغداد 1980.
- مصطفى عبد العزيز مرسي: " مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، منشورات وزارة الخارجية، قطر، 1982.
- مصطفى عبد العزيز مرسي، التكامل الاقتصادي والوظيفة الجديدة، مدخل نظري مع إشارة إلى التجربة الخليجية، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، 2002-2003.
- نبيل حشاد: الجات ومنظمة التجارة العالمية أهم التحديات في مواجهة الإقتصاد العربي – الهيئة المصرية العامة للكتاب – مكتبة الأسرة، 2001م.
- نزيه عبد المقصود محمد مبروك، التكامل الاقتصادي العربي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية 2007.

- هانس – بيتر مارتين، وهار الدشـــومان: فخ العولمة، ترجمة د. عدنان عباس علي، عالم المعرفة، الكويت، الطبعة الثانية، أغسطس 2003.
- هيئة المواصـــفات والمقاييس لدول مجلس التعاون، إصـــدار الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بالرياض، دوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.
- يحيى حلمي رجب: "مجلس التعاون لدول الخليج العربية، رؤية مستقبلية"، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع الكويت، 1983.

2- المجلات:

- أحمد صدام عبد الصاحب الشبيبي (2008)، واقع واتجاه التجارة الخارجية السلعية في دول مجلس التعاون الخليجي، بحوث اقتصادية عربية العدد 43.
- الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، قطاع شـــؤون المعلومات – إدارة الإحصاء، دول مجلس التعاون : لمحة إحصائية، العدد الثالث، 2012.
- إيمان بوعكاز، عمار زيتوني، الوحدة النقدية الخليجية في ظل التحولات الاقتصـــادية والســـياســـية العالمية: التطلعات، التحديات والمكاســـب، مجلة التكامل الاقتصـــادي، المجلد 3، العدد1.
- بكادي مســـعود (2015)، مؤشـــرات الاندماج الاقتصـــادي لدول مجلس التعاون الخليجي، مجلة التكامل الاقتصادي جامعة أدرار، المجلد 3، العدد 1.
- بلقاسم محمد الغالي: العولمة وعالمية الإسلام، بحث منشور بمجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، والتي تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت، السنة: السابعة عشرة، العدد: التاسع والأربعون، ربيع الأول 1423 هـ – يونيو 2002م
- بيـلا – بلاسـا، مجلة كيـكلوس الاقتصـاديـة، عدد 1، سنة 1961.
- جميل طاهر النفط والتنمية المســتديمة في الأقطار العربية، الفرص والتحديات، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، الكويت، ديسمبر 1997.
- حربي محمد موســـى عريقات، التكامل الاقتصـــادي وتحديات ظاهرة العولمة، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 20، سنة 2000.

- حمدي بسـيسـو: مجلس التعاون الخليجي وأفاق توجه الاسـتراتيجي العربي المتوازن، مجلة المستقبل العربي، بيروت العدد 31، 1981.
- خالد سعد زغلول: العولمة والتحديات الإقتصادية وموقف الدول النامية، بحث منشور بمجلة الحقوق التي تصـدر عن مجلس النشـر العلمي – جامعة الكويت، العدد الأول – السنة السادسة والعشرون، محرم 1423 هـ – مارس 2002.
- خليل شيعان البيغاني: دور التكامل الاقتصادي العربي والتكامل الاقتصادي الخليجي في التنمية الاقتصادية، مجلة الخليج العربي، المجلد 14 العدد العام 1982.
- رمزي زكي: الطريق إلى سـياتل، آثار العولمة وأوهام الجري وراء السـراب، مقالة بجريدة القبس الكويتية الصادرة في 1999/12/12م، العدد 9514.
- زهية لموشـى، إلهام نايلي، سعيدة حركات، الباحث الاقتصـادي– المجلد 7، العدد 1، 2020.
- سـالم لبيض: أي دور للعولمة في أحداث 11 سبتمبر واحتلال العراق ؟ مجلة شؤون عربية، التي تصدرها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2004.
- صـورة عن قرب. العولمة، مجلة التمويل والتنمية، والتي تصـدر عن صـندوق النقد الدولي مارس 2002.
- لماذا يجب علينا أن نتقبل العولمة، مجلة التمويل والتنمية، التي تصـدر عن صـندوق النقد الدولي، سبتمبر –Peter D.sutherlandبيترد . ساذرلاند 2002.
- مجلس التعاون الخليجي خطوات وتاريخ من الانجازات ملحق خاص حول التكامل المـالي والاقتصـادي الخليجي، العدد 11901، الدورة 32 للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي، وزارة المالية، ديسمبر 2011.
- محمد عابد الجابري: العولمة والهوية الثقافية، مجلة المسـتقبل العربي، بيروت، لبنان، العدد 226 لسنة 1996، ص 18.
- محمد هشـام خواجكية: "التكامل الاقتصـادي في الخليج العربي" منشـورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، بدون تاريخ.

- مختار المطيع، محاولة لتحديد مفهوم الإندماج الإقتصـــادي الإقليمي، مجلة الوحدة، الرباط، العدد 89، 1992.
- مصطفى عبد الله الكفرى، التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية، الحوار المتمدن، العدد 678، 2003.
- منظمة الخليج للإستشارات الصناعية، قطر، العدد 117، جويلية 2017.
- نوازد عبد الرحمان الهيئى، دور دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في تحقيق الشراكة العالمية في التنمية (دراسة تحليلية)، مجلة رؤى إستراتيجية، 2019.
- نيفين حسين شمت: الصادرات الصناعية المصرية وتحديات العولمة، كتاب الأهرام الإقتصادي، العدد 201، أول سبتمبر 2004.

3- المذكرات:

- أشرف إبراهيم عطية، التكامل الاقتصادي الدولي والتنمية الاقتصادية، رسالة دكتوراه جامعة عين الشمس مصر 2001.

4- الندوات والمقالات:

- جامعة بغداد، " الندوة العلمية لأبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أقطار الخليج العربي 1980.
- ناهض أبو رمضـــان: " التكامل الاقتصـــادي الخليجي"، أهميته وموجباته، صـــحيفة الوحدة، 1981.

5- مواقع الأنترنيت:

- مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الشـــئون الاقتصـــادية إدارة الاتحاد الجمركي، الاتحـاد الجمركي على الخط]، الريـاض: الأمـانـة العـامـة، 2013، متـاح على: http://library.gcc-sg.org/Arabic/Books/ArabicPublish02

- حسابات المؤلفَين باستخدام قاعدة بيانات الأمم المتحدة كومتريد، "قيمة الصادرات 2018 /https://comtrade.un.org/data.
- زيد بن محمد الرماني: الإقتصاد المعولم، جريدة الجزيرة، الجمعة 2 إبريل 1999م، شبكة المعلومات الدولية، الأنترنت، موقع: - //.www.suhuf.Net.Sa/1999 jaz/2/ar.htm
- صندوق النقد الدولي، "التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط،"، 29 أبريل 2016، -https://www.imf.org/en/Publications/Policy Papers/Issues/2016/12/31/Economic-Diversification-in-Oil-Exporting-Arab-Countries.
- الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، السوق الخليجية المشتركة،www.gcc-sg.org
- الأمانة العامة، الاتحاد النقدي والعملة الموحدة، متاح على الموقع: https://www.gcc-sg.org/ar-.
- البنك الدولي في دول مجلس التعاون الخليجي :https://www.albankaldawli.org/ar/country/gcc/overview.
- البنك الدولي، أحدث المستجدات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي: فرص النمو الأخضر في دول مجلس التعاون الخليجي، متاح على الموقع، https://www.albankaldawli.org/ar/country/gcc/publication/gulf-economic-update-october-2022#:~:text
- عبد اللطيف بارودي: حماية المستهلك (المفاهيم والواقع الراهن والمؤشرات المستقبلية)، جمعية العلوم الإقتصادية السورية، منشور بشبكة المعلومات الدولية، الأنترنت، موقع: - http : //www.Mafhoum.com/syr/articles/baroudi.Htm.
- محمد ولد المنى الكتاب، دول الخليج والتجارة العالمية، متاح على القع: https://www.aletihad.ae/wejhatarticle/44952/
- نادر قباني، نجلة بن ميمون، التنويع الاقتصادي في الخليج: آن الأوان لمضاعفة الجهود، متاح على الموقع: https://www.brookings.edu/ar

- الهيئة العامة للإحصاء في المملكة العربية السعودية، "الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات التنظيمية بالأسعار الثابتة"، 2019، https://www.stats.gov.sa/sites/default/files/13-6_2.xlsx.
- وحدة المعلومات الاقتصادية، "دول مجلس التعاون الخليجي في عام 2020: الخليج وشعوبها"، سبتمبر 2009، 10، https://www.academia.edu/534995/The_GCC_In_2020_The_Gulf_And_Its_People
- الخلاف يتواصل حول إمكانيات استفادة الاقتصاد العربي من العولمة، موضوع منشورة بجريدة البيان، دولة الإمارات العربية المتحدة، دبي، شبكة المعلومات الدولية، الانترنيت، موقع: http//WWW.ALBAYAN.COMae/albayan/2001/05/05/25ept/38.htm
- طلال عتريسى: العولمة والأخلاق أي رهان مستقبلي ؟ شبكة المعلومات الدولية، الأنترنت، موقع إسلام ست: http : //www.islamset.com/arabic/aioms/globe/res/talall.Html.
- عمر صالح بن عمر: العولمة الإقتصادية وسبل تفعيل إقامة سوق إسلامية مشتركة، شبكة المعلومات الدولية، موقع مدينة الرياض.
- مجلس التعاون الخليج العربية مجالات وإنجازات الأمانة العامة، متوفر على الرابط: Https://www.gcc-sg.org/ar-Sa/cooperationAndAchievement/projects/FinancialMarkets Integation /pages/Home.aspx
- مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، المسيرة والإنجاز، الرياض: 2013، متاح على: https://www.gcc-sg.org/ar-sa/CooperationAndAchievements/Achievements/EconomicCooperation/TheCustoms Union/Achievements/Pages/ITheFreeTradeAreaFTA.aspx.
- نبذة عن واحة قطر للعلوم والتكنولوجيا"، واحة قطر للعلوم والتكنولوجيا، تمّت زيارة الموقع في 26 ديسمبر 2019، https://qstp.org.qa/ar/about/
- هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تمّت زيارة الموقع في 6 أكتوبر 2022، https://riyada.om/ar-om/aboutus/Pages/aboutus.aspx

7- التقارير والمنشورات:

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2022.
- الأمانة العامة، التنمية الزراعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، 2011.
- صندوق النقد العربي (2019)، ملامح الأداء الاقتصادي للدول العربية 2019-2020، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، الإصدار التاسع، أبو ظبي.
- مجموعة البنك الدولي، "التنويع الاقتصادي من أجل مجلس التعاون الخليجي المستدام والمرن"، التحديث الاقتصادي لدول الخليج، العدد الخامس، ديسمبر 2019.
- المسيرة والإنجاز، قطاع شؤون المعلومات، الأمانة العامة، الرياض، 2015.
- مجلس التعاون لدول الخليج العربية (2013)، الآفاق الاقتصادية والتحديات على صعيد السياسات في دول مجلس التعاون الخليجي، صندوق النقد الدولي الرياض المملكة العربية السعودية.
- المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليج العربية GCC-STAT، 2022، الملخص التنفيذي، احصائيات الزراعة في دول مجلس التعاون لدول الخليج لعربية، 2020، مسقط، سلطنة عمان.
- مركز البحوث والدراسات، العلاقات التجارية البينية ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي الخليجي، الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، ماي 2007.
- منشورات معهد البحوث والدراسات العربية: "إمارات قديمة ودولة حديثة، دولة الإمارات العربية المتحدة- دراسات مسحية القاهرة 1978.
- القرارات والخطوات التي اتخذت لتطبيق الاتفاقية الاقتصادية الموحدة "، إصدار الأمانة لمجلس التعاون الخليجي، الرياض 1984.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

- Karl Deutsh : politcal community and the north Atlantic Area, New york, princeton university press, 1957.
- Michael sturm and Nikolaus Siegfried, Reglon AL monetary Integration In the pean CentrAlbank, No. member states of the Gulf Cooperation Council, Euro - 31/Sune-2005.
- Mosad Zineldine : Globalisation and Economic Intégration among arab Countries, the middle east in globalizing world, oslo, 16 August 1998.
- Stephen M. Kapunda, Diversification and (4) porerty Eradication in Botswana, Sournal of African studies, Vol (17)- (2003) No.2.
- UNNITED NATIONS-NATIONS. UNIES, UNFCCC Workshop on Economic Diversification, FRAME Work Convention on climate change - secretariat, Teheran, Islamic Republic of Iran, 18- 19 October 2003.
- World Bank Group, “Economic Diversification for a Sustainable and Resilient GCC,” Gulf Economic Update Issue 5, December 2019.

الملاحق

الملحق رقم 1: المساحة والكثافة السكانية وسكان الحضر والريف[1]

	المساحة ($كم^2$)	الكثافة السكانية (فرد/كم2)		سكان الحضر والريف كنسبة مئوية من الإجمالي (%)				النسبة المئوية للسكان في مجموعات عمرية معينة (%)					
				2010		2018		2010			2018		
	2018	2010	2018	حضر	ريف	حضر	ريف	أقل من 15	15 - 65	أكثر من 65	أقل من 15	15 - 65	أكثر من 65
الأ ر د ن	89,318	75	115	82.5	17.5	90.3	9.7	37.0	59.3	3.7	34.3	62.0	3.7
الإمـــارات	83,600	99	114	84.1	15.9	87.0	13.0	13.4	85.9	0.7	14.6	84.3	1.1
البحريـــن	780	1575	1986	88.5	11.5	89.2	10.8	20.3	77.6	2.1	19.4	78.2	2.4
تونـــس	163,610	65	71	65.9	34.1	68.6	31.4	23.3	69.2	7.5	24.0	68.0	8.0
الجزائـــر	2,381,741	15	18	67.5	32.5	73.1	26.9	27.2	67.3	5.5	29.6	64.2	6.2
جيبوتـــي	23,200	36	41	77.0	23.0	77.9	22.1	34.8	61.5	3.7	30.1	65.3	4.6
الســعودية	2,149,700	13	16	82.6	17.4	83.6	16.4	32.8	63.9	3.3	25.4	71.4	3.2
الســودان [1]	1,865,813	23	23	33.1	66.9	34.6	65.4	43.0	53.7	3.3	40.9	55.7	3.4
ســورية	185,180	114	92	55.7	44.3	53.5	46.5	36.4	60.2	3.4	31.4	64.0	4.6
الصومـال	637,657	19	24	37.3	62.7	44.7	55.3	47.7	49.7	2.6	46.8	50.4	2.8
العـــراق	435,052	75	88	55.7	44.3	70.8	29.2	41.7	55.0	3.3	38.4	58.5	3.1
عُمـــان	309,500	9	15	75.2	24.8	84.6	15.4	25.7	71.6	2.7	22.1	75.5	2.4
فلسطيـــن	...	...	...	74.1	25.9	75.9	24.1	42.4	54.9	2.7	39.4	57.6	3.0
قطـــر	11,627	148	237	98.7	1.3	99.1	0.9	13.7	85.9	0.4	14.0	84.9	1.1
القُمـــر	1,861	371	447	27.9	72.1	28.8	71.2	41.0	56.0	3.0	39.7	57.3	3.0
الكويـــت	17,818	200	256	98.3	1.7	100.0	0.0	23.2	74.8	2.0	21.7	75.7	2.6
لبنـــان	10,452	474	656	87.2	12.8	88.8	11.2	23.7	67.9	8.4	26.1	66.5	7.4
ليبيـــا	1,759,500	4	4	77.6	22.4	79.8	20.2	28.4	67.4	4.2	28.2	67.5	4.3
مصـــر	1,001,450	79	97	43.0	57.0	42.7	57.3	32.1	63.1	4.8	34.2	61.0	4.8
المغـــرب	446,550	72	79	57.7	42.3	61.9	38.1	28.5	65.4	6.1	27.4	65.9	6.7
موريتانـيا	1,030,700	3	4	56.7	43.3	53.8	46.2	41.2	55.7	3.1	39.9	57.0	3.1
اليمـــن	527,968	44	55	31.7	68.3	37.0	63.0	42.5	54.8	2.7	39.9	57.5	2.6

[1] مساحة جمهورية السودان بعد انفصال جنوب السودان في 2011/7/9.

المصدر : مصادر وطنية - البنك الدولي، "مؤشرات التنمية الدولية"، يناير 2020 .

[1] - صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربـــي الموحـد 2020، أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة، 2020، ص292.

الملحق رقم 2: تطور انتاج الأسماك في الدول العربية 2010 و2015-2019. [1]

الكمية: بالألف طن

	2010	2015	2016	2017	2018	*2019	نسبة التغير (%)	
							2019-2010	2019-2018
مجموع الدول العربية	4,086.2	4,728.6	5,127.0	5,259.3	5,677.4	5,834.0	4.0	2.8
الأردن	1.0	1.6	1.6	1.9	2.0	2.1	9.0	3.4
الإمارات	77.7	74.0	74.4	74.4	74.7	75.6	0.3-	1.2
البحرين	16.4	17.1	15.2	15.2	13.9	13.3	2.3-	4.2-
تونس	102.4	131.7	126.5	128.0	133.0	136.4	3.2	2.5
الجزائر	130.1	105.2	102.1	108.3	120.4	130.7	0.0	8.6
جيبوتي	0.3	2.0	2.0	2.0	2.0	2.0	25.5	0.0
السعودية	126.9	100.5	109.3	121.4	131.3	138.0	0.9	5.1
السودان	72.0	35.8	36.0	38.4	41.2	44.1	5.3-	7.0
سورية	12.8	2.9	2.8	2.8	2.7	2.7	15.9-	1.4-
الصومال	30.0	30.0	30.0	30.0	30.0	30.0	0.0	0.0
العراق	42.0	69.5	46.8	56.9	45.1	45.3	0.8	0.5
عُمان	164.1	257.2	279.8	310.2	345.6	380.6	9.8	10.1
فلسطين	1.7	3.5	4.1	4.0	4.3	4.4	11.1	2.8
قطر	13.8	15.2	14.5	15.0	14.7	14.8	0.8	0.7
القُمر	...	0.3	1.1	1.0	1.2	1.3	**49.5	8.3
الكويت	4.8	14.9	16.5	16.5	17.5	18.1	15.8	3.2
لبنان	10.0	4.7	5.1	4.0	3.9	3.5	11.0-	10.0-
ليبيا	0.8	3.9	3.9	3.9	2.7	2.0	10.4	25.9-
مصر	1,304.8	1,518.9	1,612.0	1,726.0	1,826.0	1,900.0	4.3	4.1
المغرب	1,136.2	1,371.1	1,465.2	1,432.5	1,484.4	1,494.7	3.1	0.7
موريتانيا	644.3	773.0	1,103.6	1,082.8	1,296.3	1,310.0	8.2	1.1
اليمن	194.3	195.6	74.7	84.2	84.4	84.5	-8.8	0.1

* تقديري

** من عام (2015-2019)

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير عن أداء القطاع الزراعي في الدول العربية 2020.

[1] - صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2020، أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة، 2020، ص312.

الملحق رقم 3: القيمة المضافة للصناعات الإستخراجية (بالأسعار الجارية) (2000 و2005 و2010 و2015-2019)[1]

(مليون دولار)

	2000	2005	2010	2015	2016	2017	2018	2019
مجموع الدول العربية	215,870	440,077	711,357	528,037	453,247	549,246	729,042	684,823
الأ ر د ن	208	339	757	940	784	795	889.7	955.1
الإمـــارات	29,987	62,139	90,141	78,140	68,931	79,281	109,717.0	105,393.0
البحريـــن	2,236	3,419	5,584	4,408	3,884	4,741	5,966.6	5,770.5
تونـــس	1,006	1,597	3,004	1,713	1,366	1,286	1,368.6	1,310.4
الجزائـــر	21,536	45,786	56,426	30,953	27,924	33,576	39,299.4	33,046.9
جيبوتـــي	3	3	4	8	9	9	9.5	10.3
الســعودية	69,973	152,505	218,994	160,135	142,303	174,870	235,363.5	220,454.9
الســودان	956	2,717	7,427	4,824	6,764	9,031	4,440.4	3,585.7
ســورية	5,204	7,356	14,341	1,479	1,038	1,591	2,045.8	2,592.2
العـــراق	21,684	28,872	62,880	56,193	57,365	75,364	100,019.6	96,537.2
عُمـــان	9,807	15,354	27,256	23,097	17,797	21,378	29,066.1	26,582.8
فلسطيـــن	36	20	33	49	46	46	64.6	58.1
قطـــر	10,732	25,958	65,864	60,726	45,051	53,841	70,600.5	62,412.1
القُمـــر	12	23	10	11	11	12	13.2	13.2
الكويـــت	18,070	42,004	64,448	49,449	42,481	50,693	66,646.0	60,413.9
لبنـــان	0	91	172	235	265	249	219.1	242.7
ليبيـــا	13,646	33,681	52,599	9,018	7,150	16,496	32,065.2	26,293.6
مصـــر	6,384	10,644	29,999	42,765	26,399	22,078	26,963.4	34,846.4
المغـــرب	732	928	2,687	2,325	2,104	2,526	2,711.8	2,737.7
موريتانـيا	212	476	1,418	398	723	720	685.3	750.6
اليمـــن	3,445	6,165	7,311	1,172	853	665	886.8	815.9

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2020، وتقديرات متفق عليها من المؤسسات المعدة للتقرير.

[1] - صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربـــي الموحـد 2020، أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة، 2020، ص319.

الملحق رقم 4: القيمة المضافة للصناعات التحويلية (بالأسعار الجارية) (2000 و2005 و2010 و2015-2019)[1]

(مليون دولار)

	2000	2005	2010	2015	2016	2017	2018	2019
مجموع الدول العربية	78,131	113,836	200,631	261,020	261,717	257,584	280,861	283,174
الأ ر د ن	1,379	2,438	5,373	7,412	7,514	7,819	8,039	8,047
الإمـــارات	13,610	19,160	23,091	31,635	32,078	34,262	36,874	36,727
البحريـــن	914	1,628	3,724	5,398	5,835	6,565	6,661	6,910
تونـــس	3,174	4,574	6,659	5,927	5,623	5,542	5,536	5,212
الجزائـــر	3,167	4,596	6,727	7,233	7,062	7,347	7,426	7,717
جيبوتـــي	13	15	23	67	76	87	88	98
الســعودية	18,211	31,324	58,179	82,991	83,243	88,774	100,748	99,438
الســودان	904	3,006	6,449	5,482	7,387	8,481	5,259	3,148
ســورية	780	2,113	2,674	1,642	1,188	1,496	2,110	2,627
العـــراق	236	659	3,144	3,628	3,754	4,078	4,171	4,531
عُمـــان	1,117	2,619	6,068	6,779	5,965	7,046	7,580	7,989
فلسطيـــن	450	609	1,184	1,302	1,545	1,880	1,880	1,979
قطـــر	966	4,394	11,218	14,420	12,861	14,501	17,612	15,787
القُمـــر	9	17	65	77	84	93	104	103
الكويـــت	2,610	5,866	6,895	7,992	7,793	7,880	9,617	9,287
لبنـــان	1,970	1,615	2,966	3,428	4,275	2,404	4,165	3,326
ليبيـــا	2,316	2,385	3,514	524	472	744	838	908
مصـــر	18,363	14,959	35,166	55,552	56,069	38,531	40,629	48,241
المغـــرب	7,204	10,494	14,524	16,335	16,193	17,220	18,511	17,852
موريتانـيا	175	283	377	459	391	522	549	571
اليمـــن	561	1,083	2,611	2,736	2,308	2,312	2,465	2,675

[1] - صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربـــي الموحـد 2020، أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة، 2020، ص320.

الملحق رقم 5: القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الجارية 2019)[1]

	الصناعات الاستخراجية		الصناعات التحويلية		إجمالي القطاع الصناعي	
	القيمة المضافة (مليون دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي (%)	القيمة المضافة (مليون دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي (%)	القيمة المضافة (مليون دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي (%)
مجموع الدول العربية	**684,823**	**25.0**	**283,174**	**10.3**	**967,997**	**35.3**
الأ ر د ن	955	2.2	8,047	18.5	9,002	20.6
الإمـــارات	105,393	25.0	36,727	8.7	142,120	33.7
البحريـــن	5,771	15.0	6,910	17.9	12,680	32.9
تونـــس	1,310	3.4	5,212	13.4	6,522	16.8
الجزائـــر	33,047	19.5	7,717	4.5	40,764	24.0
جيبوتـــي	10	0.3	98	3.1	108	3.4
الســعودية	220,455	27.8	99,438	12.5	319,893	40.3
الســودان	3,586	9.5	3,148	8.3	6,734	17.8
ســورية	2,592	9.5	2,627	9.7	5,220	19.2
العـــراق	96,537	47.0	4,531	2.2	101,069	49.2
عُمـــان	26,583	34.8	7,989	10.5	34,572	45.3
فلسطـــين	58	0.3	1,979	11.6	2,037	11.9
قطـــر	62,412	34.1	15,787	8.6	78,199	42.7
القُمـــر	13	1.1	103	8.6	116	9.8
الكويـــت	60,414	44.8	9,287	6.9	69,701	51.7
لبنـــان	243	0.4	3,326	6.1	3,569	6.5
ليبيـــا	26,294	59.9	908	2.1	27,202	61.9
مصـــر	34,846	11.5	48,241	15.9	83,088	27.4
المغـــرب	2,738	2.3	17,852	14.9	20,590	17.2
موريتانـيا	751	10.2	571	7.8	1,322	18.0
اليمـــن	816	3.3	2,675	10.9	3,491	14.2

[1] - صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربـــي الموحـد 2020، أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة، 2020، ص321.

الملحق رقم 6: احتياطي النفط عربيا وعالميا (2015-2019)[1]

(مليار برميل عند نهاية السنة)

	2015	2016	2017	2018	2019 (*)	نسبة التغير (%) 2019/2018
الإمـــارات	97.80	97.80	97.80	97.80	97.80	0.0
البحريـــن	0.12	0.12	0.10	0.09	0.09	0.0
تونـــس	0.43	0.43	0.43	0.43	0.43	0.0
الجزائـــر	12.20	12.20	12.20	12.20	12.20	0.0
الســـعودية	266.46	266.20	266.30	267.26	267.26	0.0
ســـورية	2.50	2.50	2.50	2.50	2.50	0.0
العـــراق	143.10	148.40	147.20	145.02	145.02	0.0
قطـــر	25.24	25.24	25.24	25.24	25.24	0.0
الكويـــت	101.50	101.50	101.50	101.50	101.50	0.0
ليبيـــا	49.52	48.36	48.36	48.36	48.36	0.0
مصـــر	3.47	3.47	3.30	3.19	3.19	0.0
الســـودان	1.50	1.50	1.50	1.50	1.50	0.0
عُمـــان	4.74	4.74	4.74	4.74	4.79	1.1
اليمـــن	2.67	2.67	2.67	2.67	2.67	0.0
اجمالي الدول العربية	**711.2**	**715.1**	**713.8**	**712.5**	**712.6**	**0.0**
اجمالي دول أوبك	**948.51**	**956.37**	**952.82**	**953.87**	**928.63**	**2.6-**
اجمالي العالم	**1,220.9**	**1,242.6**	**1,247.9**	**1,248.1**	**1,260.4**	**0.99**
نسبة الدول العربية للعالم (%)	**58.3**	**57.6**	**57.2**	**57.1**	**56.5**	

(*) بيانات تقديرية.

ملاحظات:

احتياطيات كل من السعودية والكويت تشمل نصف احتياطي المنطقة المقسومة.

مجموع دول أوبك يتضمن بيانات الغابون بدءً من عام 2016 وبيانات غينيا الاستوائية بدءً من عام 2017 وبيانات الكونغو بدءً من عام 2018، ولا يتضمن مجموع دول أوبك بيانات قطر بدءً من عام 2019.

تقديرات الاحتياطي العالمي من النفط في منظمة أوابك لا تشمل التقديرات الرسمية لاحتياطيات النفوط الثقيلة جداً والبيتومين في فنزويلا التي تضعها شركة Petroleos الفنزويلية الحكومية عند أكثر من 259 مليار برميل. كما لا تشمل احتياطيات نفط رمال القار في كندا، والتي تقدرها إدارة المصادر الطبيعية الكندية رسمياً بأكثر من 166 مليار برميل.

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي 2019، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك).

[1] - صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربـــي الموحـد 2020، أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة، 2020، ص335.

الملحق رقم 7: احتياطي الغاز عربيا وعالميا (2015-2019)[1]

(مليار متر مكعب عند نهاية السنة)

	2015	2016	2017	2018	(*) 2019	نسبة التغير (%) 2019/2018
الإمـــارات	6,091	6,091	6,091	6,091	6,091	0.0
البحريـــن	163	224	210	193	193	0.0
تونـــس	65	65	64	64	64	0.0
الجزائـــر	4,505	4,505	4,505	4,505	4,505	0.0
الســعودية	8,587	8,618	8,715	9,069	9,119	0.6
ســـورية	285	285	285	285	285	0.0
العـــراق	3,694	3,820	3,744	3,729	3,729	0.0
قطـــر	24,299	24,073	23,861	23,861	23,861	0.0
الكويـــت	1,784	1,784	1,784	1,784	1,784	0.0
ليبيـــا	1,495	1,505	1,505	1,505	1,505	0.0
مصـــر	2,186	2,086	2,221	2,221	2,221	0.0
الســودان	25	25	25	25	25	0.0
عُمـــان	705	705	705	707	707	0.0
اليمـــن	479	479	479	479	479	0.0
موريتانيـــا	28	28	28	28	28	0.0
الأردن	6	6	6	6	6	0.0
الصومـــال	6	6	6	6	6	0.0
المغـــرب	1	1	1	1	1	0.0
إجمالي الدول العربية	**54,404**	**54,305**	**54,235**	**54,558**	**54,609**	**0.1**
إجمالي دول أوبك	**95,607**	**95,679**	**95,850**	**96,539**	**72,791**	**24.6-**
إجمالي العالم	**196,887**	**195,388**	**197,196**	**201,651**	**204,278**	**1.3**
نسبة الدول العربية للعالم (%)	**27.6**	**27.8**	**27.5**	**27.1**	**26.7**	

(*) بيانات تقديرية.

ملاحظة:

مجموع دول أوبك يتضمن بيانات الغابون بدأ من عام 2016 وبيانات غينيا الاستوائية بدأ من عام 2017 وبيانات الكونغو بدأ من عام 2018، ولا يتضمن مجموع دول أوبك بيانات قطر بدأ من عام 2019.

[1] - صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربـــي الموحـد 2020، أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة، 2020، ص336.

الملحق رقم 8: انتاج النفط والغاز المسوق عربيا وعالميا (2015-2019)[1]

(مليون دولار)

	2015	2016	2017	2018	2019[1]
الإمـــارات	61,484	46,453	58,135	67,317	57,449
البحريـــن	3,061	2,518	3,219	4,239	3,881
الجزائـــر	13,912	11,812	12,755	15,901	13,494
الســـعودية	152,910	136,195	170,241	194,358	174,460
ســـورية	...	...	...	...	...
العـــراق	43,047	28,095	46,513	72,924	78,527 [4]
قطـــر	7,938	6,199	6,658	8,644	7,963
الكويـــت	43,274	37,008	43,946	59,106	53,793
ليبيـــا	3,581	2,813	11,686	18,504	20,343
مصـــر	2,155	1,774	2,280	3,021	2,782
الســـودان [2]	574	271	322	440	474
عُمـــان [3]	17,392	12,921	15,390	20,163	19,737
اليمـــن	...	...	...	...	...
إجمالي الدول العربية (بالأسعار الجارية)	**349,327**	**286,059**	**371,146**	**464,616**	**432,903**
إجمالي الدول العربية (بالأسعار الحقيقية لعام 2005) [5]	**302,448**	**245,334**	**313,733**	**386,537**	**354,838**

(...) غير متوفر

[1] بيانات أولية.

[2] بيانات بنك السودان المركزي.

[3] بيانات المركز الوطني للاحصاء والمعلومات بسلطنة عمان، النشرة الشهرية مارس 2020.

(مليار متر مكعب / السنة)

	2015	2016	2017	2018	2019 (*)	نسبة التغير (%) 2019/2018
الإمـــارات	60.2	61.9	49.8	53.2	55.1	3.6
البحريـــن	15.4	15.2	15.3	15.4	15.4	0.0
تونـــس	1.6	1.4	1.3	1.2	1.2	0.0
الجزائـــر	84.6	95.0	96.6	97.5	89.6	8.1-
الســـعودية	104.5	110.9	115.0	118.0	117.0	0.8-
ســـورية	4.3	3.8	3.4	3.6	3.6	0.0
العـــراق	9.7	10.9	11.5	14.5	11.5	20.4-
قطـــر	170.5	171.6	167.0	170.3	183.6	7.8
الكويـــت	16.9	14.7	13.1	13.9	14.0	0.3
ليبيـــا	19.9	15.6	14.3	13.9	14.2	2.0
مصـــر	44.3	42.0	50.7	60.9	68.9	13.0
عُمـــان	29.1	29.8	28.8	33.0	35.9	8.7
اليمن	2.85	0.5	0.5	0.5	0.5	0.0
الأردن	0.15	0.1	0.1	0.1	0.1	0.0
المغرب	0.09	0.1	0.1	0.1	0.1	0.0
إجمالي الدول العربية	**563.9**	**573.5**	**567.5**	**596.1**	**610.6**	**2.4**
إجمالي دول أوبك	**765.2**	**780.7**	**791.2**	**817.9**	**641.7**	**21.5-**
إجمالي العالم	**3,550**	**3,564**	**3,664**	**3,842**	**4,093**	**6.5**
نسبة الدول العربية للعالم (%)	**15.9**	**16.1**	**15.5**	**15.5**	**14.9**	

(*) بيانات تقديرية.

ملاحظة:

مجموع دول أوبك يتضمن بيانات الغابون بدأ من عام 2016 وبيانات غينيا الاستوائية بدأ من عام 2017 وبيانات الكونغو بدأ من عام 2018، ولا يتضمن مجموع دول أوبك بيانات قطر بدأ من عام 2019.

[1] - صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربـــي الموحـد 2020، أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة، 2020، ص337-341.

الملحق رقم 9: صادرات وواردات الإجمالية للدول العربية (2015-2019)[1]

(مليون دولار أمريكي)

	الصادرات البينية (فوب)					معدل التغير %		الواردات البينية (سيف)					معدل التغير %	
	2015	2016	2017	2018	*2019	(2018-2015)	2019-2018	2015	2016	2017	2018	*2019	(2018-2015)	2019-2018
مجموع الدول العربية	103,471.7	99,953.3	108,080.3	112,332.8	112,263.1	3.6-	0.06-	106,949.2	99,034.5	102,844.1	112,876.0	111,823.2	1.8	0.9-
الأ ر د ن	3,446.1	3,020.1	2,926.0	2,822.2	2,674.3	7.9-	5.2-	5,237.3	4,424.9	4,895.6	5,423.0	5,320.1	1.2	1.9-
الإمـــارات	23,874.7	22,530.8	24,234.5	26,640.3	26,338.3	2.3	1.1-	21,636.2	21,097.3	22,805.6	23,115.0	23,028.5	2.2	0.4-
البحريـــن	3,254.8	3,122.0	4,975.7	6,671.3	6,306.0	16.7	5.5-	5,085.8	4,738.9	5,033.4	4,827.8	4,761.6	1.7-	1.4-
تونـــس	1,541.4	1,492.9	1,311.9	1,472.9	1,459.0	7.8-	0.9-	1,574.1	1,512.9	1,718.9	2,056.1	2,610.0	9.3	26.9
الجزائـــر	2,088.1	1,575.9	2,067.7	2,631.8	2,695.9	14.3-	2.4	2,468.9	2,513.6	2,041.7	2,376.0	2,235.5	1.3-	5.9-
جيبـوتـي	106.3	97.4	99.0	144.1	140.1	1.8-	2.8-	456.6	422.7	479.7	459.5	462.4	0.2	0.6
الســعودية	33,025.6	31,693.0	37,391.2	38,420.3	38,451.6	4.2-	0.1	18,349.0	15,844.3	16,883.5	19,024.5	19,659.2	1.2	3.3
الســودان	1,833.8	2,154.5	2,836.3	2,370.9	2,011.1	6.5	15.2-	2,058.6	2,137.0	2,618.7	2,186.5	2,749.0	2.0	25.7
سوريـــة	590.8	520.5	512.8	520.0	525.4	13.2-	1.0	1,169.3	784.6	1,009.7	1,045.2	1,064.0	3.7-	1.8
الصومـال	434.1	387.5	328.4	404.6	407.0	17.6-	0.6	1,024.4	869.4	782.6	474.1	478.4	22.6-	0.9
العـــراق	1,942.0	1,836.0	1,529.0	1,369	2,399	16.9-	75.2	4,211.0	2,267.0	2,611.0	4,046.0	3,606.1	1.3-	10.9-
عُمـــان	8,135.0	6,475.1	6,790.4	7,994.3	7,740.0	10.6-	3.2-	11,806.0	12,668.7	13,055.6	13,698.3	14,481.5	5.1	5.7
فلسطـين	121.1	119.0	141.4	358.3	366.6	7.9	2.3	343.2	320.0	358.3	429.0	433.8	7.7	1.1
قطـــر	7,117.5	6,841.0	5,609.5	4,220.1	3,028.0	18.3-	28.2-	5,758.2	5,778.2	4,240.2	2,048.7	1,794.7	29.1-	12.4-
القُمـــر	3.8	3.7	3.5	2.5	3.8	4.7	53.5	42.3	40.2	41.9	55.6	60.3	9.5	8.4
الكويـت	2,575.4	2,121.7	2,782.5	2,719.4	2,932.1	0.9-	7.8	5,826.4	5,687.5	6,222.8	7,114.2	6,942.1	6.9	2.4-
لبنـــان	1,596.5	1,297.2	1,396.5	1,573.0	1,531.2	7.0-	2.7-	2,135.1	2,607.7	2,295.1	2,547.9	2,555.2	6.1	0.3
ليبيـــا	1,526.4	2,928.1	1,792.6	945.3	1,620.8	21.3	71.5	2,766.8	1,947.3	1,709.8	2,783.5	2,555.9	0.2	8.2-
مصـــر	8,330.3	9,804.6	9,785.7	9,517.3	10,079.7	1.2	5.9	9,295.7	8,628.0	9,787.9	13,002.6	11,346.4	11.8	12.7-
المغـــرب	1,201.0	1,348.0	1,168.0	1,217	1,229	1.5	1.0	3,546.0	2,920.0	2,874.0	3,844	3,442	2.7	10.5-
موريتانـيا	4.7	4.9	5.3	8.3	8.3	19.0	0.0	618.9	604.0	338.9	614.1	614.1	0.3-	0.0
اليمـــن	722.3	579.3	392.4	310.2	315.9	30.0-	1.9	1,539.4	1,220.4	1,039.1	1,704.2	1,622.7	3.4	4.8-

* بيانات أولية.

[1] - صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربـي الموحـد 2020، أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة، 2020، ص3370.

الملحق رقم 10: صادرات لدول التعاون الخليجي (1995-2013)[1]

مليون دولار

السنة	الامارات*	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	المجموع
1995	1,079.8	426.2	3,586.1	660.4	270.4	232.1	6255.0
1996	-	-	-	-	-	-	7553.0
1997	-	-	-	-	-	-	8110.6
1998	-	-	-	-	-	-	6603.5
1999	-	-	-	-	-	-	7982.2
2000	1,189.9	868.1	4,270.2	1,003.2	661.4	306.5	8299.2
2001	-	895.3	-	-	435.9	-	6394.7
2002	-	1,092.5	-	-	699.2	-	7734.4
2003	2,633.7	1,406.9	6,215.7	1,062.1	648.1	488.8	12455.3
2004	2,397.1	1,415.1	8,203.7	1,257.4	983.1	489.3	14745.8
2005	4,763.7	1,962.2	12,057.0	1,718.6	1,526.9	518.5	22546.9
2006	5,548.3	3,069.3	15,624.5	2,356.3	1,861.0	880.1	29339.5
2007	7,703.0	4,014.7	18,965.5	3,296.0	2,150.2	1,184.8	37314.2
2008	8,730.9	6,508.4	22,065.0	5,009.0	3,942.0	1,551.9	47807.4
2009	9,070.5	4,767.8	19,078.2	4,405.0	3,438.8	1,382.9	42143.2
2010	8,812.8	5,832.6	20,520.7	5,200.2	5,961.3	1,408.8	47736.4
2011	9,626.2	8,088.2	24,676.2	4,987.1	6,528.9	1,683.0	55589.6
2012	14,411.8	7,520.6	25,690.7	5,782.6	8,691.7	1,907.0	60401.9
2013	17,564.9	7,844.1	25,413.3	5,342.9	8,863.5	1,940.7	66969.5

* بدون النفط

[1] - مجلس التعاون الخليجي، الأمانة العامة، السوق الخليجية المشتركة حقائق وأرقام، قطاع شئون المعلومات، إدارة الإحصاء، العدد السابع، 2014، ص50.

الملحق رقم 11: واردات لدول التعاون الخليجي (1995-2013)[1]

مليون دولار

السنة	الامارات*	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	المجموع
1995	1,070.0	316.5	752.6	1,217.6	346.7	753.7	4,457.1
1996	-	-	-	-	-	-	4,709.9
1997	-	-	-	-	-	-	5,612.0
1998	-	-	-	-	-	-	5,158.5
1999	-	-	-	-	-	-	5,531.7
2000	1,236.6	2,612.8	1,078.6	1,673.0	483.3	851.4	7,935.8
2001	-	2,117.3	-	-	458.5	-	6,351.6
2002	-	2,356.7	-	-	625.4	-	7,402.7
2003	2,023.8	2,852.8	1,688.0	1,826.0	730.9	1,257.8	10,379.3
2004	2,546.8	3,686.0	2,276.5	3,010.8	1,102.6	1,685.5	14,308.2
2005	2,906.8	4,904.7	2,728.8	2,788.8	1,408.0	1,685.5	16,422.6
2006	4,798.0	5,873.9	3,269.1	3,342.1	2,159.2	2,467.9	21,910.2
2007	4,855.4	7,085.6	3,825.0	4,821.6	3,321.7	2,280.3	26,189.5
2008	6,996.3	8,817.1	4,973.6	7,175.4	3,996.7	2,667.0	34,626.1
2009	5,864.6	5,685.3	4,678.7	5,338.7	3,894.7	2,281.3	27,743.3
2010	6,082.1	6,438.6	5,956.4	6,797.4	3,733.3	2,524.9	31,532.7
2011	7,575.7	8,888.6	8,568.8	8,579.8	3,842.4	3,656.0	41,111.4
2012	7,554.3	10,884.0	10,349.1	9,283.7	4,030.6	3,942.8	46,044.5
2013	8,688.9	10,439.3	12,941.9	13,128.6	3,978.2	4,899.6	54,076.5

[1] – مجلس التعاون الخليجي، الأمانة العامة، السوق الخليجية المشتركة حقائق وأرقام، قطاع شئون المعلومات، إدارة الإحصاء، العدد السابع، 2014، ص50.

الملحق رقم 12: إجمالي التجارة لدول التعاون الخليجي (1984-2009)[1]

مليون دولار

السنة	الصادرات	الواردات	الإجمالي
1984	2963	2963	5926
1985	3231	3239	6470
1986	2647	2598	5245
1987	3033	3009	6042
1988	3230	2266	5496
1989	3992	2635	6626
1990	4835	2704	7538
1991	4929	3736	8664
1992	5557	3479	9036
1993	6211	3892	10102
1994	5343	4037	9380
1995	6255	4457	10712
1996	7553	4710	12263
1997	8111	5612	13723
1998	6604	5159	11762
1999	7982	5532	13514
2000	8299	7936	16235
2001	6395	6352	12746
2002	7734	7403	15137
2003	12455	10379	22835
2004	14746	14308	29054
2005	22547	16423	38970
2006	29339	21910	51250
2007	37314	26190	63504
2008	47807	34626	82433
2009	42143	27743	69886

[1] – مجلس التعاون الخليجي، الأمانة العامة، السوق الخليجية المشتركة حقائق وأرقام، قطاع شئون المعلومات، إدارة الإحصاء، العدد العاشر، 2017، ص50.

الملحق رقم 13: التجارة البينية في دول التعاون الخليجي (2013-2017)[1]

البيان	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	المجموع
إجمالي الصادرات السلعية البينية (مليون دولار أمريكي)							
2012	28,397.5	7,483.5	25,690.7	3,398.6	8,660.4	2,804.1	76,434.7
2013	35,228.9	9,559.8	25,403.7	5,565.3	7,967.3	3,061.0	86,786.0
2014	34,449.0	8,689.5	25,976.9	4,634.2	7,926.3	3,116.4	84,792.2
2015	38,168.6	8,238.5	21,069.2	3,995.5	5,877.8	3,091.9	80,441.4
2016	32,416.8	6,021.1	21,482.1	3,515.5	5,252.8	3,582.8	72,271.1
2017	32,677.4	6,290.3	24,987.9	5,317.3	3,996.1	3,549.9	76,818.9
إجمالي الواردات السلعية البينية(مليون دولار أمريكي)							
2012	9,388.0	10,884.5	10,349.1	4,847.8	4,025.1	3,942.8	43,437.2
2013	10,714.2	10,411.2	12,919.4	8,146.3	3,902.2	4,786.6	50,879.9
2014	11,041.9	9,731.5	12,744.7	5,336.3	4,831.6	5,188.5	48,874.5
2015	11,048.4	6,227.6	12,990.3	6,278.8	5,103.8	4,964.3	46,613.2
2016	13,754.0	5,350.7	10,942.1	4,754.9	5,163.4	4,901.5	44,866.5
2017	13,781.7	6,752.4	12,101.1	5,240.3	3,519.6	5,346.9	46,742.0
حجم التبادل التجاري البيني الصادرات+ الواردات (مليون دولار أمريكي)							
2012	37,785.4	18,368.0	36,039.7	8,246.4	12,685.5	6,746.8	119,871.9
2013	45,943.0	19,971.1	38,323.1	13,711.6	11,869.4	7,847.7	137,665.9
2014	45,490.9	18,421.0	38,721.6	9,970.5	12,757.8	8,304.9	133,666.7
2015	49,217.0	14,466.1	34,059.5	10,274.3	10,981.5	8,056.2	127,054.6
2016	46,170.8	11,371.8	32,424.2	8,270.3	10,416.2	8,484.3	117,137.6
2017	46,459.1	13,042.6	37,089.0	10,557.6	7,515.7	8,896.8	123,560.9

[1] – مجلس التعاون الخليجي، الأمانة العامة، السوق الخليجية المشتركة حقائق وأرقام، قطاع شئون المعلومات، إدارة الإحصاء، العدد العاشر، 2017، ص50.

الملحق رقم 14: الإتفاقية الإقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي لسنة 1981.[1]

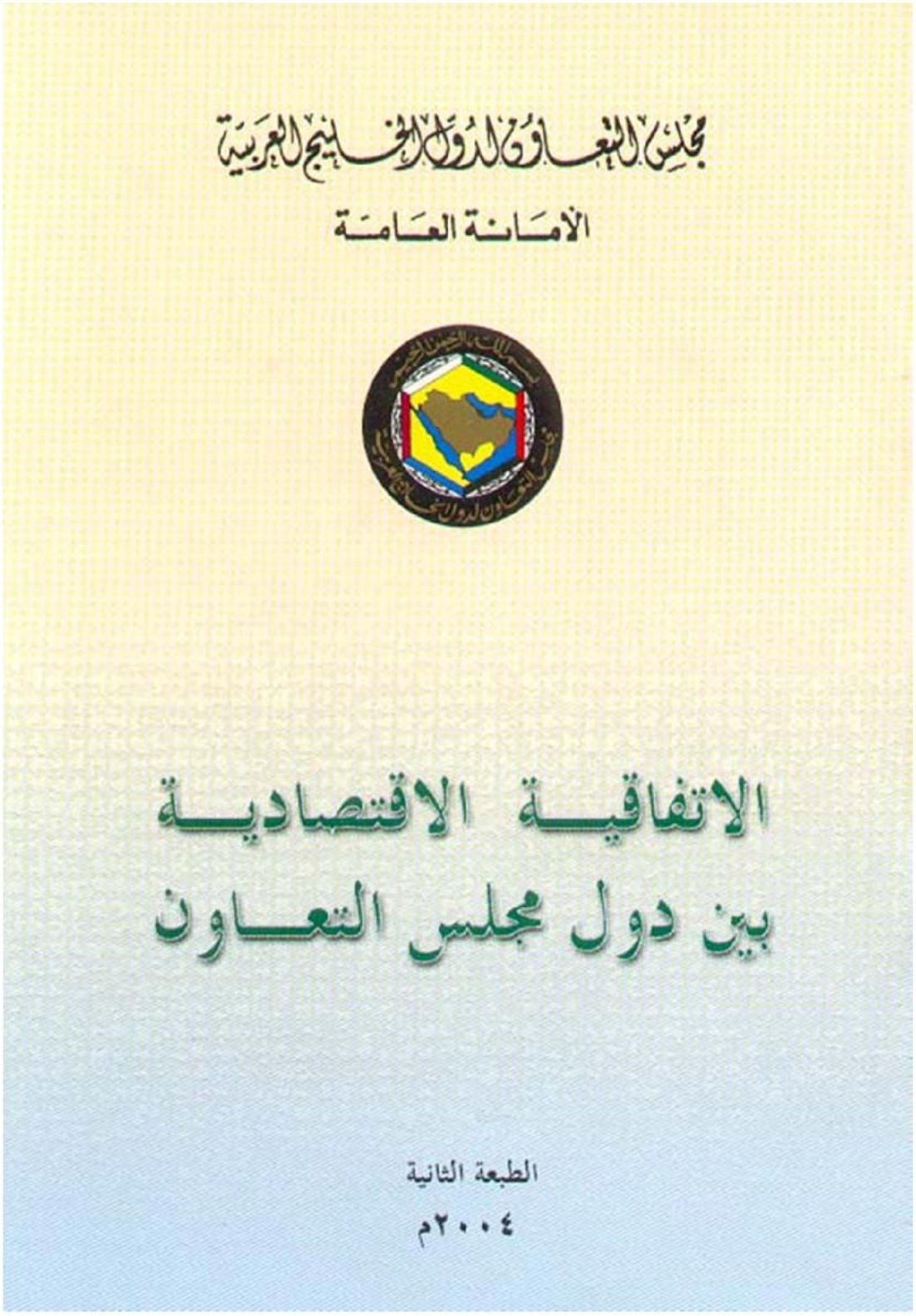

[1] – مجلس التعاون الخليجي، الأمانة العامة، الإتفاقية الإقتصادية بين مجلس التعاون، ط2، الرياض، 2004، متاح على الموقع: https://gcc-sg.org/ar/JointGulf/RulesAndAgreements/Agreements/Documents/1111318748548.pdf .

الملحق رقم 15: خريطة مجلس التعاون الخليج العربية[1]

[1] – https://www.almrsal.com/post/826506 .